

﴿ الجزء الثاني والمثرون من ﴾

كِتَابُ

الْمَبْسُوطِ لِشَيْخِ بْنِ السَّيِّدِي

وكتب ظاهر الرواية أتم * ستا وبالأصول أيضا سميت
صنفها محمد الشيباني * حرر فيها المذهب النعماني
الجامع الصغير والكبير * والسير الكبير والصغير
ثم الزيادات مع المبسوط * تواترت بالسند المضبوط
ويجمع الست كتاب الكافي * للحاكم الشهيد فهو الكافي
أقوى شروحه الذي كالشمس * مبسوط شمس الامة السرخسي

﴿ تنبيه ﴾ قد بانرجع من حضرات أفاضل العلماء تصحيح هذا الكتاب بمساعدة
جامع من ذوي الدقة من أهل العلم والله المستعان وعليه التكلان

(أول طبعة ظهرت على وجه البسيطة لهذا الكتاب الجليل)

﴿ حقوق الطبع محفوظة للمترجم ﴾

(بحاج محمد افندي نسائي المغربي البتوني)

مطبعة السعادة بخوارزم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

باب النصب في الرهن

(قال رحمه الله) وإذا كان البدرهنا بألف وقيمته ألف فقصبه رجل قتل عنده قتلا خطأ ثم رده فدفعه بالجناية فإنه يرجع على الناصب بقيته لأن المرتهن له بد صحيحه على الرهن وقد أزالها عنه الناصب فكان ضامنا له ما لم يتسبغ فعله بالرد كما قبض ولم يرد هنا كما قبضه لأنه قبضه فارغا عن الجناية ورده مشغولا بها واستحق بذلك الشغل حين دفع بالجناية فكان له لم يرد أصلا ولو هلك عنده قبل الرد كان للمرتهن أن يرجع عليه بقيته فيكون رهنا مكانه فإن فداء المرتهن كانت القيمة التي يأخذ من الناصب له مكان الفداء لأن ما لحق من الغرم إنما لحقه بالجناية عند الناصب وما كان يتوصل إلى إحياء حقه إلا بالفداء فكان له أن يرجع على الناصب بالأقل من القيمة ومما فداء به لأن الذي يتيقن باستحقاقه عليه الأقل منهما ويكون ذلك له مكان الفداء لأن الغرم مقابل بالغرم ولو كان الرهن يساوي ألفين ففداء الرهن والمرتهن كانت القيمة التي يأخذونها من الناصب بينهما نصفين لأن غرم الفداء كان بينهما نصفين وإنما يرجعان بالقيمة باعتبار ما غرما فتكون القيمة بينهما نصفين ولو لم يجن عند الناصب ولكنه أفسد متاعا لحقه من دين وقيمته ألف ثم رده فإنه يباع في الدين إلا أن يصاحبه المرتهن بقضاء الدين فإذا بيع بدين ببحر صاحب الدين لأن حقه مقدم على حق المرتهن فإن بقى شيء بعد الدين كان في الرهن ويضمن الناصب ما دفعوا في . . . من عنده لأن ذلك القدر استحق بسبب كان من العبد في ضمان الناصب فيرجعون به عليه لأن الرهن لم يسلم فيه ثم يكون رهنا مع ما بقي من الثمن ولا ينقص من الرهن شيء لأن ما فات من ماله قد أخلف بدلا وهو المستوفى من الناصب فيبقى جميع الدين ببقاء الخلف ولو كان حين قتل قتيل في يد الناصب رده إلى المرتهن فمات عنده بطلت الجناية لأن حق ولي الجناية في تملك نفسه بالدفع إليه وتمت ذات حقه حين مات ثم يسقط الدين بموته في يد المرتهن لأنه عاد إلى يده كما كان مضمونا بالدين

إذا هلك ولا شيء على الناصب لأن الرد قد سلم حين لم يؤخذ منه شيء بالجناية التي كانت عند الناصب وكذلك لو كان الدم ممدا فيه قصاص ففنى ولي الدم أو عني ولي جناية الخطأ أو أبرأ صاحب المال في الاستهلاك فلا شيء على الناصب في هذه القصور لأنه لم يوجد شيء من البعد بسبب الفعل الذي كان منه في يد قيم رده وانتسخ به حكم فعله ولو قتل عند الناصب قتيلًا خطأ ثم قتل قتيلًا عمدًا ثم أفسد متاعًا مثل قيمته ثم رده عليهم فاختاروا دفعه فإنه يدفع بالخطأ ثم يقتله أصحاب العمد كما لو كانت هذه الجناية من البعد في يد المالك وهذا لو نوى القود وإن جنى ولي الخطأ ولو نوى بالدفع ما يفوت حق ولي العمد في القصاص ولا فائدة في البدلية في البيع بالدين لأنه يفوت به حق ولي الخطأ وإذا استوفى القصاص بطل البيع فلها يبدأ بالدفع في الخطأ ثم يقتله أصحاب العمد قصاصًا ويكون على الناصب القيمة ويدفع إلى أولياء الخطأ لأن حقهم ثبت في عبد فارغ ولم يسلم لهم ذلك فإنه دفع إليهم عبداً مباح الدم بالقصاص والقيمة بدل عنه ثبتت حقهم في البدل بثبوت حقهم في الأصل فإذا رقت إلى أولياء الخطأ أخذها الترماء ثم يرجع المرتهن على الناصب بقيمة أخرى لأن تلك القيمة استحققت بسبب كان من البعد في ضمانه فيأخذ منه هذه القيمة أصحاب الخطأ أيضاً لأن القيمة الأولى لم تسلم لهم فإنها استحققت من يدهم لحق الترماء في دفع إليهم القيمة الثانية للذي استحققت من يده الجناية التي كانت عند الناصب فيرجع عليه بقيمة أخرى حتى يكون في يد المرتهن قيمة لا تبعة فيها قائمة مقام عبد لم يكن فيه تبعة حين أخذها الناصب ولو بدأ بالدين ثم نوى بالعمد ثم ثلث بالخطأ فاختاروا الدفع فإنه يدفع بالخطأ ثم يقتل قصاصاً لما قلنا ثم يكون على الناصب قيمته للمرتهن ولا سبيل لأولياء الخطأ على هذه القيمة لأن حقهم مآبث إلا في عبد مشغول فإنه حين جنى على وليهم كان مشغولاً بالدم مباحاً بالقصاص وقد دفع إليهم بهذه الصفة فليس لهم أن يرجعوا بشيء آخر ولكن هذه القيمة يأخذها الترماء لأنها بدل عن العبد وحقهم كان ثابتاً في مالهية ثبتت في بدله أيضاً فإذا أخذها الترماء رجع المرتهن على الناصب بقيمة أخرى فيكون رهناً مكان العبد لأن القيمة الأولى استحققتها الترماء بسبب ما في العبد من ضمان الناصب ولو كان الرهن أمة فقصها رجل فولدت عنده ولداً وجنى الولد جناحة ثم ردها جميعاً فإن ولدها يدفع أو يندى ولا شيء على الناصب من ذلك لأن الولد ما كان في ضمان الناصب فإنه لم ينصب الولد حتى لو مات في يده لم يكن عليه شيء فكذلك

إذا استحق بجنابة كانت عنده وهذا لأن المستحق على الناصب نسخ قتل بالرد ولم يوجد منه فعل في الولد يستحق عليه نسخ ذلك بالرد ولو كان الرهن عبداً يساوى أكثر من عشرة آلاف وهو رهن بمثل قيمته فنصبه رجل قتل عنده قليلاً ففداه المرتن رجع على الناصب بمسرة آلاف الا عشرة دراهم لأن رجوع الناصب بسبب الجنابة التي كانت من العبد في ضمانه فإن الرد اتما لم يسلم لكونه مشغولاً بالجنابة وقيمة العبد بسبب الجنابة لا يزيد على عشرة آلاف الا عشرة (ألا ترى) أن قيمته بسبب الجنابة عليه لا تزيد على هذه فكذلك قيمته بسبب الجنابة منه وهو نظير المكاتب إذا كان كثير القيمة فجنى جناية لم يلزمه أكثر من عشرة آلاف الا عشرة بمنزلة ما لو جنى عليه ولو كانت قيمته عشرين ألفاً أو أكثر وهو رهن مثله قتل قتيلين عند الناصب ففداه المرتن بمشرين ألفاً لم يرجع على الناصب بأكثر من عشرة آلاف الا عشرة لأن الرجوع عليه بسبب الجنابة وقيمته في الجنابة لا تزيد على هذا المقدار كما لو لم ينصبه الناصب. ن يد المرتن ولكنه قتل لم يلزمه أكثر من عشرة آلاف الا عشرة ولو لم يفدوه ولكنهم دفعوه رجع على الناصب أيضاً بمسرة آلاف الا عشرة فيدفع نصفها الى ولي الجنابة الاول لأن حقه ثبت في جميع العبد فارغوا لم يسلم له الا النصف فيكون له أن يرجع بنصف القيمة التي قامت مقامه حتى يسلم له كمال حقه ولم يرجع المرتن بذلك على الناصب لأن هذا المقدار استحق من يده بالجنابة التي كانت عند الناصب فتكون هذه المسرة آلاف الا عشرة ذهباً بمثلها من الدين ان كان الدين حالاً يأخذها المرتن قضاء من دينه وان كان مؤجلاً يكون رهناً في يده لأن حق الراهن في الاجل مبرم ويبطل الفضل لما بينا أن الدراهم لا تكون مضمونة الا بمثلها ولا يتصور أن يستوفى منها أكثر من قدرها من الدين فيبطل الفضل عن الراهن لقوات زيادة المالية في ضمان المرتن ولو لم يقتله حر ولكن قتله عبد قيمته مائة في يد المرتن كان رهناً بجميع الدين وقد تقدم بيان اختلاف على هذا الفصل ولو لم يقتل ولم ينصب ولكن المرتن باع بشرين أتما وكان مسلطاً على يمينه فثوى الثمن ذهب من مال المرتن لأن حكم الرهن يتحول الى الثمن فهلاك كهلاك العبد في يد المرتن وكذلك لو باع المعدل ولو كان باعته بأقل من الدين رجع الباقي الدين على الراهن لأن المرتن في هذا البيع نائب عن الراهن فيكون يمينه كيمين الراهن وكذلك بمنزلة الفكك ثم يتحول ضمان الدين الى الثمن بقدر الثمن فاذا زاد على ذلك بقي في ذمة الراهن

مخلاف القتل فإنه يقتل وهو مرهون فيسقط من الدين مقدار مائة القيمة الواجبة ولهذا قال أبو يوسف رحمه الله في الامالى انه اذا باع المرتهن أو العبد فالثمن لا يكون رهنا الا أن يكون شرط ذلك عند البيع أو عند الرهن وجعل البيع في ابطال حق المرتهن عن العين هنا نظير بيع العبد المؤجر برضا المستأجر فانه يكون مبطالا حتى المستأجر ولكن في ظاهر الرواية في البيع هنا تحقيق مقصود المرتهن لان مقصود المرتهن استيفاء الدين من ماله وذلك حال قيامه بالبيع يكون والثمن صالح لحقه كما كان الاصل صالحا فلذا كان الثمن مرهونا فأما في بيع المؤجر فابطال مقصود المستأجر لان مقصوده الانتفاع بالعين والثمن غير صالح لذلك فيبطل عقد الاجارة اذا كان البيع برضا ولو كان العبد رهنا بالف وقيمه ألف فرخص السعر حتى صار يساوى مائة وحل المال فقتله حر غرم مائة ولم يكن للمرتهن غيرها لما بينا وكذلك لو قتله الراهن أو المرتهن لان فيما يلزم كل واحد منهما بالقتل لا يكون أشق من الاجنبي فلا يلزمه قيمته الا وقت القتل وان غصبه الراهن وقيمه ألف فجنى عنده جناية ثم رده على المرتهن ففداءه فانه يرجع بالاقل من قيمته ومن الفداء على الراهن كما لو كان القاصب أجنبيا آخر وهذا لان الراهن بمقدار الرهن صار من ماله كاجنبي فنصبه اياه بوجب عليه ما يوجب على الاجنبي ولو كان استعاره الراهن فقتل عنده قتلا فدفعه الراهن والمرتهن كان الدين على الراهن ولا يضمن قيمة الرهن لانه قبضه على وجه العارية ولا يكون هو فيه دون اجنبي آخر فتكون العين امانة في يده ولكنه خرج عن ضمان الرهن ما دام في يد الراهن لان ضمان الرهن ضمان استيفاء ولا يتحقق ذلك الاحال ثبوت يد استيفاء المرتهن على الرهن حقيقة وحكما ولا بدل له حال كونه عارية في يد المرتهن فلذا لا يسقط شيء من الدين بهلاكه وكذلك لو استعاره رجل باذن الراهن ولو استعاره بغير اذن الراهن فجنى عنده فدفع بالجناية كان الراهن بالخيار ان شاء ضمن المرتهن قيمته وان شاء ضمن المستعير قيمته لان كل واحد منهما جان في حق صاحبه المرتهن بالتسليم والمستعير بالقبض ولا يرجع واحد منهما على صاحبه بشيء لان المستعير ان ضمن فاما ضمن بقبضه لنفسه والمرتهن ان ضمن فقد ملكه بالضمان وتبين أنه أعار ملك نفسه ثم تكون القيمة رهنا مكانه لانها قائمة مقامه ولو كان الراهن أعاره بغير اذن المرتهن ففترتهن أن يضمن القيمة ان شاء المستعير وان شاء الراهن لان كل واحد منهما جان في حقه وحقه في الرهن مقدم على حق الراهن واذا كان العبد قيمته ألف درهم رهنا بألف فنصبه

رجل فجنى عنده جناية واكتسب عنده ألف درهم ثم رده ورد المال ودفع العبد بالجناية فانه يرجع عليه بقيمة العبد والالف التي اكتسب العبد أو وهب له المولى العبد لاحق للمرتهن فيها لانها غير متولدة من العين فوجود هذا في حق المرتهن كدمه وقد يتنا أنه حين دفع بالجناية فالرد لم يصح فيرجع المرتهن عليه بقيته ويكون رهنا في يده ولو كان الناصب عبدا فجنى العبد الرهن عنده جناية تسترق قيمته فذلك في عنق الناصب يباع فيه أو يفدى لأن الضمان على الناصب بسبب النصب وضمان النصب بمنزلة ضمان الاستهلاك فالمستحق به ما لته فيباع فيه أو يفدى بخلاف جناية العبد فالمستحق بالجناية نفسه الا أن يفديه المولى (ألا ترى) أن الناصب لو كان حرا كانت القيمة في ماله حالة ولو كان سببها الجناية لكانت عليه في ثلاث سنين ولو كان العبد الناصب يساوى عشرين ألفا والعبد المنصوب يساوى عشرين ألفا فقتل عنده قتيلين فدفع بهما لم يكن في عنق العبد الناصب الا عشرة آلاف غير عشرة دراهم يباع فيها أو يفدى لما يتنا أن الناصب قد رد المنصوب الا أن الرد لم يسلم لكونه مشغولا بالجناية فيكون الرجوع على الناصب لاجل شغل الجناية وقيمة العبد في الجناية لا تزيد على هذا المقدار في حق العبد والحر جميعا الا أن هذا المقدار واجب على الناصب بسبب غصبه فيباع فيه أو يفدى فصار الحاصل أن وجوب هذا الضمان على الناصب باعتبار السببين جميعا فانه لولا غصبه ما ضمن شيئا بسبب جنايته ولولا جناية المنصوب عنده لكان رده تاما فلا يرجع عليه بشئ بعد ذلك فاما الرجوع عليه باعتبار الامرين جميعا فلا اعتبار بالجناية لا يرجع عليه بأكثر من عشرة آلاف الا عشرة ولا اعتبار غصبه يباع فيه أو يفدى وفي حق من يرجع السبب هو الاستحقاق من يده بالجناية فلا يرجع الا بعشرة آلاف الا عشرة وفي حق من يرجع عليه وهو الناصب لسبب غصبه فيباع فيه ولو ارتهن عبدا يساوى ألفا فغصبه رجل قتل عنده قتيلًا خطأ ثم رده فغصبه آخر قتل عنده قتيلًا خطأ ثم رده فغصبه آخر قتل عنده قتيلًا خطأ ثم رده واختاروا دفعه فانه يكون بين أصحاب الجنايات أملانا سواء حتى أولياء الجنايات في رقبته بالاستواء في سبب الاستحقاق فان كل واحد منهم لو انفرد كان مستحقا جميع نفسه بالجناية ولم يضمن الناصب الا أول ثلث قيمته لان المدفوع الى ولي الجناية الأولى استحق بسبب كان عند الأول فلهذا يضمن الناصب الأول ثلث قيمته فيدفعها المولى والمرتهن الى ولي القتل الأول ثم يرجع على الناصب الأول

أيضا بمثله فيدفعه الى ولي القتل الأول لان حقه ثبت في العبد فارغا وما سلم له الا ثلثه فيرجع في بدله مرتين حتى يسلم له ثلثي القيمة وثلث العبد فارغ لم يرجع على الناصب الأول بمثله فيكون رهنا في يده ويرجع على الناصب الثاني بثلث قيمته فيدفع نصف ذلك الى ولي القتل الثاني لانه حين جنى على وليه كان مشغولا بالجناية فانما يثبت حق ولي الثاني في نصفه وقد سلم له الثلث فيرجع الى تمام حقه وذلك نصف الثلث حتى يسلم له النصف ثم يرجع المرتين على الناصب الثاني بذلك فيجعل في يده ثلث القيمة مع ثلث الأول مرهونا ويكون على الثالث ثلث قيمته ولا يدفع الى ولي القتل الثالث لانه حين جنى عليه كان مشغولا بجنيتين فانما يثبت حقه في ثلث العبد وقد سلم له ثلثه فيجتمع في يد المرتين قيمة كاملة ويكون رهنا مكان العبد وهذا التخرج انما يستقيم على أصل أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله فأما عند محمد وزفر رحمهما الله فيستوفى من الناصب الأول من ثلث القيمة ولا يدفع شئ منه الى ولي الجناية الأولى لان رجوعه ببدل ما دفعه الى ولي الجناية الأولى فكيف يجمع البدل والمبدل في ملكه ويان هذا الفصل يأتي في كتاب الدييات ان شاء الله تعالى وكذلك ان كان الناصب واحدا فنصب ثم رد أو كان جنى هذه الجنايات في يده قبل أن يرد فالتخرج مثل ذلك أنه يفرم قيمته فيأخذ ولي القتل الأول ثلثها والثاني سدسها ثم يرجع بذلك كله على الناصب فيكون رهنا لان المعنى في الكل واحد وقائدة وضه في ثلثه من الناصبين ايضاح الكلام واذا ارتهن أمة تساوي خمسة آلاف بألف فنصبها رجل فجئت عنده جناية دون الخمس ثم ردها فاختاروا فداءها فبلى المرتين خمس القداء وعلى الرهن أربعة أخماسه لان خمسها مضمون بالدين والقداء بقدره على المرتين وأربعة أخماسها امانة والقداء بقدر ذلك على الرهن ولم يرجعوا بذلك على الناصب ان كانت الجناية أقل من خمسة آلاف وان كانت الجناية خمسة آلاف أو أكثر رجعوا على الناصب بخمسة آلاف الا عشرة لان الرجوع بسبب الجناية التي كانت منها عند الناصب وقيمة الأمة بسبب الجناية لا يزيد على خمسة آلاف الا عشرة في الروايات الظاهرة واذا غصب رجل العبد المرهون فاستهلك عنده متاعا ففليه قيمة ذلك المتاع دينا في عتقه بالناس ما بلغ كما هو استهلك عند المالك أو المرتن فاذا رده فالعريم بالخيار ان شاء استسماه وان شاء بيع له في ذلك لان لو صوله الى حقه عشرين اما ماله فيوفيه بالبيع أو الكسب بالاستسماه وله في أحد الجانبين منفعة التجيل يعني في البيع وفي الجانب الآخر منفعة توفير

حقه عليه فيختار أى ذلك صنع به يضمن الناصب الاقل من قيمته ومن الدين لان استحقاق ذلك بسبب كان باشره الناصب الا أن تمام الاستحقاق في مقدار الاول فان الدين ان كان أقل فليس عليه الا ذلك لان الرادع لم يسلم لشغل الدين وان كانت قيمته أقل فالناصر ما صار ضامنا لا مقدار قيمته ولا يكون هذا على ما لو فات في يده فان استسمى العبد في الدين ولو ألقا فاداه وأخذوا من الناصب قيمته أيضا كانت هذه القيمة للمولى لانه قام مقام كسبه الذى أخذه الترماء وقد بينا أن حق المرتهن في الكسب فكذلك فيما قام مقام الكسب والعبد رهن على حاله ولو بيع العبد في الدين فاستوفى الترماء حق رجوعا على الناصب بالقيمة وكانت رهنا لان ما يرميه الناصب هنا بدل مالية العبد المدفوع الى الترماء وحق المرتهن كان ثابتا فيه فان باعوه بثلاثة آلاف وقيمتهم ألفان والدين ألف والرهن الاول ألف فبعضوا الترماء ألقا وضمنوا للناصر ثلث قيمته فتكون هذه الألفان وثلث القيمة رهنا بالمال لا ينقص منه شيء لان قيمته ألفان وقد بقي مثل ذلك ففرمنا انه لم يستتص شيئا من المالية التي هي أصل في ضمان المرتهن وانما ضمن الناصب ثلث قيمته لان المستحق بالسبب الذى كان عنده ثلث بدل العبد ولو استحق جميع البديل ما كان يرجع عليه الا بقيته فكذلك اذا استحق ثلث بدله فانما يرجع عليه بثلث القيمة ولو كانوا باعوه بالفين فبعضوا غريم العبد ألفين رجوعا على الناصب بنصف القيمة لان المستحق بالسبب الذى كان عنده نصف بدله وكانت هاتان الألفان رهنا بالمال مكانه لانه لم يفت شيء من مائة الرهن الذى كان موجودا عند قبض المرتهن ولو توى ما على الناصب كانت هذه الألف التي بقيت رهنا بنصف الدين لان نصف المالية تلف في ضمان المرتهن فان بنصب الناصب لا يخرج العبد من ضمان المرتهن في حق الراهن ولو كان العبد رهنا بالف على يدى عدل وقيمتهم ألف فبعضوا البديل بالفين وكان مسلطا على البيع فتوف احداهما وخرجت الاخرى استوفاهما المرتهن لان الألف الاخرى زيادة وقد بينا ان ما توى كان من الزيادة لا من الاصل ولو كانت قيمته التي درهم عند المرتهن والمسألة بحالها فنصف هذه الألف التي خرجت للمرتهن ونصفها للراهن لما بينا ان نصف المالية مشغول بحق المرتهن ونصفها بحق الراهن فما خرج من البديل يكون نصفين وما توى عليهما نصفان ولو باعه بثلاثة آلاف فخرجت الألف وتوى ألفان كان ما يخرج بينهما نصفين لان الألف الثالثة زيادة فيجعل التاوى بينهما وانما يعتبر ما كان أصلا وهو

ألقان فكان هذه ومالو بيع العبد بالدين سواء والله أعلم

باب جناية الرهن في الحفر

(قال رحمه الله) وإذا كان البدرهنا بالف وقيمت ألف ثم غصبه رجل فحفر عنده بثرا في الطريق ووضع في الطريق حجرا ثم رده الناصب على المرتهن فافتكه الراهن بقضاء الدين ثم وقع في البئر انسان فأت قيل للراهن ادفع عبدك أو افده بالدية لأن العبد صار جانيا على الواقع بالحفر السابق عند وقوعه في البئر فإنه بالحفر متسبب لانتلافه بإزالة ما به كان يستمسك على الأرض وهو متعد في هذا التسبب وحين صنع هذا كان ملكا للراهن وهو على ملكه عند الوقوع أيضا فيخاطب بالدفع أو القداء كما لو قتله بيده وأى ذلك فعل يرجع على الناصب بقيمته لأن فعل الراد لم يسلم وتبين أنه كان قاصرا حين استحق بسبب فعل كان باشره عنده وقيل بل المرتهن هو الذي يرجع على الناصب بقيمته فيدفعه إلى الراهن لأن الناصب فوت يد المرهون بنصبه ولكن الأول أصح فإن حق المرتهن في اليد ما لم يصل إليه دينه وقد وصل إليه حقه فأنما المعتبر الآن حق المالك فهو الذي يرجع على الناصب بالقيمة فإن كان الناصب مفلسا أو غائبا رجع الراهن على المرتهن بالذي قضاه إذا كان الرهن والدين سواء حتى يكون القداء من مال المرتهن لأنه حين حفر كان في ضمان المرتهن فيما بينه وبين الراهن (ألا ترى) أنه لو هلك في يد الناصب وتوت عليه القيمة سقط دين المرتهن وقد تبين أن التفكك لم يسلم للراهن حين استحق من يده بسبب كان قبل التفكك فيجمل كالمالك في يد المرتهن بعد استيفاء الدين وفي هذا ما يلزمه رد المستوفى لأنه تبين أنه بالتفكك في يده صار مستوفيا دينه فإن عطب بالحفر آخر فأت وقد دفع العبد إلى صاحب البئر فإنه يقال لصاحب البئر ادفع نصفه أو افده بمسرة آلاف درهم لأن الجنائتين قد حصلتا في ملك رجل واحد وهما من جنس واحد فيكون حق كل واحد منهما في نصف العبد إلا أن صاحب البئر قد ملك جميع العبد حين دفع إليه فقام هو في نصيب صاحب الحفر مقام المولى فيخير بين أن يدفع إليه نصفه أو يفديه بمسرة آلاف ولا يتبع المرتهن ولا المولى من ذلك بشئ سوى الذي تبهم أول مرة لأن جنايات العبد وان كثرت لا توجب على المولى إلا دفع العبد وقد دفع العبد والذي عطب بالحفر مثل آخر لو وقع في

البئر لان الواجب واحد في الموضعين واذا حفر المبد بئرا في الطريق وهو رهن بألف وقيمتها ألف فوقع فيها عبد فنهبته حينئذ فانه يدفع المبد الرهن أو يديه بمنزلة مالو فقامت بمبي المبد يده والقضاء كله على المرتين لان المبد كله مضمون بالدين فان فداه فهو رهن على حاله وأخذ المرتين المبد الاعمى فكان له مكان ما أدى من القضاء وان دفع المبد الرهن وأخذ الاعمى كان رهنها مكانه بالألف لانه قائم مقامه في حكم الرهن وان وقع في البئر آخر اشترى كوا في المبد الحافر بمحبة ذلك أو يديه مولاه الذي عنده بالألف لان الجنائتين استندتا الى سبب واحد فكانهما وجدتا مما فيكون حق الوليين في المبد ولا يلحق الاعمى من ذلك شيء لانه قائم مقام الجنائي في حكم الرهن لا في حكم الجنابة فانه بالدفع خرج من حكم الرهن وتقرر حكم الجنابة فيه فلهذا لا يلحق الاعمى من جنابته شيء وان وقعت في البئر دابة فمطبت أخذ عنها المبد في يدي أصحابه حتى يباع له في ذلك بمنزلة مالو كانت الجنائتان من المبيديه فان قتل انسانا وأتلف مال آخر فهناك يدفع بالجنابة أولا ثم يباع بالدين الا أن يقضي ولي الجنابة الدين وهذا لانه لا مجانسة في وجوب القتلين هنا فالمتحق بالجنابة نفسه والمتحق بالاستهلاك يسه في الدين فلا تثبت المشاركة بينهما ولكن إغناء الحقيقين ممكن بان يدفع بالجنابة ثم يباع في الدين فلا يلحق الاعمى شيء من ذلك لما قلنا فان بيع المبد في ثمن الدابة ثم وقع في البئر آخر فمات لم يكن له أرض ووجه هدر لان الملك الذي كان فيه حين حفر قد فات وتجدد للمشتري ملك بسبب مبتدأ فلا يستحق عليه هذا الملك بسبب ذلك القتل وذلك الملك الذي كان قد فات فكانه مات أو قتل عمدا بخلاف ما تبيل البيع في الدين فان ملك المدفوع اليه بالجنابة خلف عن ملك المولى فيبقى حكم ذلك القتل حتى اذا وقع فيه آخر شارك المدفوع اليه في رقبته فان وقعت في البئر دابة أخرى شرى كوا أصحاب الدابة الاولى في الثمن بقدر قيمته لان اتلاف الدابتين من المبد استغنى سبب واحد وبنيهما مجانسة في الموجب فكان حقها في الثمن وهو قائم في يد من حفر بئرا في الطريق وهو رهن بألف وقيمتها ألفان ثم جنى بئرا حفر على عبد فقامت عينة فدفع واحد المبد فهو رهن مكانه فان وقع في البئر عبد آخر فنهبته حينئذ قيل لمولاه الذي هو عنده ادفع نصفه وخذ هذا المبد الاعمى أو افده بقيمة الاعمى لما بينا أن ملكه في المبد المدفوع خلف عن ملك المولى فيبقى فعله باعتباره وموجب الجنائتين واحد فثبتت المشاركة بينهما ويكون حق مولى المبد الواقع في البئر في نصف المبد المدفوع الا أنه

الآتي في ملك المدفوع اليه فيقوم هو في ثبوت الخيار له مقام المولى ان شاء دفع النصف اليه
 وان شاء فداء بقيمة هذا الاعمي وأخذ الاعمي فكان له بمطالبة ما أدى والعبد الاعمي الأول
 رهن بألف على حاله لانه قائم مقام المدفوع في حكم الرهن فان كان الاعمي الأول أممقولات
 ولما تم ماتت هي قسم الألف على قيمتها وقيمة ولدها فيعطى ما أصاب قيمتها لاهما سرهوية
 بجميع الألف فكلها هي التي رعت في الانتداء فولدت فيقسم الدين على قيمتها وقيمة ولدها
 الا أنه تعتبر في القسمة قيمتها عيها لانهما تقوم حين تمت حكم الرهن فيها وانما بقيت حكم
 الرهن فيها وهي عيها واذا اختار العبد الرهن بثرا في الطريق أو وضع فيها شيئاً فقط به
 الراهن أو أحد من رقيقه لم يلحقه من ذلك ضمان بمخرلة ما لو جنى يده على الراهن أو على رقيقه
 وان وقع فيها المرتهن أو أحد من رقيقه فهذا وما لو جنى عليه يده سواء فيها اختلقوا وفيها اذا
 كانت قيمته مثل الدين أو كان في قيمته فضل عن الدين وقد هنا هذه القصول في جنايته يده
 وكذلك في جنايته يحفر البئر واذا أسره المرتهن أن يحفر بثرا في فناءه فقطب فيها الراهن أو
 غيره فهو على عاقلة المرتهن لان المرتهن أن يحفر في فناءه فان القناء اسم لموضع شغل بملكه غير
 مملوك له معد لمنافه وهو أحق الناس بربط الدواب وكسر الحطب فيه فيكون التدبير في
 ذلك الموضع اليه واذا كان له أن يحفر فيه نفسه فله أن يأمر غيره به وفعل العبد كفعل المرتهن
 بنفسه ولو فعله هو بنفسه فقطب فيه الراهن كان على عاقلة فكذلك اذا فعله العبد وهذا لانه
 لما لم يكن هذا الموضع مملوكا له قيد فله بشرط السلامة كالشيء في الطريق فاذا لم يسلم كان
 هو ضامنا لما يمتد بسبب فعله وكذلك لو كان الراهن أسره بذلك في فناء نفسه كان على
 عاقلة الراهن ولو أسره الراهن أو المرتهن أن يقتل رجلا فقتله فدفع به كان على الذي أسره
 بذلك قيمته فيكون رهنامكانه أما موجب الجناية هنا فيتعلق برقيقه بخلاف الاول لان الراهن
 أو المرتهن لا يملكان مباشرة القتل بأيديهما فلا يعتبر أسرها في قتل فعل العبد اليها واذا بقي
 العبد جانيا كان مؤاخذا بموجب الجناية في الاول واعتبر أسرها في الحفر في الفناء لما قلنا
 فيقتل فعل العبد الى الأمر فلهذا لم يكن في رقبة العبد من ذلك شيء ثم الامر في مسألة القتل
 صار مستعملا للعبد غاصبا فاذا استحق بذلك السبب فله ضمان قيمته والقيمة قائمة مقامه
 فيكون رهننا وكذلك لو بعت بلسق دابة فوطئت انسانا لانه بالاستعمال صار غاصبا له وان
 كان بعت الراهن باذن المرتهن دفع بالجناية وكان الدين على الراهن لانه خرج من ضمان الدين

بين بئس الرهن في حاجته باذن المرتهن بمزلة ما لو أعاره المرتهن من الرهن ولو مات في هذه
 الحالة لم يسقط من الدين شيء فكذاك اذا استحق بجنابة في هذه الحالة وكذلك لو كان بئس
 المرتهن باذن الرهن لان المرتهن لو استلمه من الرهن فادام يعمل له بحكم العارية لا يكون
 مضموما بالدين لو هلك فكذاك اذا استحق بجنابة في هذه الحالة واذا أقر الرهن بالامه الرهن
 لرجل فزوجها ذلك الرجل جاز النكاح لانه بالاقرار سلط المقر له على زوجها ولو زوجه بنفسه
 جاز النكاح فكذاك اذا زوجها ذلك الرجل جاز النكاح لانه بالاقرار سلط المقر له على
 زوجها ولو زوجه بنفسه جاز النكاح فكذاك اذا زوجها غيره تسليطه وقد بينا نظيره في
 التتق فالتزويج بمزلة المتق في انه لا يشترط صحة القدرة على التسليم ولكن ليس للزوج أن
 يقربها لان الرهن ممنوع من غشياها بنفسه لحق المرتهن فكذاك يمنع منه المقر له أو من
 زوجها منه المقر له وهذا لانه لو غشيا الزوج ربما تحمل فتقص ماليها بسبب الحمل وربما
 تنسر عليها الولادة فموت منها وفي ذلك من الضرر على المرتهن مالا يخفى ولو رهن رجل
 أمة لها زوج كان الرهن جائزا لان النكوحه مال متقوم يمكن استيفاء الدين من ماليها
 بالبيع فيكون رهنها جائزا فان غشيا الزوج فهلك من ذلك ففي القياس تهلك من مال
 الرهن لان الزوج انما غشيا بتسليط الرهن حين زوجها منه فيجعل فله كفضل الرهن
 بنفسه (ألا ترى) أنه لو زوجها بعد الرهن فوطئها الزوج فمات من ذلك كانت من مال
 الرهن فكذاك اذا كان التزويج قبل الرهن لان موتها من الوطء لامن التزويج والوطء في
 الفصلين ابتداء قبل من الواحى بعد الرهن ولكننا نستعمل أن يحملها هالكه من الرهن
 حتى يسقط دين المرتهن لانه لم يوجد من الرهن بعد عقد الرهن فلم يصير به مسلطا على
 اتلافها بل المرتهن حين قبل الرهن فيها مع علمه أنها منكوحه فقد صار راضيا بها على هذه الصفة
 وأكثر ما فيه أنه لم يرض بوطء الزوج إياها ولكن لا معتبر برضاه في ذلك لان حق الزوج
 كان مقدما على حقه والمولى لا يملك إبطال حق الزوج بالرهن هنا فلهذا يحمل كأنها ماتت
 من غير صنع أحد فسقط الدين بخلاف ما اذا كان التزويج بعد الرهن فقد وجد هناك من
 الرهن بعد الرهن تسليط الزوج على وطئها ولم يوجد الرضا من المرتهن بذلك والزوج
 ممنوع من وطئها لحق المرتهن هنا قال حقه سابق على حق الزوج فلهذا اذا هلك من
 الوطء يحمل كأنها هلكت بفعل الرهن فلا يسقط دين المرتهن واذا أشهد الرهنا بالرهن

لا إنسان لم تجز شهادتهما لأن صدق الرهن لازم من جهة الراهنين فهما بهذه الشهادة يريدان
 السعي في تقض ما قد تم بهما وإبطال يد الاستيفاء المستعفاء للمرتهن عليهما ولو شهد به
 المرتهنان جاز لانهما يمكنان من رد الرهن متى شاءا فليس في هذه الشهادة إبطال حق مستحق
 عليهما بل في هذه الشهادة ضرر عليهما لأن حق استيفاء الدين من مالية الرهن كان ثابتا
 لهما وبطل ذلك بشهادتهما فتقبل الشهادة لانقضاء التهمة ولو شهد به كفيلان بالمال لم تجز
 شهادتهما لانهما بمنزلة الراهنين ولو شهد به ابن الراهن أو ابن الكفيل والأب منكر
 جازت الشهادة لانهما يشهدان على أبيهما وكذلك لو شهد به ابن المرتهن لانهما شهدا على
 أبيهما بطلان حقه في ثبوت يد الاستيفاء ولو كان الراهن مكتاباً أو عبداً أجراً فشهدمولى له
 بذلك وهو منكر جازت الشهادة لانهما يشهدان على مكانهما أو عبدهما في استحقاق
 الملك والكسب عليه وبطلان العقد الذي باشره وإذا ادعى رجل على الرهن أنه له وإن رآه
 سرقه منه وسأل المرتهن أن يخرج حقه حتى يقيم البينة فأبى ذلك المرتهن فإنه يجبر على إخراجه
 لأنه لا ضرر في إخراجه على المرتهن وفيه منفعة للمدعى لأنه لا يتمكن من إثبات دعواه
 بالبينة إلا بعد إحضار البين ليشير إليه في الدعوى ويشير إليه الشهود في الشهادة والمرتهن
 في الامتناع من الإحضار منعته فاصد الأضرار به فيمنه القاضي من ذلك وإذا ارتهن
 الرجل رهناً وأقر أن قيمته ألف ثم جاء به بمثل ذلك وقيمت مائة درهم ولم يتبرر فقال الراهن
 ليس هذا متاعى فالقول قوله في ذلك لانهما تصادقا على صفة متاعه أنه يساوى ألفاً والذى
 أحضره ليس على تلك الصفة فالظاهر شاهد للراهن فيجمل القول قوله في ذلك وإذا قلنا
 قوله كان على المرتهن أن يجيء بمتاع يساوى ألفاً أو يحكم بأن الرهن هلك في يده فيسقط
 دينه وإذا باع رجلاً شيئاً من رجل إلى رجل على أن يرهنهما هذا المبدق فقل ثم شهدا أن
 الرهن لفلان فإن قال قنن رضى أن يكون ديناً إلى أجل بشير رهن جازت شهادتهما لخلوها
 عن التهمة فإنه لا منفعة لهما في قبول هذه الشهادة حين أسقطا حقهما في المطالبة برهن آخر
 بل عليهما فيه ضرر وإن قال لا تزيد رهناً غيره أو يرد علينا متاعاً أبطلت شهادتهما لعدم
 التهمة فيها فانهما يشهدان لانفسهما بثبوت حق مطالبة الراهن برهن آخر أو رد المتاع عليهما
 وإذا باع متاعاً من رجل على أن يرهنه رهناً بيمينه فاستحق أو هلك قبل الرهن أو رهنه رهناً
 رضى به أو أعطاه قيمة ذلك الرهن فيكون رهناً عنده أو رد عليه ماله وقد يتنا هذا

الفصل فيما تقدم وإذا زاد الرهن مع الرهن رهنا آخر نظر الى قيمة الاول يوم رهنه والى
 قيمة الزيادة يوم قبضها المرتهن في قسمة الدين لان حكم الرهن في الزيادة انما يقبض بقبض
 المرتهن فتعتبر قيمتها حين ثبت حكم الرهن فيها كما يعتبر ذلك في قيمة الاصل ولو كان لرجل
 على رجل عشرون درهما فرهه بشرة منها ما يساوى عشرة ثم قضاه عشرة فله أن يجعلها بما
 في الرهن وقبض الرهن أما جواز هذا الرهن فلهشيع في الدين ولا شيوع في الرهن
 والشيع في الدين لا يمنع جواز المقدم القاضي هو الذي ملك المستوفى هذه العشرة واليه
 بيان الجهة التي أوفاعها فإذا قال انما أوفيتها بما كان في الرهن ولو كان رهنه الثوب لجميع المال لم
 يكن له أن يقبضه حتى يؤدي جميع المال قلت قيمته أو كثرت لان الرهن محبوس بكل جزء
 من الدين لا يتحد الصفقة ولو رهنه بشرة منها ثوبا يساوى عشرين ثم زاده ثوبا آخر رهنه بالعشرة
 الاخرى فهو جائز لما قلنا وان جعله رهنه بالعشرين جميعا فهو جائز فان هلك الثوب الاول
 ذهب بثلثي العشرة وان هلك الثوب الآخر ذهب بثلث العشرة التي بها الرهن الاول
 وبجميع العشرة الاخرى لانه لا رهنه الثوب الاخرى بجميع العشرين كان نصفه بالعشرة التي
 لا رهن بها ونصفه زادة في الرهن الاول بالعشرة الاخرى فيقسم ملك العشرة على قيمة الثوب
 الاول يوم رهنه وذلك عشرون وعلى قيمة نصف الثوب الثاني وذلك عشرة فيقسم اثلاثا
 ثلثاها في الثوب الاول فاذا هلك هلك به وثلثاها مع العشرة الاخرى في الثوب الثاني فاذا
 هلك هلك به لان في قيمته وفاء بالدين وزيادة واذا كان لرجل على رجلين مال وكل واحد
 منهما كفيل عن صاحبه فأعطاه أحدهما رهنه بجميع المال يساويه ثم أعطاه الآخر رهنه بجميع
 المال يساويه فهو جائز وأيهما هلك هلك بنصف المال لان كل واحد منهما مطالب بجميع
 المال هنا فهما كشخص واحد في ايفاء هذا الدين حتى لو أذاه أحدهما رجع على صاحب
 بنصفه فيجعل الرهن من الثاني زيادة في الرهن الاول فيقسم الدين على قيمة الرهنين وقيمتها
 سواء فإيهما هلك ذهب بنصف المال وكذلك لو كانا مكانين مكتوبة واحدة وكذلك لو كان
 المال على أحدهما والاخر به كفيل وذكر في اختلاف زفر وسقوب رحمهما الله هذا
 الفصل وقال عند زفر رحمه الله اذا هلك أحدهما بهلك جميع المال لان كل واحد منهما ماضى
 بالرهن في مناعه الا بجميع الدين ولكل واحد منهما في ذلك غرض صحيح فغرض الكفيل
 في ذلك أن يصير موفيا جميع الدين بهلا كه ليرجع بالكل على الاصيل وغرض الاصيل أن

يصير موفيا جميع الدين بهلاكه حتى لا يرجع الكفيل عليه بشئ وعلى قول أبي يوسف رحمه
 الله ان لم يسلم الثاني بالرهن الاول فكذلك الجواب وان علم به فالثاني رهن بنصف المال والاول
 رهن بجميع المال لوجود الرضا من الثاني بان يكون رهنه زيادة في الرهن الاول حين
 علم به ولو أن المديون رهن متاعه بالدين الذي عليه وتبرع انسان بان رهن به متاعا آخر له
 فقد روى هشام عن محمد رحمهما الله قال ان هلك رهن المطلوب هلك جميع الدين وان هلك
 رهن المتبرع هلك نصف الدين لان رهن المطلوب صار مضمونا بجميع الدين فالتبرع
 لا يملك فيعتبر موجب عقده عليه وأما رهن المتبرع فهو زيادة في رهن المطلوب فيكون
 بنصف الدين ولو رهنه بمشرين درهما دينارًا يساوي عشرة ثم رخص الورق فصارت
 عشرون درهما بدينار فملك الدينار فانما يهلك بالشرة لان المتبرع قيمة الرهن حين قبضه
 المرتهن ولو كان له عليه عشرة دراهم فرهن له دينارًا يساوي عشرة ثم فلا الورق فصارت
 خمسة بدينار ثم رهنه دينارًا آخر فمما جيمارهن بالشرة فان هلك الدينار الاول ذهب
 بثلاثي العشرة وان هلك الآخر ذهب بثلاثي العشرة لان المتبرع في الانقسام قيمة كل واحد منهما
 حين ثبت حكم الرهن فيه ولو كان لرجل على رجل ألف درهم فرهنه بخمسة مائة منها عبدا
 يساوي خمسمائة ثم زاده أمة رهنها بالالف كلها تساوي اثنا فولدت بنتا تساوي خمسمائة ثم
 مات العبد والامة بقي الولد بسدس الخمسمائة التي كان العبد رهنها وبثلث الخمسمائة الاخرى
 لان نصف الامة رهن بخمسمائة ونصفها زيادة في رهن العبد بالخمسمائة الاخرى فتقسم تلك
 الخمسمائة على قيمة العبد وقيمة نصف الامة وهما سواء فانقسم نصفين وصار في الامة نصف
 الخمسمائة الاول مع الخمسمائة الاخر فلما ولدت ولدا يساوي خمسمائة انقسم ما فيها على قيمتها
 وعلى قيمة ولدها اثلاثا لان قيمتها حين رهنها ألف وقيمة ولدها خمسمائة فصار في اوله ثلث
 الخمسمائة الاخرى وسدس الخمسمائة الاولى فيبقى ذلك القدر بقاء الولد ويسقط ما سري ذلك
 بموت العبد والامة واذا ارتهن عبدا بخمسمائة وهو يساوي ألفا ثم زاده المرتهن خمسمائة على أن
 زاده الاخر أمة رهنها بجميع المال ففي قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تكون الامة رهنها بجميع
 المال نصفها مع العبد في الخمسمائة الاولى ونصفها بالخمسمائة الاخرى وعند أبي يوسف رحمه
 الله هما جيمار يكونان رهنها بالالف كلها لان أبا يوسف رحمه الله يجوز الزيادة في الرهن والدين
 وهما يجوزان الزيادة في الرهن دون الدين فلهذا كان العبد مع نصف الامة رهنها بالخمسمائة

الاول ونصف الامة رهنا بالخمسائة الاخرى وليس في البدن من الخمسائة الاخرى شيء ولو
 كان لرجل على رجل ألف درهم فرهته بخمسائة منها جارية تساوي خمسائة فولدت كل
 واحدة منهما ابنا قيمته مثل قيمة امه فالاولى وابنها ونصف الآخر ونصف ابنا رهن بالخمسائة
 الاول ونصف الآخر ونصف ابنا رهن بالخمسائة الاخرى فان ماتت الام الاخرى ذهب
 ربع هذه الخمسائة التي فيها خاصة ويبقى نصف ابنا بثلاثة ارباع ويذهب من الخمسائة الاول
 خمسون درهما لان الجارية الاخرى تمثها خمسائة فكل واحد من الولدين تباع لاه نصف
 الجارية الاخرى زيادة في رهن الخمسائة الاولى ونصفها رهن بالخمسائة الاخرى وقيمة هذا
 النصف مائتان وخمسون والرهن مضمون بالاقل من قيمته ومن الدين فصار ثلث المائتين
 وخمسين. هذه الخمسائة مقسوما على نصف قيمتها ولدها وهما سواء والذي فيها من هذه
 الخمسائة ربعها مائة وخمسة وعشرون لهذا بقية بل كما ربيع الخمسائة بقي نصف ابنا
 بثلاثة ارباعها فاما الخمسائة الاولى فانقسمت على قيمة الجارية الاولى هي اربعة على قيمة
 نصف الجارية الثانية وهو مائتان وخمسون فاذا جعل كل مائتين وخمسين بينهما انقسم
 انقسامًا خمس ذلك وهو مائة في نصف الجارية الاخرى ثم انقسم ذلك على نصف قيمتها
 ونصف قيمة ولدها نصفين فكان الذي فيها من الخمسائة الاولى خمسون درهما فيذهب
 ذلك القدر بطلا كما ولو كان لرجل على رجل ألف درهم وزن سبعة فرهته بخمسائة منها أمة
 تساوي ثمانمائة رهنا بالمال كله فولدت كل واحدة منهما ابنا قيمته مثل قيمة امه ثم ماتت
 الاولى ذهب من الخمسائة الاولى السدس لان نصف الامة الثانية زيادة في الرهن بالخمسائة
 الاولى ونصفها رهن بالخمسائة الاخرى فالخمسائة الاولى انقسمت على قيمة الجارية الاولى
 وهو مائتان وعلى نصف قيمة الاخرى وهو اربعمائة فيقسم اثلاثا ثلثها في الجارية الاولى وثلثها
 في نصف الجارية الاخرى ثم انقسم ما في الاولى وهو ثلث الخمسائة على قيمتها وقيمة ولدها
 نصفين فخالص ما بقي فيها سدس الخمسائة وذلك ثلاثة وعشرون وثلث فاذا هلكت هلكت
 ولو لم تمت الاولى وماتت الاخرى ذهب من الخمسائة الاولى ثلثها ومن الخمسائة الاخرى
 خمسها لان ثلثي الخمسائة الاولى كان في نصفها وقد انقسم ذلك عليها وعلى نصف ولدها نصفين
 فانما بقي فيها من تلك الخمسائة ثلثها فيهلك بذلك وقد كان نصفها رهنا بالخمسائة الاخرى
 الا أن قيمة نصفها اربعمائة فلا يثبت فيه من الضمان الا قدر قيمتها ثم نصف ذلك قد تحول

الى نصف ولدها فاقبى فيها من الخمسائة الاخرى مائتان وذلك خمسها فلقد هلك بذلك ولو كان رهنه بخمسمائة من الالف أمة تساوى ألفا ورهنه بالخمسمائة الباقية عبدا يساوى ألفا ثم زاده أمة رهننا فالمل كله يساوى ألفا ثم ولدت كل واحدة من الامتين أمة تساوى ألفا ثم ماتت الاخرى ذهب سدس المال لانها كانت زيادة في الكل فنصفها مع الامرهن بالخمسمائة الاولى ونصفها مع البسد رهن بالخمسمائة الاخرى ثم كل خمسمائة تنقسم أثلاثا على نصفها وعلى جميع قيمة ما هو مرهون بها خاصة وهو ألف فاصل ما ثبت فيها بالانقسام ثلث الالف ثم انقسم هذا القدر طيبا وعلى ولدها نصفين فاقبى فيها سدس المال فيهلك بذلك وكذلك لومات الاولى ذهبت بسدس المال لان الذى كان فيها ثلثا الخمسمائة الاولى وهو ثلث جميع المال وقد تحول نصف ذلك الى اولادها فاقبى فيها سدس المال وهو أن بالبسد ذهب ثلث الدين لان الذى أصاب البسد بالقسمة ثلثا الخمسمائة الثانية وذلك ثلث جميع الدين فبموته يسقط ذلك المدد ولو لم يمت البسد قضى المطلوب الطالب خمسمائة كان له أن يأخذ ان شاء البسد الاول وان شاء الامة الاولى وابنها لانه هو المالك فيكون له أن يصرف ذلك الى أى الرهنتين شاء فيسترد ذلك وليس له أن يقبض الامة الآخرة ولا ولدها حتى يؤدي جميع المال لان الامة الآخرة رهن بجميع المال فتعبس بكل جزء من اجزاء المال ولدها بمنزلها وذكر في اختلاف زفر ويعقوب رحمهما الله انه لو رهن جارتين بالف درهم فاستعقت احدهما فملى قول أبي يوسف رحمه الله الاخرى رهن بمحضتها من الالف وعلى قول زفر رحمه الله الاخرى رهن بجميع الالف ان هلكت وذلك قيمتها بملكيها به ولا يقتكها الا بجميع المال ولو ظهر أن احدهما مدبرة أو أم ولد فالأخرى رهن بجميع المال بالاتفاق وان هلكت هلكت به فزفر رحمه الله قال استعقاق النير احدهما باستعقاقها نفسها وأبو يوسف رحمه الله فرق بينهما فقال المستحق محل للرهن بدليل انه لو رهنها برضا صاحبها جاز فينقسم الدين على قيمتها فانما صارت الاخرى رهنها بمحضتها فاذا هلكت هلكت به والمدبرة وأم الولد ليست بمحسن للرهن فيكون جميع الدين في الاخرى فاذا هلكت وفي قيمتها فواء بذلك صار المرتين مستوفيا جميع دينه وافته أعلم بالصواب

كتاب المضاربة

(قال رحمه الله) قال الشيخ الامام الاجل الزاهد شمس الأئمة ونور الاسلام أبو

بكر محمد بن أبي سهل السرخسي رحمه الله املاء المضاربة مشتقة من الضرب في الارض
وانما سمي به لان المضارب يستحق الربح بسميه وعمله فهو شريك في الربح ورأس مال
الضرب في الارض والتصرف وأهل المدينة يسمون هذا العقد مقارضة وذلك مروى عن
عمر بن رضي الله عنه فإنه دفع الى رجل مالا مقارضة وهو مشتق من القرض وهو القطع
فصاحب المال قطع هذا القدر من المال عن تصرفه وجعل التصرف فيه الى العامل بهذا
العقد فسمى به وانما اخترنا اللفظ الاول لانه موافق لما في كتاب الله تعالى قال الله تعالى
وآخرون يضربون في الارض يبتغون من فضل الله يعني السفر للتجارة * وجواز هذا العقد
عرف بالسنة والاجماع فمن السنة ما روى أن العباس بن عبد المطلب رضي الله عنه كان اذا دفع
مالا مضاربة شرط على المضارب أن لا يسلك به حجرا وان لا ينزل واديا ولا يشتري به ذات
كبد وطب فان فعل ذلك ضمن فبلغ رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك فاستحسنه وكان
حكيم بن حزام رضي الله عنه اذا دفع مالا مضاربة شرط مثل هذا وروى أن عبد الله وعبيد
الله ابنا عمر رضي الله عنهم لهما المراق وزلا على أبي موسى رضي الله عنه فقال لو كان عدي
فضل مال لا كرمتمكما ولكن عدي مال من مال بيت المال فاتباعه فاذا قدمنا المدينة
فادفعنا الى أمير المؤمنين رضي الله عنه ولكما ربحه فملا ذلك فلما قدمنا على عمر رضي الله
عنه أخبراه بذلك فقال هذا مال المسلمين فربحه للمسلمين فسكت عبد الله وقال عبيد الله
لا سبيل لك الى هذا فان المال لو هلك كنت تضمننا قال بعض الصحابة رضوان الله عليهم
أجمعين اجعلها بمنزلة المضاربين لهما نصف الربح وللمسلمين نصفه فاستصوبه عمر رضي الله
عنه وعن القاسم بن محمد قال كان لنا مال في يد عائشة رضي الله عنها وكانت تدفعه مضاربة
فبارك الله لنا فيه لسميها وكان عمر رضي الله عنه يدفع مال اليتيم مضاربة على ما روى محمد
رحمه الله وبداية الكتاب عن حميد بن عبد الله بن عبيد الانصاري عن أبيه عن جده أن عمر
رضي الله عنه أعطاه مال يقيم مضاربة وقال لا أدرى كيف كان الشرط بينهما فعمل به بالمراق
وكان بالحجاز اليتيم كان يقاسم عمر رضي الله عنه بالربح وفيه دليل بجواز المضاربة بمال
اليتيم وان للامام ولاية النظر في مال اليتيم وان للمضارب والاب والنوصي المسافرة بمال
اليتيم في طريق آمن أو مخوف بعد أن كانت التوافل متصلة فلهذا كان عمر رضي الله
عنه أعطى زيد بن خليفة رضي الله عنه مالا مضاربة فأسلمه الى عتب بن عرقوب

في حيوان معلوم بأثمان معلومة الى أجل معلوم قبل الاجل فاشتد عليه فأتى عتريس عبد الله
 ابن مسعود رضى الله عنه يستعين به عليه فذكر ذلك فقال له عبد الله رضى الله عنه خذ
 رأس مالك ولا تسلمه شيئا مما لنا في الحيوان وفيه دليل جواز المضاربة وفساد السلم وانما
 اشتد على عتريس بن عريوب لتسياد القعد أيضا فلا يظن به التباطؤ في قضاء ما هو مستحق
 عليه مع قوله صلى الله عليه وسلم خيركم أحسنكم قضاء وبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم
 والناس يتعاملون بالمضاربة بينهم فأقرهم على ذلك وندبهم أيضا اليه على ما قال صلوات الله
 وسلامه عليه من حال ثلاث بنات فهو أسير فاعنبره بإعاده الله ضاربوه دائره ولأن بالناس
 حاجة الى هذا القعد فصاحب المال قد لا يهتدى الى التصرف الربح والمبتدى الى التصرف
 قد لا يكون له مال والربح انما يحصل بهما يبنى المال والتصرف في جواز هذا القعد يحصل
 مقصودهما وجواز عقد الشركة بين اثنين بالمال دليل على جواز هذا القعد لأن من جانب كل
 واحد منهما هناك ما يحصل به الربح فينمقد بينهما شركة في الربح ولهذا لا يشترط التوقيت
 في هذا القعد ولكل واحد منهما أن يفرد بنفسه لأن انعقاده بطريق الشركة دون الاجارة
 ولهذا القعد أحكام شتى من عقود مختلفة فانه اذا أسلم رأس المال للمضارب فهو أمين فيه
 كالودع واذا تصرف فيه فهو وكيل في ذلك يرجع بما يلحقه من الهبة على رب المال كالوكيل
 فاذا حصل الربح كان شريكه في الربح واذا فسد القعد كانت اجارة فاسدة حتى يكون
 للمضارب أجر مثل عمله واذا خالف المضارب كان غاصبا ضامنا للمال ولكن المقصود بهذا
 القعد الشركة في الربح وكل شرط يؤدي الى قطع الشركة في الربح بينهما مع حصوله فهو
 مبطل للقعد لانه مفوت لموجب القعد ومن ذلك ما رواه عن ابراهيم رحمه الله انه كان يكره
 المضاربة بالنصف أو الثلث وزيادة عشرة دراهم قال أرايت ان لم يربح الا تلك الشرة وهو
 اشارة الى ما بينا من قطع الشركة في الربح مع حصوله بان لم يربح الا تلك الشرة وعن ابراهيم
 رحمه الله في المضاربة والوديعة والدين سواء يتعاضون ذلك في مال الميت وبه نأخذ والمراد
 مضاربة أو وديعة غير معينة فالامين بالتجھيل يصير ضامنا فهو والدين سواء فأما ما كان مميّنا
 معلوما فصاحبه أولى به لان حق التريم يموت المديون بتعلق بماله الا بما كان امانة في يده لغيره
 وعن ابراهيم رحمه الله قال في الوصي يعطى مال اليتيم مضاربة وان شاء أبضه وان شاء تجر
 الى غير ذلك وكان خيرا لليتيم فعل لقوله تعالى قل اصلاح لهم خير وقال الله تعالى ولا تقربوا

مال اليتيم الا بالنى هي أحسن والاحسن والاصحاح في حقه أن يتجر بماله قال صلى الله عليه
 وسلم ابتغوا في أموال اليتامى خيرا كيلا تأكلها الصدقة يعني النفقة فان احتسب بالتصرف
 فيه أو وجد أمينا بحسب ذلك والافزع اليتيم أن يدفعه اليه بضاعة وان لم يجوز ذلك وربما
 لا يرغب في أن يتصرف فيه مجانا فلا بأس بأن يتصرف فيه على وجه المضاربة وهو أضع
 لليتيم لما يحصل له من بعض الربح وبما لا يفرغ الوصي لذلك فيحتاج الى أن يدفعه مضاربة
 الى غيره واذا جاز منه هذا للتصرف مع نفسه فمع غيره أولى وذكر عن علي رضي الله عنه قال
 ليس على من قاسم الربح ضمان وتفسيره أنه المواضعة على المال في المضاربة والشركة وهو
 مروى عن علي رضي الله عنه قال المواضعة على المال والربح على ما شرطنا عليه وبه أخذنا
 قتلنا رأس المال أمانة في يد المضارب لانه قبضه باذنه ليتصرف فيه له وعن علي رضي الله عنه
 أنه كان يعطى مال اليتيم مضاربة ويقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم دفع القلم من ثلاثة
 عن السلام حتى يحتلم وعن المجنون حتى يصح وعن الثائم حتى يستيقظ وفيه دليل أن ولاية
 النظر في مال اليتيم للقاضي اذا لم يكن له وصي لجزا اليتيم عن النظر لنفسه واليه أشار على رضي
 الله عنه فيما استدله به من الحديث وعن الشعبي رحمه الله أنه سئل عن رجل أخذ مالا مضاربة
 فأفق في مضاربه خمسمائة ثم ربح قال يتم رأس المال من الربح وبه أخذنا قتلنا للمضارب أن
 ينشق من مال المضاربة اذا سافر به لان سفره كان لاجل المصل في مال المضاربة فيستوجب
 النفقة فيه كالمراة تستوجب النفقة على زوجها اذا زفت اليه لانها فرقت نفسها له قتلنا الربح
 لا يظهر ما لم يسلم جميع رأس المال لرب المال لان الربح اسم للفضل فالما يحصل ما هو الاصل
 لرب المال لا يظهر الفضل قال صلى الله عليه وسلم مثل المؤمن كمثل التاجر لا تخلص له نوافله
 ما لم تخلص له فرائضه فالتاجر لا يسلم له ربحه حتى يسلم له رأس ماله وعن الشعبي رحمه الله أنه
 سئل عن رجل دفع الى رجل أربعة آلاف درهم مضاربة فخرج بها الى خراسان وأشهد عند
 خروجه أن هذا المال مال صاحب الاربعة الآلاف ليس لاحد فيها حق ثم أقبل فتوفي في
 الطريق فأشهد عند موته أيضا بذلك ثم ان رجلا جاء بصك فيه ألف مثقال مضاربة مع هذا
 الرجل له بها بنته وهي تبيل الاربعة الآلاف بأحد وعشرين سنة فقال حاضر رحمه الله أشهد في
 حياته وعند موته أن المال لصاحب الاربعة الآلاف وبه تأخذنا فان حق الآخر صار ديناً في
 ذمته بتجهيله عند موته وقد بينا أن حق التريم يتعلق بشركة المائت لا بما في يده من الامانة

وانما أفتى النبي رحمه الله بهنا لا قراره بالدين لصاحب الاربعة الآلاف في حال صحته لا لاقراره عند موته فقرار المريض بالدين أو العين لا يكون صحيحا في حق من ثبت دينه باليثة لسكونه متما في ذلك وقراره في الصحة بذلك مقبول لا يغير متهم فيه وعن الحسن رحمه الله أنه كان يكره المضاربة والشركة بالبروض وبه تأخذ وقد ينه في كتاب الشركة وقال أبو حنيفة رحمه الله لا تكون المضاربة الا بالدرهم والدنانير وهو قول أبي يوسف رحمه الله وقال محمد رحمه الله استحسن أن تكون المضاربة بالفلوس كما تكون بالدرهم والدنانير لأنها بمن مثل الدرهم والدنانير والحاصل أن في المضاربة بالفلوس من محمد رحمه الله رواية واحدة أنها تجوز لأنها ما دامت رابحة فهي بمن لا يتبين في القصد مقابلتها بمنسها وبخلاف جنسها عند محمد رحمه الله فالقصد بها يكون سواء بمن في الذمة لا يباع فيكون الربح للمضارب على ضمان الثمن فهو والمضاربة بالدرهم سواء وهكذا روى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله أن المضاربة بالفلوس جائزة لأنها بمن لا يتبين عند القابلة بخلاف جنسها وهكذا ذكره ابن سماعه عن أبي يوسف رحمه الله وفي الاصل روى عنها أن المضاربة بالفلوس لا تجوز لأنها اذا كسدت فهي كالبروض فهي بمن من وجه مبيع من وجه وهي بمن لبعض الاشياء في عادة التجار دون البعض فكانت كالملك والموزون قائما بمن دينا ومبيع عنها فلا تصح المضاربة بها وهذا الاستدلال روى عن أبي يوسف رحمه الله فانه سئل عن المضاربة بالدرهم التجارية فقال لو جوزت ذلك جاوزت المضاربة بالطعام بمكة يعني أن أهل مكة يتبايعوا بالطعام كما أن أهل بخارى يتبايعون بالبرسيم قال الشيخ الامام الاجل رحمه الله وكان شيخنا الامام رحمه الله يقول الضحيح جواز المضاربة بها عندى لأنها من أعز النقود عندنا كاللدينا في سائر البلدان وظاهر ما ذكره هنا يدل على أن المضاربة بالتبر لا تجوز والدرهم والدنانير اسم للمضروب دون التبر وذكر في غير هذا الموضع أن التبر لا يتبين بالتبين ولا يبطل القصد بهلا كقصدك دليل جواز المضاربة به والحاصل أن ذلك يختلف باختلاف البلدان في الرواج ففي كل موضع يروج التبر رواج الاثمان وتجوز المضاربة به وفي كل موضع هو بمنزلة السلم لا تجوز المضاربة به كالملك والموزون واذا دفع الرجل الى رجل ألف درهم مضاربة على أن يارزق الله تعالى في ذلك من ثمن فهو بينهما نصفان أو قال ما كان في ذلك من ربح أو قال يارزقك الله في ذلك من ربح أو ما ربح في ذلك من ثمن فهو كله سواء لان الحكم يني على ما هو المقصود ولا ينظر الى اختلاف العبارة

بمداحماد المقصود والمقصود بهذه الاقفاط اشتراط التناصف في الريح وكذلك لو شرط للمضارب
عشر الريح والباقي لرب المال فهو جائز لان للشرط للمضارب جزء شائع معلوم وهذا الشرط
لا يؤدي الى قطع الشركة بينهما في الريح مع حصوله فاما من شيء يحصل من الريح قل أو أكثر الا
وله عشر ويستوى ان كانت الألف المدفوعة جيدة أو زوفا أو بهرجة لان القضة قلب على
المشر في هذه الانواع فهو في حكم الدرهم المضروبة من الثمرة فيها ولو قال على أن يوزق الله
تعالى في ذلك من شيء فله مضارب من ذلك مائة درهم فهذه مضاربة فاسدة لان هذا الشرط
يوجب قطع الشركة بينهما في الريح مع حصوله فرعاً لا يربح الا مقدار المائة فيأخذه من شرط
له ويجيب الآخر وفي هذه الشرط يجب يمكن التفرع عنه أيضاً وربما يربح أقل من مائة درهم
فلا يسلم جميع المائة لمن شرط له مع حصول الريح فهذا فسد المقدان عمل ذلك فرح مالا
أو لم يربح شيئاً فله أجر مثله فيما عمل وليس له من الريح شيء لان استحقاق الشركة في الريح
بمقد المضاربة والمقد الفاسد لا يكون بنفسه سبباً للاستحقاق وانما يستوجب أجر المثل لانه
عمل لرب المال وابتغى عن عمله عوضاً فاذا لم يسلم له ذلك استحق أجر المثل كما في الاجارة
الفاسدة ثم ان كان حصل الريح فله أجر مثله بالناس ما بلغ في قول محمد رحمه الله وقال أبو يوسف
رحمه الله لا يجاوز بأجر مثله ما سمي له وهو بناء على ما بينا في كتاب الشركة من اختلافهما
في شركة الاحتطاب والاحتشاش وان لم يحصل الريح فقد روي عن أبي يوسف رحمه الله
أنه قال استحسن أن لا يكون للمضارب شيء لان الفاسد من المقد معتبر بالصحيح في الحكم
ولا طريق لمعرفة حكم المقد الفاسد الا هذا وفي المضاربة الصحيحة اذا لم يربح لا يستحق شيئاً
فكذلك في المضاربة الفاسدة وجه ظاهر الرواية أنه لا يستحق بهذا المقد شيئاً من الريح
بحال وانما يعتبر حصول الريح في حق من يستحق الريح ثم الفاسد انما يعتبر بالجائز اذا
كان انعقاد الفاسد مثل انعقاد الجائز كالبيع وهنا المضاربة الصحيحة تنفذ شركة لا اجارة
والمضاربة الفاسدة تنفذ اجارة فانما تعتبر بالاجارة الصحيحة في استحقاق الاجر عند ايفاء
المعمل ولو تلف المال في يده فله أجر مثله فيما عمل ولا ضمان عليه ذكر ابن سبابة عن محمد
رحمهما الله أنه ضامن للمال قبيل المذكور في الكتاب قول أبي حنيفة رحمه الله وهو بناء على
اختلافهم في الاجير المشترك اذا تلف المال في يده من غير صنعه فان هذا المقد انعقد اجارة
وهو بمنزلة الاجير المشترك لان له أن يأخذ المال بهذا الطريق من غير واحد والاجير

المشترك لا يضمن عند أي حنيفة رحمه الله إذا هلك المال في يده من غير صنعه وعندهما هو
ضامن إذا هلك في يده فما يمكن التحرز عنه فكذلك الحكم في كل مضاربة فاسدة ولو دفع
اليه ألف درهم مضاربة على أن يمارق الله في ذلك من شيء فله مضارب ربح نصف المال
أو قال ربح عشر المال أو قال ربح مائة درهم من رأس المال فهذه مضاربة جائزة لأن في هذا
المنى اشتراط جزء شائع من الربح للمضارب إذا لا فرق بين أن يشترط له عشر الربح وبين
أن يشترط له ربح عشر المال ولا أجر للمضارب في عمله هناك لم يحصل الربح لأن عند صحة
المضاربة هو شريك في الربح فإذا لم يحصل الربح لم يستحق شيئاً لاستدام محل حقه لو قال
على أن يمارق الله تعالى في ذلك من شيء فله مضارب ربح هذه المائة بينهما أو ربح هذا
النصف بعينه من المال فهي مضاربة فاسدة لأن هذا الشرط يؤدي إلى قطع الشركة في
الربح مع حصوله فمن الجائز أن لا يربح فيها يشتري تلك المائة والاصل فيه ما روى عن
النبي صلى الله عليه وسلم أنه سئل عن المزارعة عما سقت السواني والمذبات فاسدها وكان
المنى فيه أن ذلك الشرط يؤدي إلى قطع الشركة بينهما في الخارج مع حصوله فيتمسك ذلك
الحكم إلى هذا الموضع بهذا المنى فإن عمل فله أجر مثله لانه أوفى العمل بحكم عند فاسد وإذا
دفع اليه ألف درهم فقال خذ هذه الألف مضاربة بالثلث أو قال بالخمسة أو قال بالثلثين
فأخذها وعمل بها فهي مضاربة جائزة وما شرطه من ذلك فهو للمضارب وما بقي لرب المال
لأن المضارب هو الذي يستحق الربح بالشرط فأما رب المال فأما يستحق الربح باعتبار أنه بما
ملكه فطلق الشرط ينصرف إلى جانب من يحتاج إليه وعرف الناس يشهد بذلك والثابت
بالعرف من التمين كالثابت بالنص فكأنه قال الثلثان من الربح لك حتى إذا قال إنما عنت أن
الثلثين لي لم يصدق لانه يدعي خلاف ما هو الظاهر المتعارف والقول في المنازعات قول من
يشهد له الظاهر وحرف الباء دليل عليه لانه إنما يصحب الاعراض فهو دليل على أن بالثلثين
لم يستحق الربح عوضاً وهو المضارب وأنه في المنى يستحق الربح عوضاً عن عمله فلهذا كان
المنصوص عليه للمضارب وكذلك لو قال خذها معاوضة بالنصف أو بماملة بالنصف لأن
العبرة في العقود للماتى دون اللفاظ (الآ ترى) أنه لا فرق بين أن يقول بملك هذا الثوب
بألف أو المكيل بألف ولو قال خذها على أن يمارق الله تعالى فيها من شيء فهو يتنا ولم يزد
على هذا فهو مضاربة جائزة بالنصف لأن كلمة بين تنصيص على الاشتراك ومطلق الاشتراك

يقتضي المساواة (ألا ترى) أن في الوصية والاعترار اذا قال قلت مالي بين فلان وفلان أو
 هذا المال بين فلان وفلان كان مناصفة بينهما فكذلك قوله الريح بيننا منزل منزلة اشتراط
 المناصفة في الريح والدليل على أن مطلق كلمة بين يقتضي المساواة قوله تعالى ونبتهم أن الماء
 قسمة بينهم والمراد التسوية بدليل قوله تعالى لما شرب ولكم شرب يوم معلوم ولو قال خذها
 فاعمل بها على أن مارزق الله تعالى في ذلك من شيء فهو بيننا نصفين ولم يقبل مضاربة فهي
 مضاربة جائزة لانه خرج بمعنى المضاربة وان لم ينص على لفظ المضاربة وما هو المقصود يحصل
 بالتصريح بالمعنى وليس لهذا المقدح حكم يدل لفظ المضاربة خاصة على ذلك الحكم بخلاف لفظ
 المقايضة في شركة المقايضة على ما قررنا في كتاب الشركة وكذلك لو قال اعمل بهذه
 الالف على أن لك نصف ربحها أو جزءاً من عشرة أجزائها من ربحها فهو جائز لان المضارب
 هو الذي يستحق الريح بالشرط وقد نص على شرط نصيبه من الريح وكذلك لو قال خذ
 هذه الالف فاعمل بها بالنصف أو قال بالثلث فهي مضاربة جائزة استحساناً وفي القياس
 لا يجوز لانعدام التخصيص على من شرطه الثلث ولكن في الاستعناق قال اعما يراد بهذا في
 العرف اشتراط ذلك للمضارب وحرف الباء دليل عليه فكأنه ضريح بذلك وللقياس وجه
 آخر وهو أنه لما لم ينص على المضاربة فيحتمل أن يكون مراده ايجاب الثلث له من أصل
 الالف بمقابلة عمله ويحتمل أن يكون المراد ايجاب الثلث له من الربح ولكنه استحسن فقال
 في عرف الناس المراد بهذا اللفظ اشتراط الثلث له من الربح فهو ومالو أني بلفظ المضاربة
 سواء (ألا ترى) انه لو قال في وصيته أو وصيت لك بثلثي بمد موقى جاز استحساناً وكان
 وصية له بثلث المال لا اعتبار العرف فهذا مثله ولو دفع الالف اليه على ان مارزق الله تعالى في
 ذلك من شيء فهو كونه للمضارب قبض المال على هذه فربح أو وضيع أو هلك المال قبل أن
 يعمل به فهو قرض عليه وهو ضمان له والربح كله له لان اشتراط جميع التركة له يكون
 تنصيصاً على تملك أصل المال منه فإنه لا يستحق جميع الربح ما لم يكن مالكا للمال وللتملك
 طريقان المحبة والافراض فمقد التردد لا يثبت الا أدنى الوجهين لانه متيقن به وأدنى الوجهين
 القرض فهذا جعل مقرضاً للمال منه ولو كان قال على أن مارزق الله تعالى في ذلك من شيء فهو
 كله لرب المال فهذه بضاعة مع المضارب وليس له فيها ربح ولا أجر ولا ضمان عليه في المال
 ان هلك لانه ما ابتنى عن عملي عوضاً فيكون هو في العمل مميئناً لصاحب المال والمعين في

التجارة مستصنع فيكون المال في يد أمانة ورب المال لم يمت في شيء من شرط جميع الربح لنفسه وهذا الأصل الذي قلنا لأن العبرة بالنقصود في كل عقد دون اللفظ ولو قال خذ هذه الألف مضاربة أو مقارضة ولم يذكر ربحاً فهي مضاربة فاسدة لأن المضارب شريك في الربح والتعويض على لفظ المضاربة يكون استرداد الجزء من ربح المضارب وذلك الجزء غير معلوم وجهاته تفضي إلى المنازعة بينهما ومثله إذا كان في صلب العقد يكون مفسداً للعقد فيكون الربح كله لرب المال وللمضارب أجر مثله ربح أو لم يربح ولو قال علي ان لرب المال ثلث الربح ولم يسم للمضارب شيئاً فهدم مضاربة فاسدة في القياس لأنها لم يبيننا ماعر المحتاج اليه وهو نصيب المضارب من الربح وإنما ذكر أمالاً محتاج اليه وهو نصيب رب المال ولا حاجة به إلى ذلك فرب المال لا يستحق بالشرط وليس من ضرورية اشتراط الثلث لرب المال اشتراط ما بقي للمضارب فإن ذلك مفهوم والمفهوم لا يكون حجة للاستحقاق ومن الجائز أن يكون مراده اشتراط بعض الربح لمعامل آخر يمل منه وهذا بخلاف ما إذا بين نصيب المضارب خاصة لأنه ذكر هنا ما يحتاج إلى ذكره وهو بيان نصيب من يستحق بالشرط ووجه الاستحسان أن عقد المضاربة عقد شركة في الربح والأصل في المال المشترك أنه إذا بين نصيب أحدهما كان ذلك بياناً في حق الآخر أن له ما بقي قال الله تعالى وورثه أبواه فلأنه الثلث معناه وللأب ما بقي وهنا لما دفع إليه المال مضاربة فذلك تنصيص على الشركة بينهما في الربح فإذا قال علي ان لي ثلث الربح يصير كأنه قال ولك ما بقي كما لو قال علي ان لك ثلث الربح يصير كأنه قال ولي ما بقي ولو صرح بذلك لكان العقد صحيحاً على ما شرطنا فهذا مثله وهذا يمل بالنصوص لا بالمفهوم ولو قال علي ان للمضارب ثلث الربح أو سدسه كانت المضاربة فاسدة لأنه لم ينص في نصيب المضارب على شيء معلوم ولكن رده بين الثلث والسدس وبهذا اللفظ يمكن فيما يستحقه المضارب جهالة تفضي إلى المنازعة وكذلك لو قال علي ان لي نصف الربح أو ثلثه لأن معنى هذا الكلام ولك ما بقي النصف أو الثلث فيفسد العقد لجهالة تفضي إلى المنازعة فيما شرط للمضارب ولو شرط للمضارب ثلث الربح ولرب المال نصف الربح فالثلث للمضارب كما شرط اليه والباقي كله لرب المال لأن استحقاق المضارب بالشرط وما شرط له إلا الثلث ورب المال يستحق ما بقي لكونه بما ملكه وهذا موجود في المسكوت عنه فيكون له ولو قال خذ هذه الألف لتشتري بها هروياً بالنصف أو قال لتشتري بها رقيقاً

بالنصف فهذا فاسد لانه استأجره بعض ما يحصل بسببه وهو نصف المشتري وذلك فاسد
 ثم هذا استئجار باجرة محبولة وانما حصله استئجارا لانه أمره بالشراء خاصة والبيع لا يحصل
 بالشراء وانما يحصل به والبيع وهو الامر بالشراء لا يملك البيع عرفا ان هذا العقد ليس
 شركة بينهما في الربح بل في استئجارا على الشراء باجرة محبولة وهذا فاسد ايضا في الاجارة
 فاما الوكالة بالشراء فجازة وما اشترى بها يكون لرب المال وللمضارب أجر مثله فيما اشترى
 لانه اشترى في عمله عوضا وليس له ان يبيع ما اشترى الا بامر رب المال فان باع بغير أمره
 فبطل حكم بيع الفضل لا يجوز الا باجارة المالك فان تلف مبيع ولم يقدر على المشتري منه
 فالمضارب ضامن لقيته غير باع لانه بالبيع والتسليم غاصب والتمن الذي باع به المضارب
 ملكه بالصمان فينفذ يمينه من جهته فان كان فيه فضل على القيمة التي غرم فليبقى له أن
 يتصدق به الا على قول أبي يوسف رحمه الله وأصله في المودع اذا تصرف في الوديعة وبيع
 واذا أجز رب المال بيع المضارب فان كان المبيع قائما بيمينه فله لان الاجارة في الانتهاء
 كالاذن في الانتهاء وكذلك ان كان لا يدري انه قائم أم هالك لان التمسك بالاصل المعلوم
 واجب حتى يعلم غيره وقد علمنا قيامه فجاز البيع باختيار الاصل والتمن لرب المال لا يتصدق
 منه شيء كالمالك كان أمره بالبيع في الانتهاء وان علم هلاكه عند الاجارة فاجارته باطله لان
 المالك يثبت للمشتري بالمقد عند الاجارة فلا بد من قيام المقود عليه على وجه يقبل انتهاء
 العقد حتى ينفذ العقد فيه بالاجارة فاذا بطلت الاجارة كان المضارب ضامنا للقيمة يوم باعه
 والتمن له يتصدق بالفضل اذا كان فيه ولو قال خذ هذه الالف فابع بها متاعا فما كان من
 فضل فلك النصف ولم يزد على هذه فهو فاسد في القياس أيضا لان الاقتاع عبارة عن الشراء
 فهذا وقوله اشترها بالنصف سواء وفي الاستحسان هذه مضاربة جائزة لان لفظ الاقتاع
 عام يقع على البيع والشراء جميعا وقوله فما كان من فضل تبين أن مراده البيع والشراء جميعا
 لان الفضل لا يحصل الا بهما فيكون له أن يشتري ما بدا له ويبيعه وانما شرط له نصف الربح
 فكانت مضاربة جائزة وكذلك لو قل خذها بالنصف فهو جائز استحسانا وفي القياس هذه
 أفسد من قوله اشترها بهما وبالنصف والفرق بينهما على وجه الاستحسان ان هناك نص
 على شيء من العمل وانما ذكر حرفا يدل على المعاوضة وهو حرف الباء وهو تنصيص على
 العوض له وانما يستحق العوض باعتبار عمله وعمله الذي يستحق باعتباره عوضا مسمى هو

البيع والشراء جميعا فكله نص طهما وبهذه بين ان سر اية الشرط نصف الريح له فاما
 هناك فنص على العمل الذي اوجب له الموضع بمقابلته وهو الشراء فيكون استجارا بجهة
 محبوبة وكذلك لو قال خذها على النصف لان حرف على وحرف الياء مستملان في مثل
 هذا المحل استملا واحدا ويكون دليل على المعاوضة وكذلك لو قال اعمل بهذه على النصف
 لانه نص على العمل هنا وانما تصرف العمل الذي يحصل به الريح وذلك الشراء والبيع جميعا
 ولو دفع اليه مضاربة على ان يعطى المضارب رأس المال ماشاء من الريح او على ان يعطى رأس
 المال للمضارب ماشاء من الريح فهذه مضاربة فاسدة لمخالفة حصة المضارب من الريح في التصديق
 فان المشيئة المشروطة لاحدهما لا تكون لازمة في حق الآخر وله أن يرجع عن ذلك متى
 شاء وعند رجوعه تتمكن منهما المنازعة باعتبار جهة نصيب المضارب وكذلك لو اشترط
 لاحدهما بنية ما شاء من الريح وللآخر ما بقي فهذه مضاربة فاسدة لمخالفة نصيب المضارب
 سواء كان صاحب الشرط أو صاحب ما بقي ولو اشترط الرب المال من الريح مائة درهم
 والباقي للمضارب فهذه مضاربة فاسدة لان هذا الشرط يؤدي الى قطع الشركة في الريح
 مع حصوله فربما لا يحصل الا قدر المائة وكذلك لو اشترط للمضارب نصف الريح الا
 عشرة دراهم أو نصف الريح وزيادة عشرة دراهم فهذه فاسدة لان هذا الشرط يؤدي الى
 قطع الشركة ولان هذه مضاربة فربما يكون الحاصل من الريح دون العشرة
 فيستمر مراعاة الشرط طهما مع حصول الريح ولو دفعها اليه مضاربة على مثل ما شرط فلان
 لقان من الريح قلن كما قد طها جميعا ما شرطه فلان فهو مضاربة لانها جمل المشروط
 لقان عيارا فاذا كان ذلك معلوما عندهما مضاربا به وان لم يكن معلوما لهما أو لم يعلمه أحدهما في
 مضاربة فاسدة لان حصة المضارب من الريح لا بد أن تكون معلومة لهما وما ذكرنا في القصد
 لم يصر ذلك معلوما لهما ففسد العقد لمخالفة نصيب المضارب عندهما أو عند أحدهما وقت العقد
 واذا دفع الرجل الى رجل دراهم مضاربة ولا يدري واحد منهما ما وزنها فهي مضاربة جائزة
 لان الاعلام بالاشارة اليه ابلغ من الاعلام بالتسمية ورأس المال أمانة في يد المضارب كالوديعة
 والدرهم شعين في الامانة وعند الشراء بها يعلم مقدارها بالوزن ويقبل قول المضارب فيه
 لكونه مأمينا بجهة المقدار عند العقد لا قضى الى المنازعة فان اختلفا في مقدار رأس المال عند قسمة
 الريح فاقول قول المضارب مع غيره لانه هو القابض والقول في مقدار المقبوض قول القابض

ذلك من شيء فلمضارب ثلثه ولرب المال ثلثه ولبيد المضارب ثلثه فهو جائز وثلثا الربح
للمضارب لان الشروط للبيد الذي دين عليه كالمشروط لمولاه فان كسب البيد بماله
لمولاه فكان هذا بمنزلة اشتراط المضارب ثلث الربح لنفسه فكذلك لو لم يشترط للبيد المضارب
ولكنه شرط لبيد رب المال فثلثا الربح لرب المال لان الشروط لبيده كالمشروط له أو يحمل
هذا في حقه كالمسكوت عنه ولو كان اشترط الثلث لبيد المضارب وعليه دين يحيط بكسبه
فالثلاثان من الربح لرب المال في قول أبي حنيفة رحمه الله لان من أصله أن اشتراق كسب البيد
بالدين يمنع ملك المولى في كسبه ويكون المولى من كسبه كأجنبي آخر فالمشروط للبيد في هذه
الحالة كالمشروط لأجنبي آخر ولو شرط ثلث الربح لأجنبي كان ذلك لرب المال لان الربح
لا يستحق الا بعمل أو مال وليس للمشروط له عمل ولا مال في هذا العقد فليتو ما شرط له
ويحمل ذلك كالمسكوت عنه فيكون لرب المال ولا تفسد المضاربة بين المضارب ورب المال
وهذا لان الشرط القاسد ليس من صلب العقد وإنما صلب العقد بيان حصة المضارب من
الربح بالشرط ولا فساد في ذلك وعقد المضاربة نظير عقد الشركة لا يفسد بالشرط القاسد اذا
لم يكن متمكنا في صلب العقد بخلاف ما اذا شرط للمضارب مائة درهم فالشرط القاسد هناك
فما هو من صلب العقد ولكن ما نحن فيه نظير ما لو شرط أن تكون الوضعية عليهما فان هذا
الشرط قاسد والوضعية على المال ولا يفسد العقد لانه ليس من صلب العقد وأما عند أبي يوسف
ومحمد رحمه الله فثلثا الربح للمضارب لان عندهما الولي يملك كسب عبده وان كان مستقرا
بالدين فالمشروط لبيد المضارب كالمشروط للمضارب عندهما ولو كان اشترط ثلث الربح لامرأة
المضارب أو لانه أو لمكانه كان ذلك الشرط باطلا ولا يفسد به العقد لانه ليس من صلب
العقد والمضاربة جائزة وثلثا الربح لرب المال لانه ليس للمرأة الا بن في هذا العقد ما لا
عمل فلا يستحق شيئا من الربح ولكن ما شرط له كالمسكوت عنه فيكون لرب المال وكذلك لو
كان اشترط الثلث لامرأة رب المال أو ولده أو لأجنبي آخر ولو كان الثلث للمساكين أو للجمع
أو في الرقاب فهو كذلك لان ما سمي له ثلث الربح ليس من جانبه رأس مال ولا عمل
فالشرط له يفتو واشتراطه للمساكين تصدق بما لم يملكه بصدف كان باطلا ويجعل ذلك
كالمسكوت عنه فيكون لرب المال لانه لو فسد جميع المضاربة كان جميع الربح لرب المال
فكذلك اذا فسد بعض الشرط كان ذلك لرب المال وهذا لان المضارب اعم يملك بالشرط

أمينا كان أو ضميئا واليئنة يئنة رب المال لاتباه الزيادة بينة وإذا كان لرجل عند رجل ألف درهم وديعة فأمره أن يعمل بها مضاربة بالنصف فهو جائز لانه أضاف القدر الى رأس مال هو عين وهو شرط صحة المضاربة ولا فرق في ذلك بين أن يكون في يد رب المال أو في يد المضارب لانه لا بد من تسليمه الى المضارب عقيب القدر ولم يذكر ما لو كانت الدراهم منصوبة في يد ذي اليد فقال عمل بها مضاربة بالنصف وفي اختلاف زفر ويقوب رحمهما الله قال عند أبي يوسف رحمه الله هذا والوديعة سواء لانه أضاف القدر الى رأس مال عين وذلك منه رضاء بقبض المضارب واستقاطه لحقه في الضمان فيلحق بالامانة وعلى قول زفر رحمه الله هذا لا يجوز لان شرط صحة المضاربة أن يكون رأس المال أمانة في يد المضارب وهذا الشرط لا يحصل بنفس القدر لان الناصب لا يصلح قابضا من نفسه للمنصوب منه حتى يفسخ به حكم النصيب ولهذا لو وكل الناصب ببيع المنصوب لا يبرأ عن الضمان حتى يبيعه ويسلمه فاذا لم يوجد الشرط هنا لا تصح المضاربة ولو كان لرجل على رجل ألف درهم دين فأمره أن يعمل بها مضاربة ويشتري بها ما بدله من المتاع ثم يبيعه بالنصف فهذا فاسد لان شرط صحة المضاربة كون رأس المال عينا ولم يوجد ذلك عند القدر ولا يملكه فالمديون لا يكون قابضا للدين من نفسه لصاحبه وصاحب الدين لا يمكن أن يبرئه عن الضمان مع بقائه بدون القبض فاذا لم تصلح المضاربة فما اشتراه المديون فهو له لا شيء لرب المال منه في قول أبي حنيفة رحمه الله ودينه عليه بجماله وفي قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله ما اشتري فهو لرب المال والمضارب يرى دينه وله على رب المال أجر مثله فيما عمل وهو بناء على مسألة كتاب البيوع اذا قال لمدينه اشتري بمالي عليك ثوبا هرويا وقد بينا هاتمة ثم عندهما المضاربة فاسدة فهذا كان الربح كله لرب المال وللمضارب أجر مثله ولو قال رب المال لرجل آخرا قبض مالي على فلان ثم عمل به مضاربة بالنصف فهو جائز لانه وكيل رب المال في قبض الدين منه فاذا قبضه كان القبض بمنزلة الوديعة في يده فتتعد المضاربة بينهما برأس مال هو عين في يده وذكر في النوادر أن هذا يكره لانه شرط لنفسه منفعة قبل عقد الا انه ليس ذلك بما حصل به الربح وهو تقاضي الدين وقبضه فالكرامة لهذا والله أعلم

باب اشتراط بعض الربح لتيرهما

(قال رحمه الله) وإذا دفع الى رجل ألف درهم مضاربة على أن ما رزق الله تعالى في

ففساد الشرط في البعض لا يزداد الشرط في جانب المضارب فلا يزداد حقه ولو دفع اليه
ألف درهم مضاربة على أن يثقل الريح للمضارب وثلاثة يفتى به دين للمضارب الذي للبائع
عليه أو مالى الذي تملأ على خلت الريح لرب المال والمضاربة جائزة وثالثا لريح للمضارب
لأن المبحول انما يقضى الدين على ثلث حصة فما شرط لقضاء الدين القضى على المضارب يكون
مشرطا للمضارب ولا يجوز على قضاء الدين منه لأن الاختيار الى الدين في تعيين المحل
الذي يقضى به الدين من ماله والذي سبق منه وعد قضاء الدين من بعض الريح الذي يستحقه
ولما اريد لا ينفك بها القروم ولو دفع رجلا الى رجل ألف درهم مضاربة على أن للمضارب
ثالث ربح جميع المال وما بقى من الريح فثلاثة لاحد صاحبي المال بعينه والثلاثان للآخر فعلى
المضارب على هذا وربع فثالث جميع الريح للمضارب كما شرط وللباقى بين صاحب المال لصديق
لاستوائهما في رأس المال وذلك يوجب التسوية فهما في استحقاق الريح والذي شرط لنفسه
تبقى ما بقى يكون شارطا لنفسه شيأ من ربح مال صاحبه من غير أن يكون له فيه رأس مال
أو محمل وهذا الشرط باطل ولكنه ليس في صلب العقد بينهما وبين المضارب ففي العقد بينهما
وبينه صحيحا ولو كان للمضارب اشتراط أن له ثلث الريح ثلثا ذلك من حصة أحدهما بعينه
والثالث من حصة الآخر على أن ما بقى من الريح فهو بين صاحبي المال نصفان فللمضارب
ثلث الريح على ما اشتراطا ثلثا ذلك من حصة الذي اشتراط ذلك والثالث من حصة الآخر
وما بقى من الريح فهو بين صاحبي المال على اثني عشر سهما خمسة للذي شرط للمضارب
من حصته ثلثي ثلث الريح وسبعة للآخر لأنك تحتاج الى حساب له نصف وثلث يتقسم
ثلاثة أثلاثا وأقل ذلك ثمانية عشر فقد شرط للمضارب ثلث ذلك ستة أسهم ثلثا ذلك وهو
أربعة من نصيب الذي شرط له ثلثي الثلث وثلثه وهو سهمان من نصيب الآخر وذلك
جائز لأن نصيب كل واحد منهما بمنزلة مال على حدة دفعه اليه مضاربة والمضارب قد
يستقضى فيما يشترط لنفسه بماله فيما يريد ويسامح فيما يشترطه لنفسه من مال عمرو فإذا
صح هذا الشرط ثلثا ربح كل واحد منهما سبعة أسهم فالذي شرط للمضارب أربعة
من نصيبه يبقى له خمسة والذي شرط للمضارب سهمين من نصيبه يبقى له سبعة فكان الباقي
مقسوما بينهما على مقدار ما بقى من حق كل واحد منهما فيكون على اثني عشر سهما واشترطا
الناصفة بينهما باطل لأن من بقى له خمسة اشتراط نفسه سهما من ربح مال صاحبه من غير

أن يكون له فيه رأس مال أو عمل وذلك باطل ولو دفع إليه ألف درهم مضاربة على أن تلت
الريح المضارب وثله لرب المال وثله لمن شاء المضارب فالثلاثان من الربح لرب المال والشرط
باطل لأنه ليس في شرط التعينة منفعة للمضارب فلا يجعل ذلك القيد كالشروط فيكون
لرب المال بخلاف المشروط في قضاء الدين فبلى المضارب لأن فيه منفعة ظاهرة له وهي
برائة ضمه فيحصل ذلك كالشروط للمضارب ولو فلا تلت الربح لمن شاء لرب المال فهو
والمسكوت عنه سواء فيكون لرب المال وإذا دفع وجعل إلى رجلين ألف درهم مضاربة
على أن يارزق الله تعالى في ذلك من شيء فلا أحدهما بینه نصف الربح والآخر سدس الربح
ولرب المال ثلث الربح فهو جائز على ما اشترط لأن رب المال شرط على كل واحد من المضاربين
جزأ معلوما من الربح وماوت بينهما في الشرط لتفاوتهما في الهداية في التجارة المربحة وذلك
صحيح ولو دفع وجعل إلى رجلين ألف درهم مضاربة على أن لا أحدهما يرب بینه من الربح
الثلث والآخر السدس وما بقي من صاحبي المال لا أحدهما ثلثه والآخر ثلثه فعلا وربحا
فنصف الربح للمضاربين على ما اشترطاً ثلثه لا أحدهما والآخر ثلثه لأن الاستحقاق لهما
بالشرط وهكذا شرط لهما والنصف الآخر بين صاحبي المال نصفين لأن استحقاقهما باعتبار
رأس المال وقد تفاوتا في ذلك فاشترط التفضل لأحدهما فيما بقي من غير أن يكون له في نصيب
صاحبه مال أو عمل يكون شرطاً فاسداً ولو قال للمضاربين نصف الربح يتكافأان منه
الثلاثان من نصيب أحد صاحبي المال ثلثه ومن نصيب الآخر الثلث ولفلان الآخر منه
الثلث ثلث ذلك من نصيب صاحبي المال وهو الذي أعطى له نصيبه وثلث ذلك من نصيب
الآخر والنصف الآخر بين صاحبي المال نصفين فعلا فربحاً فنصف الربح بين المضاربين
على ما اشترطاً والنصف الآخر بين صاحبي المال على تسعة أسهم للذي شرط للمضارب ثلثي
النصف من نصيبه من ذلك أربعة أسهم والآخر خمسة وتخرج المسئلة على نحو تخرج المسئلة
الأولى بأن يجعل الربح على ثمانية عشر نصيب كل واحد منهما تسعة والشرط لأحدهما
المضاربين ثلثا الربح وهو ستة من تسعة ثلثا ذلك وهو أربعة من نصيب أحدهما وثلثه وهو
سهمان من نصيب الآخر والذي شرط له ثلث النصف ثلث ذلك وهو سهم من أعطى
الآخر أربعة وثلثه وهو سهمان من أعطى الآخر سهمين فالذي شرط ثلثي الربح لأحدهما
استحق عليه أحد المضاربين من نصيبه أربعة والآخر سهمها واحداً فإذا دفعت ذلك من تسعة

بقي له أربعة أسهم والآخر استحق عليه كل واحد من المضاربين سهمين بقي له خمسة أسهم
فيقسم الباقي بينهما على مقدار ما بقي من حق كل واحد منهما فيكون على تسعة لأحدهما خمسة
ولآخر أربعة واشترطهما للتاسعة فيما بقي باطل لما قلنا وإذا دفع إلى رجل ألف درهم مضاربة
على أن يخطئها المضارب بألف من قبله ثم يعمل بهما جميعا على أن ما رزق الله تعالى في ذلك من
شيء فله مضارب ثلثه والدافع ثلثه فهو جائز على ما اشترطنا لأن العامل شرط لنفسه ربح مال
نفسه وثلث ربح مال صاحبه فكان له أخذ منه الألف مضاربة ثلث الربح وذلك جائز ولو
كان الدافع اشترط لنفسه ثلثي الربح وللعامل ثلثه فالربح بينهما نصفان على قدر مالهما لأن
الدافع شرط لنفسه جميع ربح ماله فيكون دافعا للمال من وجه البضاعة وشرط أيضا لنفسه
جزأ من ربح مال العامل وهذا منه طمع في غير مطمع لأنه ليس له في مال العامل رأس مال
ولا عمل فيطل هذا الشرط ويكون الربح بينهما على قدر رأس مالهما نصفين ولو دفع إليه
ألف درهم مضاربة على أن يخطئها بألف من قبله ويعمل بهما جميعا على أن للمضارب ثلثي
الربح نصف ذلك من ربح ألف صاحبه ونصفه من ربح ألفه خاصة وعلى أن ما بقي من
الربح للدافع فهو جائز للمضارب ثلثا الربح على ما اشترطنا وثلث الربح المال لما بينا أنه
شرط الدافع للمضارب جزأ من ربح ماله بعمله فيه وذلك مستقيم ثم يقول في بيان العلة لأن
سدس الربح صار للدافع من ربح مال المضارب وضار له سدس مثله من ربح ألفه الذي
صار للمضارب قال الشيخ الامام الاجل رضى الله عنه وكان شيخنا الامام رحمه الله يقول
هذا التعليل لا يصح فبادله ربح لم يوجد بربح لم يوجد كيف يكون صحيحا وانما معنى هذا التعليل
أنه ليس في هذا التفصيل فائدة لأحدهما لأن بعد خلط المالين لا فرق في حق كل واحد منهما
بين سدس الربح الذي يكون من ألفه وبين مثله من ألف صاحبه والشرط انما يراعى اذا كان
مفيدا لهما أو لاحدهما فما لم يكن مفيدا يكون لغوا ويبقى اشتراط ثلثي الربح للمضارب مطلقا
فيكون صحيحا على ما اشترطنا ولو دفع إليه ألفي درهم على أن يخطئها بألف من قبله على أن الربح
بينهما نصفان فهذا جائز لأن العامل شرط لنفسه ربح ألفه وربع ربح مال الدافع ودفع المال
مضاربة بربح الربح صحيح فان كان الدافع شرط لنفسه ثلاثة ارباع الربح وللعامل ربعه
فالربح بينهما أثلاثا على قدر مالهما لأن الدافع شرط الزيادة على الثلثين لنفسه وطمع في جزء
من ربح مال العامل وليس له فيه رأس مال ولا عمل فكان هذا الشرط باطلا والله أعلم

باب المضاربة بالبروض

(قال رحمه الله) ذكر عن ابراهيم والحسين رحمهما الله قال لا تكون المضاربة بالبروض
 انما تكون بالدرهم والدنانير وبه تأخذ وقال مالك رحمه الله المضاربة بالبروض صحيحة
 لان البروض مال متقوم يسترجع عليه بالتجارة فانه فيكون كالقصد فيما هو المقصود بالمضاربة
 وكما يجوز بقاء المضاربة بالبروض يجوز اشتدائها بالبروض ولكننا نستدل بنسب النبي صلى
 عليه وسلم عن رجل مال رخص والمضاربة بالبروض تؤدي الى ذلك لانهما في يد المضارب
 وربما ترفع لبيها بعد القصد فاذا باعها حصل الربح واستحق المضارب نصيبه من غير أن
 يدخل شيء في ضمانه بخلاف القصد فانه يشتري بها وانما يقع الشراء ممن مضمون في دمه
 فما يحصل له يكون ربح ما قد ضمن وتوضيحه ان الربح هنا لما كان يحصل بمجرد البيع بصير
 في المعنى كانه استأجره لبيع هذه البروض باجرة محبولة وفي القصد الربح لا يحصل الا
 بالشراء والبيع جميعا فتكون شركة ولان تقدير المضاربة بالبروض كانه قايض عرضي هذا
 على أن يكون بعض ثمنه لك ولو قال على ان جميع ثمنه لك لم يجر فكذلك القايض واذا كان
 رأس المال تمدا يصير كانه قال اشترى هذه الالف وبيع على أن يكون بعض ثمنه لك ولو قال
 على أن جميع ثمنه لك صح فكذلك القايض وتوضيحه ان الربح في المضاربة لا يظهر الا بعد
 تحصيل رأس المال ورأس المال اذا كان عرضيا فطريق تحصيله وطريق معرفة قيمته الطرزان
 والظن فلا يتيقن بالربح في شيء ليقسم بينهما بخلاف التقود فان كان رأس المال مكبلا أو
 موزونا من غير التقود فالمضاربة فاسدة أيضا عندنا وقال ابن أبي ليلى رحمه الله هي جائزة
 لانها من ذوات الامثال فيمكن تحصيل رأس المال مثل القايض ثم قسمة الربح بينهما ولان
 التكبل والموزون يجوز الشراء بهما وثبت دين في القصة فاما فيكون ذلك بمنزلة التقود في
 أن المضارب انما يستحق الربح الضمان وحجتنا في ذلك أن التكبل والموزون يتبين في القصد
 كالبروض وأول التصرف بهما يكون فيما وقد يحصل بهذا البيع ربح بان يبيعه ثم يرخص
 سيرة بعد ذلك فيظهر ربحه بدون الشراء فيكون هذا استأجرا للبيع باجرة محبولة وذلك
 باطل كما في البروض فان اشترى وبيع فربح أو وضع فالربح لرب المال والوضيعة عليه ولا
 ضمان على المضارب وله أجر مثله فيما عمل كالمعامل في المضاربة الفاسدة وقد بينا حكم
 المضاربة بالفلوس والنيهرجة والسقفة والزوف والتبرزاد هنا فقال (ألا ترى) أن رجلا

لو اشترى عبداً بذهب ثمر مئنة أو بقصة ثمر يسها فذلك الثبر قبل التسليم بطل البيع قد
أشار في كتاب الصرف الى أن الثبر لا يتبين في الشراء ولا يقتضى العقد بهلاكه وقد بينا
هناك وجه الراويين أن هذا يختلف باختلاف البلدان في رواج الثبر فعداً أو عرضاً وإذا
دفع الى رجل فلوساً متجارة بالنصف فلم يشتري شيئاً حتى كسدت تلك الفلوس وأحدثت
فلوس غير هافسدت المضاربة لأن على قول من يجوز المضاربة بالفلوس إنما يجوز باعتبار صفة
القيمة وهي ثمن ما دامت واثمة فإذا كسدت فهي مطلق سقر كسائر الموزونات ولو افتقر
كسادها بنقد المضاربة لم تصح المضاربة فكذلك إذا كسدت بعد العقد قبل حصول المقصود
به وقد بينا في كتاب الشركة أن الطاريء بعد العقد قبل حصول المقصود به كالمقارن للمقد
فهذا مثله فإن اشترى بها المضارب بعد ذلك فربح أو وضع فهو لرب المال والمضارب
أجر مثل عمله فيما عمل هو الحكم في المضاربة الفاسدة ولا فرق فيه بين الفساد الطاريء
والفساد المقارن (الأثرى) أنه لو اشترى بهذه الفلوس الكاسدة شيئاً فضاءت قبل أن
يتعدا انتقض البيع فعداً أنها بالكساد صارت كالرؤوس ولو لم تكسب حتى اشترى بها
المضارب ثوباً ودفعها وقبض الثوب ثم كسدت فالمضاربة جائزة على حالها لأن بالشراء حكم
للمضاربة تحول الى الثوب وصار مال المضاربة الثوب دون الفلوس فلا يتغير الحكم بكساد
الفلوس بعد ذلك ولكن المقصود قد حصل بالشراء وما يمرض بعد حصول المقصود لا يعمل
كالمفتقر بالسبب فإذا باع الثوب بدراهم أو عرض فهو على المضاربة فإن ربحاً وأزادوا
القصة أغدرب المال قيمة فلوسه يوم كسدت لأنه لا بد من رد رأس المال إليه ليظهر الربح
ورأس المال كان فلوساً راثمة وهي للحال كاسدة قد تضرر مثل رأس المال وهذا التضرر
إنما يتحقق يوم الكساد فيعتبر قيمتها في ذلك الوقت وفرق بين هذا وبين ما إذا غصب شيئاً من
ذوات الامثال فانقطع المثل من أيدي الناس ان عند أبي حنيفة رحمه الله تعتبر قيمته يوم
الخصومة لأن المثل هناك باقي في الذمة والقدرة على تسليمه متوفرة أو أنه حاصل وإنما يتحول
الحق الى القيمة عند الخصومة فيعتبر قيمته يومئذ وهنا الوقت في تحصيل المثل غير منتظر
لأن ما كسد من الفلوس قد لا يروج بعد ذلك قط ولا يدري متى يروج فأنما يتحول الحق
الى القيمة عند تحقق فوات مثل تلك الفلوس وذلك وقت الكساد فيعتبر قيمته عند ذلك
ثم الباقي بينهما ربح على الشرط وإذا دفع الى رجل شبكة ليصيد بها السمك على ان مصادمها

من ثمره فهو بينهما فساد بهاسمكا كثيرا فجميع ذلك للذي صاد لقوله صلى الله عليه وسلم الصيد لمن
أخذ ولان الأخذ هو المكتسب دون الآلة فيكون الكسب له وقد استعمل فيه آلة التمر
بشرط العوض لصاحب الآلة وهو مجهول فيكون له أجر مثله على الصياد وكذلك لو دفع اليه
دابة يستقي عليها الماء ويبيع عليها أو لينقل عليها الطين ليبيعه أو ما أشبه ذلك بخلاف ما إذا أمره
أن يؤجر الدابة فالعلة هناك لصاحب الدابة وللعامل أجر مثله وقد تقدم بيان هذا في الاجارة
انه اذا أجر الدابة فالاجر بمقابلة منافعتها والمامل وكيل لصاحبها واذا استعملها العامل في
نقل شيء عليها ويبيع ذلك فهو لنفسه ولو دفع الى حائك غزلا على أن يحوكه سبعة في أربعة
توبا وسطا على أن الثوب بينهما نصفان فهذا فاسد وهو في معنى قفيز الطعان وقد بينا ما فيه
من اختيار بعض المتأخرين رحمهم الله باعتبار العرف في ذلك في بعض البلدان في كتاب
الاجارة والثوب لصاحب المنزل وللعائك أجر مثله واذا دفع الى رجل أرضا يضيء على أن يبني
فيها كذا كذا يتاوسى طولها وعرضها وكذا كذا حجرة على أن ما بين من ذلك فهو بينهما
نصفان وعلى أن أصل الدار بينهما نصفان فبني فيها كما شرط فهو فاسد لانه أمر بان يجعل أرضه
مساكن بالآلات نفسه فيكون مشتريا بالآلات وهي مجهولة وقد جعل العوض نصف
ما يعمل لنفسه من المساكن وذلك فاسد وقد قررنا في الاجارات أن هذا المعنى في الارض
يدفعها اليه ليرسها أشجارا على أن تكون الارض والأشجار بينهما نصفين فهو في البناء كذلك
ثم جميع ذلك لرب الارض وعليه لثاني قيمة ما بنى لانه يصير قابضا له بحكم العقد القاسدان
بناء التبر له بأمره كبنائه بنفسه فله ضمان القيمة لما تمردد العين باعتبار انه صار وصفان
أو صاف ملكه ولعامل أجر مثله فيما عمل لانه أقام العمل له وقد ابتنى من عمله عوضا فاذا
لم يتل ذلك استوجب أجر المثل ولو دفع اليه أرضا على أن يبني فيها دسكرة ويؤجرها على
ان ما رزق الله تعالى في ذلك من ثمره فهو بينهما نصفان فبناها كما أمره فأجرها فأصاب مالا
جميع ما أصاب من ذلك فهو للباني والبناء له لان صاحب الارض هنا شرط البناء لنفسه
فيكون الثاني حاملا لنفسه في البناء واذا كان البناء ملكا له فله البناء أيضا وانما يستأجر
البيوت للسكنى وذلك باعتبار البناء ولهذا لو أنهدم جميع البناء لم يكن على المؤجر للمستأجر
أجر بعد ذلك فهذا كان الاجر كله لصاحب البناء ولرب الارض أجر مثل أرضه على الباني
لانه أجر الارض بنصف ما يحصل من غلة البناء وهي مجهولة وقد استوفى منفعة الارض

بهذا المقد الفاسد فيلزمه أجر مثلها وينقل الثاني بناءه من أرض رب الأرض لأن الأرض
 باقية على ملك صاحبها فعلى الثاني أن يقرها ويردها على صاحبها لتعاد عقد الاجارة بينهما
 في الأرض ولو كان اشترط مع ذلك أن الأرض والبناء بينهما نصفان كان ذلك كله مع
 ما أجراها به لرب الأرض لأنه صار مشتريا لما يبي به هنا نصف الأرض أو أسره بأن يحصل
 أرضه دسكرة بالآلات نفسه على أن له بعض ما يحصل بسله وذلك ففسد ولكنه صار قابضا
 مستهلكا بشراء فاسد فعليه قيمته يوم بني الباني وأجر مثله فيما عمل وأجر مثله فيما أجر من
 الدسكرة لأنه في كل ذلك حامل لصاحب الأرض باجرة مجهولة بخلاف الاول فهناك صاحب
 الأرض ما شرط لنفسه شيئا من البناء فيكون الثاني حاملا لنفسه وهنا اضاف البناء الى نفسه
 حين شرط لنفسه نصف البناء وجعل النصف الآخر اجرة للباني فهذا كان البناء كله لصاحب
 الأرض هنا وإذا دفع الى رجل يتنا على أن يبيع فيه البر على أن ما رزق الله تعالى في ذلك
 من شيء فهو بينهما نصفان قبض البيت فباع فيه وأصاب مالا فالمل كله لصاحب البر لأنه
 ممن ملكه وهو في البيع كان حاملا لنفسه ولرب البيت أجر مثل يته لأنه اجر البيت باجرة
 مجهولة ولو كان رب البيت دفع اليه البيت ليؤجره ليبيع فيه البر على أن ما رزق الله تعالى في
 ذلك من شيء فهو بينهما نصفان فهذا فاسد فإن أجر البيت فالأجر لرب البيت لأن الاجر
 عوض منفعة البيت هنا والعامل كالوكيل لصاحب البيت في اجارته ولكنه ابتنى عن عمله
 له عوضا لم يسلم له فيستوجب اجر مثله فيما عمل وإذا قال خذ هذا العبد مضاربة وقيمته
 ألف درهم على أن رأس مالي قيمته على أن يبيعه ويشترى بتمته وبيع فأرزق الله تعالى في
 ذلك من شيء أخذت منه رأس مالي قيمة العلام وما بقي فهو بينهما نصفان فهذه مضاربة
 فاسدة لأن رأس المال فيها العبد وهو متعين كسائر العروض ولا يمكن أن يحمل قيمة رأس
 المال لأن القيمة تختلف باختلاف القومين ولا يمكن تحصيلها يقينا ليطهر الربح بسدها وإذا
 فسد العقد فبيع ذلك ما باع واشترى لرب العبد وللمضارب اجر مثله ولو قال بع عبيدي
 هذا واقبض ثمنه واعمل فيه مضاربة على أن ما رزق الله تعالى في ثمنه من شيء فهو يتنا نصفان
 فهو جائز على ما اشترط لأنه وكله ببيع العبد أولا فكان بيع الوكيل له كيما لنفسه ثم عقد
 المضاربة على الثمن المقبوض من دراهم أو دنانير وهو أمانة في يد الوكيل فقد وجد شرط
 صحة المضاربة وأكثر ما فيه أنه اضاف عقد المضاربة الى ما بعد البيع وقبض الثمن وذلك

لا يفسد المضاربة غير أتى أكره أن يقول به وخذ الثمن مضاربة على أن الربح يتنا نصفان
لأن بيع العبد ليس من المضاربة وقد صار كأنه شرط فيها فلهذا كرهه فإن شبهة للثني
لحقيقته في وجوب التعرض عنه قال صلى الله عليه وسلم من اتقى الشبهات سلم له دينه ولو
شرط على المضارب في المضاربة منفعة له سوى ما يحصل به الربح كان ذلك الشرط فاسدا
فكذلك شرط بيع العبد لما صار في معنى ذلك ولكنه ينبغي أن يأمره بيمينه ولا يذكر
للمضاربة فإذا قبض الثمن أسره أن يسلم به مضاربة وكذلك هنا الحكم في جميع العروض
من المكيلات والموزونات ولو باع المضارب العبد بشرة أكرار حنطة وعمل بها فهذا في قياس
قول أبي حنيفة رحمه الله مضاربة فاسدة لأنه وكيل بالبيع مطلقا ومن أصل أبي حنيفة أن
الوكيل بالبيع يملك البيع بالمكيل والموزون فلا يصير هو ضامنا ولكنه يصير كأنه دفع إليه
الحنطة مضاربة فتكون المضاربة فاسدة وجميع ما ربح الرب المال والمضارب أجر مثله فيما
عمل بالثمن لأنه في بيع العبد معين وإنما يصير أجيرا باعتبار المضاربة وأوان ذلك بمد قبض
الثمن وعند أبي يوسف ومحمد رحمه الله المضارب ضامن لقيمة العبد وجميع ما ربح له لأن
عندهما الوكيل بالبيع لا يملك البيع إلا بالتقود فإذا باع بالحنطة كان غائبا ضامنا لقيمة العبد
كالفاصل فإذا ضمن القيمة بمد البيع من جهة والحنطة التي قبضها له بمقابلة العبد فاعلم ربح على
مال نفسه ولا يتصدق بالفضل لأنه ربح ما قد ضمن فإن قيل عند أبي حنيفة ينبغي أن يكون
الجواب كذلك لأنه قال أصملا بثمن مضاربة فهذا اللفظ ينبغي أن تنفذ الوكالة بالبيع بما
يصلح أن يكون رأس المال في المضاربة وهو النقد فلنا لا كذلك فكون المضاربة بالعروض
والمكيل فاسدة من الدقائق قد خفي ذلك على بعض العلماء فلهذا خفي ذلك على صاحب المال
أيضا أو كان ممن يمتد جواز المضاربة بها فطلق الوكالة لا يتقيد بمثل هذا الكلام المحتمل
ولو باعه بمائة درهم وقيمت ألف درهم وعمل به ففقد مضاربة جائزة في المائة عند أبي حنيفة
رحمه الله وعندهما المضارب ضامن قيمة العبد لرب المال بناء على اختلافهم في الوكيل بالبيع
مطلقا يبيع بالنبن الفاحش وإذا كان للرجل دراهم ودنانير وأكرار حنطة ودقيق فقال خذ
أي أصناف مالي شئت وأعمل به مضاربة بالنصف فأخذ المضارب أحد الأصناف ففعل
به فإن كان أخذ الدنانير والدرهم ففعل بهما فهو جائز على الشرط وإن أخذ غيرهما فهو
فاسد فإذا اشترى وباع فهو لرب المال وعليه وضيعة والمضارب أجر مثله لأن تعيين

المضارب صنفاً باسماً من وب المال كسيتين رب المال ذلك بنفسه فان كان الممين من القود انعقد
 المقعد صحيحاً والا فالمضاربة فاسدة ولو قال خذ أي مالى شئت فبيع ثم اعمل بثلثه مضاربة
 فأخذ عبداً فباعه بدرهم أو دنانير ثم عمل به مضاربة فهو جائز كما لو كان رب المال دفع العبد اليه
 وأمره بذلك ولو قال اشتر لي عبداً بألف درهم نسيئة سنة ثم بهو واعمل بثلثه مضاربة فاشترى
 به كما أمره وقبضه ثم باعه بدرهم أو دنانير ثم عمل بالثلث فلهذه مضاربة جائزة لانه في شراء
 العبد ويحه وكيل للآمر معين فكان الأمر فصل ذلك بنفسه ثم انما عقد المضاربة بعد
 قبض الثلث على القبض وهو تمد فكانت المضاربة جائزة ورأس المال عن العبد الذي باعه به
 المضارب فأما الثمن الذي اشترى به المضارب فليس من المضاربة بل هو دين له على رب المال كما
 هو الحكم في الوكالة أن البائع يستوجب الثمن على الوكيل والوكيل على الموكل والله أعلم

باب ما يجوز للمضارب في المضاربة

قال رحمه الله وإذا دفع الى رجل مالا مضاربة ولم يقل اعمل فيه برأيك فله أن يشتري به
 ما بداله من أصناف التجارة ويبيع لانه نائب عن صاحب المال في التجارة فان قصده بالدفع
 اليه تحصيل الربح وذلك بطريق التجارة فكذلك ما هو من صنع التجار يملكه المضارب بمطلق
 العقد ويبيع بالتقيد والنسيئة عندنا وقال ابن ابي ليلى رحمه الله ليس له أن يبيعه بالنسيئة لان
 ذلك تصرف يوجب قصر يده عن مال المضاربة والتصرف فيه فيكون ضداً لما هو مقصود
 رب المال بمنزلة الاقراض (الآ ترى) أن البيع بالنسيئة من المريض يتبر من الثلث ففرغنا أنه
 بمنزلة التبرع والكما نقول البيع بالنسيئة من صنع التجار وهو أقرب الى تحصيل مقصود رب المال
 وهو الربح فالربح في الغالب انما يحصل بالبيع بالنسيئة دون البيع بالتقيد ولان تسليط المضارب
 على المال ليس بمقصود رب المال انما مقصوده تحصيل الربح بطريق التجارة وذلك حاصل
 والدليل على أن البيع بالنسيئة تجارة مطلقة قوله تعالى إلا أن تكون تجارة حاضرة تدبرونها
 بينهم فهذا بين أن التجارة قد تكون فائبة وليس ذلك إلا بالبيع بالنسيئة وله أن يرضه لان
 الابضاع من عادة التجار وبحاج المضارب اليه لتحصيل الربح فالتجارة نوعان حاضرة في
 بلده وغائبة في بلدة أخرى ولا يتمكن من مباشرتها بنفسه ولو لم يجزه الابضاع والتوكيل
 والايداع لقامه أحد نوعي التجارة لاستثقاله بالتعوع الآخر وله أن يستأجر معه الاجراء

يشترون ويبيعون ويستأجر البيوت والدواب للأشعة التي يشتريها لأن ذلك من صنم التجار
 فالمضارب لا يستثنى عن ذلك في تحصيل الربح وللمنافع حكم المال عند العقد والاجارة والاستعارة
 تجارة من حيث أنه مبادلة مال بمال وله أن يسافر به وروى أصحاب الاملاء عن أبي يوسف
 عن أبي حنيفة رحمه الله أنه ليس له أن يسافر به ما لم يأذن له فيه صاحب المال لأن فيه تريض
 المال للهلاك وجه ظاهر الرواية أن اشتقاق المضاربة من الضرب في الأرض وإنما تحقق ذلك
 بالمسافرة ولأن مقصوده تحصيل الربح وإنما يحصل ذلك في العادة بالسفر بالمال فيسلكه مطلق
 عند المضاربة وقد بنا في الودعية أن للودع أن يسافر بماله الودعية ففي المضارب أولى وروى
 عن أبي يوسف رحمه الله أنه قال أن دفع المال في مصر وهو من أهل ذلك الموضع ليس
 له أن يسافر به وإن دفع المال إليه في غير مصر فله أن يسافر به لأن العام القابل أن
 الإنسان يرجع إلى وطنه ولا يستديم القرية مع إمكان الرجوع فلما أعطاه مع طه أنه قريب
 في هذا الموضع كان ذلك منه دليل الرضا بالمسافرة بالمال عند رجوعه إلى وطنه وذلك لا يوجد
 فيما إذا دفع المال إليه وهو مقيم في مصره ولكن هذا التفصيل فيما له حمل ومؤنة بناء على
 ما روينا عن أبي يوسف رحمه الله في الودع أنه لا يسافر بالودعية إذا كان لها حمل ومؤنة
 وليس له أن يرضه لأن الأراض تبرع قال النبي صلى الله عليه وسلم لم يرض مريضين صدقة
 مرة ولأنه ليس في الأراض تحصيل شيء من مقصود رب المال لأن المقبوض بحكم القرض
 مضمون بمثله لا يتصور فيه زيادة شرط ولا غيره وليس له أن يخطئه ماله لأن في الخلط
 ماله أو مال غيره إيجاب الشركة في المال المدفوع إليه على وجه لم يرض به رب المال وكذلك
 لا يدفعه مضاربة لأن بالدفع مضاربة سوى غيره بنفسه في حق الغير وهو لا يملك ذلك
 (ألا ترى) أن الوكيل بائع مطلقا لا يוכל به غيره ولا به موجب تسييره شركة في الربح
 ورب المال لم يرض بالشركة تسييره في ربح ماله ولا يشارك به أيضا لأن الشركة بمنزلة الدفع
 مضاربة بل أقوى منه فإن قيل أليس أن المضارب يأذن لبسده من مال المضاربة في التجارة
 ويصنع ذلك منه وإطلاق التصرف بالأذن في التجارة بمنزلة الدفع مضاربة أو فوه قلنا قد
 روى ابن رستم عن محمد رحمه الله أنه لا يملك الأذن في التجارة بمنزلة الدفع مضاربة والفرق
 بينهما على ظاهر الرواية أن المأذون لا يصير شريكا في الربح فيكون الأذن في التجارة نظير
 الانبضاع لا نظير الدفع مضاربة والشركة به فإن كان قال له اعمل فيه برأيك فله أن يعمل

جميع ذلك الا القرض لانه فوض الامر في هذا المال الى رأيه على العموم وقد علمنا ان مراده التسميع فيها هو من صنع التجار عادة فيملك به المضاربة والشركة والخطط بماله لان ذلك من صنع التجار كما يملك الوكيل توكيل غيره بما وكل به اذا قيل له اعمل فيه برأيك ولا يملك القرض لانه تبرع ليس من صنع التجار عادة فلا يملك بهذا اللفظ كالمدة والصدقة واذا دفعه اليه مضاربة على أن يعمل به في الكوفة ليس له أن يعمل به في غيرها لان كلفة على الشرط والشرط في العقد متى كان مفيدا يجب اعتباره وهذا شرط مفيد لصاحب المال ليكون ماله محفوظا في المصر يتمكن منه متى شاء فيتقيد الامر بما قيده به وليتقين له أن يسطيه بضاعة ممن يخرج به لانه انما يستعين في هذا المال في غير الكوفة فلا يملك أن يستعين بغيره أيضا ويقاس التوقيت من حيث المكان بالتوقيت من حيث الزمان فان أخرجه من الكوفة لم يشتر به شيأ حتى رده اليها فهو ضامن على حاله يتصرف فيها لان خلافه لا يتحقق بإخراج المال مالم يعمل خارجا من الكوفة فانه قيد الامر بالصل بالمكان وانما يتمتع عليه اخراج المال من الكوفة على قصد التصرف اكيلا يكون مخالفا لما شرط عليه صاحبه ففرنا ان بالاخراج لا يتحقق خلافه ولو تحقق فهو أمين خالف ثم عاد الى الوفاق فيكون أمينا كما كان وان اشترى بيمضه في غير الكوفة واشترى بما بقي منه في الكوفة فهو مخالف فيما اشتراه بغير الكوفة ضامن لذلك القدر من المال فله ربحه وعليه وضيمته لتحقق الخلاف منه في ذلك القدر وفيما بقي من المال فهو متصرف على المضاربة لانه ليس من ضرورة صيرورته مخالفا ضامنا لبعض المال انتفاء حكم المضاربة فيما بقي مالم يتقرر فيه الخلاف والبعض معتبر بالكل ولو دفعه اليه مضاربة على أن يعمل به في سوق الكوفة فعمل به في الكوفة في غير ذلك المكان ففي القياس هو مخالف ضامن لانه خالف شرطا نص عليه الدافع وفي الاستحسان يفتد تصرفه على المضاربة ولا يكون ضامنا لان الشرط اذا لم يكن مفيدا لا يكون معتبرا ولا فائدة في تقييد تصرفه بالسوق لان مقصوده سر الكوفة لا عين السوق ففي أي موضع من الكوفة تصرف كان تصرفه واتصا على ما شرطه الدافع أرايت لو أمره أن يعمل بها في الصيافة فعمل بها في سوق آخر أو أمره أن يعمل في بيت فلان فعمل في غير ذلك المكان كان ضامنا ولا يكون ضامنا في شيء من ذلك بسبب اتحاد المصر ولو دفعه اليه على أن يعمل به في سوق الكوفة أو قال له لا تعمل به الا في السوق فعمل به في غير السوق فهو مخالف ضامن لانه

منه من التصرف بقوله لا تعمل به واستثنى تصرفاً مخصوصاً وهو ما يكون في السوق فما يكون على الوجه المستثنى ينفذ منه ومالا فلا بخلاف الاول فهناك ما يجبر عليه عن التصرف انما أمره بالتصرف وفيد الامر بشرط غير مفيد فلا يعتبر تقييده وينفذ تصرفه باعتبار صحة الامر ولو قال خذ مضاربة تعمل به في الكوفة أو قال فاعمل به في الكوفة فصل به في غير الكوفة فهو ضامن لان قوله تعمل به تفسير لقوله خذ مضاربة والكلام المبهم اذا تمقبه تفسير فالحكم لتلك التفسير وقوله فاعمل به في معنى التفسير أيضا لان التفاء للوصل والتعقيب والذي يتصل بالكلام المبهم ويتمقبه تفسير وكذلك لو قال خذ مضاربة بالنصف بالكوفة لان الباء للاتصاف فذلك يقتضى أن يكون موجب كلامه ملصقا بالكوفة وموجب إكلامه العمل بالمال وانما يتحقق الصاقه بالكوفة اذا عمل بها وكذلك لو قال خذ مضاربة بالنصف في الكوفة لان حرف في اللطف والمكان انما يكون ظرفا للعمل اذا كان حاصلا فيه فهذا كله اشتراط العمل في الكوفة وقد بينا ان هذا شرط مفيد ولو قال خذ مضاربة بالنصف واعمل به في الكوفة فله أن يعمل به حيث شاء لان الواو اللطف والثني لا يعطف على نفسه وانما يعطف على غيره وقد تكون الواو للابتداء خصوصا بعد الجملة الكاملة وقوله خذ مضاربة بالنصف جملة تامة وقوله واعمل عطف أو ابتداء فيكون مشورة أشار به عليه لاشترطا و الاول فان قيل لماذا لم يحمل معنى الحال كما في قوله أدا الى الفا وأنت حر قلنا لانه غير صالح للحال هنا فالحال لا يكون وقت الاخذ وانما يكون العمل بعد الاخذ مع أن الواو تستلزم للحال مجازا وانما يصار اليه للحاجة الى تصحيح الكلام والكلام صحيح هنا باعتبار الحقيقة فلا حاجة الى حمل حرف الواو على المجاز ولو قال خذ مضاربة على أن تشتري به الطعام أو قال فاشتر به الطعام أو قال تشتري به الطعام أو قال خذ مضاربة بالنصف في الطعام فهذا كله بمعنى الشرط كما في الاول وهو شرط مفيد وقد يكون المرء مهتديا الى التصرف في الطعام دون نصيره فيعتبر التقييد ثم يصرف لفظ الطعام في هذا الموضوع الى الخطة والدقيق خاصة ليس له أن يشتري به غيرهما لانه ذكر لفظ الطعام عند ذكر الشراء وذلك ينصرف الى الخطة والدقيق خاصة باعتبار عرف الناس فان بائع الطعام في عرف الناس من بيع الخطة ودقيقها وسوق الطعام الموضوع الذي يباع فيه الخطة ودقيقها وقد قررنا هذا في الاقرار والايان وله أن يستأجر ببضه شياً يجوز فيه الطعام أو يئمه فيه أو سفينة ليحمل

فيها الطعام من مصر الى مصر أو جوارب لان هذا كله من صبح التجارة في الطعام ولا يبعد منه
 بدا فلما أمره صاحب المال بذلك مع طه انه لا يبعد بدا من ذلك فشد صار اذا لم يجمع
 ذلك وكذلك كل صنف سواء فهو عليه خاصة لانه قبيد قبيد فان اشترى غيره فهو ضامن
 للخلاف وكذلك لو قال خذه مضاربة في الرقيق فليس له أن يشتري به غير الرقيق لما بدا أن
 يحرف في الطرف ولا يتحقق ذلك الا من حيث العمل في الرقيق وله أن يشتري بجمعه
 كسوة للرقيق وطعاما لم وما لا بد لهم منه ويستأجر ما يحملهم عليه لان التاجر في الرقيق
 يحتاج الى هذا كله عادة فيكون هذا من توابع التجارة في الرقيق وبمباشرة البيع لا يصير
 مخالفا ولو قال خذه مضاربة بالنصف واشتر به البر وبع فله أن يشتري به ما بدا له من البر
 وغيره لان قوله واشتر به البر مشورة وليس بشرط وكذلك لو قال واشتر به من فلان أو
 قال وانظر فلانا وعامله فيه واشتر به البر وبع لان هذا مشورة لا بشرط فيبقى الأمر الأول
 بعده على إطلاقه ولو دفع اليه مضاربة على أن يشتري من فلان وبيع منه فليس له أن يشتري
 من غيره ولا أن يبيع من غيره لان هذا تقييد بشرط مقيد والثاني يتفاوتون في المعاملة في
 الاستقضاء والمساهلة ويتفاوتون في ملاءة الدفعة وقضاء الديون ولو دفعه اليه مضاربة على أن
 يشتري به من أهل الكوفة وبيع فاشترى وبيع بالكوفة من رجل ليس من أهل الكوفة
 فهو جائز لان مقصوده هنا تقييد العمل بالكوفة لا تعيين من يعامله وتقييد ذلك بأهل
 الكوفة لان طريق جميع أهل الكوفة في المعاملة وقضاء الديون لا يتفق عرفنا أن مراده
 تقييد التصرف بالكوفة وقد وجد ذلك سواء تصرف بالكوفة مع أهل الكوفة أو مع
 الغرباء بها وكذلك لو دفعه اليه مضاربة في الصرف على أن يشتري من الصيارفة وبيع كان
 له أن يشتري من غير الصيارفة وما بدا له من الصرف لانه لما بين شخصي لمعاملته عرفنا
 أنه ليس مراده الا التقييد بالمكان واذا دفع الرجل ما لا مضاربة بالنصف فاشترى به حنطة
 فقال رب المال دفعت اليك مضاربة في البر وقال للمضارب دفعت الي مضاربة ولم يقل شيئا فالقول
 قول المضارب مع يمينه عندما وقال زفر رحمه الله القول قول رب المال ولو قال المضارب
 أمرتني بالبر وقد خالفت فالرجح لي وقال رب المال لم أسم شيئا فالقول قول رب المال والرجح
 بينهما على الشرط بالاتفاق فزفر رحمه الله يقول الاذن يستفاد من جهة رب المال ولو أنكروا
 الاذن أصلا كان القول قوله فكذلك اذا أقربه بصفة دون صفة وقد تقدم نظيره في

الاجارات اذا قال المالك امرني بستة في أربعة وقال رب التزل أسرك بستة في خمسة
 ان القبول قول رب التزل وكملك المير مع المستير اذا اختلفا في صفة الاعارة كان
 القول فيه قول المير والركيل مع الوكيل اذا اختلفا كان القول قول الوكيل فهذا مثله وحاشا
 في ذلك أن مطلق المضاربة يقتضي المسموم لأن المقصود بحصول الربح وتأم ذلك باعتبار
 المسموم في التفويض التصرف اليه والدليل عليه أنه لو قال خذ هذا المال مضاربة بالنصف
 يصح ويملك به جميع التجارات فلا يمكن مقتضى مطلق العقد المسموم لم يصح العقد الا
 بالتخصيص على ما يوجب التخصيص كالوكالة واذا ثبت ان مقتضى مطلق العقد المسموم قلدي
 لا طلاق العقد متمسك بما هو الاصل والاخر يدعي تخصيصا واذا فيكون القول قول من
 يملك بالاصل كما في البيع اذا ادعى أحدهما شرطا زائدا من خيار أو من أجل وبه يتضح
 الفرق بين هذا وبين ما استشهد زفره الله مع أنه لا فرق فان هناك كل واحد منهما يدعي
 التخصيص بشئ آخر وفي المضاربة لو ادعى أحدهما التقيد بالبر والاخر بالخطة كان القول
 فيه قول رب المال أيضا لانهما اتفقا على تغيير مطلق العقد فبعد ذلك القول قول رب المال
 باعتبار أن الاذن يستفاد من جهة فأما هنا فأحدهما متمسك بما هو مقتضى العقد فيترجح
 قوله لذلك فان أقام كل واحد منهما البينة على ما ادعى من تجارة خاصة أخذ بيته لانه أثبت
 بالبينة ما يبين مقتضى العقد وهو محتاج الى اثبات ذلك ولو دفع اليه مالا مضاربة بالنصف
 ولم يقل شيئا ثم قال له رب المال بعد ذلك لا تعمل بالمال الا في الخطة فليس له أن يعمل به
 الا في الخطة لان تقييده الامر بعد الدفع مضاربة لتقييده بذلك عند الدفع وهذا لان رأس
 المال مادام في يد المضارب تقرب المال بملك نبيه عن التصرف فملك تقييد الامر بنوع
 دون نوع لان من يتمكن من دفع شئ أصلا يتمكن من تغيير وصفه بطريق الاولى وبعد
 ما صار المال عروضا قال لا تعمل به الا في الخطة لا يعتبر تقييده هذا مالم يصر المال في يده
 فقد لانه لا يملك نبيه عن التصرف بعد ما صار المال عروضا ولو نهاه لا يعمل نبيه مالم يصر
 المال في يده قد فكذلك لا يملك تغيير صفة الامر بالتقييد وان كان اشترى ببعض المال ثيابا
 ثم أسره بان لا يعمل في المال الا في الخطة فليس له أن يشتري بما بقي في يده من المال الا في
 الخطة اعتبارا للبعض بالكل وأما الثياب فله أن يبيدها بما بدا له لانه اذا رجع اليه رأس المال
 الذي كان قد دفع في الثياب فليس له أن يشتري به الا الخطة وذلك التقييد بعمل الآن اعتبارا

للبض بالكل ولو دفع الى رجلين مالا مضاربة وأمرهما بأن يسلا في ذلك رأيهما فليس لواحد
 منهما أن يشتري ويبيع إلا بأمر صاحبه لأنه رضى وقوض الأمر في التسليم الى رأيهما
 ورأى الواحد لا يكون كراي المتى في اعتبار هذه الزيادة لا ينبغي تصرف أحدهما وحده
 وفي الوكيلين الجواب كذلك ولو دفع اليه للمال مضاربة بالنصف ولم يقل شيئاً ثم قال بعد
 ذلك اشتره البر وجه فله أن يشتري به غيره وليس هذا بنهي إنما هو مشورة كما لو قال عند
 الدفع خذ مضاربة بالنصف واشتره البر وإن قال رب المال دفعته اليك مضاربة في الطعام
 خاصة وقال المضارب في البر خاصة فالقول قول رب المال لا فائتها على تعيين مقتضى مطلق
 النقد والتقييد وإن أقام المضارب اليقنة أن رب المال دفع اليه المال وأمره أن يشتري ما بداله
 وأقام رب المال اليقنة أنه نهى أن يشتري بشياً غير الطعام وقد وقت اليتان فله يؤخذ بينة
 الوقت الأخير لأنه لا تناقض بينهما فيجعل كأن اليتين صدقتا والقول الآخر ينقض الأول
 لأن النهي بعد الإذن صحيح والإذن بعد النهي عامل وإن لم وقت اليتان وقتاً أو وقت
 أحدهما دون الأخرى فاليقنة بينة ورب المال لأنه هو المحتاج إليها فإن القول قول المضارب
 لدعواه الإطلاقة ولأن في بينة رب المال زيادة أثبات التقييد ولو كان ادعى كل واحد منهما
 شيئاً خاصاً وأقام اليقنة فإن وقت اليتان أخذ بالوقت الأخير لما بينا أن الثاني ينقض الأول
 وإن وقت أحدهما أو لم وقتا فاليقنة بينة المضارب لأنه هو المحتاج الى إثبات ما ادعاه
 باليقنة فإن القول قول رب المال في هذا الفصل ولو دفعه اليه مضاربة على أن يشتري بالنقد
 ويبيع فليس له أن يشتري إلا بالنقد لأن هذا تقييد مفيد في حق رب المال وهو أن يكون
 متمكناً من ماله مسترداً فإن قال للمضارب أمرتني بالنقد والنسيئة وقال رب المال أمرتك
 بالنقد فالقول قول المضارب مع يمينه عندما لأنه يدعى ما هو مقتضى مطلق النقد واليقنة بينة
 رب المال لأنه هو المحتاج الى إثبات المعين باليقنة ولو أمره أن يبيع بالنسيئة ولا يبيع بالنقد
 فباع بالنقد فهو جائز لأن هذا خير لصاحب المال والخلاف الى خير في جنس ما أمر به
 لا يكون خلافاً في المضاربة كما لو أمره بأن يبيع بالف درهم ولا يبيع بأكثر من ألف فباعه
 بألفين لا يصير مخالفاً وهذا لأنه باشر ما به يحصل مقصود الأمر وزيادة خير فكذا إذا
 أمره بالبيع نسبة فباعه بالنقد قالوا وهذا إذا باعه بالنقد بمثل قيمته أو أكثر أو بمثل ماسمي
 له من الثمن فإن كان بدون ذلك فهو مخالف لأنه ليس فيه تحصيل مقصود الأمر في القدر

قالشي يشتري بالنسيئة باكثر مما يشتري به بالنقد واذا دفعه اليه مضاربة على أن يشتري به
 الطعام خاصة فله أن يستأجر لنفسه دابة اذا خرج للطعام خاصة كما يستأجر للطعام لانه لا يجد
 بدا من ذلك فهو من توابع تجارته في الطعام وله أن يشتري دابة يركبها اذا سافر كما يشتري
 التجار لان ركوبه اذا سافر في مال المضاربة كنفقته على ماينه في بابه ان شاء الله عز وجل
 وربما يكون شراء الدابة أوفق من استجاره وذلك من صنع التجار عادة وله أن يشتري أيضا
 حمولة يحمل عليها الطعام فان ذلك من صنع التجار عادة اذا لم يوجد الكراء أو يكون الشراء
 أوفق في ذلك من الكراء فان اشترى سفينة يحمل عليها الطعام فان ذلك لا يجوز على رب
 المال لان هذا ليس من صنع التجار عادة ولا يعد شراء السفينة من توابع التجارة في الطعام
 فان كان في بلد يشتري للطعام الحمولة فيحمل عليها فاشترى شيأ من الحمولة فهو جائز استحسانا
 في القياس شراء الحمولة ليس من التصرف في الطعام ولكنه استحسن فقال ما يصنعه التجار
 عادة اذا خرجوا في حمولة الطعام فذلك يملكه المضارب بتفويض التصرف اليه في هذا
 المال في الطعام وما ليس من صنع التجار عادة كشراء السفينة يؤخذ باصل القياس فيه ويكون
 مشتريا ذلك لنفسه فان قد تمهما من المضاربة فهو ضامن لما نقد لانه قضى بمال المضاربة دين
 نفسه ولو كان رب المال دفع المال اليه مضاربة بالنصف ولم يسم فاشترى بها طعاما وسفينة
 يحمل عليها الطعام أو اشترى دواب جاز ذلك على المضاربة لانه يملك التجارة في المدفوع اليه
 هنا مطلقا وجميع ما اشترى من عقود التجارة واذا اختلفا بعد ما اشترى بها في غير المصر فقال
 أحدهما كانت المضاربة على أن يكون الشراء والبيع في المصر خاصة وقال الآخر لم يسم
 شيأ فالقول قول الذي لم يسم شيأ لتسكه بمطلق النقد في مقتضاه والبيئة بجهة الآخر لانه هو
 المدعى المحتاج الى انبات ما يدعيه بالبيئة واذا دفع الى رجلين ألف درهم مضاربة ليس لواحد
 منهما أن يتصرف في المال الا باذن صاحبه فهو جائز وقد زعم بعض المتأخرين من مشايخنا
 رحمهم الله أن ذلك لا يجوز لان صاحب المال ماضى برأى أحدهما فليس للمضارب أن يرضى
 بما لم يرض رب المال به وما ذكره في الكتاب أصبح لان الذي أذن لصاحبه في التصرف يكون
 كالوكل وللمضارب أن يوكل ولو وكل انسانا واحدا بالتصرف نفذ تصرف الوكيل فيما
 وشراء فكذلك اذا وكل أحدهما صاحبه وان أبضع أحدهما بعض المال بغير أمر صاحبه
 فاشترى أبضع وباع وبيع أو وضع فبيع ذلك للمضارب الذي أبضع ووضعته عليه لان

البضاعة صحيح في حق نفسه غير صحيح في حق صاحبه ولا في حق رب المال فيحصل تصرف المستبضع
 له كتصرفه بنفسه ولرب المال أن يضمن أن يضمن أن يشاء المستبضع ويرجع المستبضع على الأمر
 وإن شاء ضمن للمضارب الأمر لأن كل واحد منهما في حقه فاصب فإن منعه لم يرجع على
 المستبضع بشئ إلا ملك المال بالضمان فأما أن يضمن ملك نفسه ولا للمستبضع حامل له ولو لحقه ضمان
 رجع به عليه ورجوع الأمر عليه بالضمان لا يفيد شيئا فإن أخذ كل واحد من المضاربين لصاحبه
 في أن يبيع أما شاء من المال فابضع أحدهما رجلا وابضع الآخر رجلا فقلت جائز عليهما
 وعلى رب المال لأن قبل كل واحد منهما أخذ صاحبه بمنزلة فعلهما جميعا وإن باع المضاربان
 عبدا من رجل فلكل واحد منهما أن يقبض نصف الثمن من المشتري وإن لم يأذن له شريكه
 في ذلك لأن كل واحد منهما بائع للنصف وحق قبض الثمن إلى العائد والمصدق ذلك لتبذره
 كالتأجيل لنفسه ولا يقبض أكثر من نصف الثمن إلا بأذن شريكه فإن أذن له شريكه في ذلك
 فهو جائز كالوكل به غيره لأن حق قبض النصف الآخر للشريك ولو قال لهما حين
 دفع المال اليهما مضاربة لا بضم للمال فابضعا فيها ضمانتان له لأن هذا هو مفيد فيكون حاملا
 مع العقد وبمده وإن اضطرور للمال فهو جائز على المضاربة لأن يقول رب المال البضاعة
 منهما والشراء لهما به فسخ منه لذلك الذي فيكون بمنزلة ما لو أذن لهما في الإضاعة أو كان
 العقد مطلقا في ذلك لا فرق بين أن يضارب المال أو غيره وإذا ابضع المضارب في المضاربة
 الفاسدة فهو جائز على رب المال لأن الفاسد يعتبر بالجائز في الحكم فانه لا يمكن تعرف معرفة
 الحكم التماسد إلا باعتباره بالجائز فكما لا يصير مخالفا في المضاربة الجائزة فكذلك لا يصير
 مخالفا في المضاربة الفاسدة والمضارب أجر المثل فيما عمل المستبضع لأن عمل المستبضع له
 بأمره كعمله بنفسه وقد بينا أن له في المضاربة الفاسدة أجر مثله فيما عمل وكذلك لو كان
 قال له اعمل فيه برأيك فانه ينفذ منه بمده هذا ما ينفذ في المضاربة الصحيحة فلا يصير به
 ضامنا ولو دفع إلى رجلين ألف درهم مضاربة على أن لاحدهما ثلث الربح والآخر مائة درهم
 ثلث الربح للمضارب الذي شرط له ثلث الربح وما بقي من الربح فهو لرب المال وعليه أجر
 المثل للمضارب الآخر فيما عمل لأن المضاربة فيما بينه وبينه فاسدة باشرطه له مقدارا
 سمي من المال وهذا التمسد غير ممكن فيما هو من صلب العقد بينه وبين الذي شرط له
 ثلث الربح فاستحق هو ثلث الربح بالشرط لصحة العقد بينهما فإن لم يسأله حتى ابضع

أحدهما المال مع صاحبه ففصل به أيها كان فكذلك الجواب لا نأخذ بها أن يحمل أحدهما
 ياذن صاحبه كمثلها إذا كان العقد صحيحا في حتهما أو فاسدا فكذلك إذا كان صحيحا في
 حق أحدهما فاسدا في حق الآخر والمضارب الذي شرط له مائة درهم أجز مثله في الفل
 بنصف المال سواء كان هو المائل أو صاحبه لأن عمله في النصف لصاحبه وعمل صاحبه في
 النصف له فيكون كمثل نفسه وإذا دفع المضارب متاع المضاربة وسلمه إلى المشتري ثم أجز
 الثمن عن المشتري بسبب أو غير سبب فهو جائز على المضاربة ولا يضمن المضارب بهذا التأخير
 شيئا بخلاف الوكيل فذلك عند أبي يوسف رحمه الله لا يصح تأجيله في الثمن وعند أبي حنيفة
 ومحمد ورحمهما الله يجوز ويصير ضمانا للموكل لأن المضارب يملك أن يشتري ما يقع مثل ذلك
 الثمن ثم يبيعه بمثله مؤجلا فكذلك يملك أن يؤجله في ذلك الثمن لأن ذلك من صنع التجار
 وهو يملك ما هو من صنع التجار فلما الوكيل في حق الموكل لا يملك الشراء والبيع فأيما ثمن
 مؤجل فكذلك تأجيله في حق الموكل لا يصح وكذلك لو أحال به المضارب على إنسان أيسر
 من المشتري أو أصر منه لأن قبول الحوالة من صنع التجار ولو أقال العقد مع الأول ثم باعه
 بمثله من الخصال عليه جاز فكذلك إذا قبل الحوالة بالثمن عليه وبه فارق الوكيل والمضارب في
 هذه ليس نظير الأب والوصي فإن قبولها الحوالة على من هو أصر من المحل لا يصح في
 حق الصغير لأن تصرفها مقيد بشرط الإحسان والاصلاح له وذلك لا يوجد في قبول الحوالة
 على من هو أقس وتصرف المضارب غير مقيد بمثله بل بما هو من صنع التجار عادة وذلك
 يوجد هنا وكذلك لو حط شيئا بسبب مثل ما يحط التجار في مثل ذلك الميب أو يتبان به
 الناس فذلك جائز لأنه من صنع التجار عادة ولو قبله الميب ثم باعه منه بغير يسير أينا جاز فكذلك
 إذا حط عنه هذا المقدار وإن حط عنه شيئا فاحتشأ أو حط بغير عيب جاز ذلك على المضارب
 خاصة في قول أبي حنيفة وأبي يوسف ورحمهما الله وهو ضامن ذلك لرب المال وما قبضه من
 الثمن فصل به فهو على المضارب خاصة ورأس المال في ذلك الذي قبضه من المشتري وقال أبو
 يوسف رحمه الله لا يجوز هذا الخط لأن هذا الخط ليس من صنع التجار فلا يملكه بمقتضى
 عقد المضاربة ولكنه هو المأخذ فيكون في هذا الخط كوكيل بالبيع والخط والبراء عن الثمن
 من الوكيل باطل في قول أبي يوسف رحمه الله صحيح في قول أبي حنيفة ومحمد ورحمهما
 الله وهو ضامن ذلك للموكل وفي مقدار ما صار ضمانا يبطل حكم المضاربة لأن شرط المضاربة

الصحيحة ان يكون رأس المال امانة في يد المضارب واذا قال رب المال للمضارب اعمل فيه
برأيك خلطه بماله ثم اشترى به جاز على المضاربة لانه بتعميم التفويض الى رأيه يملك الخلط
بماله فلا يصير به مخالفا ولم يقل له اعمل فيه برأيك كان هو بالخلط مخالفا ضامنا للمال والربح
له والوضيعة عليه لبطان حكم المضاربة فوات شرطها فان لم يخلطه ولكنه اشترى به وبألف
من ماله عبدا واحدا وقبضه وقد اتفق قبل أن يخلط فهو جائز على المضاربة كما لو اشترى نصف
العبد بألف المضاربة في صفقة ونصفه بمال نفسه في صفقة أخرى اذ لا فرق بينهما في المعنى وهذا
لان الاختلاط انما يحصل حكما اما لاتحاد الصفقة أو لاتحاد العمل من غير فعل من المضارب
في الخلط ويمثله لم يصير مخالفا ضامنا كما لو اشترى العبد بألفين بنقد شرائه في النصف على
المضاربة وان باع العبد بألفين وقبضه بخلطه فهو جائز على المضاربة لما بينا أن الاختلاط بمعنى
حكمي لا بفعل باشره المضارب قصدا فان عزل حصة المضارب ثم اشترى بأحد المائتين فربح
أو وضع فالربح لهما نصفه للمضارب ونصفه على ما اشترط في المضاربة والوضيعة عليهما
نصفان وقسمته باطلة لانه لا يكون مقاسا لنفسه فلا يكون أمينا في القاسمة مع نفسه وقد
بيننا في كتاب القسمة أن القسمة لا تتم الا باثنين فكان هذا وشرأوه ببعض المال قبل القبض
سواء والله أعلم

باب شراء المضارب وبه

(قال رحمه الله) واذا دفع الرجل الى الرجلين ألف درهم مضاربة بالنصف وقال لهما
اعملا برأيكما أولم يقل فاشترى أحدهما بنصف المال بأمر صاحبه وباعه حتى أصاب مالا
وعمل الآخر بنصف المال بغير أمر صاحبه حتى أصاب مالا فالعامل بغير أمر صاحبه مخالف
ضامن لنصف رأس المال لان صاحب المال فوض التصرف في المال الى رأيها ولم يرض
برأي أحدهما فيه والعامل بغير أمر صاحبه يتفرد بالرأي فيه حقيقة وحكما فيكون مخالفا
ضامنا وما يحصل بتصرفه من الربح له ويتصدق بالفضل لحصوله له بسبب جرم وأما الذي
عمل بأمر صاحبه فتصرفه حاصل برأيها حكما فيكون على المضاربة يؤخذ مما في يده نصف
رأس المال والباقي بين المضاربين ورب المال على الشرط كما لو عملا فيه فان توى ما في يد
العامل بغير أمر صاحبه وهو مصر فان رب المال يأخذ جميع رأس المال مما في يد المضارب

الذى عمل بأمر صاحبه لان الربح لا يظهر ما لم يصل اليه جميع رأس ماله وما أخذه العامل الآخر تاو فهو بمنزلة ما لو غصب بعض رأس المال انسان أو استهلكه وتوى بدله عليه ثم عملا بما بقى وفى هذا يأخذ رب المال جميع رأس ماله ثم قسمة الربح بينهما بسد ذلك (الأتري) أنه لو هلك جميع المال الا عشرة دراهم فنصرفا فيها حتى أصابا مالا فانه يأخذ رب المال جميع رأس ماله أولا فهذا مثله فان بقى من الربح شئ أخذ رب المال نصفه وأخذ هذا المضارب برهه والربع للباقي نصيب المضارب الخالف من الربح فلا يدفع اليه لان نصف رأس المال دين عليه وصاحب الدين اذا ظفر بمنس حقه من مال المدينون يأخذه لحقه واذا ظهر انه لا يدفع اليه قلنا ان كان هذا الربع مثل ما توى من حصته من الربح أخذ رب المال والموافق ربع الربح الذى صار للخالف فاقسماه أثلاثا على مقدار حقهما فى الربح وان كان ما توى عليه أكثر من حصته من الربح أو أقل تراجعوا بالفضل وبيان ذلك ان المال الذى كان فى يد الموافق ان كان أثلاثا وخمسائة فأخذ رب المال رأس ماله أثلاثا بقي خمسمائة فيجمع الى نصف رأس المال الذى استهلكه المضارب الآخر فيقسم على أربعة أسهم لرب المال من ذلك النصف والمضارب العامل بأمر صاحبه الربع وذلك مائتان وخمسون وبقيت حصة المضارب الآخر وهو الربع وذلك مائتان وخمسون يحسب لهما عليه ويقسم رب المال والمضارب الاخر خمسمائة العين على ثلاثة أسهم ويرجمان على المضارب الذى استهلك نصف رأس المال بمائتين وخمسين درهما فيقسمانها على ثلاثة أسهم فاذا قل ذلك وصل الى رب المال خمسمائة والى المضارب الموافق مائتان وخمسون وسلم للآخر مما عليه مائتان وخمسون فاستقام الحساب ولو لم يهلك ما فى يده ولكن هلك ما فى يد العامل بأمر صاحبه فان رب المال يضمن المضارب الخالف نصف رأس ماله ليس له غير ذلك لان نصف رأس المال صار ديننا عليه بالخلاف وتصرفه كان لنفسه ولو كانا حين قبضا الألف مضاربة اقسماها نصفين فاشتري أحدهما بنصف المال عبدا ثم أجاز صاحبه شراؤه لم يكن العبد من المضاربة باجازه لان الاجازة انما تعمل فى العقد الموقوف والشراء هنا نافذ على المشتري فلا يكون اجازة الاخر تنفيذا للعقد فيكون وجوده كدمه ولو اشترى جميعا بالألف عبدا ثم باعه أحدهما بثمن معلوم فأجاز له صاحبه جاز لان البيع من أحدهما توقف على اجازة الآخر باعتبار أنه تمكن تنفيذه على التامد ولان ملك المين لتغيره فتكون اجازته فى الانتهاء كاذنه فى الابتداء وهو

نظير فضولي باع مال الغير فأجازته المالك ينفذ بإجازته ولو اشترى لغيره ينفذ الشراء على المالك
 ولا يتغير ذلك بإجازة المشتري له وكذلك لو أجازته رب المال لأن ملك العين لرب المال
 والمضارب الآخر حامل له في الإجازة فإذا كان العقد ينفذ بإجازة الآخر فإجازة رب
 المال أولى والبائع هو الذي يبيع قبض الثمن من المشتري لأن قبض الثمن من حقوق العقد
 فيتملك بالمالك وليس للآخر أن يأخذ المشتري شيء من الثمن إلا بوكالة من البائع لأن للمشتري
 لم يملكه شيء ولو كان أحدهما باع العبد بشيء بعينه فأجازته صاحبه ففي القياس لا تعمل إجازته
 لأن في بيع المقايضة كل واحد من المالكين يكون مشتريا عرض صاحبه وقد بينا أن الشراء
 لا يتوقف على الإجازة كما لو اشتراه بالدرهم وإذا لم تعمل إجازته فيما اشتراه صاحبه فكذلك
 لا تعمل في البذل الآخر وفي الاستحسان ينفذ العقد بإجازته ويكون بدله من المضاربة لأن
 في المرض الذي هو من جهته هو بائع ويملك يتوقف على إجازة صاحبه وتجعل إجازته في
 الانتهاء بمنزلة إذنه في الابتداء من ضرورة أعمال إجازته في نفوذ العقد به في أحد البذل لين أعماله
 في البذل الآخر ثم هذا العقد في أحد البذلين شراء وفي البذل الآخر بيع ولكننا رجحنا جانب
 البيع لأن الموضع الآخر مذكور في العقد على وجه الثمن فلهما قرنا به حرف الباء وحرف
 الباء يصعب الإبدال والاثمان وفي ترجيح جانب البيع بصحیح العقد على الوجه الذي قصد
 المالك عند الإجازة وبقي الضمان على المتصرف والضمان لا يلزمه بالشك فلهذا رجحنا جانب
 البيع فإن لم يجوز الآخر حتى قبض البائع ما باع به العبد فباعه ثم إن المضارب الآخر أجاز ما صنع
 من ذلك فأجازته باطلاً لأنه أجاز ما أجاز يمه قبل إجازته معناه أنه مشتري للمرض الآخر وأكثر
 ما فيه أنه اشتراه ببذل يستحق فيملكه بالقبض وينفذ يمه من جهته وبعد ما أخذ يمه من جهة
 لا يصير للمضارب بإجازة الآخر فإذا بطلت الإجازة يسترد العبد من المشتري فيكون على المضاربة
 وعلى البائع ضمان الذي قبضه وباعه لأنه لما استحق ما يقابله ظهر أنه ملكه بالقبض بسبب
 فاسد وقد تمرد رده حين باعه فلهية مثله أن كان له مثل وقيمته أن لم يكن له مثل ولو كان رب
 المال هو الذي أجاز بيع العبد بشيء بعينه قبل أن يحدث العامل في ثمنه شيئاً جاز بيع العبد
 للعامل البائع وله ثمنه وهو ضامن قيمة العبد لرب المال لأنه كان اشترى المرض لنفسه
 وأعطى العبد بمقابته قرضاً على نفسه ورب المال مالك للأقراض فيصير بالإجازة كانه أقرضه
 العبد واستقرض الحيوان وإن كان فاسداً ولكنه يملك بالقبض وينفذ فيه تصرف المستقرض

وهو ضامن قيمته للمقرض وقد بطلت المضاربة لأنها صارت ديناً على المضارب البائع وذلك
ينافي عقد المضاربة ولم يحصل الحكم عند اجازة المضارب الآخر بهذه الصفة لأن المضارب
الآخر لا يملك الاقراض في مال المضاربة فلا يمكن أعمال اجازته بطريق اقراض البعد من
صاحبه فاشتلتنا بترجيح جانب البيع لأعمال اجازته ورب المال يملك الاقراض فأمكن أن
يجعل اجازته اقراضاً منه فهذا لم يشتغل فيه بترجيح جانب البيع وإذا دفع إلى رجل ألف
درهم مضاربة بالنصف فاشترى عبداً بألف درهم فلما قبضه قال اشتريته وأنا أتوى أن يكون
بالمضاربة وكذب رب المال والبعد قائم أو هالك فالقول قول رب المضارب لأن ما في ضميره
لا يوقف عليه إلا من جهة فيقبل قوله فيه ويدفع مال المضاربة في ثمنه لأنه أمين فيها في يده
من المال فيكون مقبول القول فيه كالوكيل بالبيع إذا قال بتم وقبضت الثمن وهلك في يدي
يقبل قوله في ذلك فإن لم يدفعه متى هلك المال ثم قال المضارب اشتريته وأنا أتوى المضاربة
وقد كان الشراء قبل هلاك المال والبعد قائم أو هالك فالقول قول رب المال والبعد للمضارب
لأن المضارب يريد بهذا البيان أن يرجع على رب المال بألف أخرى ليدفعه في ثمن البعد
وهو لم يكن مسلطاً من جهة رب المال على ذمته لالتزام المال فيها بخلاف الأول فهناك إنما
يريد دفع الألف الذي في يده في ثمنه وهو مسلط على ذلك من جهة رب المال بوضعه أن
هناك تملك هو دفع ما في يده بإنشاء الشراء للمضاربة فيملك ذلك بالاقرار به أيضاً وفي هذا
التفصل لا يملك الزام شيء في ذمة رب المال بإنشاء الشراء للمضاربة لأن ذلك استدانة على رب
المال والمضارب لا يملك ذلك فكذلك بطريق الاقرار وإن كان هذا القول من المضارب
قبل هلاك المال وكذب رب المال ثم هلك المال بسد ذلك فإن كان البعد قائماً فالقول قول
المضارب لأنه يملك دفع المال بمقابلة هذا البعد بطريق إنشاء الشراء فكذلك بطريق الاقرار
وإن كان البعد هالكا حين قال المضارب هذا القول ثم ضاعت الألف بسد ذلك قبل أن
يتقدها المضارب للبائع فالقول قول رب المال لأنه حين أقر ما كان يملك إنشاء الشراء في هذا
البعد لكونه هالكا فلا يمكن جعل اقراره كالإنشاء وإنما أعلنا اقراره باعتبار أنه أمين فيها في
يده من المال وذلك المعنى يتقدم بهلاك المال في يده قبل الدفع فكان القول قول رب المال
وفي الفصل الأول كان عند الاقرار متمكناً من إنشاء الشراء في هذا البعد القائم فيجمل
اقراره كأنشاءه والمضارب إذا اشترى شيئاً للمضاربة ثم هلك المال في يده قبل دفع الثمن

رجع بمثله على رب المال لانه في الشراء كان ماملا له فهذا مثله ولو كان المضارب اشترى البعد
بألف المضاربة ثم نقد ثمنه من مال نفسه وقال اشتريته لنفسى وكذبه رب المال فاقول قول
رب المال وأخذ المضارب ألف المضاربة قصاصا بما آداه لان الظاهر شاهد لرب المال
فاضافة الشراء الى الألف المضاربة دليل ظاهر على انه قصد الشراء للمضاربة ثم لا يتغير ذلك
الحكم بتقدم الثمن من مال نفسه فقد يحتاج المضارب الى ذلك لتعذر وصوله الى المضاربة في
الموضع الذى يطالبه البائع بإبقاء الثمن ولا يكون هو متبرعا فيما نقد من مال نفسه فيما اشتراه
للمضاربة لانه قضى به عليه ولكن يأخذ ألف المضاربة قصاصا بما آداه لان ذلك صاردتاله على
مال المضاربة ولو كان اشترى البعد بألف درهم ولم يسم مضاربة ولا غيرها ثم قال اشتريته لنفسى
فأقول قوله لان الحكم هنا يفتي على قصده فانه يملك الشراء للمضاربة ونفسه بالألف المرسلة
على السواء وما في ضميره لا يوقف عليه الا من جهة فيكون هو مقبول القول فيه ولو اشترى
المضارب عبدا بألف درهم ولم يسم شيئا ثم اشترى عبدا آخر بألف درهم ولم يسم شيئا ثم قال
نويتا للمضاربة ولم يتقدما في واحد منهما وصدقه رب المال أو كذبه فيها فالبعد الاول من
المضاربة لانه حين اشتراه كان في يده من مال المضاربة مثل ثمنه فصبح شراؤه للمضاربة وقبيل
قوله في ذلك وحين اشترى البعد الثانى هو لم يكن مالكا شراؤه للمضاربة لان مال المضاربة
صار مستحقا في زمن الاول فلو نفذ الشراء الثانى على المضاربة كان استدانه والمضارب لا يملك
ذلك فصار مشترى البعد الثانى لنفسه وان قال رب المال انما اشتريت الثانى للمضاربة فاقول
قوله لانهما تصادقا على انه اشترى البعد الثانى للمضاربة فيثبت ذلك بتصادقهما وذلك كالاتفاق
من المضارب أنه ما اشترى الاول للمضاربة فاذا ادعى انه اشترى الاول للمضاربة كان مناقضا
والمناقض لا قول له بخلاف ما اذا صدقه رب المال فيها أو في الاول لانه مناقض صدقه
خصمه وبخلاف ما اذا كذبه رب المال فيها لانه عند الشراء الاول كان هو مالكا الشراء
للمضاربة يفتي فيجب قبول قوله فيه وان كذبه وعند الشراء الثانى ما كان يملك ذلك يفتي
فلا يقبل قوله في الثانى مع تكذيب رب المال اياه ولو كان المضارب اشترى البدين صفقة
واحدة كل واحد منهما بألف درهم ثم قال نويت كل واحد بالألف للمضاربة وصدقه رب
المال في ذلك فنصف كل واحد من البدين للمضارب ونصفها للمضاربة لانه انما اشتراها
مما فليس أحدهما بجملة للمضاربة بأولى من الآخر وليس قبول المضاربة في أحدهما بأولى

منه في الآخر ولا يمكن تنفيذ شرائعهما على المضاربة لما فيه من الاستدانة على المال فصار
مشتريا نصف كل واحد منهما للمضاربة ونصفه لنفسه ولو قال رب المال اشتريت هذا بعينه
للمضاربة كان القول قوله لتصادقهما أنه اشترى ذلك البعد للمضاربة وذلك يمنع المضارب
من دعوي الشراء للمضاربة في البعد الآخر ولو قال المضارب اشتريتها بألف من عندي
وبألف من المضاربة فقال رب المال اشتريت هذا بعينه بألف المضاربة فالقول قول المضارب
لأن رب المال يدعى تفرق الصفقة والمضارب منكر لذلك فالقول قوله ونصف المدين على
المضاربة ونصفهما للمضارب وإذا دفع إلى رجل مالا مضاربة بالنصف ثم نهاه بعد ذلك أن
يبيع ويشتري فإن كان المال بعينه في يده فنهى رب المال جازر لأن عقد المضاربة لا يتعلق به
اللزوم بنفسه فيملك رب المال فسخه بنفيه عن التصرف وهذا في الابتداء وكأله الموكل
بملك عزل الوكيل قبل تصرفه فإن اشترى المضارب بعد ذلك فهو مشتري لنفسه لا يفسخ
المضاربة بنهي رب المال وإن كان رب المال نهاه بعد ما اشترى بالمال شيئا ففيه باطل لأن المال
بعد ما صار عروضا بتصرف المضارب قد ثبت فيه حقه في البيع فلا يملك رب المال إبطال
حقه عليه بالنهي عن التصرف وبخلاف ما قبل الشراء فلا حق هناك للمضارب في المال الذي
في يده ثم له أن يبيع ما في يده من العروض بما بدا له من العروض والمكيل والموزون ثم يبيع
ذلك بما بدا له كما قبل نهى رب المال وهذا الآن مقصوده وهو البيع قد لا يحصل بالبيع بالتقد
فقد لا يجرد من يشتري ذلك منه بالتقد فيكون له أن يبيعه بما شاء ليحصل مقصوده من الربح
الذي هو حقه فإن باع شيئا من ذلك بدراهم أو دنانير لم يكن له أن يشتري لأن المال
صار نقدا في يده فيعمل ذلك النهي بمنزلة ما لو كان نقدا في الابتداء حين نهاه عن التصرف
ووسوى أن صار بعض المال أوجبيه نقدا في أن النهي يعمل فيما صار منه نقدا فلا يكون له
أن يشتري به شيئا إلا أنه أن يبيع الدنانير بالدرهم حتى يوفي رب المال رأس ماله لأن النقود
في حكم المضاربة جنس واحد على ما بينته فيعمل النهي لذلك ولكن انما يرد رأس المال على رب
المال من جنس ما قبض حقيقته وحكما ولا يتأهل له ذلك إلا بمبادلة أحد التقيدين بالآخر وكذلك
إن كان رأس المال سودا والحاصل في يده بيض فله أن يشتري بهما مثل رأس المال وكذلك
لو مات رب المال فإن موته ونفيه سواء من حيث إن كل واحد منهما لا يعمل فيما يرجع
إلى إبطال الحق الثابت للمضارب ولو دفع إليه مالا مضاربة وأجاز ما صنع في ذلك من شيء

فاشترى بها خرا أو خنزيراً أو مية أو مدبراً أو مكاتباً وهو يعلم أولاً يعلم قبض ذلك ودفع
الدرهم فهو ضامن للدرهم لأن رب المال إنما أسره بشرا ما يمكن من يمينه والربح لا يحصل
إلا بذلك وقد اشترى بها مالا يجوز يمينه فيه فلا يتغشواؤه على المضاربة وإنما يكون مشترياً
لنفسه سواء علم بذلك أو لم يعلم وإن نفذ فيه مال المضاربة فهو ضامن للخلاف ولو اشترى
بالمضاربة عبداً شراء فاسداً أو اشترى بها دراهماً أكثر منها أو أقل ودفع المال وقبض ما اشترى
فلا ضمان عليه فيما دفع من مال المضاربة لأنه اشترى ما يملكه بالقبض ويجوز يمينه فيه فالمشتري
شراء فاسداً يملك بالقبض فلا يمكن تفسيته بالخلاف لأنه لم يخالف والمضارب لا يضمن بالتساقط
كالوكيل ولو دفع إليه ألفاً مضاربة وأسرته أن يعمل في ذلك برأيه فاشترى بها عبداً يساوي
خمسائة فهو مخالف، مشتر لنفسه ضامن للمال أن دفعه لأنه اشترى بما لا يتباين الناس في مثله
والمضارب في الشراء كالوكيل والوكيل لا يملك أن يشتري بما لا يتباين الناس فيه ولو اشترى
البعد بالف درهم وهو يساوي تسماًة وخمسين جاز على المضاربة لأن قدر الحسنيين في الألف
بما يتباين الناس في مثله وذلك غفر في حق الوكيل بالشراء ولو اشترى بها عبداً يساوي
ألفاً ثم باعه بمائة درهم جاز في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله لأنه فيما يبيع بمنزلة الوكيل بالبيع
ومن أصله أن الوكيل بالبيع يملك البيع بنين فاحش وقد ينشأ هذا الفرق له في كتاب الوكالة
ولو دفع إليه ألف درهم مضاربة على أن يشتري بها الثياب ويقطعها يديه ويخطبها على أن
مارزق الله تعالى في ذلك من شيء فهو بينهما نصفان فهو جاز على ما اشترطاً لأن العمل
المشروط عليه مما يصنعه التجار على قصد تحصيل الربح فهو كالبيع والشراء وكذلك لو قال له
على أن يشتري بها الجلود والادم ويخزها خفافاً ودلاء وروايا واجرة فكل هذا من صنع
التجار على قصد تحصيل الربح فيجوز شرطه على المضاربة ولو دفع إليه مالا مضاربة على
أههما شريكان في الربح ولم يسم نصفاً ولا غيره فهو جاز ولله مضارب نصف الربح لأن مطلق
الشركة يقتضي التسوية قال الله عز وجل فهم شركاء في الثلث ولو قال على أن للمضارب
شركاً في الربح فكذلك في قول أبي يوسف رحمه الله إذ لافرق بين الشرك والشركة
في اقتضاء ظاهر اللفظ التسوية وقال محمد رحمه الله هذه مضاربة فاسدة لأنه بمعنى النصيب
قال الله تعالى أم لهم شرك في السموات فكانه قال على أن للمضارب نصيباً وذلك مجهول
توضيحه أن الشركة التي تقتضي التسوية ما يكون مضافاً إلى الشريكين كما في قوله على أنهما

شريكان وهنا أضاف الشركة الى المضارب خاصة عرفنا أن المراد به النصيب واذا دفع في
 مرضه ألف درهم مضاربة بالنصف فعمل المضارب فريح القائمات رب المال من مرضه
 ذلك وأجر مثل المضارب أقل مما شرط له من الربح فبما حصل وعلى رب المال دين يحيط
 به فله المضارب نصف الربح يبدأ به قبل دين المريض لأن عقد المضاربة قد صح فتنصيب المضارب
 من الربح لم يكن مملوكا لرب المال قط حتى يكون إيجابا للمضارب بطريق الوصية بخلاف
 الاجرة فانه يستحق الاجرة على المستأجر فيمتد ما زاد على أجر مثله بمد الدين بطريق الوصية
 وهذا لانهما شريكان في الربح واحد الشريكين لا يملك على صاحبه شيئا إنما يملك كل واحد
 منهما حصته من الربح كما حدث ابتداء فتوضيحه ان الشروط له بعض ما يحدث بعمله وهو
 يملك أن يجعل جميع ذلك له بأن يرضه المال ليتصرف فيه لنفسه فيكون ربحه كله له لا سبيل
 للرماء وورثة المريض عليه فلان يملك جعل بعض الربح له بطريق المضاربة أولى ولو لم يكن
 سعى للمضارب ربحا كان له أجر مثل عمله ذلك ديناً على المريض كسائر الديون فيضرب به مع
 الرماء في تركته ولا حق له في شيء من الربح ليستحق التقديم فيه على سائر الرماء ولو دفع
 الصحيح ألف درهم مضاربة الى مريض على ان للمضارب عشر الربح وأجر مثله خمسمائة
 فريح القائمات من مرضه وعليه دين كثير فله مضارب عشر الربح لا يزداد عليه لان الذي من
 جهته مالا حق فيه للرماء والورثة وهو السمل بمناضه ولو تبرع به بأن عمل لأعلى وجه
 المضاربة بل على وجه البضاعة لم يكن للرماء والورثة سبيل على صاحب المال فاذا شرط
 لنفسه بمقابلة عمله شيئاً كان ذلك أولى بالجواز وان كان ذلك هو أجر مثله واذا أراد للمضارب
 أن يرد عبداً اشتراه باليب فطلب البائع يمين المضارب ما رضى باليب ولا عرضه على بيع منذ
 رآه فله ذلك لانه لو أقربه تمغر الردفان نكل عن اليمين بقي البعد على المضاربة لانه مضطر
 الى هذا النكول فانه لا يمكنه أن يحلف كاذباً وقد بينا في البيوع ان يكون الوكيل ملزماً
 للموكل فيكون المضارب أولى وكذلك لو أقر المضارب بذلك لان اقراره يتضمن لزوم
 البيع فيه فهو بمنزلة شرائه ابتداء وهو يملك ذلك بأن يقيله القدر ثم يشتريه ثانياً بخلاف الوكيل
 ولو ادعى البائع الرضا على الآسر لم يكن له أن يستطف المضارب ولا رب المال على ذلك لان
 رب المال بمنزلة الموكل وقد بينا في كتاب البيوع ان دعوى الرضا على الموكل لا بوجب اليمين
 على الوكيل ولا على الموكل فكذلك في المضاربة ولو اشترى المضارب عبداً لم يره وقد رآه

رب المال فله مضارب أن يردّه بخيار الرؤية لأن رؤية رب المال لا تكون دليل الرضا عنه به
 فانه ما كان يعلم أن المضارب يشتري ذلك العبد بيته لا عند رؤيته ولا عند عقد المضاربة
 وبعد الرؤية لو اشتراه رب المال وهو لا يعلم عند الشراء أنه ذلك العبد لا يسقط خيار رؤيته
 فإذا اشتراه مضاربة أولى أن لا يسقط الخيار بتلك الرؤية ولو رآه المضارب ثم اشتراه لم يكن
 لواحد منهما خيار وإن لم يره رب المال لأن المضارب علم عند الشراء بأنه يشتري ذلك الذي
 رآه فالرؤية الساقطة منه دليل الرضا به وفيما بين على الرضا وتزوم العقد العائد لغيره كالعقد
 لنفسه ولو كان رب المال قد علم أنه أحور قبل أن يشتريه المضارب فاشتراه المضارب وهو
 لا يعلم به فله أن يردّه بالعيب لأن رب المال ما كان يعلم أن مضاربه يشتري ذلك العبد بيته
 فلمه بالمور لا يكون دليل الرضا عنه بيته في ملك نفسه ولأن المضارب عطلق العقد يستحق
 صفة السلامة فانه ما كان يعلم بالعيب على العبد ولا علم لرب المال بيته قبضات صفة السلامة
 يثبت له حق الرد والوكيل يشراء عبد بغير علمه بألف درهم بمنزلة المضارب في جميع ما ذكرنا
 ولو دفع إلى رجل مالا مضاربة على أن يشتري به عبد فلان بيته ثم يبيعه فاشتراه المضارب
 ولم يره وقد رآه رب المال فلا خيار للمضارب فيه ولأن المضارب نائب عنه في الشراء ورؤية
 رب المال هنا دليل الرضا عنه بذلك العيب حين أمر نائبه وكذلك لو كان المضارب رآه ولم
 يره رب المال فهذا كالأول في هذا الحكم ولو كان العبد أحور وقد علم به أحدهما لم يكن
 للمضارب أن يردّه أبداً لأنه إن كان المضارب عالماً به فهو ما استحق صفة السلامة بالأقدام
 على الشراء بعد علمه بالعيب وإن كان رب المال هو الذي علم به فأمره إياه بالشراء بيته بعد
 علمه بيته دليل الرضا عنه بالعيب ومضارب المال معتبر في إسقاط خيار العيب للمضارب
 وكذلك الوكيل يشراء عبد بيته إذا اشتراه وقد كان الأمر رآه أو علم به فليس للوكيل أن
 يردّه لما قلنا وإذا دفع إليه مالا مضاربة على أن يشتري به الثياب ويبيع فاسم الثياب اسم جنس
 لللبوس في حق من آدم فله أن يشتري به ما شاء من ذلك كالخز والحريز والقز وثياب القطن
 والكتان والأكسية والابجانيات والطيلاسة ونحو ذلك وليس له أن يشتري المسوح والسور
 والاعطاف والوسائد والطنافس ونحو ذلك لأن ذلك كله من جنس القماش لا يتناول اسم
 الثياب في العادة مطلقاً والدليل عليه أن يبيع هذه الأشياء لا يسمى ثياباً بل الثياب في الناس
 من يبيع ما يلبسه الناس ومطلق اللفظ محمول على المصنوع عرفاً ولو دفعه على أن يشتري به

الزفليس له أن يشتري به من ثياب الخبز والحرير والعليلة والا كسبة شياً وانما يشتري ثياب القطن والكتان فقط لان البزاز في عرف الناس من بيع ثياب القطن والكتان لا من بيع الخبز والحرير وهذا شيء مبناه على عرف الناس ليس من جهة الشريعة في شيء وانما يبتغي به ما هو معروف عند الناس في كل موضع واذا باع المضارب عبداً من المضاربة ثم قبله ببيع محدث مثله باقرار أو غيره بحكم أو اقالة فهو سواء وهو على المضاربة بخلاف الوكيل بالبيع لان الوكيل بالبيع لا يملك الشراء للموكل ابتداء والمضارب يملك الشراء كما يملك البيع لقبوله بهذه الوجوه لا يكون فوق شرائه ابتداء فيجوز على المضاربة ولو أنكر المضارب العيب ثم صالحه منه على انزاده مع العبد ديناراً أو ثوباً أو نحو ذلك من المضاربة فهو جائز على رب المال ان كان مثل ذلك العيب أو أكثر مما يتباين الناس فيه وان كان أكثر مما لا يتباين الناس فيه أبطلته لان الصلح عن العيب على مثل هذا متعارف بين التجار والمضارب يملك ما هو من صنع التجار فاما الصلح على أكثر من حصة العيب مما لا يتباين الناس فيه فليس من صنع التجار بل هو كالبداية ثم هو مأمور بالصلح لاصلاح مال المضاربة لا لافساد المال وفي الصلح على مثل حصة العيب أو زيادة سيرة اصلاح فاما في الصلح على أكثر منه مما لا يتباين الناس فيه فافساد به ولو اشترى المضارب بألف المضاربة من ولده أو والديه أو مكاتبه أو عبده وعليه دين يساوي ألف درهم فهو جائز على المضاربة وان كان يساوي أقل منه مما يتباين الناس فيه فهو مشتر لنفسه في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله وقال أبو يوسف وعبد رحمهما الله هو جائز على المضاربة الا ما اشترى من عبده أو مكاتبه فان قولهما في ذلك مثل قول أبي حنيفة رحمه الله وقد أطلق في الوكيل جواب هذه المسئلة في كتاب البيوع ولم يفصل بين الشراء بمثل القيمة وبين الشراء بنبن يسير ومن أصحابنا رحمه الله من يقول تقسيمه هنا تقسيم في الوكيل والخلاف في التفصيلين في الشراء بنبن يسير فاما الشراء بمثل القيمة فجائز لان أبا حنيفة رحمه الله يعتبر التهمة وذلك انما يظهر عند الشراء بنبن يسير وفي حق الاجنبي ليس بينهما سبب موجب التهمة فيحمل شراؤه بنبن يسير على أنه خفي عليه ذلك وفي حق الآباء والا ولاد بينهما سبب التهمة فيجعل ذلك على الميل اليه وابثاره على الموكل كما في الشهادة فاما في الشراء بمثل القيمة فلا يتمكن معنى التهمة ومنهم من قال بل هذا التقسيم في المضارب فاما الوكيل فلا يملك الشراء من هؤلاء لموكله بمثل القيمة والفرق بينهما لاني حنيفة رحمه الله

أن المضارب شريك في الربح فيمنه ذلك من ترك الاستعصاء والنظر وإن كان يماثل أباه أو ابنة
لأنه يؤثر نفسه عليها فلهذا جازت معاملته معهم بمثل القيمة فاما الوكيل فمامل للموكل
ولاحق له فيما يشتريه فالظاهر انه يترك الاستعصاء في المعاملة مع هؤلاء فلهذا لا ينفذ تصرفه
مهم على الموكل * يوضحه أن المضارب أعم تصرفا من الوكيل وقد يستبد بالتصرف على وجه
لا يملك رب المال نيته وهو بعد ما صار للمال عروضا وقد يكون نائباً محضاً في بعض الأحوال
فمنه يستبد بالتصرف قلنا يجوز تصرفه مع هؤلاء بمثل القيمة ولشبهه بالنائب قلنا لا يجوز
تصرفه معهم بنين يسير فاما الوكيل فتائب محض وهو نائب في تصرف خاص فيكون منها
في تصرفه مع هؤلاء في حق الموكل وإن كان بمثل القيمة ولو كان العبد يساوي ألفاً فأراد
المضارب أن يبيعه مرابحة لم يبيعه في قول أبي حنيفة رحمه الله حتى يبين وعندهما يبيعه
مرابحة من غير بيان إلا ما اشتراه من مكاتبه وعبيده المديون فإنه لا يبيعه مرابحة حتى يبين
وقد تقدم بيان هذه المسئلة في كتاب البيوع ولو اشترى بألف المضاربة أباه أو أمه أو أخاه
أو ولده ولا فضل على رأس المال فهو جائز على المضاربة لأن المضارب لا يملك شيئاً منه إذا لم
يكن في المال فضل فهو يتمكن من يبيعه وقد يتنا أن للمضارب أن يشتري للمضاربة ما يملك
بيعه وإن كان فيه فضل يوم اشتراه فهو مشتر لنفسه لأنه لو نفذ شراؤه على المضاربة ملك
منه مقدار حصته من الربح فيستحق عليه ذلك الجزء ولا يمكنه بيعه وقد يتنا أن المضارب
لا يشتري للمضاربة ما لا يمكن يبيعه فكان مشترى لنفسه فستحق عليه وإن نفذ ثمنه من مال
المضاربة فهو ضامن لذلك لأنه قضى بمال المضاربة دين نفسه ولو اشترى أباً رب المال
أو ابنة أو أخاه وفيه فضل أولاً فضل فيه فهو مشتر لنفسه لأنه لو نفذ شراؤه على المضاربة
ملكه رب المال وعق عليه بالقرابة فلا يتمكن المضارب من يبيعه وليس له أن يشتري بمال
المضاربة ما لا يمكنه يبيعه فكان مشترى لنفسه وإذا كان لرجل على رجل ألف درهم فأمر
رجلاً أن يقبض من المديون جميع ماله عليه ويعمل به مضاربة بالنصف قبض الأمور نصف
ما على المديون ثم عمل به فهو جائز على المضاربة ورأس المال فيه ما قبضه اعتباراً للبعض بالكل
وهذا لأن الواو للعطف من غير أن تقتضي الترتيب فكان هو في كل جزء من المال مأموراً
بالقبض والسمل به مضاربة فإذا قبض البعض وعمل به كان ممثلاً لأمر رب المال ولو قال
له اقبض جميع الألف التي لي على فلان ثم اعمل بها مضاربة كان مخالفاً فيما صنع ضامناً للمال

والريح له والوضيعة عليه لان حرف ثم للتمقيب مع التراخي فهو آخر الامر بالعمل مضاربة
عن قبض جميع المال فلم يقبض جميع الألف لا يأتي أو ان العمل بالمال مضاربة فاذا عمل
بالقبض قبل أن يقبض الكل كان غافلا (الآرى) انه لو قال تزوجته اتقبض جميع المال الذى
على فلان ثم أنت طالق قبضت القبض دون القبض لم تطلق ولو قال اتقبض جميع المال الذى
على فلان وأنت طالق طلقت للعالم قبل أن يقبض شيئا اذا لم يزد الزوج واوالحال واذا دفع
لرجل الى الصبي أو الى العبد المجهور عليه مالا مضاربة فاشتري به فرح أو وضع بنير
اذن والد الصبي ومولى العبد جاز على رب المال والريح بينهما على ما اشترطا لانه من أهل
التصرف لكونه مميزا وانما يلاقى تصرفه مد رب المال وهو راض بتصرفه ولو استعان
به من غير شرط شئ من الريح له نفسه تصرفه فى حقه فاذا شرط لها نصيبا من الريح أولى
لان ذلك محض منفعة لها والعبد والصبي لا يلحقهما الجبر بتعويض منفعة والعهد فى البيع
والشراء على رب المال بمنزلة ما لو كانا وكيلين له بالبيع لان فى الزام الهبة اياهما ضررا وهما
عجوران عن اكتساب سبب الضرر فاذا تمرد ايجاب الهبة عليهما ثممت الهبة من ينفع
بهذا العقد بدمهما وهو رب المال ثم لا تقتل الهبة الى الصبي وان كبر وقتل الى العبد اذا
عقق لان العبد مخاطب من أهل الزام الهبة فى حق نفسه ولكن حق المولى كان مانعا من
الزام الهبة اياه فاذا زال المانع ثممت الهبة والصبي ليس من أهل الزام الهبة أصلا فلا
يلحقه ذلك وان بلغ وهو بمنزلة الكفاية والاقرار ولو مات العبد فى عمل المضاربة وقتل
الصبي وهو فى عمل المضاربة بسد ما ربحا فان مولى العبد يضمن رب المال قيمة عبده يوم
عمل فى ماله مضاربة بأمره لانه صار غاصبا له باستعماله بشير اذ ملكه واذا ضمن قيمته فى
ذلك الوقت ملكه بالضمان بجميع ما ربح العبد لرب المال دون مولى العبد لان ذلك كسب
اكتسبه العبد المنسوب والكسب للنائب اذا ملك العبد بالضمان (الآرى) أن المضاربة
لو كانت فاسدة كان للعبد أجر مثله فى حياته فاذا مات غرم رب المال قيمته وبطل الأجر
عنه فهذا مثله وأما الصبي اذا قتل فى عمل رب المال بعد ما ربح فعلى عاقلة القاتل الدية وان شاء
ورثة الصبي ضمنوا عاقلة رب المال لانه باستعماله صار متسببا لهلاكه وهذا سبب هو متعمد
فيه فيكون بمنزلة جنايته يده فى ايجاب الدية على قاتله بمنزلة من قصب صبيًا حرا وقربه الى
مسببة حتى اقترسه السبع ثم يرجع على عاقلة رب المال بها على عاقلة القاتل لانهم ظموا

مقام ورثة الصبي حين ضمنوا لهم دينه وهذا لان القاتل مباشر والمتسبب يرجع بما يلحقه من الضمان على المباشر لانه هو الذي قرر عليه ذلك بمباشرة فكأنه أزمه اياه ابتداء ثم يسلم لورثة الصبي حصته من الربح لان الصبي الحر لا يملك بضمان الدية ولان عاقلة رب المال انما غرموا الدية بهلاك الصبي في عمله لرب المال لا لاستعمال رب المال اياه (الا ترى) أن الصبي لو مات ولم يقتل كان رب المال بريئا من دينه فهذا يسلم حصته من الربح لورثته واذا دفع الرجل الى الرجلين ألف درهم مضاربة فمات أحدهما فقال الباقي منهما قد هلك المال فهو مصدق في نصف المال مع يمينه ولا ضمان عليه في شيء من المال لانه مؤتمن فيما كان في يده قالقول قوله اذا أخبر بهلاكه مع يمينه وأما الميت فان نصف مال المضاربة دين في ماله لان نصف المال كان أمانة في يده وقد مات مجبلا والأمين بالتجيل ضامن لانه عند الموت يصير متسلكا فيكون ضمانا واذا دفع المسلم الى النصراني مالا مضاربة بالصف فهو جائز لان المضاربة من المعاملات وأهل الدمة في ذلك كالسلمين الا أنه مكروه لانه جاهل بشرائع الاسلام فلاننا من أن يؤكله حراما اما لجهله أو لقصد فأنهم لا يؤدون الامانة في حق المسلمين قال لله تعالى لا تتخذوا طاعة من دونكم لايألو نكم خبالا أي لا تقصرون في افساد أمر دينكم ولانه يتصرف في الحجر والخزير ويعمل بالربا ولا يتحرز في ذلك فيكره للمسلم أن يكتسب الربح بتصرف مثله ولكن مع هذا جازت المضاربة لان الذي من جانب المضارب البيع والشراء والنصراني من أهل ذلك فان اتجر في الحجر والخزير فربح جاز على المضاربة في قول أبي حنيفة رحمه الله ويبنى للمسلم أن تصدق بحصته من الربح وعندهما تصرفه في الحجر والخزير لا يجوز على المضاربة وهو فرع الاختلاف الذي بينا في البيوع في المسلم يوكل الذي بشراء الحجر والخزير فان اشترى ميتة فتعد فيها مال المضاربة فهو مخالف ضامن عندهم جميعا لانه اشترى مالا يمكنه أن يبيعه وان تصرفهم في الميتة لا يكون نافذا والمضارب لا يشتري مال المضاربة مالا يمكنه أن يبيعه وان أربى فاشترى درهمين بدرهم كان البيع فاسدا لانهم يمتنون من المعاملة بالربا لانفسهم كما يمتنه المسلم منه ولكن لا يصير ضمانا لمال المضاربة والربح بينهما على الشرط لما بينا أن المضارب لا يصير مخالفا بافساد العقد اذا كان هو يتمكن من بيع ما اشتراه والمشتري شراء فاسدا بملك بالقبض فينفذ البيع فيه ولا بأس بان يأخذ المسلم مال النصراني مضاربة ولا يكره له ذلك لان الذي يلى التصرف في المال هنا المسلم وهو

يتحرز من العقود الفاسدة في تصرفه في مال غيره كما يتحرز عنه في تصرفه في مال نفسه فإن اشترى به خمرًا أو خنزيرًا أو ميتة وقد المأل فهو مخالف ضامن لأنه اشترى بمال المضاربة ما لا يمكنه أن يبيعه فيكون مخالفًا كما لو كان رب المال مسلمًا فإن ربح في ذلك رد الربح على من أخذه منه إن كان يعرفه لأنه أخذه منه بسبب فاسد فيستحق رده عليه وإن كان لا يعرفه تصدق به لأنه حصل له بكسب خيث ولا يعطى رب المال النصراني منه شيئًا لأن تصرفه ما وقع له حين اشترى ما لا يمكنه يبيعه وصار به مخالفًا ولو دفع المسلم ماله مضاربة إلى مسلم ونصراني جاز من غير كراهة لأن النصراني هنا لا يتصرف بالتصرف مالم يساعده المسلم عليه والمسلم لا يساعده في العقود الفاسدة والتصرف في الحرام مخالف ما إذا كان المضارب نصراني وحده فإنه يتصرف بالتصرف هناك وإذا دفع الرجل ماله مضاربة إلى عبده وعليه دين أو إلى مكاتبه أو إلى ولده فهو جائز على ما اشترط لأنه من كسب هؤلاء كالاجنبي فكسب البعد المستغرق بالدين حق الغرماء وإذا دفع رجل إلى رجلين ألف درهم مضاربة بالنصف فاشترى بها عبداً يساوي ألفي درهم وبفضاء باعه أحدهما بغير أمر صاحبه بمرض يساوي ألفًا وأجاز ذلك رب المال فذلك جائز لأن المضارب مشتر ذلك المرض لنفسه مستترض عبد المضاربة حين جمعه عوضًا عما اشتراه لنفسه ورب المال بالأجازة صار مقرضًا البعد منه فعمل أجازته بهذا الطريق ويكون على المضارب العامل قيمة البعد ألفي درهم ألف من ذلك يأخذها رب المال برأس ماله وألف أخرى ربحه يأخذ رب المال نصفها ونصفها بين المضاربين فيطرح عن العامل مقدار نصيبه من الربح وذلك ربع الألف ويغرم ما سوى ذلك وحق المضارب الآخر يبيع لحق رب المال فلا يتمتع لأجله نفوذ أجازة رب المال في حصته ولو كان المضارب ماع البعد بالقي درهم وأجاز ذلك رب المال جاز على المضاربين ولا ضمام على البائع لأنه غير مشتر بمال المضاربة شيئًا بل هو تابع لمال المضاربة واستتراضه في الفصل الأول كان ضمنا لشرائه لنفسه ولم يوجد ذلك هنا فكان فعله يبيعا مطلقا أن أجازة صاحبه نقد لا اجتماع رأيهما عليه وإن أجازة رب المال نفذ لأن المضارب نائب عنه في التصرف وإذا كان ينفذ العقد بأجازة النائب فبأجازة النائب عنه أولى ويؤخذ من المشتري الاتفاض فيكون ذلك على المضاربة بمنزلة ما لو باعاه جميعا ولو كان المضارب مع البعد بائع من ألفين بقليل أو كثير بما يتباين الناس في مثله أو لا يتباين فيه فجاز ذلك رب المال فأجازته باطلاً لأن فيه نقصا يدخل على

المضارب الآخر (ألا ترى) أنه لا ربح في المضاربة حتى يستوفى رأس المال فإن كان النقصان
 بدخل عليه لم يجز ذلك عليه إلا أن يرضى بالبيع فإذا لم يرض به رب المبد حتى يبيعه المضاربان
 جاز وحاصل المعنى أن الاجازة إنما تصح من يملك مباشرة المقدور رب المال لا يملك بيع مال
 المضاربة بنين يسير مراعاة لحق المضارب في الربح فكذلك لا يملك اجازة البيع بنين يسير
 من أحد المضاربين أو من أجنبي آخر وهو يملك مباشرة البيع بمثل القيمة فكذلك يملك
 اجازة بيع أحدهما بمثل القيمة وهذا لأن رب المال غير مسلط على هذا التصرف من جهة من
 له الحق وهو المضارب فيستوى في حقه النبن اليسير والفاحش كالمرضى في حق ورثته
 بخلاف الوكيل بالشراء فإنه مسلط على التصرف من جهة الموكل فيجعل النبن اليسير غفوا
 في حقه بخلاف الوصي فهو مسلط على التصرف في حق الصبي شرعا فيقام ذلك مقام التسليط
 من جهة أن لو كان من أهله وعلى هذا لو كان رب المال هو الذي باعه وأجازه أحد المضاربين
 فإن كان باعه بمثل القيمة فهو جائز وإن باعه بدون القيمة بقليل أو كثير لم يجز حتى يميزه
 جيمما ولو كان أحد المضاربين باع المبد ببعض ما ذكرنا من النبن فأجازه المضارب الآخر ولم
 يجز رب المال فهو جائز إن كان باعه بأقل من قيمته بما يتباين الناس فيه وإن كان بما لا يتباين
 الناس فيه لم يجز في قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله وهو جائز في قول أبي حنيفة رحمه الله
 بمنزلة ما لو كان باعه جيمما وأصل المسئلة في الوكيلين بالبيع والله أعلم

باب نفقة المضارب

(قال رحمه الله) وإذا دفع الرجل إلى رجل مالا مضاربة بالنصف فعمل به في مصره
 أو في أهله فلا نفقة له في مال المضاربة ولا على رب المال لأن القياس أن لا يستحق
 المضارب النفقة في مال المضاربة بحال فإنه بمنزلة الوكيل أو المستبضع حامل لغيره بأمره أو
 بمنزلة الاجبر لما شرط لنفسه من بعض الربح وواحد من هؤلاء لا يستحق النفقة في المال
 الذي يعمل فيه إلا أن تركنا هذا القياس فيما إذا سافر بالمال لأجل الصرف فبقي ما قبل السفر
 على أصل القياس وهذا لأن مقامه في مصره أو في أهله لكونه متوطئا فيه لا لأجل مال
 المضاربة (ألا ترى) أنه قبل عقد المضاربة كان متوطئا في هذا الموضع وكانت نفقته في مال
 نفسه فكذلك بعد المضاربة فاما إذا خرج بالمال إلى مصر يتجر فيه كانت نفقته في مال

المضاربة في طريقه وفي المصر الذي يأتيه لاجل المادة وهذا لان خروجه وسفروه لاجل مال المضاربة والانسان لا يتحمل هذه المشقة ثم ينشأ من مال نفسه لاجل ربح موهوم عسى يحصل وعسى لا يحصل بل انما رضى بتحمل هذه المشقة باعتبار منفعة تحصل له وليس ذلك الا بالاتفاق من ماله الذي في يده فيما يرجع الى كفايته بخلاف الوكيل والمستبضع فانه متبرع في عمله لنيره غير طامع في شيء من ماله لاجله وبخلاف الاجير لانه حاسل له بدل مضمون في ذمة السأجر وذلك يحصل له يتيقن فاما هذا فقير متبرع ولا هو مستوجب بدلا مضمونا بل حقه في ربح عسى يحصل وعسى لا يحصل فلا بد من أن يحصل له بأزاء ما تحمل من المشقة شيء معلوم وذلك نفقته في المال وهو بمنزلة الشريك والشريك اذا سافر بمال الشركة فنفقته في ذلك المال وهو مروى عن محمد رحمه الله فالمضارب كذلك وهذا لانه فرغ نفسه عن اشتغاله لاجل مال المضاربة فهو كالمرأة اذا فرغت نفسها لزوجها بالمقام في بيته فاما في المصر فافترغ نفسه لمال المضاربة فلا يستوجب نفقته فيه ونفقته طعامه وكسوته ودهنه وغسل ثيابه وركوبه في سفره الى المصر الذي آناه بالمروف على قدر نفقة مثله لان هذا كما لا بد منه في السفر وفي النوادر عن أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله ان دهنه ليس من جملة النفقة وكلهما أراداه في الموضع الذي لا يحتاج فيه الى استعمال الدهن مادة تكون الحاجة اليه نادرة والثابت عرفا لا يثبت فيما هو نادر ومراد محمد رحمه الله اذا سافر الى المواضع التي يحتاج فيها الى استعمال الدهن عادة وذلك في ديار الحجاز والعراق ثم المستحق نفقة المثل وهو المروف كما في نفقة الزوجة فان أفقر أكثر من ذلك حسب له من ذلك نفقة مثله وكان ما بقي عليه في ماله فاذا رجع الى مثله وقد بقي معه ثياب أو طعام أو غيره رده في مال المضاربة لان استحقاقه قد انتهى برجوعه الى مصره فطيه رد ما بقي كالخارج عن الغير اذا بقي معه شيء من النفقة بمدرجوعه وكالمولى اذا بوا أمته مع زوجها يتأثم شغلها بخدمته وقد بقي معها شيء من النفقة كان للزوج أن يسترد ذلك منها فلما الدواء والحجامة والكحل ونحو ذلك ففي ماله خاصة دون مال المضاربة وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمهما الله ان ذلك كله في مال المضاربة لان مال المضاربة مدة سفره في حاجته كمال نفسه فكما انه يصرف مال نفسه في هذه الاشياء كما يصرف في النفقة فكذلك مال المضاربة * وجه ظاهر الرواية انه اما يستوجب النفقة في مال المضاربة وعن الدواء وأجرة الحجامة وما يحتاج اليه من العلاج ليس من النفقة

(ألا ترى) أن الزوجة لا تستحق شيئا من ذلك على زوجها بخلاف النفقة ثم الحاجة الى هذه الاشياء غير متادة بل هي فادرة والتاجر لا يستحق بطريق العادة وكذلك جارية الوطء والخدمة لا يحتسب بثمنها في المضاربة لان ذلك ليس من أصول حوائجها بل يكون للترفه وقضاء الشهوة ولان ما قصد لشراؤها لا ترجع منفعتها الى مال المضاربة ولو استأجر اجيرا يخدمه في سفره وفي مصره الذي أتاه ليخبر له ويطبخ وينسل ثيابه ويمسح له مالا بدله منه احتسب بذلك على المضارب لانه لو لم يستأجر احتاج الى اقامة هذه الاعمال بنفسه فانه مالا بدله منه واذا عمل له أجيره فترغ هو للعمل في مال المضاربة فكان في هذا الاستئجار منفعة للمضاربة وكذلك لو كان معه غلمان له يعملون في المال كانوا بمنزلة ونفقتهم في مال المضاربة لان نفقتهم كنفقتهم وهم يعملون له في المال كما يعمل هو ومن يستحق نفقته على انسان يستحق نفقة خادمه كالمرأة على زوجها الا انها لا تحتاج الى الزيادة على خادم واحد في عملها للزوج في بيته وقد يحتاج المضارب الى غلمان يعملون في المال معه فهذا كانت نفقتهم في مال المضاربة وكذلك لو كان للمضارب دواب يحمل عليها متاع المضاربة الى مصر من الامصار كان عليها على المضاربة ما دامت في عملها لانهما بالطف تتقوى على حمل المتاع ومنفعة ذلك راجعة الى مال المضاربة واذا أراد القصة بدأ برأس المال فخرج من المال وجعلت النفقة مما بقي فان بقي من ذلك شيء فهو الربح يقسم بين المضارب ورب المال على ما اشترطا وكذلك لو كان اتفق في سفره من المال بمضاه قبل أن يشتري به شيئا ثم اشترى بالباقي وباع ورجح استوفى رب المال رأس ماله كاملا لان ما أنفقه المضارب يحمل كالتأوى وقد ينأ أن القدي بقي في الكل بعد هلاك بعض رأس المال فيحصل جميع رأس المال وما بقي فهو بينهما على الشرط ولو دفع المال مضاربة ليه تفرج الى السواد يشتري به الطعام وذلك مسيرة يوم أو يومين فأقام في ذلك المكان بشترى ويبع فانه يتفق في طريقه ومقامه في ذلك المكان من مال المضاربة وهذا ومسييرة ثلاثة أيام في المنى سواء لانه انما فارق وطنه لعمله في مال المضاربة وكذلك لو أقام في هذا الموضع أيضا يستوجب النفقة في مال المضاربة ولو كان في مصر الذي فيه أهله الا أن المصراعظم أهله في أقصاه والمقام الذي يتجر فيه في الجانب الآخر وكان يقيم هناك ليتجر ولا يرجع الى أهله فلا نفقة له في مال المضاربة لان نواحي المصراع في حكم ناحية واحدة (ألا ترى) أن المقيم في ناحية من مصر يكون متيقا في جميع نواحيه واذا خرج من أهله على قصد السفر لا يصير مسافرا

ما لم يفصل من عمران المصر وقد جئنا أن مقامه في المصر لم يكن لأجل المضاربة وعلى هذا قيل
 لو كان يخرج للعمل إلى موضع قريب ويعود إلى أهله قبل الليل فإنه لا ينفق من مال المضاربة لأنه
 مقيم في أهله إذا كان خروجه إلى موضع لا يحتاج إلى أن يبيت في غير أهله ولو كان له أهل بالكوفة
 وأهل بالبصرة ووطئه فيهما جميعا فخرج بالمال من الكوفة ليتجر فيه بالبصرة فإنه ينفق من مال
 المضاربة في طريقه فإذا دخل البصرة كانت نفقته على نفسه ما دام بها فإذا خرج منها راجعا إلى
 الكوفة أنفق من مال المضاربة في سفره لأن سفره في الذهاب والرجوع لأجل المضاربة أساق
 البلدين فهو مقيم في أهله وأقامته في أهله ليس لأجل المضاربة ففي البلدين ينفق من مال نفسه
 ولو كان أهل المضارب بالكوفة وأهل رب المال بالبصرة فخرج بالمال إلى البصرة مع رب المال
 ليتجر فيه فنفقته في طريقه وبالبصرة وفي رجوعه إلى الكوفة من مال المضاربة لأن مقامه
 بالبصرة لأجل مال المضاربة إذ ليس له أهل بالبصرة لتكون البصرة وطن الإقامة له وبستوى
 أن نوى الإقامة بها خمسة عشر يوما أو أقل لأن التاجر في المال العظيم قد يحتاج إلى هذا القدر
 من المقام في بلد لأجل التصرف في المال وبهذه التنية تصير البصرة وطنًا مستعارًا بخلاف ما
 لو كان له بها أهل أو تأهل بها لأنه حينئذ تصير البصرة وطنًا وأقامته ولو دفع إليه المال مضاربة
 وهما بالكوفة وليست الكوفة بوطن للمضارب لم ينفق على نفسه من المال ما دام بالكوفة
 لأن أقامته بالكوفة على أي وجه كان ليس لأجل المضاربة (ألا ترى) أنه قبل عقد المضاربة
 كان مقيمًا بها فلا يستوجب النفقة في مال المضاربة ما لم يخرج منها فإن خرج منها إلى وطنه ثم
 عاد إليها في تجارته أنفق بالكوفة من مال المضاربة لأنه حينئذ سافر بصد عقد المضاربة استوجب
 النفقة في مال المضاربة وصارت الكوفة في حقه كساكن البلدان لأن وطنه بها كان مستعارًا
 وقد انتقض بالسفر فرجوعه بصد ذلك إلى الكوفة ودعاها إلى مصر آخر سواها فإن تزوج
 بها امرأة واتخذها وطنًا زالت نفقته عن مال المضاربة لأن مقامه بها بصد ما تزوج بها واتخذها
 دارًا لأجل أهله لا لأجل مال المضاربة فهي بمنزلة وطنه الأصلي وإذا سافر المضارب بالمال
 فأعانه رب المال بثلثائه يملكون معه في المضاربة أو أعانه بدوا به لحل المتاع الذي يشتري
 بالمضاربة عليها فإن المضاربة لا تقصد بهذا كما لو أعانه بنفسه في بعض الأعمال ونفقة الثلثان
 والدواب على رب المال دون مال المضاربة لأن نفقة ثلثان رب المال وطف دوابه كنفقة
 نفسه ورب المال لو سافر معه ليعينه على العمل في مال المضاربة لم يستوجب نفقة في مال

المضاربة بهذا السبب فكذلك نفقة غلامه ودوابه بخلاف غلمان المضارب ودوابه فان نفقتهم كنفقته وهو يستوجب نفقة نفسه في مال المضاربة اذا سافر لاجله فكذلك نفقة غلامه ودوابه فان اتفق على غلمان رب المال ودوابه من مال المضاربة بغير أمر رب المال ضمنه من ماله بمنزلة ما يثيق على أجنبي آخر لانه صرف مال المضاربة الى وجه غير مستحق صرفه اليه بحكم المضاربة فيصير كالمستهلك لذلك المال وان كان أوقفه بأمر رب المال حسب ذلك على رب المال لانه صرف الى ملكه بأمره بمنزلة صرفه اليه فيحسب ذلك على رب المال وفي الاصل أوضح هذا الترق قال لو لم أجل نفقة غلمان المضارب في المضاربة جعلتها على المضارب لاحالة وكل نفقة تلحق المضارب في سفره في المضاربة فذلك في مال المضاربة ونفقة غلمان رب المال لو لم أجلها في مال المضاربة كان ذلك على رب المال وهذا في المعنى اعتبار نفقة هؤلاء بنفقة نفسه على ما بينا ولو دفع المضارب مال المضاربة الى عبده ليخرج به الى مصر فيشتري به ويبيع تخرج به كانت نفقته في مال المضاربة لان نفقة عبده كنفقته وهو لو خرج بنفسه اتفق من مال المضاربة فكذلك عبده اذا خرج (ألا ترى) أني لو لم أجل نفقته على المضاربة جعلتها على المضارب ولو كان ذلك عبدا رب المال باعائه واذنه فنقته على مولاه ولا تكون على المضاربة بمنزلة ما لو خرج رب المال بنفسه على وجه الاعانة للمضارب في عمله فان كان البعد اتفق على نفسه بأمر رب المال فذلك محسوب على رب المال كالمال كان هو الذي اتفق على نفسه ولو أبضه المضارب مع رجل لم يكن المستبضع نفقة في مال المضاربة لان المستبضع متبرع ولانه لا يسافر عادة لاجل البضاعة بخلاف المضارب ولو أبضه المضارب مع رب المال فحمل به فهو على المضاربة والربح بينهما على الشرط لانه معين للمضارب متبرع فيما أقام من العمل فلا يفسد به عقد المضاربة بينهما كالشريكين في المال اذا عمل أحدهما ولم يعمل الآخر شيئا ولا نفقة لرب المال على المضاربة لانه بمنزلة المستبضع اذا كان أجنبيا واذا دفع الى رجل مالا مضاربة وأمره أن يعمل فيه برأيه فدفعه المضارب الى آخر مضاربة فسافر الآخر بالمال الى مصر ليشتري ويبيع فنقته على المضاربة لانه بمنزلة المضارب الاول فان بعد قول رب المال اعمل فيه برأيك للمضارب أن يدفعه مضاربة ويقوم هو في ذلك مقام رب المال فكما أن نفقة المضارب الأول في سفره في مال المضاربة فكذلك نفقة المضارب الثاني واذا دفع الرجل الى رجل ألف درهم مضاربة فخرج المضارب فيها وفي

عشرة آلاف من مال نفسه الى مصر ليشتري بها ويبيع فان تقف على أحد عشر سهماً
 جزء منها في مال المضاربة وعشرة أجزاء في مال نفسه لانه يحتمل أن يكون خروجه لاجل
 مال المضاربة ويحتمل أن يكون خروجه لاجل مال نفسه احتمالاً على السواء فينظر الى
 منفعة خروجه وعمله وذلك يختلف بقلة المال وكثرته فيقسم النفقة على قدر ذلك لان المخرج
 مقابل بالنفس وكذلك لو قال له اعمل فيه برأيتك تخلص مالي بمال المضاربة ثم خرج لانه بعد
 هذا القول لا يصير ضامناً بالخلط فكان اخراجه للمالين بعد الخلط كاخراجه قبل الخلط وكل
 مضاربة فاسدة فلا تقف للمضارب فيها على مال المضاربة لان بعد فساد المضاربة هو بمنزلة
 الاجير (لا ترى) أنه يستوجب أجر المثل ربح أو لم يربح والاجارة الفاسدة معتبرة بالصحة
 فكما أن في الاجارة الصحيحة لا يستوجب النفقة على المال لانه استوجب بدلاً مضموناً
 بمقابل عمله فكذلك في الاجارة الفاسدة فان اتفق على نفسه من المال حسب من أجر مثل
 عمله وأخذ بما زاد عليه ان كان اتفق أكثر من أجر المثل لانه صاحب دين ظفر بمنس حقه
 من مال مديونه وأخذ أكثر من حقه وفي هذا يلزمه رد الزيادة واذا اتفق في المضاربة
 الصحيحة في سفره من مال المضاربة فلما انتهى الى المصر الذي قصد لم يشتري شيئاً حتى رجع
 بالمال الى مصر فأخذ رب المال ما بقي منه لم يكن على المضارب ضمان ما اتفق لانه اتفق بحق
 مستحق له فان سفره كان لاجل المضاربة وبأن لم يشتري شيئاً لا يتبين أن سفره لا يكون لاجل
 المضاربة فالتاجر لا يشتري بالمال في كل موضع يأتيه للتجارة لاحالة ولكن ان وجد ما يربح
 عليه اشترى والارجع بالمال وذلك أوفق الوجوه له فان كان ما فعله من صنع التجار لا يخرج
 هو به من أن يكون مستحقاً للنفقة على المال فلا يضمن ما اتفق واذا صر المضارب على
 العاشر بمال المضاربة وأخبره به وأخذ منه العشر فلا ضمان على المضارب فيما أخذ منه العاشر
 وقد بينا في كتاب الزكاة أن على قول أبي حنيفة الاول رحمه الله العاشر يأخذ منه الزكاة
 وعلى قوله الآخر وهو قولهما لا يأخذ منه شيئاً فما أخذه العاشر اما أن يكون تالوا أو مأخوذاً
 بحق فلا ضمان فيه على المضارب وان كان هو الذي أعطى العاشر بنسب الزام من العاشر له
 فهو ضامن لما أعطى وكذلك ان صانعه بشئ من المال حتى كف عنه فهو ضامن لما أعطى
 لانه أعطى باختياره الى من لاحق له في أخذه منه فيكون هو مستهلكاً لما أعطى كما لو وهبه
 من أجنبي آخر (قال الشيخ) الامام الاجل رحمه الله وكان شيخنا الامام رحمه الله يقول الجواب

في زماننا بخلاف هذا ولا ضمان على المضارب فيما يعطى من مال المضاربة الى سلطان طمع
 فيه وقصد أخذه بطريق النصب وكذلك الوصى اذا صانع في مال اليتيم لأنها يقصدان
 الاصلاح بهذه المصانة فلو لم يقل أخذ الطامع جمع المال فدفع البض لا حراز ما بقى من
 جملة الحفظ في زماننا والامين فيما يرجع الى الحفظ يكون ضامنا كما لو وقع الحريق في بيت
 المودع فنال الوديعة أجنبيا فأما في زمانهم فكانت القوة لسلاطين المدل فكان الامين متسكنا
 من دفع الامر اليهم ليدفوا الظلم عن الامانة فلهذا قل اذا صانع بشئ من المال فهو ضامن
 لما أعطى واذا اشترى المضارب بالمال متاما أو لم يشتر به شيأ فنهاء رب المال أن يخرج من
 البلدة فليس له أن يخرج من ذلك البلد أما قبل الشراء بالمال فالجواب صحيح واضح لانه
 يملك نفيه عن التصرف أصلا ما بقى المال نقدا في يده فاذا قيد الامر بشئ دون شئ كان
 أقرب الى الصحة والحال قبل الشراء بمد العقد كحال العقد في انتفاء صفة الزوجه في حق كل
 واحد منهما وانعدام حق المضارب فكما أنه يملك التقييد عند العقد فكذلك بمد العقد قبل
 الشراء بالمال فاما بعد الشراء بالمال فنأصحابنا رحمهم الله من يقول انما يستقيم الجواب على الرواية
 التي رويت انه ليس للمضارب أن يسافر بالمال بمطلق المضاربة وموضوع هذه المسئلة فيما اذا قال
 له اعمل برأيك فانما يملك المسافرة باعتبار هذه الزيادة وهو يملك رفع هذه الزيادة بمد الشراء
 فكذلك يملك التقييد فيما هو مستفاد بهذه الزيادة فأما على الرواية التي قلنا بمطلق العقد له حق
 المسافرة بالمال لا يستقيم هذا الجواب لانه بمد صيرورة المال عروضا لا يملك نفيه عما صار مستفادا
 له بمطلق العقد وهو حق التصرف فيه فكذلك لا يملك التقييد فيه بالنهي عن المسافرة بالمال
 والأصح أن نفيه عن المسافرة بالمال حامل على الاطلاق وان كان بمطلق المسافرة لدلالة
 اسم العقد فالمضاربة مشتقة من الضرب في الارض أو لمرأته مانص عليه رب المال من
 حفظه المال بنفسه عند خروجه مسافرا كما في الوديعة وهذا كله ينعدم بالنهي عن المسافرة
 بالمال بخلاف أصل التصرف فان حق المضارب يثبت بالتصرف حين صار المال عرضا لان
 رحمه لا يظهر الا بالتصرف ورب المال لا يملك ابطال حقه أما بالنهي عن المسافرة بالمال فليس
 فيه ابطال حق المضارب لتمكنه من التصرف في البلدة وانما فيه ابقاء حق رب المال في أن
 يكون ماله مصونا عن أسباب الهلاك وهذا مملوك له بمد ما صار المال عروضا كما كان قبله فان
 أخرجه ضمنه لخلاف والامين متى خالف ما أمر به نصا كان ضامنا وما أنفق على نفسه

أو على المال بعد ما صار ضمانا له فهو في ماله خاصة بجزلة التايب فان لم يحدث فيه حدثا حتى رده الى البلد فهو برئ من ضمانه لانه عاد الى الوفاق بعدما خالف والعقد قائم بينهما فيودأ مينا كما كان وكذلك لو لم يئنه ولكن رب المال مات والمضاربة في يد المضارب عين أو متاع فاسافر به المضارب بعد موته لان المال بالموت انتقل الى الورثة ولم يوجد منهم الرضا لسفره به قط وما كان من مضارب المال به قد اقطع بموته فذلك بجزلة نبيه عن المسافرة بالمال اذا بلغه قاله لا يمل في حقه ما لم يعلم به ولا فرق في الموت بين أن يعلم به أولا يعلم لانه عزل حكيم فلا يتوقف على العلم به كعزل الوكيل بموت الموكل واذا سافر المضارب بالمال فاشترى به متاعا في بلد آخر فمات رب المال وهو لا يعلم بموته ثم سافر بالمتاع حتى أتى مصرا فنفقة المضارب بعد موت رب المال على نفسه دون المضاربة لان حكم المضاربة في حق المسافرة بالمال قد انتهى بموت رب المال وان لم يعلم به المضارب وباعتباره كان ينبغي من مال المضاربة نفقته بعد ذلك في سفره على نفسه وهو ضامن لما يهلك من المتاع في الطريق فان سلم حتى يبيعه جاز يمه لان بالموت لا يتمتع عليه يمه في أي موضع باعه كما لا يتمتع عليه ذلك بالنهاي عن التصرف بعد علمه به لما في التصرف من حق المضارب وقد سبق ثبوت حقه بثبوت حق الورثة فلا يبطل لحقهم لو كان المضارب خرج بالمتاع من ذلك المصرا قبل موت رب المال لم يكن عليه ضمان وكانت نفقته في سفره حتى ينتهي الى المصرا ويبيع المتاع على المال لانه لا يتمكن من القام في المفازة أو في موضع لا يتمكن من بيع المتاع كما هو عادة التجار فهو في نفقته على السفر الى أن ينتهي الى المصرا ويبيع المتاع موافق لاختلاف تكون نفقته في المال ولو كان رب المال مات والمضارب بمصر من الامصار غير مصر رب المال والمضاربة متاع في يده فخرج بها الى مصر رب المال في القياس هو ضامن ولا يستوجب النفقة في المال لانه ينشئ سفرا بالمال بعدما انزل عنه بموت رب المال ولا حاجة به الى ذلك فانه في موضع أمن ويتمكن من التصرف في المال وهذا وسفره الى مصر آخر سواء وفي الاستحسان لاضان عليه ونفقته حتى يبلغ مصر رب المال على المضاربة لان هذا سفر لا يجد المضارب منه بدا فانه لا بد من أن يسلم المال الى الورثة ليسلم له نصيبه من الرمح ولا يتأني له ذلك الا بالعود الى مصر لان ورثته فيه بخلاف سائر الامصار والعقد يبقى لاجل الحاجة اليه كما اذا مات صاحب السفينة وهي في لجة البحر أو مات المسكاري للدابة في طريق

الحج بخلاف سفره الى مصر آخر فانه غير محتاج الى ذلك وكذلك لو كان رب المال حيا فأرسل اليه رسولا ينهيه عن الشراء والبيع وفي يده متاع فخرج بها الى مصر رب المال فأتى لأرضته ماهلك من المتاع في سفره واجل نفقته في المال استصافا لانه لا بد من أن يرجع بالمال الى مصر رب المال كما لا بد له من أن يبيعه اذا نهاء في المصر فكما أن نهيه في ذلك لا يسمل إبقاء حتى المضارب في حصته من الربح فكذلك في هذا المقدار لا يسمل نهيه ولو كانت المضاربة في يده دراهم أو دنائير فأتى رب المال والمضارب في مصر آخر وكان رب المال حيا فأرسل اليه ينهيه عن الشراء والبيع فأقبل للمضارب بالمال الى مصر رب المال فهلك في الطريق فلا ضمان عليه لانه لا يجهد بدا من رد المال عليه ولا يتمكن من ذلك ما لم يأت به مصره فيسلمه اليه أو الى ورثته (ألا ترى) انه لو تركه هناك عند غيره وخرج الى مصر رب المال كان مخالفا ضامنا وهو بما صنع يتحرز عن الخلاف فلا يضمنه لانعدام السبب الموجب للضمان فان سلم حتى قسم وقد أفتق منه على سفره فهو ضامن للنفقة لان عقد المضاربة لا يبقى بعد موت رب المال أو نهيه اذا كان المال في يده نقدا فان بقاء العقد بقاء حق المضارب في المال ولا حق له في المال هنا فهذا المال بمنزلة الوديعة في يده والمودع لا يستوجب النفقة في مال الوديعة (ألا ترى) أنه ليس له أن يشتري به شيأ لرب المال ولو فعل ذلك كان ضامنا بخلاف ما اذا كان المال عروضاً فقد بقي القدر هناك لبقاء حق المضارب (ألا ترى) أنه يملك البيع على رب المال فكذلك يستوجب النفقة في سفره لا بد له منه واذا اشترى المضارب بالمال وباع فصار المال ديناً على الناس ثم أبي أن يتقاضاه فان كان فيه فضل أجبر على أن يتقاضاه وان لم يكن له فيه فضل لم يجبر على أن يتقاضاه لانه اذا كان فيه فضل فقد استحق المضارب نصيبه من الربح بسمله فيجبر على إكمال العمل كالاجير وذلك بالتقاضي حتى يقبض المال وان لم يكن فيه فضل فالمضارب كالوكيل في التصرف اذا لم يستوجب بإزاء تصرفه شيئاً والوكيل بالبيع لا يجبر على تقاضي الثمن ولكن يؤمر بأن يحبل به الموكل على المشتري فكذلك هنا يؤمر بأن يحبل به رب المال على الغرماء لانه لا يتمكن من مطالبتهم اذا لم يعاملهم وليس في امتناع المضارب من أن يحبله بالمال طعيم الا التثبت والقصد الى اتواء ماله فيمنع من ذلك * توضيح الفرق انه اذا كان في المال فضل فلا بد للمضارب من أن يتقاضى نصيبه من الربح ويقبض فاذا قبض سلم له ذلك ولكنه يؤمر بتسليمه الى رب المال

بحساب رأس المال لانه ما لم يصل رأس المال رب المال لا يسلم شيء من الربح للمضارب ثم يقبض ثانيا مثله فيسلمه اليه فلا يزال هكذا حتى يقبض جميع المال فانه اذا لم يكن في المال فضل فلا حاجة للمضارب الى تقاضي شيء منه اذ لا تصيب له في المال فيؤمر أن يحيل به رب المال على الترماء كما يؤمر به الوكيل وان كان فيه فضل وهو في مصره فاتفق في تقاضيه وخصوصا أصحابه وطعامه وركوبه نفقة لم يرجع بها في مال المضاربة لان هذا كله بمنزلة تصرفه في المال وقد يثبت انه ما دام يتصرف في مصره لا يستوجب النفقة في مال المضاربة ولانه بما صنع يحى حصة من الربح فهو كسبه المروض في مصره وان كان الدين غالبا عن مصر المضارب فاتفق في سفره وتقاضيه مالا بدله منه حسب ذلك من مال المضاربة لان سفره وسميه كان لاجل مال المضاربة فتكون نفقته في المال كما لو سافر للتصرف في المال وبهذا يتبين أن المضارب اذا أفتق في السفر من مال نفسه استوجب الرجوع به في مال المضاربة لانه قد لا يجهد بدا من ذلك بأن لا تصل يده الى مال المضاربة ضد كل حاجة الى نفقة فلا يكون متبرعا فيها ينفق من مال نفسه كالوصى يشتري لليتيم ويؤدي الثمن من مال نفسه كان له أن يرجع به في مال اليتيم الا أن تزيد نفقة المضارب على الدين فلا يرجع بالزيادة على رب المال لان نفقته في مال المضاربة لا في ذمة رب المال فلو استوجب الزيادة انما يستوجبها في ذمة رب المال ولانه انما يستوجب النفقة لان سعيه لاصلاح مال المضاربة ولنفقة رب المال وهذا المني يندم في الزيادة على المال واذا سافر المضارب بمال المضاربة فاشتري طعامه وكسوته واستأجر ما يركب عليه من ماله ليرجع به في مال المضاربة فلم يرجع به حتى نوي مال المضاربة لم يرجع على رب المال بتلك النفقة لان حقه كان في المال لا في ذمة رب المال وبهلاك المال فان محل حقه فيظل حقه كالعبد الجاني أو المدينون اذا مات ومال الزكاة اذا هلك لا تبقى الزكاة واجبة بعد هلاك المال وكذلك لو لم يكن نقد ماله في ذلك فكان ثمن الطعام والكسوة وأجرة الدابة ديناً عليه لانه التزمه مباشرة بسبب الالتزام فلا يستوجب شيئا من ذلك في ذمة رب المال وهذا بخلاف ما اذا استأجر دابة ليحمل عليها متاع المضاربة أو اشترى طعاما للمضاربة فضاع المال قبل أن ينفذ فانه يرجع بذلك على رب المال لانه فيما يشتري للمضاربة عامل لرب المال بأمره فله أن يخلصه من عهده وعمله وذلك في رجوعه عليه بالثمن في الاجرة فيما تعذر ايفاؤه من المال الذي في يده فلما فيما يشتري أو يستأجر

لحاجة نفسه هو عامل لنفسه وهو فيما هو عامل لنفسه لا يستوجب الرجوع على رب المال
 بما يلحقه من المهدة وإنما كان يرجع في مال المضاربة لأن سمي له لاجل مال المضاربة وهذا
 لا يوجد في مال آخر لرب المال فلا يستوجب الرجوع في ذلك بمد هلاك مال المضاربة وإذا
 اذان المضارب مال المضاربة في غير مصره وريح فيه فأراد أن يتقاضاه وتكون نفقته منه
 وقال رب المال بل اتقاضاه ولا أريد أن تكون أنت المتقاضى فإن رب المال يجبر على ترك
 التقاضى للمضارب وتكون نفقته على المال لأن حق المضارب ثابت في نصيبه من الريح فلا
 بد من أن يتقاضى حصة من الريح وإذا أخذ ذلك أخذه رب المال منه بحساب رأس المال
 فانيا أو ثالثين أن المضارب متقاض لرب المال وإن نفقته في المال فرب المال فيما يسأل
 يقصد اسقاط حق للمضارب وهو لا يتمكن من ذلك وإن لم يكن فيه فضل فقال المضارب
 أنا اتقاضاه وتكون نفقته منه حتى أقبضه وقال رب المال أخطى به أجبر المضارب على أن
 يحيل به رب المال لأنه لا حصة للمضارب في المال هنا ولا حق فهو بمطالبته يريد أن يلزمه
 نفقة نفسه في مال غيره فلصاحب المال أن يأبى ذلك ويتقاضى بنفسه وإذا اشترى المضارب
 بمال المضاربة متاعا وفيه فضل أولا فضل فيه فأراد المضارب أن يسكه حتى يجده به ورجا
 كثيرا وأراد رب المال أن يبيعه فإن كان لا فضل فيه أجبر المضارب على أن يبيعه أو يعطيه
 رب المال برأس ماله لأنه لا حق للمضارب في المال في الحال فهو يريد أن يحول بين رب المال
 وبين ماله بحق موهوم صبي يحصل له وصى لا يحصل وفيه اضراء رب المال والضرر مدفوع
 وإن كان فيه فضل وكان رأس المال أتما والمتاع يساوى ألقين فالمضارب يجبر على بيعه لأن في
 تأخير حيلولة بين رب المال وبين ماله وهو لم يرض بذلك حين عاقده عقد المضاربة إلا أن
 للمضارب هنا أن يعطى رب المال ثلاثة أرباع المتاع برأس ماله وحصته من الريح ويمسك ربع
 المتاع وحصته من الريح وليس لرب المال أن يأبى ذلك عليه لأن الريح حق والانسان لا يجبر
 على بيع ملك نفسه لتحصيل مقصود شريكه وكما يجب دفع الضرر عن رب المال يجب دفعه
 عن المضارب في حصته والطريق الذي يتدل فيه النظر من الجائين ما ذكرنا وإذا دفع مالا
 مضاربة وأمر المضارب أن يعمل في ذلك برأيه أولم يأمره فاستأجر المضارب يبعثه أرضا
 يضاء واشترى يبعثه طعاما فزرعه في الأرض فهو جائز على المضاربة بمنزلة التجارة لأن عمل
 الزراعة من صنع التجار يقصدون به تحصيل الماء واليه أشار صاحب الشرع صلى الله عليه وسلم

الزراعي يتاجر به وما قد من عمل اتجار يملكه المضارب بمطلق المعد ولو استأجر أرضا
يضاء على أن يفرس فيها شجرا أو اوطابا قال ذلك من المضاربة فهو جائز والوضيعة على
رب المال والربح على ما اشترط لانه من صنيع التجار يقصون به استثناء المال ولو كان دفع اليه
مضاربة بالنصف وقال له اعمل فيه برأيك فأخذ المضارب نخلا وشجرا ووطابا ماملة على أن
ما أخرج الله بعد من ذلك فنصفه لصاحب النخل ونصف المضارب على المضارب فمثل وأتفق
مال المضاربة عليه فان ما خرج من ذلك بين صاحب النخل والمضارب نصفين ولا يكون
لرب المال شيء من ذلك لانه انما استحق النصف بفقد الماملة وفي صدق الماملة المامل يؤاجر
نفسه وصاحب المال اعماء موزع الامر الى رأي في المضاربة لان منافع يده فيما يستوجب
بقامته العمل بمنافه تكون له خاصة وانفقة التي أتقيا من ماله خاصة وهو ضامن لما أتفق
من ذلك من مال المماراة لانه صرف الى حاجة نفسه على وجه لم يأذله رب المال فيه ولو
أن المضارب أخذ من رجل أرضا يضاء على أن يزرعها طعما فما خرج منها فنصفه لصاحب
الأرض ونصفه على المضاربة فاشترى طعما بعض المال فزرعه في الأرض ثم أتفق ما بقي من
المضاربة عليه حتى بلغ فهاجاثر لانه مستأجر الأرض بنصف الخارج منها ولو استأجرها
بدرهم جازت المضاربة وكذلك اذا ستأجرها بنصف الخارج منها ولو استأجرها بدرهم جاز
على المضاربة لذلك وتصرفه هنا في المال فان استحقاقه للخارج باعتبار أنه بما بذره والبذر من
مال المضاربة فهذا من تصرف الخارج لصاحب الأرض ونصفه يباع يستوفي رب المال رأس
ماله والباقي بينه وبين المضارب على الشرط وان لم يكن قال له اعمل فيه برأيك فالمضارب
ضامن للمضاربة لانه أشرك غيره بمال المضاربة وقد بينا أن بمطلق المقد لا يملك المضارب
الاشراك وهو بمنزلة دفعه بعض المال مضاربة الى غيره واذا صار مخالفا بتصرفه ضمن مال
ضاربة وهو ملك المضمون فما خرج من الزرع بين المضارب ورب المال نصفين على
الشرط والله أعلم

بَابُ الْمَرَامَةِ فِي الْمَضَارِبَةِ

(قال رضي الله عنه) قد علم بيان بعض مسائل الباب في البيع فن ذلك أن ما أتفق
مضارب على نفسه في سفره لا يلحقه برأس المال في بيع المرامطة بخلاف ما أتفق على المتاع

والرقيق مما لا بد منه فانه يلحقه ويقول قام على بكنا من غير أن يضره لوجود العادة بين
التجار في إلحاق النفقة على المتاع برأس المال دون إلحاق ما أنفقوا على أنفسهم وفي حق المشتري
لا فرق بين أن يكون المتصرف مضاربا أو مالكا فكما أن المالك لا يلحق ما أنفق على نفسه
رأس المال لأن منفعة ذلك لا ترجع إلى المتاع خاصة فكذلك ما أنفق المضارب على نفسه
وإن ألحق ما أنفق على نفسه برأس المال وباعه مرابحة أو تولية على الجملة من غير بيان فذلك
جناية وقد بينا آثارهم في الجناية في المرابحة والتولية في البيوع وفي قول زفر كقول محمد
رحمهما الله ولو اشترى المضارب متاعا بالف درهم ورقه بأثنى درهم ثم قال للمشتري منه
اذهب مرابحة على رقه فإن بين للمشتري كم رقه فهو جائز لا بأس به لأنه صادق في مقاتله
فرقه ما أخبره ولم يخبره أنه قام عليه بذلك وقد بينا في البيوع رواية أبي يوسف في الفرق
بين ما إذا كان المشتري عالما بمادة التجار أو غير عالم بذلك وإن لم يعلم المشتري كم رقه فالباع
فاسد لجهله بمقدار الثمن فإذا علم بالرقم كم هو فهو بالخيار إن شاء أخذه وإن شاء تركه لأنه إنما
يكشف له الحال الآن وخيار كشف الحال قد بيناه في البيوع عند أبي حنيفة رحمه الله فإن
قبضه فباعه ثم علم مرقه فرضى به فرضاه باطل وعليه قيمته لأنه ملكه بالقبض بحكم عقد
فاسد فنفذ يمينه فيه وقرر عليه ضمان القيمة بأخراجه من ملكه فلا يتغير ذلك بطلعه بالرقم
ورضاه به لأن إزالة المقدس إنما تصح العقد إذا كان المقود عليه قائما في ملكه والتولية في
هذه كالمرابحة فإن كان المضارب ولاء رجلا برقه ولا يعلم المشتري مرقه ثم باعه المضارب
بعد ذلك من آخر يما صحيحا جاز أن لم يكن الأول قبضه لأن البيع الأول كان باطلا ولم
يملكه المشتري قبل القبض فصح البيع الثاني من المضارب وانتقض به البيع الأول ولذلك
لو كان الأول علم برقه فسكت حتى باعه المضارب من آخر يما صحيحا لأن بيعه علمه
لا يصح البيع الأول ما لم يرض به فإن رضى الأول بعد ما علم ثم باعه المضارب من آخر يما
صحيحا فالبيع الثاني باطل لأن البيع الأول قد تم رضا المشتري به بعد علمه فصار المبيع
مملوكا للمشتري ولو كان الأول قبض المتاع من المضارب في هذه الوجوه ثم باعه المضارب
من آخر كان يمينه الثاني باطلا لأن الأول بالقبض صار مالكا فلم يسترده المضارب عنه
لا ينفذ يمينه من غيره وإن علم الأول بالرقم فنقض البيع لم يجز البيع الثاني أيضا لأنه سبق
عود الملك إليه فلا ينفذ بعوده إليه من بعد كمن باع مالا يملكه ثم ملكه ولو كان المضارب

اشترى المتاع بألف درهم ثم قال لرجل أيسك هذا المتاع مربحة بربح مائة على أثنى درهم ولم يسم رقاب ولا غيره فاشتراه بقره ثم علم أن المضارب كان اشتراه بألف درهم فالبيع لازم بأثنى درهم ومائة درهم ولا بأس للمضارب بما صنع لانه ما باعه مربحة على رأس ماله فيه بل باعه مربحة على أثنى درهم وانما يكره أن يتكلم بالكذب أو بما فيه شبهة الكذب فاما اذا خلا كلامه عن ذلك فلا بأس ببيعه وقد باعه بثمن مسمى معلوم فيجوز وان كان أسرف فيها اتفق على الرقيق فاما يضم الى رأس ماله من ذلك فمقتضاه فاما الزيادة على ذلك كالتبضع منه فلا يلحق برأس المال واذا دفع الى رجل ألف درهم مضاربة فاشتري بها جارية ثم أعطاها بأربعين واشترى بأربعين جارية تساوى أثنى درهم من التريم لا بأس بأن يبيعا مربحة ولا يبين أن عنهما كان ديناً بخلاف ما اذا صلحه على هذه الجارية صلحا فانه لا يبيعا مربحة حتى يبين لان الشراء مبني على الاستقصاء والصلح مبني على التجاوز بدون الحق ففسد ذلك لفظ الصلح يمكن شبهة الخبطية والشبهة كالحقيقة في المنع من بيع المربحة لانه مبني على الامانة ولو اشترى بألف المضاربة جارية نسيئة سنة فهو جائز لان في يده من مال المضاربة مثل عنهما فلا يكون هذا استدانة على المضاربة والشراء بالنسيئة من عادة التجار كالشراء بالنقد ثم لا يبيعا مربحة على الالف مالم يبين لما في الشراء بالنسيئة من شبهة الزيادة على ثمن الثل وقد بينا هذا في السويع ولو اشترى يبيع الجارية ثيابا ثم قتلها أو قصرها باجر أو صنفها باجر فله أن يبيعا مربحة على الثمن والاجر لان هذا مما جرى الرسم به بين التجار في الحاقه برأس المال ولو مر على المائر فشره لم يلحق ذلك برأس المال لان ذلك اما أن يكون زكاة فلا يصفه برأس المال واما أن يكون غصبا فلا يبيع على ما غصب منه مربحة ولو اشترى المتاع بجميع المال ثم قصره من ماله فهو متطوع لا يرجع به على رب المال ولا ضمان عليه ان قال له رب المال اعه لي فيه برأيك أو لم يقل لان القصارة تزيل الدين ولا تريد في العين شيأ من مال المضاربة فلا يصير هو مخالفا بما صنع لانه زاد المتاع خيرا بما صنع وهو متطوع في ذلك لان رب المال لم يرض رجوعه عليه بشي في ذمته فمسله ذلك في متاع المضاربة ومتاع أجنبي آخر سواء واذا باعه مساومة أو مربحة كان الثمن كله على المضاربة وكذلك لو قتل الثوب أو صبغه أسود من له منقصه ذلك أو لم يزد فيه وان صبغه من ماله صبغا يزيد فيه فالعصر والزعفران وان كان رب المال أمره أن يعمل في ذلك برأيه فلا ضمان عليه وان كان لم يأمره

بذلك فهو ضامن للثياب لأنه خلط ماله بمال المضاربة والصنع مال متقوم للمضارب وقد يتنا
 أن المضارب بالخلط يصير ضامنا إذ لم يقل له رب المال اعمل فيه برأيك ثم ان لم يكن فيه فضل
 على رأس المال فرب المال بالخيار ان شاء أخذه برأس ماله وأعطى المضارب مازاد على الصبغ
 فيه يوم يختصمون وان شاء سلم له الثوب وضمنه قيمته لان الثوب كله لرب المال والمضارب
 فيها صنع بمنزلة من غصب ثوب انسان وصبغه فان لم يجتر شيئا حتى باعها للمضارب مساومة أو
 مراوحة جاز يمه لبقاء عقد المضاربة بينهما في الثوب بعد الصبغ لان المضارب هو البيع ولو كبر
 والوكالة بالبيع لا تبطل بخلاف من طريق الفعل ويرى من ضمانه لانه عاد الى اوفاق من
 بعد تصرفه على المضاربة ويقسم الثمن في المساومة على قيمة الثوب ، قيمة مازاد الصبغ فيه فيكدر
 حصة الصبغ للمضارب ويستوي رب المال ، رأس ماله من حصة الثوب والباقي ربح بينهما
 على الشرط لان الصبغ عين مال قائم ، الثوب ، المضارب ، وقد تناوله البيع كالثوب فيقسم
 الثمن عليهما بخلاف القسارة وان كان باعه مراوحة قسم الثمن على ما اشترى به المضارب وعلى
 أجر الصبغ يوم صبغ لان الثمن في بيع المراوحة مبنى على الثمن الاول فيقسم عليه وفي بيع
 المساومة بمقابلة الملك فيقسم على قدر الملك وان كان صبغه أسود فكذلك الجواب عندهما
 لان السواد عندهما زيادة كالجرة وعند أبي حنيفة السواد في الثوب نقصان فهو بمنزلة القتل
 والقسارة في أنه لاحصة للمضارب من الثمن ولا ضمان عليه لانه لم يخلط مال المضاربة بمال
 متقوم له واذا اشترى المضارب المتاع بالف المضاربة وقبضه ولم ينقد الثمن حتى ضامته ما
 يرجع على رب المال بالف أخرى فينقصها اليه لانه في الشراء كان عاملا لرب المال بإمره
 فيرجع عليه بما لحقه من الهدة وهو في هذا كالوكيل اذا دفع اليه الثمن قبل الشراء ، وهلك
 في يده بعد الشراء فانه يرجع على الموكل بعد الشراء لان الوكيل لا يرجع الا مرة واحدة
 فان شراء الوكيل يوجب الثمن عليه للبائع وله على الموكل فاذا رجع على الموكل بعد الشراء
 صار مقتضيا ما استوجبه ديناً عليه وصار مضبوطاً عليه بالقبض فاذا هلك بهلك من ضمانه
 فاما المضارب اذا رجع على رب المال فما قبضه يكون أمانة في يده لانه من رأس المال
 (ألا ترى) أن عند القسمة يرد على رب المال أولا جميع ما استوفى ثم يقاسم الربح ومن
 شرط المضاربة أن يكون رأس المال أمانة في يد المضارب فاذا ملك ثانيا كان هلاكه على
 رب المال فيرجع عليه مرة بعد أخرى حتى يصل الثمن الى البائع ولا يبيع المتاع مراوحة الا

على ألف درهم لانه اشتراه بالف وما هلك في يده من رأس مال المضاربة فلا يلحقه برأس
المال فإذا باع المتاع أخذ رب المال رأس ماله ألفي درهم لانه رجع ذلك الى المصلوب بسبب
عقد المضاربة فيكون جميع رأس ماله يرد عليه ثم الباقي ربح بينهما وكذلك لو كان اشترى
بالف تجارية فلم يقبضها حتى ادعى المصارب انه قد قد البائع الثمن وجهد البائع ذلك وحطب
فان المصارب يرجع على رب المال بالف أخرى فيدفعها الى البائع وأخذ التجارية فتكون على
المضاربة لان هذه عمدة الحق في عمل بائع المال وانما اقتسموا المضاربة أخذ رب المال
رأس ماله ألفي درهم لما ذكرنا والمصارب في هذا مخالف للوكيل فانه الوكيل بالشراء لو
قال دفعت الالف الى البائع وجهد البائع قرضها الوكيل من ماله فيدفعها الى البائع وأخذ
منه التجارية فتسلم الى الآمر لان الوكيل قد أمره ان يقضى دينه على الموكل بما يقضى به دين
نفسه من مال الموكل فيسلمها الى الآمر وانفراهما ليس بحجة على البائع في قضاء الثمن لان
ذلك دعوى منه عليه ولكنه حجة عليه في الاقتضاء لان ذلك اقرار منه وبعد ما صار مقتضيا
لا يرجع على الموكل شيئا فلما المصارب يدفع الثمن الى البائع يكون قاضيا لا مقتضيا لانه لو
صار مقتضيا كان ضامنا ورأس المال أمانة في يده فانما لم يصح دعواه في القضاء بمحرم البائع
بقي المقبوض كالمالك في يده فيرجع على رب المال بالف أخرى (ألا ترى) أن الوكيل لو لم
يدفع اليه الثمن حتى اشترى ثم قبض الثمن فهلك في يده لم يرجع على الموكل مرة أخرى
والمصارب في مثله يرجع على رب المال فانيا حتى يدفع الثمن الى البائع ولو اشترى نوبا بشرة
دراهم من مال المضاربة ثم باعه مرابحة فقال للمشتري أيمك هذا الثوب بربح الدرهم
دراهم فالثمن عشرون درهما لانه سعى بمقابلة كل درهم من رأس المال درهما وربحا والالف
واللام للجنس فيما يمكن استراق الجنس فيه اذ لا مهور له فيه ليحمل على المهور فهدنا وقوله
بربح كل درهم درهما سواء وكذلك لو قال يربح كل درهم اثنين فالثمن ثلاثون درهما ولو
قال يربح العشرة خمسة أو يربح الدرهم نصف درهم كان الثمن خمسة عشر لانه سعى بمقابلة
كل درهم من رأس المال نصف درهم وربحا أو بمقابلة جميع رأس المال خمسة وربحا ولو قال
أيمك يربح العشرة خمسة عشر فالقياس أن يكون بخمسة وعشرين درهما لانه ضم الى رأس
المال خمسة عشر درهما وربحا ولكننا نستحسن أن يكون البيع بخمسة عشر للمادة الظاهرة بين
التجار فانهم يقولون يده يارده سود فروح وانما يريدون به أن الخمسة ربح والعشرة رأس

مال وكذلك لو قال ربح المشرة أحد عشر أو قال يده يارده فالربح درهم واحد استحصانا لان
مطلق اللفظ عمول على معاني كلام الناس وما يتفاهونه في مخاطبتهم وكذلك لو قال ربيع
عشرة أحد عشر ونصف فالربح درهم ونصف أو قال أحد عشر ودائق فالربح درهم
ودائق ولو قال ربيع المشرة عشرة وخسة أو خمسة وعشرة فالربح خمسة وعشرون لانه عطف
أحد المدين على الآخر في تسمية الربح وضم العدد الى رأس ماله وليس بين التجار عادة
في مثل هذا اللفظ فيجب حمل اللفظ على الحقيقة ويكون ربحه المدين جيماء وان كان الثوب
انقص عنده حتى صار يساوي ثلاثة دراهم ثم باعه بوضعية الدرهم درهم كان الثمن خمسة دراهم
لان بيع الوضعية كبيع المراجعة فكما أن هذا اللفظ في بيع المراجعة التصيف على الثمن الاول
فكذلك في بيع الوضعية يوجب التصيف ولو كان بوضعية الدرهم درهمين كان الثمن عليه ثلاثة
دراهم وثلاثا لان هذا اللفظ في بيع المراجعة يوجب أن يكون الربح ضعف رأس المال ففي
بيع الوضعية نصف الثمن وانما يكون ذلك اذا كان النقصان من المشرة ستة وثلاثين لان في
بيع المراجعة هذا اللفظ يوجب أن يكون الربح مثل نصف رأس المال ففي الوضعية يوجب
أن يكون النقصان مثل نصف الباقي في ذلك في أن يكون الباقي من الثمن ستة وثلاثين
والنقصان ثلاثة وثلاثا وكذلك لو قال بوضعية المشرة خمسة عشر اعتبارا للوضعية بالمراجعة
ولو اشترى المضارب عبدا وقبضه ثم باعه بجمارية وقبضها ودفع العبد لم يكن له أن يبيع
الجمارية مراجعة على الثمن ولا تولية الا من الذي يملك العبد لان بيع المراجعة والتولية بيع بمثل
الثمن الاول وزيادة ربح مسمى في عقد المراجعة والعبد لا مثل له من جنسه فلو باعها مراجعة
أو تولية من غير أن يملك العبد لكان هذا يما قيمة العبد وطريق معرفة القيمة الخرد والظن
دون الحقيقة فاما بمن يملك العبد انما يبيعها على العبد بعينه وهو قادر على تسليمه فان باعها تولية
جاز وان باعها مراجعة بربح عشرة دراهم جاز وبأخذ العبد عشرة دراهم وان باعها مراجعة
ربح عشرة دراهم عشر لم يجز لان هذا اللفظ يوجب أن يكون الربح من جنس رأس
المال ورس المال لا مثل له من جنسه ليضم اليه مقدار الربح من جنسه بخلاف ما اذا كان
اشترأها بماله مثل من جنسه كالكيل والموزون فان هناك يبيعها مراجعة بمن شاء فسواء
سعى مقدارا معلوما من الربح أو قال بربح عشرة أحد عشر لانه لما اشترى بماله مثل
من جنسه فهو والمشتري بالتقد سواء ولو كان الذي اشترى العبد باعه من رجل آخر أو

و به وسلمه ثم باعه المضارب الجارية مربحة أو تولية كان باطلا لانه لم يبق العبد في ملكه
 فهو في هذا الشراء كاجني آخر ولو باع المضارب الجارية من الموهوب له بالتمام مربحة أو
 تولية جاز ذلك لان عين النكاح في ملكه وهو قادر على تسليمه فهو بمنزلة الواهب في المسئلة
 الأولى ولو باع المضارب الجارية من رجل لا يملك العبد بربح عشرة دراهم على رأس المال
 فجاز رب العبد البيع جاز لانه بإجازة رب العبد قدر المشتري على التسليم للعبد فزل في
 ذلك منزلة المالك للعبد فان يملكه كان يقدر على التسليم وقد قدر على ذلك بإجازة رب العبد
 والمائع من جواز هذا العقد يحزه عن تسليم العبد ثم الجارية تكون للمشتري من المضارب
 ويأخذ المضارب التمام ويأخذ من المشتري منه الجارية عشرة دراهم ويرجع مولى التمام
 على المشتري بقيمة التمام لان المشتري للجارية حامل لنفسه في شرائها فنفذ الشراء عليه ولم
 يتوقف على إجازة رب النكاح ولكنه استقرض منه التمام ليدفعه في ثمنها وهو بالإجازة
 صار مقرضا منه واستقرض الحيوان وان كان فاسدا لكنه مضمون بالقيمة عند تمر
 رد العين وقد تمفرد التمام بخروجه عن ملك المستقرض وصيرورته على المضاربة ولو
 كان في يد المضارب جارية من المضاربة فباعها بتمام وتقابضا ثم ان المضارب باع التمام من
 صاحب الجارية بربح عشرة أحد عشر كان البيع فاسدا لان موجب هذا اللفظ أن يكون
 الربح من جنس رأس المال وليس للجارية مثل من جنسها ولو باع التمام من رب الجارية
 بوضيعة عشرة أحد عشر كان البيع جائزا وبطية المشتري من الجارية عشرة أجزاء من
 أحد عشر جزءا لان موجب هذا اللفظ في الوضيعة نقصان جزء من أحد عشر جزءا من
 ثمن الاول وقد يتنا ذلك في البيع فبا اذا كان الثمن عشرة دراهم فكذلك هنا يصيرني التقدير
 كانه باع التمام من رب الجارية بشرة أجزاء من أحد عشر جزءا من الجارية ولو قال
 أبيعك هذا التمام بربح عشرة دراهم كان جائزا ويأخذ الجارية وعشرة دراهم لان ما ساء
 ربها وضمه الى الجارية دراهم معلومة ولو قال أبيعك بوضيعة عشرة دراهم من رأس المال
 كان البيع باطلا لان موجب لفظ الوضيعة النقصان وانما ينقص من ثمن الجارية مقدار عشرة
 دراهم منها وذلك لا يسرف الا بالتقوم والبيع بالوضيعة كالبيع مربحة في أنه اذا وقعت
 الجارية الى التقوم كان باطلا لان طريق معرفة القيمة الحزر والظن بوضعه انه يصير في
 التقدير كانه قال بستك هذا التمام بهذه الجارية الا مقدار عشرة دراهم منها وذلك باطل

وان كانت المضاربة بالف درهم بخبة فاشترى بها عيذا ثم باعه بالكوفة مرابحة بربح مائة درهم فملى المشتري ألف درهم بخبة ومائة درهم غلة فقد الكوفة ولو قال أيمك بربح عشرة أحد عشر كان الثمن والربح كله بخبة لأن موجب ههنا اللفظ أن يكون الربح من جنس فمن الاول بصفته ليكون الربح جزءاً من أحد عشر جزءاً من جميع الثمن الثاني واللفظ الاول لا يوجب ذلك وإنما يوجب أن يكون الربح مائة درهم كما سمي فيه وتسمية مائة درهم في البيع مطلقاً ينصرف الى غلة الكوفة (الآ ترى) أنه لو قال أيمك بربح دينار كان الثمن ألف درهم بخبة ودينارا من قند الكوفة ولو كان باعه بوضيعة مائة درهم أو بوضيعة عشرة أحد عشر كانت الوضيعة من البخبة لأن الوضيعة لا تكون أبداً من الثمن الاول فان طرح بعض الثمن الاول بل في لفظ ذكره لا بد أن يكون المطروح جزءاً من الثمن الاول والربح ليس من الثمن الاول فلها اقتراً واذا دفع مالا مضاربة الى رجل فاشترى به جارية وقبضها وباعها بفلام وثقابضاً فزادت الجارية في يد المشتري أو ولدت ثم باع المضارب الفلام من رب الجارية بربح مائة درهم وهو لا يعلم بالولادة فان كانت الزيادة في البدن أخذ الجارية ومائة درهم لأن الزيادة المنفصلة لا تعتبر في عقود المعاوضات (الآ ترى) أنه لو وجد بالجارية عيها رحما مع الزيادة المنفصلة فكان وجود هذه الزيادة كمنهها وان كانت ولدت فان شاء المضارب أخذ الجارية ومائة درهم وان شاء قبض البيع ولا سبيل له على الولد لانه انما باع الفلام بالجارية والولد منفصل عنها عند هذا المقد فلا يدخل في البيع ولكن ان كانت الولادة قصت الجارية فلا اشكال في ثبوت الخيار للمضارب لانه وجدها مبيعة ولم يكن عالماً بمبيها وان لم يلف فيها قصان الولادة فملى رواية هذا الكتاب الجواب كذلك فان الولادة في هذه الجارية على رواية هذا الكتاب عيب لازم أبداً بخلاف رواية كتاب البيوع وقد بينا وجه الروايتين ثمة والتولية في هذا كالمرا بحة ومقصود بيان الفرق بين هذا وبين الرد باليب أنه فسخ للعقد الاول فلو جاز بقى الولد ربحاً للمشتري بنير عوض وهو الربا بيبته فأما التولية أو المراجعة فلا توجب فسخ العقد الاول فيمكن تصحيح ذلك في الجارية مع سلامة الولد للمشتري وان كانت المضاربة ألف درهم فاشترى بها جارية وباعها بألف وخمسةائة ثم اشتراها بألف باعها مرابحة على ألف درهم عند أبي يوسف ومحمد رحمها الله وعند أبي حنيفة رحمه الله على خمسةائة وقد بينا هذا في البيوع أن من أصل أبي حنيفة ضم أحد المقدين الى الآخر

واعتبار الحاصل مما بقي من ضمانه فانما يبيعه مرابحة على ذلك وذلك خمسمائة هنا ولو كان
 باعها بألف درهم وكر حنطة وسط أو بألف درهم ودينار ثم اشتراها بألف لم يبيها مرابحة
 عند أبي حنيفة لانه انما يبيها مرابحة على حاصل ما بقي في ضمانه ولا يعرف ذلك الا بالخزر
 والظن لانه غرم فيها مرتين ألف درهم ورجع اليه ألف وكر حنطة أو ألف دينار فلا بد من
 طرح ذلك من الاتيين وطرح الحنطة والدينار من الدراهم يكون باعتبار القيمة وطريق
 معرفتها الخزر والظن ولو كان باعها بمائة دينار وقيمتها أكثر من ألف درهم ثم اشتراها بألف
 درهم لم يبيها مرابحة في قياس قول أبي حنيفة لان الدراهم والدينار في الصورة جنسان وفي
 المعنى كجنس واحد (ألا ترى) أن في شراء ما باع بأقل مما باع قبل نقد الثمن جعل الدراهم
 والدينار كجنس واحد للاحتياط وفي بيع المرابحة كذلك واذا كانا كجنس واحد فلا بد من
 طرح مائة دينار من الاتيين التي غرمها في ثمنها مرتين ولا طريق لذلك الا باعتبار القيمة
 فلهذا لا يبيها مرابحة عنده ولو كان المضارب باع الجارية بشيء من المكيل أو الموزون أو
 بمرض قيمته أكثر من ألف درهم ثم اشتراها بألف درهم فله أن يبيها مرابحة على الألف
 لان ما عاد اليه ليس من جنس ما غرم فيها حقيقة وحكما وضم بعض النقود الى البعض كما
 لا يكون عند اختلاف جنس النقود بان يكون أحد المقدين هبة فكنذلك لا يكون عند
 اختلاف الجنس فيما غرم فيه وفيما عاد اليه وهذا بمزلة شراء ما باع بأقل مما باع قبل نقد الثمن
 فانه لو اشتراه بكر حنطة قيمته أقل مما باع به قبل قبض الثمن كان جائزا بخلاف النقود فهذا
 مثله والله أعلم

باب المضارب يبيع المال ثم يشتريه لنفسه بأقل من ذلك

(قال رضي الله عنه) قد بينا في البيوع أن من باع أو يبع له فليس له أن يشتري المبيع بأقل
 من الثمن الاول قبل قبض الثمن اذا لم يتسبب المبيع عند المشتري فلي ذلك الاصل في الباب
 قال اذا اشترى المضارب بألف المضاربة جارية وقبضها ثم باعها بألف درهم فلم يمتد ثمنها حتى
 اشتراها لنفسه بخمسمائة لم يجز لانه هو البائع لها والبائع ليس له ان يشتريه كالبائع لنفسه في حق قبض
 الثمن فكذلك في المنع من الشراء بأقل قبل قبض الثمن وكذلك لو اشتراها رب المال لنفسه
 بخمسمائة لم يجز لان المضارب باعها له (ألا ترى) انه يرجع عليه بما لحقه من الهبة فكأنه

باعها بنفسه وكذلك لو كانت قيمتها ألفي درهم يوم اشتراها المضارب وإنما أورد هذا لأن
 المضارب في مقدار حصته من الربح بينهما لنفسه لا لرب المال فكان ينبغي أن يصح شراء رب
 المال في ذلك الربح لأنه ما باعه ولا يبيع له ولكنه قد حل حق المضارب تبع لحق رب المال لا يظهر
 قبل وصول رأس المال إلى رب المال فيصير في جميعها كان لرب المال حكما (ألا ترى) أنه لو
 استوفى من المشتري ألفا من الثمن وتوى عليه ألف كان المقبوض كله لرب المال من رأس
 ماله فيه تبيين أن يبيع في جميعها وقم لرب المال وكذلك لو كان المضارب باعها بالدين وقبض
 الثمن إلا درهما ثم اشتراها المضارب لنفسه أو اشتراها رب المال لنفسه باقل من الثمن الأول
 لم يجوز لأن المنع من الشراء باقل من الثمن الأول حكم ثبت لعدم قبض الثمن فيبقى منبقي شيء
 من الثمن غير مقبوض كحق المجلس للبائع في المبيع وكذلك لو اشتراها أحدهما بدنانير قيمتها
 أقل من الثمن الأول لأن الدراهم والدنانير في هذا الحكم كجنس واحد استحسانا وقد
 يئناه في البيوع وكذلك لو اشتراها ابن أحدهما أو أبوه أو عبده أو مكاتبه في قول أبي
 حنيفة رحمه الله وفي قولها شراء هؤلاء جائز إلا المكاتب والعبد وقد يئناهذا في البيوع
 ولو وكل المضارب ابنه بشرائها أو ابن رب المال لم يجوز الشراء في قول أبي حنيفة للوكيل
 وللموكل لأن هذا الوكيل لا يملك شراؤها لنفسه بهذا الثمن فلا يملك شراؤها لغيره أيضا
 كالمسلم في الحر بخلاف ما إذا وكل أجنبيا فإن الأجنبي يملك شراؤها لنفسه باقل من الثمن الأول
 فيصح منه شراؤها للمضارب أيضا بناء على أصل أبي حنيفة في المسلم يوكل ذميا بشراء الحر
 وقد يئنا في البيوع الفرق بين شراء الوكيل للبائع وبين شراء ابن الأمر لنفسه على أصل أبي
 حنيفة رحمه الله ولو وكل المضارب رب المال أن يشتريها له أو وكل رب المال المضارب بذلك
 لم يجوز لأن كل واحد منهما لا يملك شراؤها لنفسه وإذا دفع إلى رجل ألف درهم مضاربة على
 أن يشتري بها من الهروي خاصة والربح بينهما نصفان وما يشتري بها من النساء فالربح كله
 لرب المال وما يشتري بها من الرطبة فالربح كله للمضارب فهو على ما سمي لأنه فوض إلى
 رأيه ثلاثة أنواع من العمل إما العمل على طريق المضاربة أو على سبيل البضاعة أو على سبيل
 القرض لنفسه وكل ذلك معلوم عند مباشرته العمل والجهالة عند القرض لا تقضي إلى تمكن
 التنازع بينهما فيصح فإن كان اشتري الهروي فهو على المضاربة كما اشتراطوا أن كان اشتري
 بها النساء فهو بضاعة في يده والربح لرب المال والوضعية عليه فإن كان اشتري بها الرطبة فالمال

قرض عليه والربح له والوضعية عليه وإذا اشترى المضارب بمال المضاربة جاريين تساوى كل واحدة منهما ألف درهم ثم باع أحدهما بالف والاخرى بالدين وقبضها المشتري ثم لقيه المضارب وقال زدني في ثمنها فزاده مائة درهم وقبضها المضارب ثم وجد المشتري بأحدهما عيار ردها بثمنها ونصف المائة لأن الزيادة أضيف اليها والتزمها المشتري بمقابلها فيتوزع على قيمتهما كأصل الثمن إذا سعى بمقابلها جملة وقيمتها سواء فانقسمت الزيادة عليهما نصفين ولو كان المشتري طعن فيها بسبب فصالحه المضارب على أن يحط من الثمن مائة درهم ثم وجد المشتري بعد ذلك بالثمن اشتراها بالف درهم عيار ردها بالف غير ثلاثة وثلاثين وثلاث لانه حط المائة من الثمنين فيقسم على قدر الثمنين ثلثه من ثمن التي باعها بالدين وثلثه من ثمن التي باعها بالف وثلث المائة ثلاثة وثلاثون وثلث فلها ينتقص من ثمنها وهو ألف هذا المقدار وهذا لما قدمنا في الباب الاول ان الحط من الثمن والزيادة ليست من الثمن انما هي مال الزمته المشتري بمقابلة الجاريتين فهو كاللذ الذي اشترى به الجاريتين ولو كان المضارب اشترى الجاريتين من المشتري بربح مائة درهم على ما باعها به ثم وجد بأحدهما عيار ردها بثمنها وحصلتها من الربح اذا قسمت على الثمنين لما بينا أن الثمن في بيع الرباحة مبني على الثمن الاول أصله ودرجه ولو كان المشتري اشترى إحدى الجاريتين بالف والاخرى بالدين ثم أراد أن يبيعها مربحة على ثلاثة آلاف درهم فله ذلك لأن حاصل ما غرم في ثمنها ثلاثة آلاف درهم وان باع كل واحدة منهما على حدة مربحة على ثمنها جاز عند أبي حنيفة وأبي يوسف وقد بينا هذا في البيع فان زاد في ثمنها مائة درهم وأراد أن يبيعها مربحة بأعصابها على ثلاثة آلاف درهم ومائة درهم لانه يتقن بمقدار ما غرم في ثمنها فيبيعها على ذلك مربحة وان أراد أن يبيع أحدهما مربحة على حدة لم يكن له ذلك لأن المائة الزائدة انما تقسم على قيمتها وطريقة معرفة القيمة الحزور والظن وذلك ينم عن بيع الرباحة كما لو كان اشتراها بثمن واحد له أن يبيعها جميعا مربحة على الثمن وليس له بيع أحدهما مربحة على حصتها من الثمن واقه أعلم

باب عمل رب المال مع المضارب

(قال رضي الله) وإذا وقعت المضاربة على أن يعمل رب المال مع المضارب فالمضاربة فاسدة لأن من شرط صحتها التخلي بين المضارب وبين رب المال وهذا الشرط بعدم التخلية

وانما قلنا ذلك لان من حكم المضاربة أن يكون رأس المال أمانة في يد المضارب ولا يتحقق ذلك الا بان يحظى رب المال بینه وبين المال كالوديعة واذا اشترط عمل نفسه معه تنعدم هذه التخلية لان المال في أيديهما يملان فيه بوضعه أن المضاربة فارتقت الشركة في الاسم فينبغي أن تفارقتما في الحكم وشرط العمل عليهما من حكم الشركة فلو جوز فأذلك في المضاربة لاستوت المضاربة والشركة في العمل وشرط الربح فلا يبقى لاختصاص المضاربة بهذا الاسم فائدة واذا أخرج الرجل من ماله ألف درهم وقال لرجل اعمل بهذه مضاربة فاشتر بها وبيع على أن مارزق الله تعالى في ذلك من شيء فهو يتناصفان ولم يدفع اليه المال مضاربة فالمضاربة فاسدة لان المال غير مدفوع الى المضارب وقد بينا أن من شرط المضاربة دفع المال الى المضارب ليكون أمانة في يده فبقي هذا استجارا على البيع والشراء باجرة مجبولة فاذا تصرف كان الربح كله لرب المال والوضعية عليه وللمعامل أجر مثله فيما عمل ولودفع المال اليه على أن يعمل به المضارب وعبد رب المال على أن لرب المال نصف الربح وللمضارب والعبد نصف الربح فهذه مضاربة جائزة والربح على ما اشترطوا سواء كان على العبد دين أو لم يكن لان عبد رب المال في حكم المضاربة كعبد أجنبي آخر (ألا ترى) أن لرب المال أن يدفع ماله اليه مضاربة فها هو شرط المضاربة بوجد مع اشتراط عمل رب المال وهو التخلية بين المضارب والمال بخلاف شرط عمل رب المال فانه لا يدفع المال الى نفسه مضاربة وهذا لان للبد يدا معتبرة في كسبه وليست يده يد رب المال فيتحقق خروج المال من يد رب المال مع اشتراط عمل عبده واذا ثبت هذا في عبده فهو في مكاتبه وابنه وأبيه أظهر ولو اشترط أن يعمل معه شريك فمافوض لرب المال فالمضاربة فاسدة لان للتفاوضين فيما بينهما من المال كشخص واحد فكل واحد منهما انما يستحق الربح الحاصل بعمل المضارب بملكه رأس المال فاشترط عمل شريكه كاشتراط عمل نفسه لان هذا الشرط تنق المراجعة للمالك المال مع المضارب في اليد فتندم به التخلية وان كان شركة عتاق فان كان المال من شركتهما فالمضاربة فاسدة لان كل واحد منهما يستحق الربح بملكه بعض رأس المال وان لم يكن من شركتهما فهي مضاربة جائزة لان ما ليس من شركتهما يزل كل واحد منهما من صاحبه منزلة الاجنبي (ألا ترى) أن لاحدهما أن يدفع الى صاحبه مالا من غير شركتهما مضاربة واذا دفع الرجل مال ابنه الصغير مضاربة الى رجل على أن يعمل معه الاب بالمال

علي أن للمضارب ثلث الربح وللابن ثلثه وللاب ثلثه جاز على ما اشترطوا وكذلك الوصي لان
الاب أو الوصي لو أخذ مال الصبي مضاربة ليعمل فيه بنصف الربح جاز كالمو دفعه الى أجنبي
مضاربة وكل مال يجوز أن يكون الانسان فيه مضاربا وحده يجوز أن يكون مضاربا فيه
مع غيره وهذا لانهما يستحقان الربح بالعمل لابل لك المال فكانا في ذلك كاجنبي آخر وما هو
شرط المضاربة وهو كون المال أمانة في يد المضارب لا ينضم بهذا لان يدهما بعد هذا
الشرط يد المضارب على المال كيد المضارب الآخر ولو كان الاب اشترط حمل الابن مع
المضارب كانت المضاربة فاسدة لان الابن لا يجوز أن يكون مضاربا بالعمل في مال نفسه
ولانه يستحق الربح بملك المال سواء كان الدافع هو أو أباه أو وصيه ولو كان الدافع هو
بعد بلوغه أو أباه أو وصيه وشرط حمل نفسه مع المضارب بطلت المضاربة فكذلك أبوه
أو وصيه ثم أجر مثل المضارب في عمله على الاب أو الوصي يؤيدان ذلك من مال الابن
لانه أجبر في العمل فانما يطالب بالأجر من استأجره والاب استأجره للعمل لابن فيؤدى
أجره من مال الابن واذا دفع الى رجل ما لا مضاربة بالنصف فرده المضارب على رب المال
وأمره أن يشتري به ويبيع على المضاربة فعمل رب المال ذلك فربح ولم يل المضارب شيأ
من العمل فهذه مضاربة جائزة لان رب المال معين للمضارب في اقامة العمل والمال في يده على
سبيل البضاعة في حق المضارب ولو أبضه غيره كان الربح بينهما على الشرط فكذلك اذا
أبضه رب المال وعلى قول زفر رحمه الله رده المال على رب المال نقض منه للمضاربة لان رأس
المال في المضاربة من جانب العامل عمله ورب المال لا يجوز أن يكون عاملا في مال نفسه لثبته
فكان ذلك بمنزلة نقض للمضاربة ولكننا نقول منافع رب المال لم يتناولها عقد المضاربة كمنافع
أجنبي آخر فكما يجوز اقامة عمل أجنبي آخر مقام عمل المضارب ما استعان به بعد فكذلك يجوز
اقامة عمل رب المال من منزل المضارب بشير أمره فاشترى به وباع وربح وقد انتقضت
المضاربة والربح كله لرب المال لان عمله هنا لا يمكن أن يحمل كعمل المضارب فانه ما استعان
به (ألا ترى) انه لو فعل ذلك أجنبي آخر كان فاصبا عاملا لنفسه ضامنا لرب المال فاذا فعل
رب المال ذلك كان عاملا لنفسه أيضا فانتهت المضاربة لقوات العمل حقيقة وحكما بخلاف
الاول على ما بينا واذا دفع الى رجل ألف درهم مضاربة بالنصف فاشترى بها المضارب جارية
وقبضها وأخذها رب المال وباعها بغير أمر المضارب فربح فيها جاز يمه والربح على ما اشترطوا

ولا يكون يمه الجارية نقضاً للمضاربة أما جواز البيع فلاه مالك للجارية قادر على تسليمها ثم قد
يئنا انه بعد ما صار المال عروضاً لا يملك رب المال نقض للمضاربة ومنع المضارب من التصرف
فلا يكون يمه نقضاً للمضاربة أيضاً بل يكون نظراً منه للمضارب ونفسه فربما يخاف أن
يفوته هذا المشتري لو انتظر حضور المضارب فأما في يمه بخلاف الاول فان المال مادام
قدماً في يده فهو متمكن من نقض المضاربة فيجعل اقدامه على الشراء نقضاً للمضاربة يوضح
الفرق ان استحقاق المضارب الربح باعتبار ضمانه الثمن بالشراء في ذمته فان ربح مالم يضمن
منه ولها لم تجز المضاربة بالعرض فإذا كان المضارب هو المشتري فقد تأكد به سبب
استحقاقه لحصة من الربح اذا ظهر فلا يبطل ذلك بيع رب المال الجارية فأما قبل الشراء فلم
يتأكد سبب ثبوت الحق للمضارب في الربح اذا ظهر فلا يثبت ذلك بشراء رب المال فان
باع رب المال الجارية بالثمن درهم ثم اشترى بالثمن جارية أخرى فباعها بأربعة آلاف درهم
ضمن رب المال للمضارب خمسة آلاف درهم حصته من الربح على الجارية الأولى ولا حق له في
ثمن الجارية الأخيرة لان بيع الجارية الأولى صار المال قدماً في يد رب المال فهو بمنزلة ما
لو كان قدماً قبل شراء المضارب الجارية بالمال وقد يئنا هناك أن عمل رب المال في المال يكون
لنفسه ويكون نقضاً للمضاربة اذا عمل بنير أمر المضارب فئنا أيضاً شراء الجارية الأخيرة
بنير أمره لنفسه وقد تقدمت حصة المضارب من الربح وهو خمسة آلاف فيضمن له ذلك القدر
ونحن الجارية الأخيرة كلها له لانه عمل لنفسه في ماله في شرائها ويصير ولو كان المضارب دفع
الجارية الى رب المال وأمره أن يبيعها ويشتري بثمنها ويبيع على المضاربة جاز ما صنع على المضاربة
وما ضاع في يد رب المال من ذلك ضاع من الربح لانه فيه بمنزلة أجنبي آخر استعان به
المضارب في العمل فكما أن الأجنبي اذا استعان به المضارب يكون أميناً في المال وما يهلك في
يده يحمل كالهالك في يد المضارب فكذلك رب المال ولو كان رب المال أخذ الجارية بنير أمر
المضارب فباعها بفلام أو عرض أو شيء من المكيل والموزون يساوي ألف درهم وقبضها
وباعها بأربعة آلاف درهم فذلك كله على المضارب لان رب المال لا يتمكن من نقض المضاربة
مادام المال عروضاً (الآ ترى) أنه لو نهى المضارب عن التصرف لا يعمل فيه وان حوله
المضارب من عرض الى عرض لم يصر المال قدماً فكذلك لا ينتقض المضاربة بتحويل رب المال
من عرض الى عرض بنير أمر المضارب ولكنه فيما يباشر من التصرف بمنزلة الأجنبي يمتد

للمضارب فجميع ما يحصل يكون على المضاربة ولو كان رب المال باع الجارية الاولى بمائتي دينار
 ثم اشترى بها جارية اخرى كان هذا بمنزلة يسهلها بالدرهم والجارية الاخرى له دون المضارب
 لان الدرهم والدينارين في حكم المضاربة كجنس واحد (ألا ترى) أنه بعد ما نهى المضارب
 عن التصرف لو صار المال في يده دينارين عمل نهى رب المال حتى لا يملك أن يشتري بها عرضا
 بمنزلة ما لو صار المال في يده دراهم فكذلك هنا لما صار المال في يد رب المال دينارين انقضت
 المضاربة بمنزلة ما لو صار دراهم فكان هو في شراء الجارية الاخيرة حاملا لنفسه والذي قلنا
 ان تأكيد السبب في حق المضارب بضمين الثمن بالشراء وذلك ينعدم في شراء رب المال
 بالدينارين كما ينعدم في شرائه بالدرهم بخلاف العروض وفي بيع المقابضة واحد من المتعاقدين
 لا يلزم الا تسليم العين التي من جهة سواء كان للمضارب هو المباشر لهذا العقد أو رب المال
 فاللزما تسليم العين يكون بصفة واحدة فلهذا كان للعرض المشتري بمقابلة العرض على
 المضارب ولو لم يشترب بالدينارين جارية ولكنه اشترى بها ثلاثة آلاف درهم كانت على المضاربة
 يستوفى رب المال منها رأس ماله والباقي بينهما على الشرط لانه في هذا التصرف خاصية معين
 للمضارب (ألا ترى) أنه بعد ما نهى عن التصرف أو مات رب المال وبطلت المضاربة بموته
 يملك المضارب هذا التصرف ليحصل به جنس رأس المال فكذلك رب المال يكون معيننا
 للمضارب في هذا التصرف والحاصل أن كل تصرف صار مستحقا للمضارب على وجه
 لا يملك رب المال منه منته فرب المال في ذلك يكون معيننا له سواء باشره بأمره أو بنهى أمره
 وكل تصرف يتمكن رب المال أن يمنع للمضارب منه فهو في ذلك التصرف بنهى أمر المضارب
 عامل لنفسه الا أن يكون بأمر المضارب فينتد يكون معيننا له واذا دفع العبد المأذون الى رجل
 مالا مضاربة فهو جائز لان هذا من صنيع التجار وهو مثلك الحبر عنه فيما هو من صنيع
 التجار فان اشترط أن يعمل مولاه معه على أن للعبد نصف الربح والمضارب ربه والمولى
 ربه ولا دين على العبد فالمضاربة فاسدة لان المولى يستحق الربح هنا يملك المال فلا يجوز
 اشتراط عمله فيه وان كان الدافع عبده ولانه لا يجوز أن يكون هو مضاربا لعبده في عمله في
 المال هنا لو دفعه اليه وحده فلهذا كان اشتراط عمله مفسدا للعقد وان كان عليه دين جاز على ما
 اشترطوا لان عند أبي حنيفة رحمه الله المولى لا يملك كسب عبده المدين فهو انما يستحق الربح
 بعمله هنا لا يملك المال كأجنبي آخر وعندهما وان كان هو يملك كسب عبده الا أن حق

الغرماء في كسبه مقدم على حق المولى ويجوز أن يكون للمولى مضاربا وحده في هذا المال
 لا اعتبار بحق الغرماء فكذلك يجوز اشتراط عمله مع المضارب ويكونان كالمضاربين في هذا
 المال ولو كان العبد اشترط عمل نفسه مع المضارب ولا دين عليه فالمضاربة فاسدة لان العبد
 متصرف لنفسه بحكم انفكاك الحجر عنه فهو كالمالك في هذا المال ويده فيه يد نفسه فاشتراط
 عمله بعد التخلية بين المضارب والمال قلنا فسدت المضاربة وللمضارب أجر مثل عمله على
 العبد لانه هو الذي استأجره للعمل ولو كان الدافع مكاتباً واشترط أن يعمل مولاه مع
 المضارب جاز لان المولى من كسب مكاتبه أبعد منه من كسب للعبد الديون وهو يجوز أن
 يكون مضارباً في هذا المال وحده فكذلك مع غيره فان عجز قبل العمل ولا دين عليه
 فسدت المضاربة لان المال صار مملوكاً للمولى وصار بحيث يستحق ربحه بملكه المال وقد بينا
 أن الفساد الطارئ بعد التقدم قبل حصول المقصود به كالتقترن بالتقدم قلنا فسدت المضاربة
 فان اشتراطاً بعد ذلك وبما وريحا فالربح كله لرب المال والاجر للمضارب في عمله لان رب
 المال لم يستأجره للعمل والمكاتب بالسجز صار عبداً مجبوراً عليه واستتجار العبد المجبور عليه
 غيره للعمل في مال مولاه باطل واستتجار المكاتب لو كان صحيحاً في حال الكتابة يبطل بسجزه
 فكيف ثبت حكم الاستتجار بعد عجزه موجبا للاجر عليه ولو كانا اشتريا للمال جارية ثم عجز
 المكاتب فبما الجارية بسلام ثم باعها التلام بأربعة آلاف درهم فان المولى يستوفى منها رأس
 ماله وما بقي فهو بينهما على ما اشترطا لان عجز المكاتب هنا بمنزلة موته أو بمنزلة موت الحر
 والموت لا يبطل المضاربة مادام المال عروضا وانما يبطل اذا صار المال نقداً فهنا كذلك ولو
 دفع مالا الى رجل مضاربة بالنصف وأمره أن يعمل فيه برأيه فدفعه المضارب الى رجل
 آخر مضاربة على أن يعمل المضارب الأول معه وللمضارب الآخر ربع الربح وللأول بربيه
 ولرب المال نصفه فالمضاربة فاسدة لان المضارب الاول في عمله في المال بمنزلة المالك فاشتراط
 عمله يعدم التخلية بين المال وبين المضارب الآخر وذلك شرط صحة المضاربة الثانية والدليل
 عليه أن المضارب لا يباذله نفسه في هذا المال عقد المضاربة وحده فكذلك لا يباذله غيره على
 شرط عمله معه فان عملاً فلا آخر أجر مثله لانه أوفى عمله بمقد فاسد والربح بين الاول ورب
 المال على شرطهما والوضعية على رب المال لان المضارب الآخر أجبر للاول اجارة فاسدة
 ولو استأجره اجارة صحيحة للعمل في المال كان يعطى أجره من المال والربح بين المضارب ورب

المال على الشرط فكذلك هنا فان دفعه المضارب الاول الى رب المال مضاربة بالثلث فعمل به فربح أو وضع فانه يقسم على شرط المضاربة الاولى والمضاربة الاخيرة باطلة والمال في يد رب المال بمنزلة البضاعة وعلى قول زفر رحمه الله الثانية تنقض الاولى والربح كله لرب المال وعندنا رب المال في العمل معين للمضارب لان المضارب قد استعان به فيكون عمله كعمل المضارب والربح بينهما على الشرط ولا تصح المضاربة الاخيرة لان رب المال مالك للمال يستحق الربح باعتبار ملكه فلا يجوز ان يكون مضاربا فيه لان المضارب من يستحق الربح بعمله لا بملكه المال فالمضاربة الثانية لم تصادف محلا فكانت باطلة (ألا ترى) أن للمضارب لو استأجر رب المال أن يشتري له ويبيع بعشرة دراهم في الشهر فاشتري له فربح أو وضع كان ماصنعا من ذلك جائزا على المضارب ولا أجر له لانه حامل في مال نفسه فلا يستوجب على عمله أجرا بالشرط وبه تبين الفرق بينه وبين الاجنبي ولو دفعه المضارب الى رجل مضاربة بالربح على أن يعمل هو ورب المال فصلا فالمضاربة الثانية فاسدة لان رب المال يستحق الربح بملكه للمال ولا يجوز أن يكون مضاربا في هذا المال وحده فاشتراط عمله بدم التخلية فاذا فسدت المضاربة الثانية فلمضارب الآخر أجر مثله والربح بين الاول وبين رب المال على ما اشترطوا والله أعلم

باب الاختلاف بين المضارب ورب المال

(قال رضى الله عنه) واذا قال المضارب بمد حصول الربح شرطت لي نصف الربح وقال رب المال شرطت لك ثلث الربح فالقول قول رب المال مع يمينه لان الربح بما ملك رب المال وانما يستحقه المضارب بالشرط فهو يدعى الزيادة فيما شرط له ورب المال منكر فالقول قوله مع يمينه وان أقام البينة فالبينة بينة المضارب لأبائه الزيادة في حقه بينة وان قال رب المال لم أشرط لك الربح أو قال اشتطت لك مائة درهم من الربح وقال المضارب شرطت لي نصف الربح فالقول قول رب المال لانكلاهما استحقاق شي من ربح ماله عليه وللمضارب أجر مثله فيما عمل أما في قوله شرطت لك مائة درهم فظاهر فالمضاربة بهذا الشرط تصير اجارة فاسدة وكذلك في قوله لم أشرط وجمعا لانهما اتفقا على أن الدفع اليه كان بطريق المضاربة فاذا لم يبين نصيب المضارب كانت اجارة فاسدة وقد وفي العمل فاستحق

أجر المثل ولو قال المضارب شرطت لي ثلث الربح وقال رب المال شرطت لك ثلث الربح وزيادة عشرة دراهم فالقول قول المضارب لأنها تصادقا على أنه شرط له ثلث الربح ثم أقر رب المال بزيادة على ذلك لا يستحقها المضارب بل يفسد العقد بها وببطل استحقاق المضارب فهو متعنت في هذا فلا يقبل قوله ويجعل القول قول من يدعي جواز العقد لأن الأصل في العقود الصحة وإن أظما البينة فالبينة بينة رب المال لأنه ثبت بينته بزيادة الشرط المفسد للعقد فهو كما لو أثبت أحد المتعاقدين خيارا أو أجلا مجهولا بينة ولو قال رب المال شرطت لك ثلث الربح إلا مائة وقال المضارب شرطت ثلث الربح فالقول قول رب المال لأن المضارب يدعي طيه زيادة فإن الكلام المقيد بالاستثناء يكون عبارة عما وراء المستثنى فالمضارب يدعي أن المشروط له ثلث كامل ووب المال ينكر ذلك والقول قول المسكر لأنه غير متعنت في ذلك والبينة في هذا الفصل بينة المضارب لأنها زيادة في حقه بالبينة ولو وضع في المال فقال رب المال شرطت لك نصف الربح وقال المضارب شرطت لي مائة درهم أو دفعته إلى مضاربة ولم تشترط لي شيئا فلي أجر المثل فالقول قول رب المال لأن المضارب يدعي لنفسه ديناً في ذمته وهو أجر المثل ووب المال ينكر ذلك فالقول قوله فإن أظما رب المال البينة أنه شرط له ثلث الربح وأقام المضارب البينة أنه لم يشترط له شيئاً فالبينة بينة رب المال لأنها قامت لأنبات شرط نصف الربح وبينة المضارب قامت على نفي الشرط والشهادة على النفي لا تقبل فهذا كانت بينة بينة رب المال والقول قوله وإن كان أقام المضارب البينة أنه شرط له ربح مائة درهم وأقام رب المال البينة أنه شرط له نصف الربح فالبينة بينة المضارب لأن البينتين استوتوا في أنبات الشرط فرجعت بينة المضارب لأنها ثبتت ديناً مضموناً في ذمة رب المال ولأن المضارب هو المحتاج إلى البينة وذكر نظير هذه المسئلة في المزارعة أن رب الأرض والبئر إذا قال للعامل شرطت لك نصف الخارج وقال العامل شرطت لي مائة أقة من الخارج ولم يحصل الخارج وأظما البينة فالبينة بينة رب الأرض والبئر وأكثر مشايخنا رحمهم الله قالوا جوابه في كل واحد من التفصيلين جواب في الفصل الآخر وفي المسئلتين روايتان. وجه هذه الرواية ما ذكرنا ووجه رواية المزارعة أن رب المال يثبت صحة العقد فترجع بينة لذلك وأصح الجوابين ما ذكرهنا قال الشيخ الإمام الأجل رحمه الله والأصح عندي الفرق بين المضاربة والمزارعة لأن عقد المزارعة يتعلق بها اللزوم (الآرى)

انه ليس للعامل أن يتمتع من اقامة العمل فترجع فيه اليئنة المثبتة لصحة المقدما فيها من الالتزام وأما المضاربة فلا تكون لازمة فان للمضارب أن يتمتع من العمل ويفسخ المقدم متى شاء فترجع هنا اليئنة التي فيها ازام وهي المثبتة للدين في ذمة رب المال واذا ادعى المضارب انه شرط له نصف الربح أو شرط له مائة درهم وقال رب المال انما دفعت اليك المال بضاعة لتشتري به وتبيع فالقول قول رب المال لان المضارب يدعي استحقاق جزء من ربح ماله أو استحقاق الاجر دينا في ذمته ورب المال يشكر ذلك بإنكاره سببه فالقول قوله واليئنة في هذا الفصل بينة المضارب لانها ثبتت حقه على رب المال ويقترب المال تنفي ذلك ولو كانت المضاربة بالنصف فجاء المضارب بالنفي درهم فقال رب المال دفعت اليك الثمن وقال المضارب دفعت الى ألف درهم وربحت ألف درهم فالقول قول المضارب في قول أبي حنيفة الآخر وهو قول أبي يوسف ومحمد رحمهم الله وفي قوله الاول القول قول رب المال وهو قول زفر رحمه الله . وجه قوله الاول ان المضارب أقر أن جميع ما في يده مال المضاربة والاصل في مال المضاربة حتى رب المال فاذا ادعى بمد ذلك استحقاق بمض المال لنفسه لا يقبل قوله الا بحجة والقول قول رب المال لانكاره كافي مسألة البضاعة بخلاف ما اذا قال المضارب ألف من الاتين خلطته لي بمال المضاربة وقد كان قال له اعمل فيه برأيتك لان هناك لم يقر أن جميع ما في يده مال المضاربة والاصل أن القول قول المرء فيما في يده من المال بخلاف ما لو ادعى رب المال رأس المال أكثر مما جاء به المضارب وأنه قد استهلك بعضه فان هناك هو يدعي دينا على المضارب والمضارب يشكر والقول قول المنكر وجه قوله الآخر أن الاختلاف بينهما في مقدار المقبوض من رأس المال والقابض هو المضارب فيكون القول قوله في مقدار المقبوض لان رب المال يدعي زيادة فيما أعطاه وهو يشكر لانه لو أنكر أصل القبض كان القول قوله فكذلك اذا أنكر زيادة القبض . بوضعه أن المال في يده فالقول قوله في بيان جهة حصوله في يده كما لو قال أنت من المال لي خلطته بمال المضاربة فان اختلعا مع ذلك فيما شرط له من الربح فقال رب المال شرطت لك الثلث وقال المضارب شرطت لي النصف فالقول قول المضارب في رأس المال والقول قول رب المال فيما شرط له من الربح لان المضارب يدعي الزيادة فيما شرط له ورب المال يشكر ولو أنكر أصل الشرط بأن قال كان المال في يدي بضاعة فالقول قوله فكذلك اذا أنكر الزيادة فيما شرط له وان أقاما اليئنة فاليئنة بينة رب

المال في مقدار ما سلم اليه من رأس المال وأخذ الاقنين برأس ماله لانه أثبت زيادة فيما دفعه اليه وان كان المال ثلاثة آلاف كانت اليئنة بينة المضارب فيما ادعي من الربح حتى ان الالف الفاضلة عن الاقنين بينهما نصفان لان المضارب يثبت بينته زيادة في حصته من الربح واذا دفع الرجل الى رجلين مالا مضاربة بالنصف فجاء بثلاثة آلاف درهم فقال رب المال كان رأس مالي ألفين والربح ألف وصدقه أحد المضاربين وقال الآخر كان رأس المال ألفا والربح ألفي درهم فان رب المال يأخذ ألف درهم من رأس ماله من يد المضاربين لانها اتفقا على ذلك القدر من رأس ماله ويبقى في يد كل واحد منهما ألف درهم فيأخذ رب المال خمسمائة من الذي صدقه لانه يقرأه قد بقي من رأس ماله ألف نصفه في يده ونصفه في يد شريكه واتمراره فيما في يده حجة وان لم يكن حجة فيما في يد شريكه فيأخذ منه خمسمائة بحساب رأس ماله لان حق رب المال في الربح نصف حق المصدق فيقسمان الحاصل من الربح في أيديهما على أصل حقهما أثلاثا ويقاسم الآخر خمسمائة مما في يده اثلاثا لان رب المال يزعم أن هذه الخمسمائة من رأس ماله أيضا ومن في يده ينكر ويقول هو ربح وحق رب المال فيه نصف حتى لان حق رب المال في نصف الربح وحق كل واحد من المضاربين في ربع الربح فلهذا يقاسمه خمسمائة أثلاثا ثلثها لرب المال يأخذها بحساب رأس ماله بزعمه فيجتمع في يده ألف وغنائمة وثلاثة وثلاثون وثلث ثم يقدمون الالف الباقية ربها بينهم ارباعا فيصير في يد رب المال خمسمائة من الربح وفي يد الذي صدقه مائتان وخمسون فيجمع ذلك فيأخذ منه رب المال ما بقي من رأس ماله على ما تصادقا عليه لان الربح لا يكون الا بعد وصول جميع رأس المال الى رب المال وقد بقي من رأس المال بزعمها مائة وستة وستون وثلثا درهم فيأخذ رب المال ذلك والباقي من الربح بينهما أثلاثا لان حق رب المال في الربح نصف حق المصدق فيقسمان الحاصل من الربح في أيديهما على أصل حقهما اثلاثا والمكذب بزعمها استوفى أكثر من حقه فتجمل تلك الزيادة في حقهما كالتأوى وقد طعن عيسى بن أبان رحمه الله في فصل من جواب هذه المسئلة وهو قوله ان الخمسمائة مما في يد المكذب تقسم بين رب المال وبين المكذب أثلاثا وقال الصحيح أنه ليس لرب المال الا نصفها لان المنكر يزعم أن الالف الباقية مقسومة بينهم ارباعا نصفها لرب المال وربها للمصدق وربها لي فالمصدق أقر بحصته لرب المال من هذه الالف فيصير لرب المال ثلاثة

أرباعها وقد وصل اليه من يد المصدق نصف هذه الالف وهو خمسمائة فانما بقي حقه في ربها وحقي في ربها فينبغي أن تقسم هذه الخمسمائة بينهما نصفان وكان القياس ما ذكره عيسى رحمه الله ولكن محمد رحمه الله ترك ذلك لوجهين أحدهما أنا لو فطنا هكذا كنا قد أعطينا المنكر جميع حصه مدعاه من ربح الالفين وأخذنا من الالف الثانية مائتين وخمسين ومن الالف الثالثة مائتين وخمسين فنسلم له حصته من ربح الالفين بزعمه ولا يجوز أن يصدق هو على ماني يد صاحبه كما لا يصدق صاحبه على ماني يده والثاني أن ما وصل الى رب المال من تلك الالف لم يصل ربها كما ادعاه هذا المضارب وإنما أخذه على أنه من رأس ماله فلا يكون للمنكر أن يحمل ذلك محسوبا عليه من الربح في مقاسته الخمسمائة الاخرى معه فلذا قسمت هذه الخمسمائة بينهما اثلاثا وهذا الجواب حكاه ابن سماعه عن محمد رحمه الله واذا دفع الرجل الى رجل مالا فربح فيه ربها فقال العامل أقرضتني هذا المال وقال الدافع دفعتك بضاعة أو مضاربة بالثلث أو قال مضاربة ولم أسم لك شيئا أو قال سميت لك مائة درهم من الربح فالقول قول رب المال لان العامل يدعي تملك المال عليه بالقبض ورب المال ينكر ذلك ولان الاذن في التصرف مستفاد من جهة رب المال فالقول قوله في بيان الاذن والتسليط فان كان أقر بالمضاربة فلا شيء للعامل بل الربح كله لرب المال لانه بما ملكه وان كان أقر له بربح الثلث أعطاه ذلك لان العامل يدعي عليه جميع الربح وهو أقر له بالثلث وان أقر بمضاربة فاسدة أعطاه أجر مثله فيأخذه المضارب قضاء مما ادعاه من المال الذي أخذه منه رب المال لان العامل يدعي عليه أكثر مما أقر له به فيعطيه مقدار ما أقر له به من الجهة التي أقر بها ويأخذه العامل من الجهة التي يدعيها فان هلك المال في يد المضارب بعد هذا القول فهو ضامن للاصل والربح لانه كان أميناً في الكل وقد جحد حق صاحب المال فيه وادعى أنه ملكه فيكون ضامناً له ولو قال المضارب شرطت لي النصف وقال رب المال شرطت لك الثلث ثم هلك المال في يد المضارب فهو ضامن لسدس الربح لان ادعى تلك الزيادة لنفسه وقد كان أميناً فيه فيصير ضامناً بدعواه الامانة لنفسه ولو وضع في المال ثم قال العامل دفعت الى مضاربة وقال رب المال دفعتك اليك قرضاً فالقول قول رب المال لان الاذن مستفاد من جهته فالقول قوله في بيان صفته ولان العامل يزعم أنه كان ثلثاً عن رب المال في العمل ورب المال ينكر ذلك فالقول قوله وان أقاما البينة فالبينة بنته رب المال أيضاً لانه ثبت ببيته سبب تملك المال

منه بالمرض ووجوب الضمان ديناً له في فتمته فكانت يئته أولى بالقبول ولأنه لا تناف
بين اليتيمين فالقرض يرد على المضاربة فيجعل كأنه دفعه اليه مضاربة ثم أقرضه منه ولا يمكن
أن يجعل على عكس هذا لأن المضاربة لا ترد على القرض والقرض يرد على المضاربة ولولم يكن
عمل بالمال وضاع فالقول قول المضارب لأن رب المال يدعى عليه سبب الضمان والمضارب
يشكر واليئته يئته رب المال لأنبائه الضمان ديناً في ذمة المضارب ثم الفرق بين هذا والاول أن
في هذا الفصل تصادق على أنه تبضها باذن المالك وذلك غير موجب للضمان عليه فتي دعوى
رب المال سبب الضمان وفي الفصل الاول عمل العامل في ملك الغير سبب موجب للضمان وقد
ظهر ذلك فيحتاج الى سبب مسقط للضمان عن نفسه وهو كونه نائباً عن المالك في عمله في المال
مضاربة ولا يثبت هذا المسقط الابالية ولا يقال تصادقاً أن عمله حصل باذن رب المال وتسليطه
فلا يكون سبباً لوجوب الضمان عليه لأن رب المال يزعم أنه عمل لنفسه في مال نفسه فاذا
لم يثبت الملك له لا يكون هو عاملاً باذن رب المال كما أقر به فيبقى عاملاً في المال بنسب اذنه
وذلك موجب للضمان عليه ولو قال المضارب دفعته الى مضاربة وقد ضاع المال قبل أن أعمل
به وقال رب المال أخذته غصباً فلا ضمان على المضارب لأنه ما أقر بوجود السبب الموجب
للضمان عليه وإنما أقر بتسليم رب المال اليه وذلك غير موجب للضمان عليه ورب المال يدعى
عليه التعصب الموجب للضمان وهو ينكر فإن كان عمل به ثم ضاع فهو ضامن للمال لأن عمله
في مال الغير سبب موجب للضمان عليه ما لم يثبت اذن صاحبه فيه ولم يثبت ذلك لانكاره
فإن أقام الدينة فالدينة بينة المضارب في الوجهين لأنه يثبت تسليم رب المال والاذن له في
العمل بينة ولو قال المضارب أخذت منك هذا المال مضاربة فضاء قبل أن أعمل به أو
بعدم اعلمت قال رب المال أخذته مني غصباً لقول قول رب المال والمضارب ضامن في
لأنه تحتي أقر بالاخذ وهو سبب موجب للضمان عليه قال عليه الصلاة والسلام على
الوجهين اليد مأخذ ترد ثم ادعى المسقط وهو اذن صاحبه فلا يصدق في ذلك الا
بحجة ولو قال أخذته منك مضاربة فضاء قبل أن أعمل به وقال رب المال أقرضتك فلا
ضمان على المضارب لتصادقهما أن القبض حصل باذن المالك فانه هو الذي دفعه اليه الا
أن يكون عمل بالمال فحينئذ هو ضامن لأن عمله في مال الغير سبب موجب للضمان عليه
كما ذكرنا وإذا دفع الرجل الى الرجلين ألف درهم مضاربة بالنصف فجاءا باليتين فقال أحدهما

ألف رأس مالك وألف ربح فصدته رب المال بذلك وقال المضارب الآخر ألف رأس المال وخمسمائة ربح وخمسمائة لفلان كان دينا علينا في المضاربة وادعى المقر له ذلك فان رب المال يأخذ رأس ماله ألف درهم لتصادقهما على ذلك ويأخذ المقر له بالدين من المضارب المئتين وخمسين درهما لانه أقر أن نصف الخمسمائة دينا عليه يؤديه مما في يده ونصفه دين على شريكه واقتراره على نفسه وبما في يده حجة وعلى غيره لاطلها يأخذ منه مائتين وخمسين وهد بخلاف أحد الوارثين اذا أقر على الميت بدين فانه يستوى جميع الدين من نصيبه لان هلك ما أقر بالدين في ذمة نفسه ولا في ذمة شريكه وانما أقر به على الميت والمقر يامل في حق نفسه كان ما أقر به حق فلا يسلم له شيء من التركة مالم يقض جميع الدين الذي على الميت وهاهنا انما أقر بالدين على نفسه وعلى شريكه بسبب ما ملتهما مع المقر له واقتراره بالدين في ذمة الغير لا يلزمه قضاء مما في يده ثم يقاسم المضارب الجاحد مع رب المال مائتين وخمسين درهما مما في يده له ثلثا ورب المال ثلثا لان المصارب المقر يزعم انه لاحت له في هذا بل حق صاحب الدين والجاحد يزعم انه ربح ولكن لاحق فيه للمقر لانه أنفق مش هذا باقراره كاذبا فهو محسوب عليه من نصيبه فيقسم هذا المقدار بين رب المال والجاحد على مقدار حقهما من الربح لرب المال ثلثاها وللجاحد ثلثا ويبقى في يد المضاربين خمسمائة درهم قد أقروا جميعا أنها ربح فيقسمونها بينهم لرب المال نصفها ولكل واحد من المضاربين ربعها ولا يرجع الغريم على المضارب المقر بشيء مما أخذ لما دينا انه أقر له بالدين في ذمة شريكه ولا يلزمه ذلك القضاء من مال نفسه وكذلك لو كان أحدهما ادعى لنفسه خمسمائة من هذا المال أنه من خاصة ماله فهذا والاولى في التخرج سواء كما دينا ولو جاء المضاربان بالثاني درهم خمسمائة منها بيض وألف وخمسمائة سود فقال أحدهما الخمسمائة البيض ودية لفلان عندنا والخمسمائة السود وربع وقال المضارب الآخر كلها ربح فان رب المال يأخذ رأس ماله ألف درهم من السود ويأخذ المقر له مائتين وخمسين من البيض وهي التي في يد المقر بالودية لان نصف البيض في يده واقتراره فيه حجة ويقسم المضارب الآخر ورب المال مائتين وخمسين من البيض اثلاثا سهما لرب المال وسهم للمضارب لان المقر لا يدعي لنفسه في هذا شيئا والشكر يزعم انه أنفق فوق حقه من هذا المال فلا حق له فيما بقي بل يقسم هذا المقدار بين الجاحد ورب المال مائتين وخمسين على أصل حقهما اثلاثا ويقسم الخمسمائة السوداء باعانا لا تقام

على أن ذلك ربح وكذلك لو كان جميع المال في يد المنكر للوديعة لأن المنكر للوديعة يزعم أن الخمسة البيض ربح من مال المضاربة ومال المضاربة في أيديهما فباعتهما اقراراً باليد هذه ومالو كان المال كله في أيديهما سواء بخلاف ما إذا كان المال كله في يد المقر لأن المقر يزعم أن هذه الخمسة ليست من مال المضاربة بل هي وديعة لصاحبها ولا يدفعها للمضارب الآخر ولا قول فلنأخذها كان المقر مصداقاً في جميعها هنا فإن كان المضاربان حين جآ باقيين كانت الخمسة البيض كلها في يد المقر بالوديعة فقال هذه وديعة لفلان عندي وقال الآخر ورب المال كله ربح أخذها صاحب الوديعة كلها لأن اليد فيها له فكان القول قوله فيها والخمسة السود بينهم ارباعاً لا تقاوم على أنها ربح ولو كانت البيض في يد المنكر للوديعة أخذ رب المال رأس ماله ألف درهم وما بقي من المال قسم على أربعة أسهم لرب المال سيمان ولكل واحد من المضاربين سهم لأن البيض هنا قبل القسمة في يد الجاحد ليس شيء منها في يد المقر واتممه بالوديعة فيما في يد الغير لا يكون صحيحاً ما لم يصل إليه المال فلنأخذها قسم الكل كما هو زعم المنكر للوديعة ثم ما وقع في سهم المقر بالوديعة من البيض سلمه إلى صاحب الوديعة لأن ذلك القدر قد وصل إلى يده وقد أمر بالملك له وهذا بخلاف ما سبق إذا كان المال كله في يد الجاحد لأن هناك الجاحد مقر للمقر بالوديعة باليد في نصه وهنا الجاحد لا مقر باليد في شيء من البيض للمقر بالوديعة لأن في يده مثلها من مال المضاربة وهي الخمسة السود وإذا دفع إلى رجلين ألف درهم مضاربة بالنصف وأمرهما أن يسعلا في ذلك برأيهما فجآ باقي درهم في أيديهما جميعاً فقال أحدهما ألف منها رأس المال وخمسة ربح وخمسة وديعة لفلان خططناها بالمال باسره فهو شريكنا في هذا المال بخمسة درهم وصدقه فلان بذلك وقال المضارب الآخر بملك الألف كلها ربح فلان رب المال يأخذ رأس ماله ألفاً ويأخذ المقر له بالشركة مائتين وخمسين مما في يد المنكر اثلاثاً لأنهما يزعمان أن ذلك ربح وأن المقر أثلث منه ذلك فهو محسوب عليه ثم يقسم رب المال والمضاربان الخمسة الباقية ارباعاً لا تقاوم على أنها ربح فيكون للمضارب المقر بالشركة منها مائة وخمسة وعشرون درهماً فيجمعها إلى ما أخذ المقر له بالشركة ويقسم ذلك كله بينهما على خمسة أسهم سهم للمضارب وأربعة للمقر له بالشركة لأنهما تصادقا على الشركة بينهما في المال وتصادقهما معتبر في حقهما فأوصل إليهما يقسم على أصل حقهما وهما متفقان أن حق المقر له في خمسة وان حق المقر في مائة وخمسة

وعشرين فاجعل كل مائة وخمسة وعشرين سهما فيكون الخمسائة أربعة أسهم فاربعة أسهم حق المقر له وسهم حق المقر فهذا قال يقسم ما في أيديهما اخمسا بينهما ومالم يصل الى يدهما من المال يحمل كالتأوى بينهما ولو كان المال كله في يد المقر بالشركة يوم آخر بها أخذ المقر له بالشركة جميع الخمسائة من المال لان اقرار المقر فيما في يده مقبول وبأخذ رب المال رأس ماله ألقا والخمسة الباقية بين المضارين وبين رب المال ارباعا ولو كان المال كله في يد المنكر للشركة أخذ رب المال رأس ماله ألف درهم فاقسم هو والمضاران الالف الباقية ارباعا وما أخذه المقر بالشركة اقتسمه هو والمقر اخمسا لان الواصل الى يده من المال هذا المقدار فباعتباره يصح اقراره ويقسم بينهما اخمسا للمقر خمسة وللمقر له أربعة اخمسه قال عيسى بن أبان رحمه الله هذا غلط وسواء كان المال في أيديهما أو في يد المنكر منهما ينبغي أن يأخذ المقر له بالشركة مائتين وخمسين أولا كما أجاب به في مسألة البيض والسود قبل هذا لان المنكر مقر أن المال كله من المضاربة وان نصفه في يد صاحبه ولكن ما ذكره هنا أصح . والفرق بين هذا وبين تلك المسئلة من وجهين أحدهما أن المنكر وان أقر في هذه المسئلة أن نصف المال في يد صاحبه وصاحبه ينكر ويقول يد المقر له على ماله لانه شريك معنى فلم تثبت يد المقر على شيء من تلك الخمسائة فلها لا يجوز اقراره في شيء منها قبل القسمة بخلاف مسألة البيض والثاني ان في مسألة الشركة حق المقر له شائع في الكل وحق المضاربة كذلك شائع فلم يختص واحد من المضاربين بشيء منه ولم يثبت تنفيذ اقراره الا بعد القسمة وأما في الودية فقد أقر بشيء بعينه متميز من حق المضاربة غير منقتر الى المعامعة ولو جاء المضاران بالفي درهم فقال أحدهما كان رأس المال ألف درهم فشاركنا فلان و المال بخمسة درهم غفلطناها بالالف ثم حملنا فربحنا خمسمائة وقال الآخر كلها ربح فان رب المال يأخذ رأس ماله ألف درهم لاتصافهم عليه ثم يدفع الى المقر له مائتين وخمسين درهماي يد المقر بالشركة لان اقراره فيما في يده مقبول وبقي في يد المقر بالشركة مائتان وخمسون فقد أقر أنها ربح بين صاحب الشركة وبين المضاربين وبين رب المال على ثلاثة فأخذ صاحب الشركة أيضا منها حصته من الربح باقراره وذلك ثلاثة وثمانون وثلاث وبقي في يد المضارب المقر بالشركة مائة وستة وستون وثلثان ثم ينظر الى ما في يد المنكر للشركة وهو خمسمائة فيدفع منها مثل ما أخذ المقر له مما في يد المقر بالشركة وذلك ثلثمائة وثلثون وثلاث فيقسمها

رب المال والمضارب المتكرر للشركة بينهما اثلاثا لاعتراهما أن هذا ربح وان المقر بالشركة ألتف مثل هذا بما في يده وذلك محسوب عليه من نصيبه ويقسم هذا القدر بين المضارب الجاحد ورب المال على أصل حقهما ثلثا ورب المال وثلثه للمضارب الجاحد ثم يجمع ما بقي في يد المضاربين وذلك ثلثا وثلثون وثلث فيكون ذلك بينهم ارباعا لاعتاقهم على أن ذلك ربح مال المضاربة فيقسم بينهم على الشرط ثم يجمع ما أصاب المقر بالشركة من الربح وهو ثلاثة وثمانون وثلث الى ماني يد صاحب الشركة فيقسمان ذلك كله على تسعة أسهم للمقر سهم وللمقر له ثمانية لان المقر زعم ان المقر له سهما أصل ماله وثلث الخمسائة ربح وذلك مائة وستة وستون وثلثان وثلث الخمسائة الربح بينه وبين رب المال ارباعا فيجعل كل خمسائة على ستة أسهم والخمسة التي أقر بها المقر لصاحب الشركة ستة أسهم وحصته من الربح سهان فذلك ثمانية وحصه المضارب المبر بالشركة مما بقي من الخمسائة سهم فذلك كله اذا جمعت تسعة أسهم فلماذا يقسم ما حصل في أيديهما على تسعة أسهم ثمانية أنساعه للمقر له وتسعة للمقر لان ما زاد على ما وصل اليهما يجعل في حقهما كالتاوي والله أعلم

باب المضارب يدفع المال مضاربة

(قال رحمه الله) واذا دفع الى رجل ألف درهم ولم يقل اعمل فيه برأيك فليس للمضارب أن يدفعه الى غير مضاربة لانه سوى غيره بنفسه في حق التغير ولانه يوجب للثاني شركة في ربح مال رب المال ورب المال ماضى الاشركته فليس له أن يكسب سبب الشركة الغير فيه فان دفعه مضاربة الى غيره فاشترى به وباع قرب المال بالخيار ان شاء ضمن المضارب الاول رأس ماله لانه صار غاصبا مخالفا بدفعه الى غيره لا على الوجه الذي وضى به رب المال فان ضمنه سلمت المضاربة فيما بين المضارب الاول والمضارب الآخر على شرطهما ملكه بالضمين من حين صار مخالفا فانما دفع مال نفسه مضاربة الى الثاني وزاد ضمن المضارب الآخر لانه قبض ماله بشراذمه وتصرف فيه ثم يرجع المضارب الآخر بما ضمن من ذلك على المضارب الاول لانه منور من جهته فيرجع عليه بما يلحقه من الضمان ولانه كان عاملا للمضارب الاول فيرجع عليه بما يلحقه من العهدة ثم يرجع بين المضاربين على ما اشترطوا لان الضمان استقر على الاول فيثبت الملك له وان اختار رب المال أن يأخذ من الربح الذي ربح

المضارب الآخر حصته الذي اشترط على المضارب الاول لا يضمن واحد منهما شيئا فليس له ذلك لان المضارب الاول صار غاصبا بما صنع ومن غصب من رجل مالا ودفعه مضاربة فعمل به المضارب وربح فلا سبيل لرب المال على الربح ولكن يضمن أيهما شاء وفرق بين المضاربة والرهن فان المرهون اذا استحق وضمن المرتهن قيمته فرجع به على الراهن لم يصح الرهن حتى يرجع عليه بالدين أيضا وهنا اذا رجع الثاني على الاول صحت المضاربة بين الاول والثاني لان استرداد القيمة كاسترداد العين فينتقض قبض المرتهن باسترداد المستحق القيمة منه وبدون قبضه لا يكون مرهونا وهنا أيضا استرداد المثل كاسترداد العين ولكنه لا ينعدم به ابتداء اليد للمضارب على المال واستدامته ليست بشرط لحكم المضاربة حتى انه اذا رد المضارب المال على رب المال واستمان به في التصرف كان الربح بينهما على الشرط ولورود المرتهن المرهون على الراهن بمارية أو غيرها خرج من ضمان الرهن ولو كان المضارب الثاني لم يعمل بالمال حتى ضاع في يده فلا ضمان على واحد من المضاربين وكذلك لو غصب رجل المال من الآخر فالضمان على الغاصب ولا ضمان على واحد من المضاربين وقال زفر رحمه الله لرب المال أن يضمن أيهما شاء لان المضارب الاول أمين وقد خالف بالدفع الى غيره على وجه المضاربة فكان كل واحد منهما ضامنا كالمودع اذا أطار الوديعة من غيره ولكننا نقول لمضارب غير ممنوع من دفع المال الى غيره (ألا ترى) أن له أن يودع المال وأن يضمنه فلا يكون مجرد الدفع موجبا للقبول على واحد منهما ولكن في ظاهر الرواية حين عمل به الثاني صار المال مضمونا على كل واحد منهما وروى الحسن عن أبي حنيفة أن بمجرد العمل لا يصير مضمونا على واحد منهما حتى يحصل الربح لانه انما يصير مضمونا اذا صار مخالفا وذلك باشتراك الغير في ربح ماله ولهذا لا يضمن اذا أبضع أو أودع لانه ليس في ذلك اشتراك الغير في الربح والشركة في الربح لا تحقق قبل حصول الربح لسبب الخلاف وانما تحقق اذا حصل الربح . وجه ظاهر الرواية أن الربح انما حصل بالعمل فيقام سبب حصول الربح مقام حقيقة حصول الربح في صيرورة المال به مضمونا عليهما بخلاف مجرد الدفع فهو ليس سببا لحصول الربح ليقام مقام حصوله ولو استهلك المضارب الآخر المال أو وهبه كان الضمان على الآخر خاصة دون الاول لانه في مباشرة هذا الفعل مخالف لما أمر به الاول فيقصر حكمه عليه بخلاف ما اذا عمل بالمال لانه في مباشرة العمل يمثل أمر المضارب الاول

فيجعل ذلك كعمل المضارب الاول فلهذا كان له أن يضمن أيهما شاء ولو أبضه للمضارب
 الثاني مع رجل يشتري به ويبيع فرب المال أن يضمن ماله أي الثلاثة شاء لأن المضارب
 الثاني بمطلق التقدير يملك الإبزاع كما يملك التصرف فيه فيكون هو فيها صنع ممثلا أمر
 المضارب الاول والريج الحاصل بين المضاربين على الشرط لأن عمل المستبضع كعمل المبضع
 بنفسه وكان الريج بينهما على الشرط والوضعية على المضارب الاول ولا ربح لرب المال لأن
 الاول صار بمنزلة القاصب في حق رب المال فإن ضمن المضارب الاول صحت المضاربة
 الثانية وإن ضمن الثاني رجع به على الاول لأنه مفروء من جهة وصار المال مملوكا للمضارب
 الاول حين استقر عليه الضمان وإن ضمن المستبضع رجع به على المضارب الثاني لأنه عامل
 له ومفروء من جهة ويرجع به الثاني على المضارب الاول كما لو ضمن نفسه لرب المال فإذا
 ظهر استقرار الضمان عليه تبين به وجه صحة المضاربة الثانية وإذا دفع الرجل مالا مضاربة
 بالنصف ولم يقل له اعمل فيه برأيك فدفعه المضارب الى آخر مضاربة بالثلث ولم يقل له اعمل
 فيه رأيك فدفعه الثاني الى آخر مضاربة بالسدس فصل فيه وريج أو وضع فالمضارب
 الاول برئ من الضمان لأن الثاني خالف أمره حين دفعه الى الغير - مضاربة فلا يتحول منه
 هذا العقد الى الاول كما لو استهلك المال ورب المال بالخيار إن شاء ضمن الثاني رأس ماله وإن
 شاء ضمن الثالث وحال الثالث في هذه المسئلة كحال الاول في المسئلة الاولى حتى إذا ضمن لم
 يرجع على أحد بشيء وإن ضمن الثالث رجع على الثاني والريج بينهما على ما اشترطا لأن الضمان
 استقر على الثاني فصحت المضاربة بينه وبين الثالث ولو كان المضارب الاول حين دفع المال
 مضاربة الى الثاني بالثلث وقال له اعمل فيه برأيك فدفعه الثاني الى الثالث مضاربة بالسدس فريج
 أو وضع فرب المال أن يضمن أي الثلاثة شاء لأن الثاني بالدفع الى الثالث هنا ممثلا أمر الاول
 فإن بعد قوله اعمل فيه برأيك له أن يدفع المال - مضاربة الى غيره فكان فعله كفعل الاول فرب
 المال أن يضمن أي الثلاثة شاء فإن ضمن الثالث رجع على الثاني ويرجع الثاني على الاول لمضى
 التفروء وإن ضمن الثاني رجع على الاول وإن ضمن الاول لم يرجع على أحد بما ضمن بعد كما
 استقر الملك للاول صحت المضاربتان جميعا الثانية والثالثة والوضعية على الاول وأما الريج
 فالمضارب الآخر سدسه لأنه المشروط له هذا المقدار وللثاني سدسه لأن الاول للثاني شرط
 ثلث الريج ولنفسه ثلثه فشرط الثاني السدس للثالث ينصرف الى كصيه خاصة دون نصيب

الاول لانه ليس الثاني أن يطل حق الاول عن شيء من الربح الذي شرط لنفسه وإن كان
قل اعمل فيه برأيك قلنا كان للثاني ما بقى من الثلث بعد حق الثالث وهو السدس والاول
ثلث الربح ولو كان المضارب الاول دفع المال الى رجل مضاربة على ان للمضارب الثاني من
الربح مائة درهم فعمل به فربح أو وضع أو توى المال بعد ما عمل به فلا ضمان لرب المال على
أحد والوضعية عليه والتوى من ماله لان المضارب الاول انما يصير ضامنا بشارك الغير في
ربح ماله وبما باشر من المضاربة الفاسدة لا يوجد سبب الاشتراك بل المضاربة الفاسدة
كالاجارة ولو استأجر أجيرا ليعمل في المال لم يكن مخالفا به وجعل عمل الاجير كعمله فكذلك
اذا دفعه الى غيره مضاربة فاسدة وللعامل أجر مثله على المضارب الاول لانه هو الذي استأجره
وبرجع به الاول على رب المال لانه في الاستعجار طمأن له بأمره غير مخالف وان كان فيه ربح
فانه يعطى أجر مثل العامل أولا من المال كما لو استأجره اجارة صحيحة ثم الربح بين رب المال
والمضارب الاول على الشرط لان عمل الاجير كعمل المضارب بنفسه وهذا مالو أبضعه غيره
سواء ولو كان رب المال شرط للمضارب الاول من الربح مائة درهم ولم يقل له اعمل برأيك
فدفعه المضارب الى آخر مضاربة بالنصف فعمل به فلا ضمان على المضاربين في الوضعية والتوى
لان المضارب الاول ما أوجب لغير شركة في ربح ماله فان بالعقد الذي بينه وبين رب المال
لا يستحق هو شيئا من الربح فكيف يوجه لغيره وانما يتحقق اختلاف بإيجاب الشركة للغير
في ربح ماله ثم الربح كله لرب المال هنا لان عمل الثاني بأمر الاول كعمل الاول بنفسه وعليه
أجر مثل المضارب الاول بنزلة مالو أقام العمل بنفسه وعلى المضارب الاول للمضارب الآخر
مثل نصف الربح الذي ربح في ماله خاصة لانه صار مفرورا من جهة فانه أعلمه في نصف
الربح وقد حصل الربح ولم يسلم له مع حصوله بل استعفه رب المال بسبب كان بينهما وبين
لمضارب الاول وهو فساد العقد فرجع المضارب الثاني على المضارب الاول بمثل نصف
الربح في ماله خاصة لاجل الضرر (الأتري) أن رجلا لو استأجر رجلا يعمل له بماله
فبشترى به ويبيع وبضعه ويستأجر عليه ان أحب فاستأجر عليه الاجير من يعمل به أو أبضعه
مع رجل فربح أو وضع فالربح لرب المال والوضعية عليه وللاجير الاول اجره على رب المال
لان عمل أجيره بأمره كعمله بنفسه وللاجير الآخر أجره على الاول لانه هو الذي
استأجره وعمل له ولو كان الاجير الاول دفعه مضاربة الى رجل بالنصف فعمل به وربح

كان الربح كله لرب المال ولا يجبر أجره على رب المال والمضارب نصف الربح على الآخر في ماله خاصة لاجل التردد الموجود من جهة ولا ضمان على الاجير والمضارب في المال لان المضارب لم يصير شريكا في المال بمضاربهه واختلاف اعما يتحقق به ولو دفع الى رجل مالا مضاربة بالنصف وقال له اعمل برأيك فدفعه المضارب الى رجل مضاربة بالثلث ففعل به ورجع فلمضارب الآخر ثلث الربح وللاول سدسه ولرب المال نصفه لان دفعه الى الثاني مضاربة كان باذن رب المال حين قال له اعمل برأيك فالمضارب بهذا اللفظ يملك ان يخلط والشركة والمضاربة في المال لان ذلك كله من رأيه وهو من صنيع التجار الا أن رب المال شرط لنفسه نصف جميع الربح فلا يكون للمضارب الاول أن يوجب شيئا من ذلك لنفسه بل مأوحيه للثاني وهو ثلث الربح بنصرف الى نصيبه خاصة كاحد الشريكين في العبد اذا باع ثلثه واذا كان الشروط للمضارب الاول نصف الربح وقد أوجب للثاني الثلث بقي له السدس وذلك طيب له بمشارفته العقدين وان لم يعمل بنفسه شيئا (الآ ترى) انه لو أبضع المال مع غيره أو أبضعه رب المال له حتى ربح كان نصيب المضارب من الربح طيبا له وان لم يعمل بنفسه شيئا وان دفع الثاني الى ثالث مضاربة وقد كان الاول قال للثاني اعمل فيه برأيك فهو جائر والمضارب الثاني فيه بمنزلة الاول لانه قال اعمل فيه برأيك فله أن يخلطه بماله وان يشارك فيه وان يدينه الى غيره مضاربة وهذا بخلاف الوكيل اذا قال له الموكل اعمل برأيك فوكل غيره وقال للثاني اعمل برأيك لم يصح هذا منه حتى لا يكون للثاني أن يوكل غيره لان الوكيل نائب محض لاحق له في المال ليس للاول أن يسوي غيره بنفسه في تقويض الامر الى رأيه على العموم بل هو نائب عن الوكل في توكيل الثاني به فأما المضارب فله في المال نزع حق من حيث انه شريك في الربح فيكرن له أن يفوض الامر الى رأى غيره على العموم بما يعامله من عقد المضاربة ولو لم يقبله الاول للثاني لم يكن للثاني أن يدفعه مضاربة وله أن يبضعه ويستأجر فيه بمنزلة الاول لو لم يقل له رب المال اعمل فيه برأيك وهذا لان المضارب لا يستغنى عن الاعوان والاجراء لتسييم تصودرب المال واذا دفع مالا مضاربة الى رجل على أن يعامل من الربح مائة درهم وقال له اعمل فيه برأيك فدفعه المضارب الى غيره بالنصف فربح فيه أو وضع فالربح كله لرب المال والوضعية عليه لان المضارب غير مخالف في دفعه المال الى غيره مضاربة فقد قال له رب المال اعمل فيه برأيك والمضاربة الفاسدة تعتبر بالمضاربة الجائزة في

الحكم فكما أنه في المقد الجائز بهذه الصورة لا يصير مخالفا بالدفع الى غيره مضاربة فكذلك القاسدة الا أنه لاحق للاول في الربح فلا يستحق الثاني بشرطه شيأ من غير الربح ولكن عمل المضارب الثاني كعمل الاول فالربح كله لرب المال والوضيعة عليه وعلى رب المال أجر مثل المضارب الاول فيما عمل المضارب الآخر والمضارب الآخر مثل نصف الربح في مال المضارب الاول لأنه صار مفرورا من جهة وقد استحق الربح من يده بعد حصوله فيرجع عليه بمثل ما أوجه له ولو كان الاول أخذ المال مضاربة بالنصف وقيل له اعمل فيه برأيتك مدفسه مضاربة الى آخر على ان له من الربح مائة درهم فعمل به الثاني فالثاني أجر مثله على المضارب في تلك المضاربة لما بينا انه بمنزلة الاجير له ولكن الاجارة فاسدة ولو كانت صحيحة كان رجوعه في مال المضاربة فكذلك في الاجارة القاسدة والربح ينه وبين رب المال على الشرط لان عمل أجيره كعمله بنفسه ولو كان رب المال حين دفعه الى الاول قال على ان مارزق الله تعالى في ذلك من شيء فهو يبتنا نصفان أو قال ما كان في ذلك من رزق فهو يبتنا نصفان أو قال خذ هذا المال مضاربة بالنصف وقال اعمل فيه برأيتك فدفعه المضارب الى آخر مضاربة بالثلث فربح فللمضارب الآخر ثلث الربح وللأول سدسه ولرب المال نصفه لان رب المال بهذه الالفاظ يكون شارطا لنصف ربح جميع المال نفسه فما أوجه المضارب الاول للآخر يكون من نصيبه خاصة حتى لو دفعه الاول الى الثاني مضاربة بالنصف فنصف الربح للمضارب الثاني ونصفه لرب المال ولا شيء للمضارب الاول لانه حول جميع نصيبه الى الثاني فان كان المضارب الاول شرط للثاني شيء الربح فللمضارب الثاني نصف الربح لان ايجاب المضارب الاول للثاني انما يتم سببا لاستحقاقه فيما هو نصيب الاول وهو النصف دون الزيادة على ذلك ثم يرجع الثاني على الاول في ماله خاصة بسدس الربح أيضا لانه صار مفرورا من جهة فله شرط له الثلثين ولم يسلم الا النصف وسدسنا الشرط من المضارب الاول غير صحيح في ابطال استعدة ق رب المال اني حق نفسه فهو صحيح وقد اتم سلامة شيء لربح ما إذا لم يسلم الا النصف رجع عليه بالسدس الى تمام الثلثين ولا ضمان على المضارب الاول لان رب المال قد اعمل برأيتك فلا يصير هو مخالفا بايجاب الشركة للتبر في ربح المال ولو قال رب المال للاول ماربحت في هذا من شيء فهو يبتنا نصفان أو مارزقك الله فيه أو قال على ان ما كان لك فيه من فضل أو ربح أو

قال على أن ما كسبت فيه من كسب أو قال على أن مارزقتك الله فيه من شيء أو قال على أن ما صار لك فيه من ربح فهو بنتا نصفان وقال له اعمل فيه برأيك ودفعه الاول الى آخر مضاربة بالنصف أو بثلثي الربح أو بخمسة اسداس الربح كان ذلك كله صحيحا وللثاني من الربح جميع ما شرط له والباقي بين الاول ورب المال نصفان لان رب المال بهذه الاقايض ما شرط لنفسه نصف جميع الربح وانما شرط لنفسه نصف ما يحصل للاول من الربح لانه أضاف بحرف الخطاب وهو الكاف أو التاء فما شرطه الاول للثاني قل أو أكثر لا يتناول شيئا مما شرط رب المال لنفسه فيستحق الثاني جميع ما شرط له وما وراء ذلك جميع ما حصل للمضارب الاول وانما شرط رب المال لنفسه نصف ذلك فلهذا كان الباقي بينهما نصفين بخلاف الاول فرب المال هناك شرط نصف جميع ربح المال لنفسه لانه أضاف الرزق والربح الى المال دون المضارب الاول واذا دفع رب المال ماله مضاربة على أن مارزق الله تعالى في ذلك من شيء فهو بينه وبين المضارب نصفان وقال له اعمل فيه برأيك فدفعه الثاني الى الثالث مضاربة بالثلث فحصل به وربح فيه فثلثا ثلث الربح لان ما أوجبته الثاني له ينصرف الى نصيبه خاصة وللثاني سدس الربح لان هذا القدر هو الباقي من نصيبه فرب المال نصف الربح ولا شيء للمضارب الاول لانه أوجب للثاني جميع نصيبه حين شرط له النصف ولو كان المضارب الاول دفعه الى الثاني وشرط عليه ان مارزق الله تعالى في ذلك من شيء فهو بنتا نصفان وقال له اعمل فيه برأيك فدفعه الثاني الى ثالث مضاربة بالثلث فلهذا المضارب الآخر ثلث الربح كله وسدس الربح بين المضارب الثاني والاول نصفان ونصف الربح لرب المال لان رب المال شرط لنفسه نصف جميع الربح والاول انما شرط للثاني نصف مارزق الله وذلك سدس الربح فكان بينهما نصفين ولو كان رب المال قال للاول مارزق الله من شيء والمسئلة بحالهما فالمضارب الآخر يأخذ ثلث الربح ويقاسم المضارب الثاني المضارب الاول الثلثين نصفين لان الاول انما أوجب للثاني نصف مارزقه الله تعالى والذي رزقه الله تعالى ما وراء نصيب الثالث فكان ذلك بينهما نصفين ويقاسم رب المال المضارب الاول ثلث الربح الذي وصل اليه نصفين لان رب المال انما شرط لنفسه نصف مارزق المضارب الاول والذي رزق الاول هذا الثلث فكان بينهما نصفين والله أعلم

باب قسمة رب المال والمضارب

(قال رحمه الله) وإذا دفع إلى رجل ألف درهم مضاربة بالنصف فربح ألفا فاقسما الربح وأخذ كل واحد منهما خمسمائة لنفسه وبقي رأس مال المضاربة في يد المضارب على حاله حتى هلك أو عمل بها فوضع فيها أو تولى بمسئله ما عمل فيها فإن قسمتها بأطلة والخمسمائة التي أخذها رب المال تختص من رأس ماله فينرم له المضارب الخمسمائة التي أخذها لنفسه فيكون له من رأس ماله وما هلك فهو من الربح لأن الربح لا يتبين قبل وصول رأس المال إلى رب المال قال عليه الصلاة والسلام مثل المؤمن كمثل التاجر لا يسلم له ربحه حتى يسلم له رأس ماله فكذلك المؤمن لا تسلم له نوافله حتى تسلم له عزائه أو قاله فرائضه وهذا لأن رأس المال أصل والربح فرع وما بقي من رأس المال في يد المضارب فهو أمين فيه فإذا هلك من عمله أو من غير عمله لا يكون مضمونا عليه ولكن يحمل ما هلك كان لم يكن قتيين أن الباقي من المال كان مقدار الألف وصل إلى رب المال من ذلك خمسمائة وما أخذته لنفسه فهو مضمون عليه فينرم لرب المال الخمسمائة التي أخذها حتى يصل إليه كمال رأس ماله وقسمة الربح هنا قبل وصول رأس المال إلى رب المال بمنزلة قسمة الوارث التركة مع قيام الدين على الميت ولو أن الورثة عزلوا من التركة مقدار الدين وقسموا ما بقي ثم هلك الميزول قبل أن يصل إلى الترماء بطلت القسمة وعليهم ضمان مأخذوا حتى الترماء فكما أن حق الترماء سابق على حق الورثة في التركة فكذلك هنا حتى رب المال سابق على حقهما في الربح وكذلك لو هلك أيضا مأخذته كل واحد منهما لنفسه لأن مأخذ رب المال محسوب عليه من رأس ماله فيستوى هلاكه في يده وبقاؤه وما هلك في يد المضارب كان مضمونا عليه لأنه أخذته لنفسه وأخرجه من المضاربة بأخذته وبقاؤه وهلاكه في يده سواء ولو كان الربح أثنين وأخذ كل واحد منهما ألفا من الربح ثم ضاع المال كله ولم يقبض رب المال رأس ماله من المضاربة فإن الألف التي قبض رب المال هو رأس ماله لأن قسمة الربح بعد انتهاء العقد بوصول رأس المال إلى يد رب المال أو إلى يد وكيله فاما مع بقاء المال في يد المضارب وقيام عقد المضاربة فلا يصح قسمة الربح بينهما فيجمل ما هلك كان لم يكن وتبين أن ما قبضه رب المال هو رأس ماله وأن الربح كله مأخذ المضارب وقد أخذته لنفسه فكان مضمونا عليه فينرم نصف تلك الألف لرب المال حصته من الربح ولو لم يقبض المال حتى اشترى المضارب بالألف

التي بقيت في يده بعد قسمة الريح فريح مالا كثيرا كانت الالف التي قبضها رب المال أولا من رأس المال وأخذ من هذا المال ألف درهم مثل ما أخذ المضارب من الريح الاول ثم يكون الباقي ريحا بينهما نصفين لما قلنا ان قسمة الريح لا تجوز حتى يستوفي رب المال رأس ماله أو يستوفي له وكيله فإذا استوفاه ثم اقتسموا الريح جازت القاسمة فإن استوفاه ثم اقتسما الريح فأخذ كل واحد منهما نصفه ثم ان رب المال دفع الى المضارب الالف التي قبضها رأس ماله فقال خذها فاعمل بها على المضاربة التي كانت هذه مضاربة مستتلة جائزة ان ربح فيها أو وضع لم تنقض القسمة الاولى لان المقد الاول قد انتهى بوصول رأس المال الي يد رب المال ثم قسما الريح حصلت في أو انها قسمت ثم دفع المال الى الاول مضاربة مستتلة بمنزلة ماله دفع اليه ألما أخرى سوى الالف الاولى ولو دفع اليه ألف درهم مضاربة بالنصف فريح فيها ألني درهم ثم اقتسما فدفع الى رب المال رأس ماله ألف درهم وأخذ المضارب من الاثنين حصته من الريح ألف درهم وبقيت حصة رب المال ولم يأخذها حتى ضاعت فأنها تضيع منهما جميعا لان المضارب أمين فيما بقي في يده من المال مالم يأخذ نفسه فإذا هلك صار كأن لم يكن وبرد المضارب نصف ما أخذ من الريح لان تلك الالف مضمونة عليه حين أخذها لنفسه وقد تبين أنها كانت جميع الريح ولائها لاسلم للمضارب وبما حتى يسلم لرب المال مثلها وبما ولم يسلم فلي المضارب أن يرد نصف ما أخذ من الريح ولو كانت الالف التي أخذها المضارب لنفسه هي التي هلكت وبقيت الالف الاخرى فأنها محسب على المضارب من حصته وتسلم الالف التي بقيت لرب المال لانه قبض تلك الالف لنفسه فعادت مضمونة عليه والضمان الذي لزمه بمد ما هلك محسوب عليه من حصته من الريح فيأخذ رب المال الالف الباقية من الريح فان كان المضارب قاسم رب المال الريح وأخذ حصته ولم يقبض رب المال حصته حتى ضاع ما قبضه المضارب لنفسه وما بقي فان الذي لم يقبضه رب المال هلك من مالهما ويصير كأن لم يكن لان المضارب بقي آمينا في ذلك ويغرم المضارب لرب المال نصف الريح الذي كان قبضه لنفسه وكان مستوفيا له بالقبض فذلك مضمونا عليه وقد تبين أنه جميع الريح فيغرم نصفه لرب المال ولو ربح ألما فاقسما الريح وأخذ كل واحد منهما نصفه ثم اختلفا في رأس المال فقال المضارب قد دفعته اليك وانما قلستى بعد الدفع وقال رب المال لم تدفع الى رأس المال فالقول قول رب المال ويأخذ الخمائة التي

أخذها المضارب فتكون له من رأس ماله لأن المضارب أمين والأمين فيما يدعي من الرد مقبول القول في براءة نفسه عن الضمان غير مقبول القول في وصول المال الى الردود عليه (ألا ترى) أن المودع اذا ادعى رد الوديعة على الوصي ليس للقيم أن يضمن الوصي شيئاً واذا ادعى الرد على أحد الشرعيين ليس للشرع الآخر أن يضمن شيئاً فكذلك هنا لا يقبل قول المضارب في وصول رأس المال الى رب المال وما لم يصل رأس المال اليه لا يسلم للمضارب شيء بطريق الربح ولأن المضارب يدعي خلوص الخمسة المقبوضة له ورب المال منكر لذلك والقول قول النكر فان قيل كان ينبغي أن يقال اشتغالها بقسمة الربح يكون اقراراً بوصول رأس المال اليه فهو في انكاره بسد ذلك مناقض اذ الظاهر يشهد للمضارب لأن الظاهر أن قسمة الربح تكون بعد قبض رب المال رأس المال قلنا لا كذلك فين التجارة عادة ظاهرة في الحاسبة في كل وقت وأخذ كل واحد منها حصته من الربح مع بقاء رأس المال على حاله فلا يكون هذا اقراراً من رب المال قبض رأس المال فاعتبار هذا العرف لا يشهد الظاهر للمضارب أيضاً ثم الظاهر حجة لدفع الاستحقاق لالابيات الاستحقاق والمضارب يدعي استحقاق الخمسة ربها والظاهر لهذا لا يكفي قلنا قلنا اليه فاليه بنة المضارب لانه أثبت بيته دفع رأس المال الى رب المال وبنة رب المال تنفي ذلك ولانه أثبت استحقاقه الخمسة ربها بالحجة وان لم يثبت بنة وهلكت الخمسة التي أخذها المضارب لنفسه فالمضارب ضامن لما لانه أخذها على أنها له فصار ضامناً لها ولو دفع اليه ألف درهم مضاربة بالنصف فذكر المضارب أنه قد ربح فيها ألفاً وجاء بالدين ثم انه جحد فقال لم أربح فيها الا خمسة فهلك الاثنان في يده وقامت اليه على اقراره بما قال من الربح فانه يضمن الخمسة التي جعدها من الربح فيأخذها رب المال من رأس ماله ولا يضمن شيئاً غيرها لأن جميع المال أمانة في يده وانما يصير ضامناً مقدار ما جحد من المال كما ودع وانما جحد الخمسة فيما سوى ذلك وقد هلك في يده فهي أمانة قائما عليه ضمان الخمسة فيأخذها رب المال من رأس ماله ولو كان أنكر أن يكون ربح في المال شيئاً والمسئلة بحالها ضمن الالف الربح كلها فيأخذها رب المال من رأس ماله ولا ضمان عليه في رأس المال لانه لم يجعدها فهلك في يده أمانة وقد جحد الالف التي اعترف أنها ربح في يده فيكون ضامناً مثلها يأخذها رب المال من رأس ماله ولو ربح فيها ألفاً وقال رب المال قد دفعت اليك رأس المال ألف درهم وبقيت

هذه الالف الريع وقال رب المال لم أقبض منك شيئا فالقول قول رب المال مع يمينه أنه
 لم يقبض شيئا وأخذ الالف الباقية من رأس ماله ويستلطف المضارب بآفة ما استهلكها ولا
 ضيها لان المضارب أمين في رأس المال والقول قول الامين مع اليمين في براءة من الضمان
 لكونه غير مقبول القول فيما يدعى من سلامة نصف ما بقي له ولا هو مقبول القول في وصول
 رأس المال الى رب المال بل القول في ذلك قول رب المال مع يمينه فاذا حلف هو ونكل
 المضارب عن اليمين غرم الحسمائة لرب المال حصته من الريع لان رب المال يأخذ الالف
 الباقية كلها من رأس المال والمضارب بنكوله عن اليمين قد أقر أنه استهلك تلك الالف أو ضيها
 وقد بين أن ذلك كان جميع الريع فيغرم حصة رب المال وهو النصف ولو أن المضارب حين
 أراد رب المال استخلافه قال لم أدفها اليك ولكنها ضاعت مني وحلف على ذلك فانه يغرر
 نصفها لرب المال لانه تناقض كلامه في تلك الالف حين ادعى مرة أنه دفعا اليه ثم ادعى
 انها ضاعت منه وقد بينا في الودية أن المودع يضمن بمثل هذا التناقض فكذلك المضارب
 ولو أن المضارب حين قال دفعت اليك رأس مالك وبقيت هذه الالف الريع في بدى
 وكذبه رب المال وأقام الينة فالينة ينة المضارب لانه ثبت قبض رب المال رأس ماله بيمينه
 ورب المال ينفي ذلك ولو أقام المضارب الينة أن رب المال أقر أنه قبض رأس ماله ألف
 درهم وأقام رب المال الينة على المضارب أن رب المال لم يقبض من رأس ماله شيئا فان لم
 يعلم أى الاقرارين أول فالينة ينة المضارب لانه ثبت حق نفسه في نصف ما بقي بطريق
 الريع ورب المال ينفي ذلك وان علم أيهما أول فالينة ينة الذى يدعى الاقرار الآخر لانه
 عابنا الاقرارين كان الثانى منهما ناقضا للاول فان المقر الآخر يصير به رادا اقرار الاول
 والاقرار يرتد بد المقر له فلهذا كان المصول به آخر الاقرارين واذا دفع الرجل الى الرجل
 مالا مضاربة بالنصف فاشترى به وباع وبيع أو لم يبيع أو لم يشتريه شيئا منذ دفع المال
 اليه أو اشترى به عرضا ولم يبعه حتى زاد رب المال من الريع السدس فصار لرب المال الثلثان
 من الريع وللمضارب الثلث ثم ربح المضارب بعد ذلك ربما فهذا جائز على مافلا ويقسمان
 على ذلك ما حصل قبل الزيادة أو الحط وما حصل بعد ذلك لا ينظر فيه الى الشرط الاول
 لان الحط والزيادة قد نقصا الشرط الاول وهذا لان المقد قائم بينهما ما لم يصل الى رب
 المال رأس ماله والزيادة والحط في العقود اللازمة ثبت على سبيل الالتحاق بالاصل قريبا

ليس يلزم أولى وإذا التحق بأصل القدر صار كأنهما شرطا في الابتداء أن يكون الربح بينهما على الثلث والثلثين ولو كان ربح ربما فاقسماه نصفين وأخذ رب المال رأس ماله قبل الحط والزيادة ثم وقع الحط والزيادة بعد ذلك فقال المضارب أنك قد غبنتني فزاده سندس الربح أو قال رب المال قد غبنتني فقص المضارب من حقه سندس الربح فهذا جائز لازم يرجع كل واحد منهما على صاحبه بما حصل له من ذلك في القياس وهو قول أبي يوسف رحمه الله فلما في قول محمد رحمه الله فيجوز الحط ولا تجوز الزيادة لأن السقد قد ارتفع بوصول رأس المال إلى رب المال وقسمه الربح وصحة الزيادة في حال بقاء السقد ثم ما يأخذ المضارب يأخذه بمقابلة عمله وقد انقضى عمله حقيقة وحكما بانتهاء السقد بقسمه الربح فلا تجوز الزيادة بعد ذلك في البدل وتجوز في الحط كما في الاجارة والبيع فان بعد هلاك للبيع لا تجوز الزيادة ويجوز الحط فهذا مثله وأبو يوسف يقول القسمة تنهى عقد المضاربة والتمتعي ما يكون متقدرا في قسه فكان في معنى القائم دون للتفويض فيجوز الحط والزيادة جميعا من حيث المعنى كل واحد منهما يزيد من وجهه ويحط من وجهه لأن رب المال يزيد في حصة المضارب وذلك حط من نصيبه وكذلك المضارب يزيد في نصيب رب المال وذلك حط منه لنصيبه فإذا جاز من المضارب هذا بطريق الحط فكذلك يجوز من رب المال بطريق الحط والله أعلم

باب عتق المضارب ودعوه الحط

(قال رحمه الله) وإذا دفع إلى رجل ألف درهم مضاربة بالتصف فاشتري بها عبدا يساوي ألقا فاعتقه المضارب فعتقه باطل لأنه لا فضل في ماله البذل على رأس ماله والمضارب إنما يثبت له الملك في الفضل فعتقه البذل ولا فضل فيه عتق فيما لا يملكه ولا عتق فيما لا يملكه ابن آدم والذي تدور عليه مسائل الباب أن رأس المال معتبر في كل نوع من أنواع مال المضاربة كأن ذلك النوع جميع المال (ألا ترى) أنه لو هلك أحد النوعين استوفى رب المال جميع رأس ماله من الآخر فها يعتبر البذل كله جميع المال ولا فضل فيه على رأس المال فلا ينفذ عتق المضارب فيه سواء كان في يد المضارب من مال المضاربة شيء آخر أو لم يكن ولو أعتقه رب المال كان حرا لأنه أعتق ملك قسه ولا ضمان على رب المال فيه لأن جميعه

مشغول برأس المال ورأس المال خالص حتى رب المال وقد بطلت المضاربة ان لم يكن في يد المضارب سوى العبد من مال المضاربة ثم لان المال قد تلف كله بائلاف رب المال ولو أن المضارب اشترى بخمسمائة درهم من الالف عبدا يساوي ألفا فأعتقه المضارب فعتقه باطل لما قلنا وان أعتقه رب المال جاز عتقه وصار مستوفيا لرأس المال بمقتضى الخسامة وربما في يد المضارب فيقتسمها نصفين ولو كان اشترى بالالف عبدا يساوي ألفين فأعتقه المضارب جاز عتقه في ربه لان المال كله من جنس واحد وفيه فضل على رأس المال فيملك المضارب حصته من الربح وذلك ربع العبد فان نصفه مشغول برأس المال والنصف الآخر ربح بينهما نصفان واعتاق أحد الشريكين صحيح في حصته ثم عند أبي حنيفة رحمه الله ان كان موسرا فرب المال الخيار بين أن يضمن المضارب ثلاثة أرباع قيمته وبين أن يستسي العبد فيها وبين أن يمتعه بناء على مذهبه أن المثل يتجزأ وعندما قد حقت كله والمضارب ضامن لرب المال ثلاثة أرباع قيمته ان كان موسرا وان كان موسرا استسعى العبد في ثلاثة أرباع قيمته وهي مسألة مروقة في المتاع ولو كان المضارب اشتراه بخمسمائة درهم من المضاربة وهي تساوي ألفين فأعتقه وهو موسر جاز عتقه في ربه ويأخذ رب المال الخسامة الباقية من رأس المال ويضمن المضارب تمام رأس ماله خمسمائة ونصف الربح وهو سبعمائة وخمسون ويرجع المضارب في قول أبي حنيفة رحمه الله على العبد بجميع ما ضمن وهو ألف ومائتان وخمسون ويرجع المضارب أيضا على العبد بمائتين وخمسين فيستسيه فيها وذلك تمام ما كان وجب له من الربح لان عتقه انما نفذ في القدر الذي هو مملوك له وقت الاعتاق وذلك ربع العبد فالعبد كأنه جميع مال المضاربة لان ما سواه ليس من جنسه واذا نفذ عتقه في ربه وذلك خمسمائة أخذ رب المال الخسامة الباقية من رأس ماله وضمن المضارب الخسامة الاخرى من قيمة العبد تمام رأس ماله وظهر أن الربح ثلاثة أرباع العبد وهو ألف وخمسمائة لكل واحد منهما سبعمائة وخمسون فيعزم المضارب لرب المال حصته وذلك سبعمائة وخمسون وقد أُلّف من نصيب نفسه بالاعتاق خمسمائة فانما بقي له مائتان وخمسون فيستسي العبد في ذلك ويرجع عليه أيضا بما ضمن لرب المال وذلك ألف ومائتان وخمسون لانه ضمن له ذلك باعتاقه ومن أصل أبي حنيفة رحمه الله أن المثل اذا ضمن يرجع بما ضمن على العبد فيستسيه فيه لانه قائم مقام الساكت في ذلك وقد كان للساكت أن يستسي العبد في ذلك فكذلك للمثل اذا ضمن ولانه بالضمان

ملك نصيبه فيستسمى العبد في ذلك لاتمام المتق وعند أبي يوسف ومحمد يستق العبد كله ويستوفى رب المال الخمسة الباقية من رأس ماله ويضمن المضارب ألفا ومائتين وخمسين درهما ولا سعاية له على العبد في شيء بناء على أصلهما أن المتق لا يتجزأ ولو اشترى المضارب بألف المضاربة عيدين كل واحد منهما يساوي ألفا فأعتقهما المضارب فعتقه باطل عندنا وعند زفر رحمه الله نافذ في ربيع كل واحد منهما ويحل على قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله بغيره أن يكون الجواب كذلك بناء على أصلهما أن الرقيق يقسم قسمته واحدة فكان هذا بمنزلة جنس واحد من المال فيملك المضارب حصته من الربح وعند أبي حنيفة رحمه الله لا يجري في الرقيق قسمة الجبر فيستسمى كل واحد من العيدين على حدة وكل واحد منهما مشغول برأس المال والاصبع عند طهنا الثلاثة رحمهم الله أن لا ينفذ حق المضارب في شيء منها لانهما يريان قسمة الجبر على الرقيق عند إمكان اعتبار المعادلة اذا رأى القاضي النظر في ذلك فمضى عنم هذا الشرط كل واحد منهما معتبر على حده لا فضل في كل واحد منهما على رأس المال فلا ينفذ حق المضارب في شيء منها فزفر رحمه الله يقول العبدان في حكم المضاربة كعبد واحد ورأس المال ألف درهم فيتقن بوجود الفضل فيها على رأس المال فينفذ حق المضارب في حصته وهو الربيع كما في العبد الواحد (ألا ترى) أنه لو أعتقهما رب المال كان ضمانا حصه المضارب خمسة فإذا ظهر نصيب المضارب في حق وجوب الضمان له عند اعتاق رب المال فلان يظهر نصيبه في تنفيذ المتق كان أولى ولنا أن باعتاق رب المال إياهما يصل إليه رأس المال فيظهر الفضل فأما باعتاق المضارب إياهما لا يصل إلى رب المال شيء ولا فضل في واحد منهما على رأس المال فيعتبر كل واحد منهما على حدة كأنه ليس بمغفيرة فلا ينفذ حق المضارب في واحد منهما. يوضحه أن للمضارب هنا حقا يتقرر عند وصول رأس المال إلى رب المال لا قبله (ألا ترى) أنه لو هلك أحدهما كان الباقي كله لرب المال برأس ماله وباعتبار الحق يجب الضمان ولكن لا ينفذ المتق وانما ينفذ باعتبار الملك ولا ملك له في واحد منهما عند الاعتاق فلذا لا ينفذ عتقه وان زادت قيمتهما بعد ذلك كان المتق باطلا أيضا لانه انما يملك نصيبه الآن حين ظهر الفضل فيها على رأس المال بزيادة قيمتهما ومن أعتق ما لا يملك ثم ملك لا ينفذ عتقه ولو أعتقهما رب المال معا عتقا لان كل واحد منهما ملكه لكون كل واحد منهما مشغولا بملك رأس المال وألف ربح فيضمن حصه المضارب من ذلك وهو

خمسة موسرا كان أو مسرا ولا سماية على العبد عندهم جميعا لان كل واحد منهما عتق كله باعناك اياه فلا يلزمه السماية ورب المال صار متفقا حق المضارب من الربح بالعتق فيضمن له موسرا كان أو مسرا فان أعتق أحدهما قبل صاحبه عتق الاول كله وولاؤه له ويستحق من الثاني نصفه لانه حين نفذ عتقه في الاول منهما قد وصل اليه كمال رأس ماله وبقي العبد الآخر ربعا والربح مشترك بينهما نصفان فهو باعناك الثاني اعتق عبدا مشتركا بينه وبين غيره وحكم هذا في الخيار والاستملاء والتضمين معروف ولو كان المضارب اشترى بها عشرين يساوي أحدهما أثنين والآخر ألفا فأعتقهما المضارب معا أو مئتين وهو موسر فعتقه في دين قيمته ألف درهم باطل لانه لا فضل في قيمته على رأس المال فلا يملك هو شيئا منه وأما الذي قيمته ألفان فالمضارب مالك لربسه حين أعتقه فيعتق منه ربسه ثم باع الذي قيمته ألف درهم فيستوفي رب المال من ذلك رأس ماله لان رأس المال يحصل من شراء الاموال وذلك مالية العبد الذي لقي فيه عتقه بطريق البيع فقد نفذ البيع في مئتي العبد فاذا وصل اليه رأس ماله ظهر ان العبد الثاني كله ربح وان نصيب المال منه ألف درهم فيضمن المضارب ذلك لرب المال ان كان موسرا ويرجع بها على العبد في قول أبي حنيفة ويستسميه أيضا في خمسة تمام نصيبه لانه حين أعتق ما كان يملك منه الا الربع فان حدث له ملك في ربع آخر بعد ذلك بان وصل الى رب المال رأس ماله لا ينفذ ذلك العتق فيه فلماذا يستسميه في هذا الربع لتسليم العتق ولو لم يتمهما المضارب وأعتقهما رب المال في كلة واحدة فالعبد الذي قيمته ألف جزء من مال رب المال ولا سماية عليه وأما العبد الذي قيمته ألفان فثلاثة ارباعه جزء من مال رب المال لان عتقه انما نفذ فيه بقدر ملكه فيها وقت الاعتاق وقد كان مالكا جميع العبد الاوكس لانه لا فضل فيه على رأس المال وثلاثة ارباع الارض فينفذ عتقه في ذلك القدر وأما الربع الباقي فان كان رب المال موسرا فالمضارب في قول أبي حنيفة رحمه الله بالخيار ان شاء أعتق ذلك الربع وان شاء استسمى العبد فيه وان شاء ضمنه رب المال ويرجع به رب المال على العبد وان كان مسرا فان شاء أعتق وان شاء استسمى وهذا ظاهر وضمن للمضارب أيضا رب المال تمام حصته من الربح وذلك خمسة موسرا كان أو مسرا لانه بالاعتاق صار متفقا مقدار اثنين وخمسة ألف من ذلك رأس ماله وألف وخمسة ربح وقد وصل الى

المضارب خمسمائة اما بالتضمين أو بالاستسماه فيسلم مثله لزب المال بقي ألف درهم بما أعتقه
فنصفها حصه المضارب فهذا غرم له خمسمائة موسرا كان أو مسرا . والحاصل ان كل شيء
زاد به نصيب المضارب بعد عتق رب المال فالضمان فيه على رب المال ولا ضمان فيه على العبد
وكل ما كان الملك فيه ظاهرا للمضارب وقت اعتاق رب المال فالحكم فيه بالتضمين والاستسماه
يختلف باليسار والاعصار كما يتناهم رب المال لا يرجع على العبد بما ضمن للمضارب من هذه
الخمسائة الاخرى لانه ان لم يترك ذلك بالاتلاف فان كان رب المال أعتق الذي قيمته ألفان أو لا
عتق منه ثلاثة ارباعه لما يتناهم تبين بوصول رأس المال الى رب المال أن الآخر كله ربح مشترك
بينهما فاما ينفذ عتق رب المال في نصفه فالحكم فيه بمنزلة الحكم في العبد المشترك قيمته أحد
الشريكين وان كان أعتق الذي قيمته ألف درهم أولا عتق الاول كله وصار رب المال
مستردا جميع رأس ماله فيظهر ان الآخر كله ربح وانه مشترك بينهما وانما ينفذ عتق رب
المال في نصفه وللمضارب الخيار في نصيبه كما يتناهم ولو اشترى بالف عبيدين كل واحد منهما
يساوي ألقا فاعتقهما المضارب . ما أو أحدهما قبل صاحبه ثم قتا رب المال من أحدهما أو
قطع يده فقد صار مستوفيا نصف رأس ماله لان العين من الآدى نصفه فصار متقا نصفه
بقية العين أو قطع اليد ولو كان العبد الاجنبي يضمن نصف قيمته خمسمائة فاذا كان من
مال المضاربة صار مستوفيا نصف رأس ماله ثم ظهر الفضل في العبد الآخر لان الباقي
من رأس المال خمسمائة وقيمته ألف الا أن العتق الذي كان من المضارب قبل ذلك فيه باطل
لانه سبق الملك ولا ينفذ وان ظهر الملك من بعده وان أعتقهما للمضارب بعد ذلك لم يجز عتقه
في الجنبى عليه لانه لا فضل فيه عما بقي من رأس المال وأما العبد الآخر فيعتق منه ربه نصف
الفضل على ما بقي من رأس المال فيه ثم يباع الجنبى عليه فيدفع الى رب المال تمام رأس ماله
ويضمن المضارب ان كان موسرا لرب المال نصف قيمة العبد الذي جاز عتقه فيه لانه ظهر
ان جميعه ربح وان نصفه لرب المال فيضمن المضارب له ذلك اذا كان موسرا ضمان العتق
ويرجع به على العبد ويرجع عليه أيضا بما تبين وخمسين درهما وهذا قياس قول أبي حنيفة
رحمه الله لانه ظهر ملكه في نصفه الا ان أعتقه حين عتق ما نفذ الا في ربه فيستسميه في
قيمة ربه لتتيمم العتق فيه واذا دفع الرجل الى الرجل الف درهم مضاربة بالنصف فاشترى
بها جارية تساوى ألقا فولدت ولدا يساوى ألقا فادعاه المضارب فدعواه باطل لان كل

واحد منهما مشغول برأس المال ولا يفضل فيه وكل واحد منهما معتبر بانقراده فدعوته حصلت في غير ملكه فهو ضامن لمقر الجارية لانه أقر بوطئها وهي مملوكة لرب المال فعليه عقرها لما سقط الحد عنه بالشبهة وله أن يبيع الجارية وولدها فقد أبهم الجواب هنا وهو على التقسيم فان كانت جاءت بالولد منذ اشتراها لاقبل من ستة أشهر فله أن يبيها ولكن لا يلزمه المقر لانا نيقنا ان الوطء سبق شراؤه فلا يوجب عليه المقر للمضاربة وان كانت جاءت به لاكثر من ستة فليبه المقر وله أن يبيها ما لم يستوف رب المال منه عقرها فان استوفى عقرها وهو ثمة درهم صحت دعوته وثبت نسب الولد منه وصارت الجارية أم ولده لان ما وصل الى رب المال وهو مائة درهم محسوب من رأس ماله فاما يبقى من رأس ماله تسعة وفي قيمة كل واحد منهما فضل على ما بقي من رأس المال فتصح دعواه ثم ينرم لرب المال من قيمة الجارية تسعة تمام رأس ماله وخمسين درهما ما بقي موسرا كان أو معسرا لان ضمان الاستيلاء ضمان تملك فلا يختلف بلبسار والاعصار ولهذا لا يعتمد الصنع فاذا غرم له تسعة فقد وصل اليه تمام رأس ماله وصارت المائة الباقية من قيمتها ربحا بينهما فيرم حصه رب المال من ذلك خمسين درهما وأما الولد فهو ربح كله ويمتنع نصيب المضارب منه وهو النصف ويستسعى في نصف قيمته لرب المال ولا ضمان على المضارب في ذلك وان كان موسرا لانه كالمعتق له وضمان الاعتاق لا يجب الا بالصنع وانما عتق نصيبه هنا حكما لظهور التفضل في قيمة كل واحد منهما على رأس المال فان لم يبيع واحد منهما ولم يستوف رب المال عقرها حتى زادت الجارية فصار تساوي ألقين فهي أم ولد للمضارب لانه ظهر التفضل في قيمتها على رأس المال فملك المضارب حصته منها وهو الربع قصير أم ولد له لانه بدعواه نسب الولد قد أقر أنها أم ولد له والاقرار بالاستيلاء اذا حصل قبل الملك يوقف على ظهور الملك في المحل وبعد الملك يصير كالمجده له ثم الاستيلاء لا يحتل الوصف بالتحري في المحل فصار هو متسلكا نصيب رب المال منها وذلك ثلاثة ارباعها ألف وخمسة مائة ألف رأس ماله وخمسة مائة ربح فليبه قيمة ثلاثة ارباعها موسرا كان أو معسرا لانه ضمان التملك وأما الولد فهو رقيق على حاله ما لم يؤد ما عليه من قيمة الام أو يأخذ رب المال شيئا من المقر لانه لا يفضل فيه على رأس المال وله أن يبيعه فان لم يبيعه حتى صار يساوي ألقين فانه يصير ابن المضارب ويمتنع منه ربه لانه ظهر التفضل في قيمته على رأس المال فملك المضارب نصيبه من الربح وذلك ربح

الولد فيمتق ذلك القدر عليه بخلاف ما سبق انه اذا اعتقه ولا فضل فيه على رأس المال ثم ظهر الفضل فيه لم ينفذ ذلك المتق لان انشاء المتق متى سبق الملك لم ينفذ بمحدث الملك في المحل بعده ودعوى النسب اذا سبقت الملك نفذ لحديث الملك في المحل بعده باعتبار ان سببه لا يمتثل القسح بحال وهو كونه مخلوقا من مائه ثم لا ضمان على المضارب فيه لانه عتق حكما لظهور الفضل في قيمته وضمن المتق بتمدد الصنع وحين وجد منه الصنع وهو الدعوى لم يمتق شيء منه لان علة المتق القرابة والملك فاعا يضاف الى آخر الوصفين وجودا وقد حصل ذلك حكما بغير صنعه ولهذا لو ورث بمض قريب لم يضمن لشريكه شيئا بخلاف الام فان ضمان الاستيلاء ضمان ملك وهو لا يمتد الصنع (ألا ترى) انه لو ورث بمض أم ولده يضمن لشريكه نصيبه فان استوفى رب المال من المضارب ألف درهم صار ما بقي من الابن وما بقي على المضارب من قيمة الام وعقرها على المضاربة ربحا كله فان كان المقر مائة درهم ضمن رب المال المضارب الالف كلها والمائة درهم فاذا أخذها كان للمضارب مثل ذلك من الولد فيمتق من الولد قدر ألف درهم ومائة ويبقى تسعمائة فهو بين المضارب وبين رب المال نصفين فيمتق حصة المضارب ويستسى الولد لرب المال في حصته أربعمائة وخمسين ولرب المال من ولاد الولد عشرة وربع عشرة والباقي للمضارب في قول أبي حنيفة رحمه الله وهذا اللفظ سهو فان لرب المال من ولاد الولد خمسة وربع عشرة لان قيمة الولد ألفان والذي عتق منه على ملك رب المال قدر أربعمائة وخمسين وأربعمائة خمس الاتنين والחסون ربع العشر فان المشر مائتان فلعننا أن له من الولاد خمسة وربع عشرة والباقي للمضارب وقد طعن عيسى رحمه الله في هذا الجواب فقال هو خطأ لان الباقي بعد الالف الذي استوفاهما رب المال كله ربح بينهما نصفاً فلا يكون حصة المضارب من الولد خاصة ولكن المضارب يضمن نصف ما بقي من نصف قيمة الام ونصف المقر واستسى الولد في نصف قيمته واستشهد بالمسئلة التي ذكرها في آخر الباب فانه خرجها على هذا الوجه فقال تلك صحيحة وهي تنقض هذه المسئلة فقال مشايخنا رحمهم الله ما ذكره عيسى هو القياس ولكن ما ذكره محمد رحمه الله نوع استحسان وانما أخذ به هنا لزيادة المتق في الولد فأما ما سلكنا طريق القياس لم يمتق الولد مجازا الا بصفة واذا صرنا الى ما ذكره محمد رحمه الله يمتق من الولد ثلاثة ارباعه وربع عشرة مجازا ومبنى العقد على الغلبة والسراية فيترجح الطريق الذي فيها تكثير المتق

ثم الفرق بين هذه المسئلة وبين تلك يتناهى في آخر الباب ولو كان المضارب مـعـرـا لا يقدر على
الاداء فاراد رب المال أن يستسمى الجارية في رأس ماله وحصته من الربح لم يكن له ذلك
لان ذلك دين على المضارب ولا سعاية على أم الولد في دين مولاه وان أراد أن يستسمى
الولد كان له ذلك في الالف وخمسمائة ألف درهم رأس ماله وخمسمائة حصته من الربح في
الولد لان نصيب المضارب من الولد وهو الربع عتق بالدعوى ففيه السعاية في نصيب رأس
المال وهو ثلاثة أرباعه وهذا لان الولد يفتق بإداء السعاية والاستسماء لتسيم العتق صحيح
فاما أم الولد فلا تفتق بإداء السعاية فلم نال يلزمها السعاية في دين مولاه ثم لرب المال ثلاثة
أرباع ولاء الولد لان هذا القدر عتق على ملكه بإداء السعاية اليه ويرجع على المضارب بنصف
قيمة الام ونصف المقد لانها مع عقرها كله ربح فيسقط عن المضارب حصته من ذلك وينرم
حصته رب المال فاذا أدى ذلك الى رب المال فاراد الولد أن يرجع بشئ مما سعى فيه على
واحد منها لم يكن له ذلك لان عرض ماسى فيه قد حصل له وهو ذلك القدر من رقبته
ولو كانت المضارب حين اشترى الجارية بالالف وهى تساوى ألقا فولدت ولدا يساوى
ألقا فلم يدعه ولكنه ادعاه رب المال فهو ابنه والام أم ولده ولا ينرم للمضارب شيئا من
عقر ولا قيمة جارية لان الجارية كلها مملوكة لرب المال اذ لا فضل فيها على رأس المال فاستيلاده
حصل في خالص ملكه وذلك نقص منه للمضاربة بمنزلة ما لو استردها بالاعتاق فلم يلزمه
عقرها وقد طلق الولد حر الاصل ولا شئ للمضارب قبله من قيمتها ولا من قيمة ولدها
وكذلك لو كان الولد يساوى ألقين لان نسبه ثبت من وقت العلوق وانما علق حر الاصل
فلا معتبر بقيمته قلت أو كثرت ولو كانت الام تساوى ألقين غرم ربح قيمتها وعن عقرها
للمضارب لانه حين استولدها كان الربع منها للمضارب فينرم له ربح قيمتها وقد لزمه ربح
عقرها أيضا باعتبار ملك المضارب لكن هذا الربع من القدر ربح بينهما نصفان فتسقط حصته
من ذلك وينرم حصه المضارب وهو عن عقرها ولا ضمان عليه في الولد لانه علق حر الاصل
فان أصل العلوق حصل في ملكه فتستد دعواه الى تلك الحالة ويكون الولد حر الاصل
ولو كان المضارب هو الذى وطئ الجارية وقيمتها ألقان فجاءت بولد فادعاهما المضارب بمد ما
ولده وقيمته ألف درهم فالولد ولد المضارب لانه كان مالكا لربها حين استولدها وذلك
يكفى لثبوت نسب الولد بالدعوى ولا ضمان عليه فيه وهو عبد لانه لا يملك شيئا من الولد فانه

لا فضل في قيمته على رأس المال ولو اشترى المضارب ابنا معروفا له بمال المضاربة ولا فضل
 فيه على رأس المال لم يمتق عليه فكذلك اذا ثبت النسب بدعواه ويغرم لرب المال ثلاثة ارباع
 قيمة الجارية لان نصيبه منها صار ام ولد له وصار به متطلكا نصيب رب المال وهو ثلاثة
 ارباعا فلهذا يغرم ثلاثة ارباع قيمتها ويغرم له ثلاثة أثمان المقر ولكن ذلك ربح كله فيسقط
 نصف حصة المضارب ويضمن لرب المال حصته من ذلك وهو ثلاثة أثمان عقرها فاذا قبض
 رب المال ذلك عتق نصف الولد لان اولد صار ربحا كله فيمتق نصيب المضارب منه وهو
 النصف ويسعى في نصف قيمته لرب المال ولا ضمان على المضارب فيه لان العتق حصل حكما
 بحدوث ما مكه فيه ولا يقال كان ينبغي أن يكون الولد حرا اصل كما في جانب رب المال لان
 رب المال صار ناقضا للمضاربة باسترداد رأس المال عنه عند الاستيلاء والمضارب لا يتمكن من
 ذلك فلا يسلم له شيء من الربح ما لم يسلم رأس المال لرب المال فلهذا كان الولد رقيقا وانما يمتق
 اذا سلم رأس المال لرب المال ولو كانت الجارية تساوى ألقا فولدت ولدا يساوي ألقا فاداه
 المضارب فغرمه رب المال المقر وهو مائة درهم وأخذها صارت الجارية أم ولد للمضارب
 ويمتق الولد ويثبت نسبه لظهور الفضل في قيمة كل واحد منهما على ما بقي من رأس المال
 ويضمن المضارب من قيمة الام تسعمائة وخمسين درهما تسعمائة مابقى من رأس المال وخمسون
 حصة رب المال من المائة التي هي ربح في الجارية فاذا قبضها رب المال عتق نصف الولد من
 المضارب ويسعى في نصف قيمته لرب المال وولاؤه بينهما نصفان لان الولد كله ربح بينهما
 نصفين وهذه هي المسألة التي استشهد بها عيسى رحمه الله والفرق بينهما وبين الاول على
 جواب الكتاب من وجهين أحدهما أن في هذا الموضع سبب عتق الولد اشترك فيه المضارب
 ورب المال فلهذا لا يجمع نصيب المضارب من الربح في الولد كله وهناك لا يصنع لرب المال
 في السبب الموجب للعتق في الولد وانما السبب لظهور الفضل في قيمته على رأس المال فلهذا
 يجمع جميع نصيب المضارب من الربح في الولد لدفع الضرر عن رب المال بوصوله الى جميع
 نصيبه بالتضمنين في الحال والثاني أن الجمع هناك لتتليب العتق وذلك لا يقوى هناك لان
 تفاوت ما بين الجمع والتفريق نصف عشر الولد فالربح من الجارية قدر المائة وان جعلنا ذلك
 كله لرب المال لا يزداد العتق للولد الا بقدر نصف المشر وذلك قليل فلهذا لم يشتمل بالجمع
 هنا وان كان المضارب مصرا وقد أدى المقر لرب المال أن يستسى اولد بتسعمائة وخمسين

درهما تسمائة بقية رأس ماله لانه لا وجه لاستسعاء الجارية في ذلك فلها ام ولد فلا يلزمها السماية في دين مولاهما ولكن يستسمى الولد في ذلك ليعتق ثم المائة الباقية منه ربح فيسمى لرب المال في نصفها ويكون لرب المال من الولد تسعة أعشاره ونصف عشره ويكون له نصف قيمة الام ديناً على المضارب في قول أبي حنيفة رحمه الله لان الام صارت ربها كلها وانما يضمن المضارب لرب المال مقدار حصته منها بالاستيلاء وذلك النصف والله أعلم

باب جناية العبد في المضاربة والجناية عليه

(قال رحمه الله) رجل دفع الى رجل ألف درهم مضاربة فاشتري وباع وربح ثم اشترى بعضها عبداً يساوى ألقا فقتله رجل عمداً فاقصاص فيه لاشتباه المتوفى لان في الحال العبد كله مشغول برأس المال فاقصاص لرب المال دون المضارب وباعتبار المال المضارب شريك لان رب المال باستيفاء القصاص لا يصير مستوفياً رأس ماله فان القصاص ليس بمال فلا بد أن يستوفى ما بقي من المال بحساب رأس المال واذا استوفى ذلك ظهر في العبد فضل على ما بقي من رأس المال فيكون المضارب شريكاً بقدر حصته من الربح وليس لاحد الشريكين أن ينفرد باستيفاء القصاص فان قيل كان ينبغي أن يجتمعا في استيفاء القصاص قلنا هذا غير ممكن أيضاً فان المضارب يصير مستوفياً لنفسه شيئاً قبل أن يصل الى رب المال كمال رأس ماله وذلك لا يجوز وبه فارق العبد المرهون اذا قتل عمداً واجتمع الرهن والمرتهن في استيفاء القصاص فان لها ذلك في قول أبي حنيفة وأحد الروايتين عن أبي يوسف رحمهما الله وفي قول محمد رحمهما الله وهو أحد الروايتين عن أبي يوسف رحمه الله ليس لها ذلك لان حق المرتهن مع حق الرهن فيه بمنزلة حق المضارب مع حق رب المال هنا والفرق بينهما عند أبي حنيفة وأبي يوسف ان هناك الحق لا يمد وهما وليس في اجتماعهما على استيفاء القصاص ما يضمن مخالفة حكم الشرع بل مالية الرهن تصير قايمة به ويسقط الدين وذلك مستقيم بتراضيهما وهنا في اجتماعهما على الاستيفاء سلامة شيء للمضارب قبل وصول كمال رأس المال الى رب المال . بوضعه ان هناك الرهن هو المالك لجميع العبد في الحال والمآل والمرتهن حق فيشترط رضاه ليتمكن المالك من استيفاء القصاص وهنا المالك رب المال في الحال وباعتبار المآل المضارب شريك في المآل وهو نظير المكاتب اذا قتل عن وفاء وله وارث سوى المولى لا يجب القصاص

لاشتباه المستحق ولو كان المضارب اشترى بالالف المضاربة عبدا يساوى ألف درهم فقتله رجل عبدا فالقصاص واجب لرب المال لان البعد قتل على ملكه ولا شركة للنير فيه باعتبار الحال والمال اذ لا فضل في المال على رأس المال فيجب القصاص له على القاتل وقد خرج البعد عن المضاربة لان القصاص الواجب ليس بمال وقد صار مال المضاربة بمال لا يتأني فيه التصرف فيما ولا شراء فلهذا يخرج من المضاربة كما لو أعتقه رب المال فان صالحه على ألف درهم كانت لرب المال من رأس ماله وان صالحه على ألفي درهم استوفى رب المال من ذلك رأس ماله وما بقي بمنزلة الربح ينشأ على ما اشترط لان القود الواجب كان مثلا لمال المضاربة وقد صار ذلك القود بالصلح مالا والمال عوض عن ذلك القود وحكم العوض حكم الم عوض الا أنه كان لا يظهر حق المضارب في القود لانه ليس بمال والربح لا يظهر ما لم يصل رأس المال الى رب المال فأما هنا العوض مال فيظهر نصيب المضارب فيه اذا وصل رب المال رأس ماله وهو نظير الموصى له بالثلث لاحق له في القصاص فان وقع الصلح عنه على مال ثبت فيه حق الموصى له ولو كان المضارب اشترى البعد بالف المضاربة وهو يساوى ألفين فقتله رجل عبدا فلا قصاص عليه وان اجتمع على طلبه رب المال والمضارب لان رب المال لا ينفرد باستيفاء القصاص هنا للشركة التي كانت للمضارب في البعد حين قتل ولا يجوز أن يجتمعا على الاستيفاء لان رب المال باستيفاء القصاص لا يصير مستوفيا رأس ماله فيؤدي الى أن يستوفى المضارب شيئا لنفسه قبل أن يصل الى رب المال رأس ماله فلهذا لا يجب القصاص أصلا ومتى تمذر إيجاب النصاص في العمد المحض يجب بدل المقتول في مال القاتل وبدل المقتول قيمته هنا فيأخذ المضارب قيمة البعد من القاتل في ماله في ثلاث سنين لان وجوب المال بنفس القتل فيكون مؤجلا وان كانت العاقلة لا تمقله اكونه عبدا كالأب اذا قتل ابنه عبدا ثم هذه القيمة على المضاربة يشتري بها ويبيع بمنزلة ماله وغصب البعد فاصب وتلف في يده ولو كانت قيمته ألف درهم أو أقل فقتل البعد رجلا عبدا فادعى ذلك أولياؤه على البعد وأقاموا عليه اليانة بذلك والمضارب حاضر ورب المال غائب لم يقض على البعد بالقصاص حتى يحضر رب المال وكذا ان حضر رب المال والمضارب غائب لم يقض بالقصاص حتى يحضر المضارب لان الملك لرب المال واليد للمضارب وهي يد مستحقة له (ألا ترى) أنه يتمكن من التصرف باعتباره على وجه لا يملك رب المال نفيه عن ذلك فزله هو منزلة المالك

واشتراط حضور المالك في القضاء بالينة على العبد بالقود قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله وفي قول أبي يوسف الآخر لا يشترط ذلك لان العبد في حكم دمه مبقى على أصل الحرية وعندهما للمولى حق الطعن في الشهود فلا يجوز تقويت ذلك الحق عليه بالقضاء بالينة حال غيبته وقد بينا المسئلة في الآتي فحال غيبة المضارب على الخلاف أيضا ولا خلاف أن العبد لو أقر بالقتل عمدا فإنه يقضى عليه بالقود حضرا أو لم يحضر الآن الاقرار ملزم بنفسه وليس لها حق الطعن في اقراره ولو أقر العبد بذلك وهما حاضران يكذبانه فيه ولا مقتول وليان ففنا أحدهما فإن حق ولى الآخر باطل لان صحة اقراره باعتبار أن المستحق به دمه وهو خالص حقه وبمد غفو أحد الوليين المستحق للآخر هو المال واتراره في استحقاق الملك والمالية على مولاه باطل كما لو أقر بجنابة خطأ وكذلك لو كان المضارب صدقة لان العبد كله مشغول برأس المال فالمضارب فيه كالأجنبي وباعتبار اليد لا ينفذ الرأه كالمرتهن اذا أقر بذلك على المرء ون فإن كان في العبد فضل فقيل له ادفع نصف حصتك الى الولي الذي لم يف أو افده لانه ملك حصته من الفضل ولو أقر فيه بجنابة خطأ خوطب بالدفع أو الفداء فكذلك بجنابة العمد بمد غفو أحد الوليين في نصيب الآخر فإذا احتال أحدهما بطلت المضاربة لانه لو اختار الدفع فقد صار مملكه ذلك القدر من جهة نفسه لا على وجه التصرف في مال المضاربة وان اختار الفداء قد سلم له ذلك القدر بما أدى من الفداء وذلك يبطل عقد المضاربة فيه وإذا بطل حكم المضارب في بعض رأس المال بطل في كله فيأخذ رب المال من العبد قدر رأس ماله وحصته من الربح ويأخذ المضارب نصف حصته الذي بقي ولو لم يكن في دفعه الا اثبات للشركة للغير في مال المضاربة لكان ذلك مبطلا للمضاربة ولو كان المضارب أنكر ما أقر به العبد وأقر به رب المال وقيمت ألف وأقل قيل لرب المال ادفع نصفه أو افده بنصف الديه لان العبد كله مملوك لرب المال فاتراره عليه بالجنابة الموجبة للمال صحيح فإن دفعه كان النصف الباقي على المضاربة ورأس المال فيه خمسمائة لانه في حق المضارب صار هو مستوفيا نصفه بادفع فيكون ذلك محسوبا عليه من رأس ماله وان كانت قيمته أقل من ألف طرح من الألف قدر قيمة ما استهلك رب المال من العبد بالدفع ورأس ماله ما وراء ذلك والباقي على المضاربة بتمكن المضارب من التصرف فيه ولو كانت قيمته أثنى درهم صدق رب المال على حصته من ذلك وهو ثلاثة أرباع العبد فيقال له ادفع نصف حصتك أو افده ويسلم رب المال

نصف حصته من العبد ويكون المضارب حصته من العبد وهو الربع لأن المولى حين أمر عليه
 بالجناية كان العبد مشتركاً بينه وبين المضارب أرباعاً فأنما يعمل إقراره في نصيبه دون نصيب
 المضارب ولو اشترى المضارب بالثب المضاربة عبداً قيمته ألف درهم فبني جناية خطأ لم يكن
 للمضارب أن يدفعه بالجناية لأن العبد كله مملوك لرب المال فالدفع بالجناية عليك لا بطريق
 التجارة فلا يملكه المضارب بمقد المضاربة كالمليك بالهبة والصدقة وكإبطال الملك فيه بالاعتاق
 وإن فداءه كان متطوعاً في الفداء لأنه لا ملك له في العبد وهو غير مجبر على هذا الفداء وهو
 فيه كاجنبي آخر وكان العبد على المضاربة على حاله لأنه فرغ من الجناية بالفداء فإن كان رب
 المال حاضراً قيل له ادفعه أو أفده لأنه هو المالك لجميع العبد حين جنى والمالك هو المخاطب
 بالدفع أو الفداء فإن اختار الفداء أخذه ولم يكن للمضارب عليه سبيل لأنه سلم له العبد بما أدى
 من الفداء فصار هو في حق المضارب كالتأوى حين أتى المضارب أن يدفعه فلا يقي له حق
 فيه باعتبار يده وإن أراد دفعه فقال المضارب أنا أفديه ويكون على المضاربة لأنني أريد أن
 أئيمه فأرجح فيه كان له ذلك لأن له في العبد يداً مستبرة وباعتبارها يتمكن من التصرف على
 وجهه لا يملك رب المال منه عن ذلك فيكون هو متمكناً من استدامة يده بإداء الفداء لأنه
 لا يبطل بالفداء شيئاً من حق رب المال ورب المال بالدفع يبطل حق المضارب ولو كان
 المضارب غائباً لم يكن لرب المال أن يدفعه وإنما له أن يدفعه لأنه ليس في الفداء إبطال اليد
 المستحقة للمضارب فيه بل فيه تقرير يده بعد ما أشرفت على القوات وفي الدفع تقويت يده
 فلا يملكه إلا بمحض من المضارب لأن له أن يختار الفداء إذا حضر فلا يملك رب المال أن
 يبطل عليه خياره ولو كان المضارب اشترى ببعض المضاربة عبداً فبني جناية خطأ وفي يد
 المضارب من المضاربة مثل الفداء أو أكثر لم يكن له أن يدفعه بالمال الذي في يده لأن
 الفداء من الجناية ليس من التجارة وليس له أن يتصرف في مال المضاربة على غير وجه التجارة
 وإنما له أن يدفعه من مال نفسه إن أحب ولو كان اشترى بالثب المضاربة عبداً يساوي ألقين
 فبني جناية خطأ تحيط بقيمته أو أقل منها لم يكن لواحد منهما أن يدفعه حتى يحضرا جima
 لأن العبد مشترك بينهما ربه للمضارب وثلاثة أرباعه لرب المال وأحد الشريكين في العبد
 لا يفرّد بدفع جميع العبد وأيهما فداء فهو متطوع في الفداء لأن في نصيب شريكه هو
 غير مجبر على الفداء ولا مضطر إلى ذلك لأحياء ملكه فكان متبرعاً فيه فإن حضرا واختارا

الدفع دفاه وليس لها شيء وإن اختار القداء فالقداء عليهما أو باع على قدر ملكهما فيه وقد خرج البعد من المضاربة وليس للمضارب بيع نصيب رب المال منه لأنه إنما سلم له بما أدى من القداء والمضارب قد رضي بفوات يده وحقه فيه حين أبي القداء في حصته من المال فإن اختار رب المال القداء واختار المضارب الدفع فكل واحد منهما يختص بملك نصيبه وله ما اختار في نصيبه من دفع أو قداء وقد وقعت القسمة بينهما وخرج البعد من المضاربة لأن رب المال أن دفع نصيبه وفدى المضارب نصيبه فقد تميز نصيب أحدهما من الآخر وكذلك أن كان المضارب دفع نصيبه وتميز نصيب أحدهما من نصيب الآخر لا يكون إلا بعد القسمة فلذا جعل ذلك قسمة بينهما وإطلاقا للمضاربة ولأن بالتخير في حق كل واحد ثبت في نصيبه حكم ليس ذلك من حكم المضاربة فيتضمن ذلك بطلان المضاربة بينهما والله أعلم

باب ما يجوز للمضارب أن يفعله وما لا يجوز

(قال رحمه الله) وإذا اشترى المضارب بالف المضاربة عبدا أو أمة ليس له أن يزوجه واحدا منهما في قول أبي حنيفة ومحمد ورحمهما الله وفي قول أبي يوسف رحمه الله يزوجه الأمة ولا يزوجه البعد لأن تزويج الأمة اكتساب المال واسقاط نفقتها من مال المضاربة وذلك بمنزلة بيعها وإيجارها وتزويج البعد اضراء لا منفعة فيه للمضاربة ولها أن المضارب فوض إليه التجارة في هذا المال والتزويج ليس من التجارة فإن التجار ما اعتادوه ولم يعرف في موضع من البلدان سوقا معدا للتزويج وفيها ليس بتجارة المضارب كغيره من الأجانب (ألا ترى) أنه لا يكاتب لأن الكتابة ليست بتجارة وإن كان فيها اكتساب المال فكذلك تزويج الأمة وإن كاتب عبدا من المضاربة ولا فضل في قيمته على رأس المال فادى الكتابة فهو عبد لأنه لو أعتقه كان عتقه باطلا فكذلك إذا استوفى منه بدل الكتابة وما أداه فهو من المضاربة لأنه كسب ضد المضاربة والكسب يتبع الأصل فإذا كان المكتسب على المضاربة فكذلك كسبه وإذا كان كاتبه وفيه فضل على رأس المال فالكتابة أيضا باطلة لأنه لا يمكن تنفيذها على المضاربة فاتها ليست بتجارة ولا يمكن تنفيذها في نصيب نفسه باعتبار ملكه لأن ذلك القدر يخرج من المضاربة فيؤدي إلى سلامة شيء للمضارب قبل وصول رأس المال إلى رب المال ثم هذا عبد مشترك بينهما وأحد الشريكين إذا كاتب فلا يخفى أن يفسخ الكتابة لدفع الضرر عن نفسه

فهنا للمولى أن يبطل الكتابة أيضا فإن لم يبطلها حتى أدى البذل عتق نصيب المضارب منه
 لأنه كان عتق عتقه بالأداء فسد استيفاء البذل منه يصير كالعتق إياه واعتاق المضارب
 في نصيب نفسه صحيح إذا كان في البذل فضل على رأس المال ثم حصة نصيب المضارب من
 المكاتب وهو الربع يسلم له وما وراء ذلك كسب ثلاثة أرباعه فيكون على المضارب يستوفى
 رب المال منه رأس المال وما بقي بعد ذلك اقتسامه على الشرط في الربح ثم رب المال بالخيار في
 قول أبي حنيفة رحمه الله أن شاء ضمن المضارب أن كان موسرا نصف قيمة العبد إذا كانت
 المضاربة بالنصف وإن شاء استسقى العبد وإن شاء أعتقه لأنه لما وصل إلى رب المال رأس
 المال بقي العبد كله وبما فيكون بينهما نصفين وقد عتق نصيب المضارب منه بعتاقه وهو موسر
 فيكون للثالث ثلاث خيارات كما هو أصل أبي حنيفة ولو كان المضارب أعتقه على أنى درهم
 ولا فضل في قيمته على رأس المال فعتقه باطل لأنه لا يملك اعتاق شيء منه بتغير عوض
 لانعدام ملكه في شيء من الرقبة فكذلك لا يملك الاعتاق بعوض وإن كان فيه فضل عتق
 نصيبه منه بمحضته من المال الذي أعتقه عليه لأنه في حصته يملك الاعتاق بتغير عوض فيملك
 الاعتاق بعوض وشرط المتى قبول العبد جميع العوض وقد وجد وسلم تلك الحصة له
 ورب المال بالخيار وإن كان المضارب موسرا بين التضمن والاستسقاء والاعتاق . وإذا دفع
 الرجل إلى رجل ألف درهم مضاربة فاشتري ببعضها عبدا فرهنه المضارب بدين عليه من
 غير المضاربة لم يميز كان في البذل فضل على رأس المال أو لم يكن لأنه صرف مال المضاربة
 إلى حاجة نفسه والرهن نقيض الاستيفاء وليس له أن يوفي دين نفسه بمال المضاربة قبل
 القسمة فكذلك لا يرهن به فإن رهنه بدين من المضاربة وفيه فضل أو ليس فيه فضل فالرهن
 جائز لأنه يملك إبقاء دين المضاربة بمال المضاربة فيملك الرهن أيضا وهذا لأنه من
 صنيع التجار والمضارب فيما هو من صنيع التجار بمنزلة المالك ولو لم يرهنه ولكن العبد
 استهلك مالا لرجل أو قتل دابة فباعه المضارب في ذلك دون حضور رب المال أو
 دفعه إليهم بدينهم أو قضى الدين عنه من مال المضاربة فذلك جائز لأن ما ضله من صنيع
 التجار أما البيع فلا يشك وكذلك قضاء الدين عنه لأن فيه تخلص المالية فيكون بمنزلة
 فكأن الرهن بقضاء الدين وهذا بخلاف جنابته في حي آدم فإن موجب الجنابة الدفع أو
 القداء وليس ذلك من التجارة فليس تستند المضاربة به ولو أخذ المضارب لهذا العبد في

التجارة ولم يقل له رب المال في المضاربة اعمل برأيت جاز ذلك على رب المال لان الاذن في التجارة من التجارة وبمطلق العقد يملك المضارب ما هو من التجارة في مال المضاربة مطلقاً فان اشترى البعد عبداً من تجارته ففي عبده جناية لم يكن للبعد ان يدفعه ولا يقديه حتى يحضر رب المال والمضارب وهذا بخلاف البعد المأذون من جهة مولاه اذا اشترى عبداً ففي جناية فان لمأذون أن يدفعه أو يقديه لان هناك البعد استفاد الاذن ممن يخاطب بموجب جنيته فكذلك هو بعد انكسرك المجر يخاطب بموجب جناية عبده فيخير بين الدفع والقضاء وأما بعد المضاربة فاستفاد الاذن من جهة من لا يكون مخاطباً بموجب جنيته فكذلك هو لا يكون مخاطباً بموجب جناية عبده في الدفع أو القضاء قبل حضور رب المال والمضارب وهذا لان المأذون من جهة المضارب لا يكون أحسن حالا في التجارة من المضارب فاذا كان المضارب لا يتفرغ بدفع عبد المضاربة بالجناية ولا بالقضاء من مال المضاربة قبل أن يحضر رب المال فكذلك المأذون من جهته لان كسب هذا المأذون مال المضاربة لنفسه واذا دفع الرجل مال ابنه الصغير مضاربة بالنصف أو بأقل أو بأكثر فهو جاز لانه مأثور بقرآن ماله بالاحسن وقد يكون الاحسن هذا فقد لا يجد من يحاسب بالتصرف في ماله ولا يتفرغ لذلك لكثرة أشغاله وان استأجر من يتصرف في ماله وحسب الاجر حصل الربح أو لم يحصل فكان أشفع الوجه للصبي أن يحمل التصرف شريكا في الربح التابع في النظر لاجل نصيب نفسه من الربح ولا يترحم الصبي له شيأ ان لم يحصل الربح وكذلك لو أخذه لنفسه مضاربة لان منفعة الصغير في هذا اثنان فانه أشفق على ماله من الاجنبي ويكون المال عنده محفوظاً فوق ما يكون عند الاجنبي ولو أخذ الاب لابنه الصغير مال رجل مضاربة بالنصف على أن يعمل به الاب لاني فعمل به الاب فربح فالربح بين رب المال والاب نصفان ولا شيء لابن من ذلك لان الربح في المضاربة يستوجب بالعمل واذا كان العمل مشروطاً على الاب فاقباله من الربح يكون له وهذا لانه يعمل بمنافه وهو العتد على منافع نفسه ولا يكون نائباً عن الابن فكانت الاضافة الى الابن لتوا اذا كان العمل مشروطاً على الاب ولو كان مثله يشتري ويبيع فأخذه الاب على أن يشتري به الغلام ويبيع والربح نصفان فالمضاربة جائزة والربح بين رب المال والابن نصفان لانه ممن يملك التصرف عند الاذن له في التجارة والاب نائب عنه فيما هو من عقود التجارة وفيما هو

من عقود التجارة عليه وأخذ المال له المضاربة تلك الصفة فباشرة الاب له كباشرة بنفسه
 ان لو كان بالغا وكذلك لو عمل به الاب لابن بأمره لانه استعان بالاب في اقامة ما يلتزم
 من العمل بقصد المضاربة ولو استعان بأجنبي آخر كان عمل الاجنبي له بأمره كمنه بنفسه
 فكذلك اذا استعان فيه نائبه وان كان الابن لم يأمره بالعمل فهو ضامن للمال لان رب المال
 انما رضي بتصرف الصبي لا بتصرف أبيه فيكون الاب في التصرف فيه كأجنبي آخر بخلاف
 مال الصبي فله ولاية التصرف فيه شرعا لكونه قائما مقام الصبي وان ثبت أنه في هذا التصرف
 كأجنبي آخر كان غاصبا ضامنا للمال والربح له يتصدق به لانه استفادته بكسب حيث
 والوصي في جميع ذلك بمنزلة الاب لانه بعد موته قائم مقامه فيما يرجع الى النظر للصغير في ماله
 واذا دفع المكاتب مالا مضاربة بالنصف أو بأقل أو بأكثر أو أخذ مالا مضاربة فهو جائز
 وكذلك العبد المأذون له في التجارة لان هذا من عمل التجار وكذلك الصبي المأذون له في
 التجارة لانه منفك المجر عنه فيما هو من صنيع التجار كالعبد وان دفعه الصبي بنير اذن ابنه أو
 وصيه وهو غير مأذون له في التجارة فمسل بالمضاربة فهو ضامن له لانه غاصب للمال فاذن
 الصبي له في التصرف ودفعه المال اليه بدوز رأى الولي باطل واذا كان غاصبا ضمن المال
 وملك المضمون بالضمان والربح له ويتصدق به والله أعلم

باب مضاربة أهل الكفر

(قال رحمه الله) ولا بأس بان يأخذ المسلم من النصراني مالا مضاربة لانه من نوع التجارة
 والمعاملة أو هو وكيل من رب المال اياه بالتصرف فيه ولا بأس للمسلم أن يبيع والشراء
 للنصراني بوكالته ويكره للمسلم أن يدفع الى النصراني مالا مضاربة وهو جائز في القضاء كما
 يكره أن يوكل النصراني بالتصرف في ماله وهذا لان المباشر للتصرف هنا النصراني وهو
 لا يتحرز عن الزيادة ولا يجتدي الى الاسباب المفسدة للعقد ولا يتحرز عنها اعتقادا وكذلك
 يتصرف في الحر والخنزير ويكره للمسلم أن يبيع غيره مثابه في التصرف فيها ولكن هذه
 الكراهة ليست لبن المضاربة والوكالة فلا تتمح صحتها في القضاء ولا يكره للمسلم أن يدفع ماله
 الى مسلم ونصراني مضاربة لان النصراني لا يستبد بالتصرف في هذا المال دون المسلم والمسلم

لا يمكنه من الرب والتصرف في الحر فكان دفعه اليها مضاربة كالدفع الى المسلمين ولا ينبغي للمضارب ولا رب المال ان يطأ جارية اشتراها للمضاربة كان فيها فضل على رأس المال أو لم يكن ولا يقبلها ولا يمسها لانه ان لم يكن فيها فضل فهي ملك رب المال ليست بزوجة للمضارب ولا بملك يمين ولكن للمضارب فيها حق نسبة الملك حتى ان رب المال لا يملك أخذها منه ولا نهى المضارب عن التصرف فيها فكان المضارب ممنوعا عن التصرف والتي يختص بالملك فيها والوطء ودواحيه من هذه الجملة وكان رب المال ممنوعا من ذلك قيام حق المضارب فيها وفي المضاربة الصغيرة قال اذا لم يكن فيها فضل فاحب الي أن لا يطأها رب المال ولا يمرض لها بشئ من هذا ولو فعل لم يكن آثما فيه لانه خالص ملكه وحق المضارب في المالة وحل الوطء ينبغي على ملك التمة وانما يستفاد ذلك بملك الرقة دون ملك المالة وان كان فيها فضل فهي بمنزلة جارية مشتركة بين اثنين فلا يحل لواحد منهما أن يطأها لان حل الوطء ينبغي على ملك التمة وانما يستفاد ذلك بكمال ملك الرقة وببعض العلة لا ثبت شئ من الحكم ولو زوجها رب المال من المضارب فان كان فيها فضل فالتكاح باطل لان المضارب يملك مقدار حصته منها وملك جزء منها كملك جميع الرقة في المنع من التكاح ابتداء وبقاء واذا بطل التكاح بقيت على المضاربة كما كانت وان لم يكن فيها فضل جاز التكاح كما لو زوجها من اجنبي آخر لان ولاية الزوج تستفاد بملك الرقة كولاية الاعناق ولو أعتقها رب المال أو دبرها نفذ ذلك منه فكذلك اذا زوجها وقد خرجت من المضاربة لان الزوج ليس من التجارة وتنفيد المولى فيها تصرفا ليس من التجارة بل يكون اخراجا لها من المضاربة فليس للمضارب أن يبيعها بعد ذلك (ألا ترى) أن المولى لو زوج أمته من كسب عبده المأذون ولا دين عليه من المأذون أو غيره جاز التكاح وخرجت الجارية من التجارة حتى لا يملك المأذون بيعها بعد ذلك فكذلك المضارب واذا اشترى المضارب بمال المضاربة جارية ثم أشهد بعد ذلك أنه اشتراها لنفسه شراء مستملا بمثل ذلك المال أو برمح وكاذوب المال أذن له أن يعمل فيه برأيه أو لم يأذن فان شراؤه لنفسه باطل ولا ينبغي له أن يطأها وهي على المضاربة على حالها لانه يشتري من نفسه لنفسه وأحد لا يملك ذلك غير الاب في حق ولده الصغير وهذا المعنى يضاد الاحكام وان كان حين اشتراها بمال المضاربة أشهد أنه يشتريها لنفسه فان كان رب المال أذن له في ذلك فذلك جائز وما اشترى فهو له وهو

ضامن لرب المال ما تعد لانه قضى بمال المضاربة دين نفسه فان ثمن ما اشترى لنفسه يكون عليه وان كان رب المال لم يأذن له في ذلك فالجارية على المضاربة لانه أضاف الشراء الى مال المضاربة وهو لا يملك التصرف في مال المضاربة الا للمضاربة والمأمور بالتصرف لا يميز نفسه في موافقة أمر الأمر كالوكيل بشراء شيء بعينه اذا اشترى ذلك الشيء لنفسه يكون مشترىا لرب المال لانه يريد عزل نفسه في موافقة أمر الأمر فاما اذا كان أذن له في ذلك فيتمكن من التصرف في هذا المال الا للمضاربة ويصير رب المال بهذا الاذن كالقرض للمال منه ان اشترى به لنفسه وان كان اشتراها على المضاربة وفيها فضل فأراد المضارب أن يأخذها لنفسه فباعها اياه رب المال ببيع فذلك جائز ويستوفى رب المال من ذلك رأس ماله وحصته من الربح وقد خرج المال من المضاربة لان رب المال لو باعها من غيره برضاه جاز فكذا ذلك اذا باعها منه وأكثر ما فيه ان للمضارب فيها شركة وشراء أحد الشريكين من صاحبه جائز في نصيبه ثم قد خرج المال من المضاربة لانه حين اشتراها لنفسه فقد تحول حكم المضاربة الى ثمنها والتمن مضمون في ذمة المضارب ومن شرط المضاربة كون المال أمانة في يد المضارب فاذا صار مضمونا عليه بطلت المضاربة ولو كان رب المال أراد أخذها لجارية لنفسه فباعها اياه المضارب بزيادة على رأس المال فهو جائز عندنا وهو قول زفر لا يجوز لان الملك فيها لرب المال حقيقة وللمضارب فيها حق وبيع الحق لا يجوز ولنا ان هذا تصرف مفيد لانه يخرج به من المضاربة ما كان فيها ويدخل به في المضاربة ما لم يكن فيها وهو الثمن ومبنى التصرفات الشرعية على الفائدة فتى كان مفيدا كان صحيحا كالولي اذا اشترى عبدا من عبده المأذون المديون ويكون الثمن هنا على المضاربة لان شرط المضاربة ما انضم بصيرورة الثمن دينا في ذمة رب المال فان الصنية شرط ابتداء المضاربة فأما في حالة البقاء في ذمة رب المال وكونه في ذمة أجنبي آخر فسواء بخلاف الاول فيكون المال أمانة في يد المضارب بشرط بقاء العقد وابتدائه فاذا صار مضمونا عليه قلنا بأن المضاربة تبطل واذا دفع الرجل الى الرجل مالا مضاربة بالنصف فارتد المضارب أو دفعه اليه بعد ما ارتد ثم اشترى وباع فربح أو وضع ثم قتل على رده أو مات أو قتل بدار الحرب جاز جميع ما فعل من ذلك والربح بينهما على ما اشترطا لان توقف تصرفاته عند أبي حنيفة رحمه الله لتعلق حق ورثته بماله أو لتوقف ملكه باعتبار توقف نفسه وهذا المعنى لا يوجب تصرفه في مال المضاربة لانه نائب فيه عن رب المال وهو

متصرف في منافع نفسه ولا حق لورثته في ذلك فلهذا فقد تصرفه والتمهدة في جميع ما باع واشترى على رب المال في قول أبي حنيفة لأن حكم الردة يبط برده وقد بينا ذلك في ردة الوكيل وهذا لأنه لو لم تمت المهددة لكان قضى ذلك من ماله فإذا نَحِيت المهددة عنه بأن قتل على رده تعلق بما انتفع بتصرفه بمنزلة العبي المحجور عليه إذا توكل بالشراء للغير أو بالبيع في قول أبي يوسف ومحمد وحاله في التصرف بعد الردة كحاله قبل الردة فالمهددة عليه ويرجع بذلك على رب المال وإن كان المضارب امرأة فارتدت أو كانت مرتدة حين دفع المال إليها ثم فلت ذلك كانت المهددة عليها كما لو تصرفت لنفسها وهذا لأن المرتدة لا توقف نفسها مادامت في دار الإسلام ولا توقف مالها أو تصرفها أيضا بخلاف المرتد قال ولو لم يرد المضارب وارثه رب المال أو كان مرتدا ثم اشترى المضارب وباع فربح أو وضع ثم قتل المرتد أو مات أو لحق بدار الحرب فإن القاضي يحجز البيع والشراء على المضاربة والربح له ويضمنه رأس المال في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله وفي قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله هو على المضاربة لأن رب المال حين ارتد فقد توقفت نفسه وصار بحيث لا يملك التصرف بنفسه فكذلك لا يملك المضارب التصرف له ولكن يتخذ تصرفه في الشراء والبيع على نفسه ويضمن ما قد من مال المضاربة وعند أبي يوسف ومحمد تصرفه نافذ على المضاربة ثم على قول أبي حنيفة رحمه الله يتخذ شراؤه على نفسه غير مشكل ولكن الاشكال في تنفيذ يمه وإنما يتخذ يمه لأن ردة رب المال بعد ما صار المال عروضا كونه وقد بينا أنه يملك البيع بعد موت رب المال فلا بد من تنفيذ يمه لذلك ثم شراؤه بعد ذلك بالمال على نفسه ولو لم يدفع ذلك إلى القاضي حتى يرجع المرتد مسلما جاز جميع ذلك على المضاربة كما اشترطا وهذا بخلاف الوكالة فإن الموكل إذا ارتد وحلق بدار الحرب ثم عاد مسلما جاز جميع ذلك على المضاربة كما اشترطا وهذا بخلاف الوكالة فإن الموكل إذا ارتد وحلق بدار الحرب ثم عاد مسلما لم يعد الوكيل على وكراته أما إذا لم يتصل قضاء القاضي ببعائه فلان هذا بمنزلة النسيئة فلا يوجب عزل الوكيل ولا بطلان المضاربة وأما بعد الانحاق والقضاء به فلو كفل إنما ينزل بخروج محل التصرف عن ملك الموكل إلى ملك ورثته وذلك مبطل للوكالة والوكالة بعد ما بطلت لا تعود إلا بالتجديد وهو غير مبطل للمضاربة لمكان حق المضارب كما لو مات حقيقة وهذا الفرق فيما ينشأ من التصرف بعد عود رب المال فاما فيما كان أنشأ من التصرف فإن كان قد قضى

القاضي لمعاقبة لا يتخذ ذلك التصرف على المضاربة بعد ماخذ على المضارب نفسه كما لو مات
 حقيقة فإن كان لم يقض القاضي لمعاقبة فهو كما لو غلب ثم رجع قبل اللحق بدار الحرب
 وأسلم فينفذ جميع ذلك على المضاربة ولو كان رب المال امرأة مرتدة كان جميع ذلك جائزا
 على المضاربة أن أسلمت أو لم تنسل لأنها تلك التصرف بعد الردة فكذلك ينفذ تصرف المضارب
 لها بعد ردتها . وإذا دفع الرجل إلى الرجل مالا مضاربة بالنصف فارتد رب المال ولحق بدار
 الحرب فلم يقض في ماله بشئ حتى رجع مسلما وقد اشترى المضارب بلال أو باع ورب المال
 في دار الحرب فذلك كله جائز على المضاربة لأن اللحق بدار الحرب إذا لم يتصل به قضاء
 القاضي بمنزلة النية ولو كان المضارب هو الذي ارتد ولحق بدار الحرب واشترى به في
 دار الحرب وباع ثم رجع بلال مسلما فإن له جميع ما اشترى وباع من ذلك ولا ضمان عليه
 في المال لأنه لما لحق بالمال دار الحرب فقد تم استيلاؤه عليها لأنه حربى أدخل مال المسلم دار
 الحرب بنزير رضاه وهذا الاستيلاء يوجب للملك له في المال فتصرفه بمذ ذلك لنفسه
 لا للمضاربة ولا ضمان عليه في المال لأنه صار مستوليا مخالفا بعد الإحراز بدار الحرب ولو
 استهلك بعد ذلك لم يكن عليه ضمان لأن الموجب للتخوم في هذا المال كان هو الإحراز بدار
 الإسلام وقد اقطع ذلك (ألا ترى) أنه لو لحق مرتدا ثم عاد فاخذ المال فاستهلكه لم يكن
 عليه ضمان فكذلك إذا أدخله مع نفسه في دار الحرب وإذا دفع الرجل إلى الرجل ألف درهم
 مضاربة فاشترى بها ثم ارتد رب المال ولحق بدار الحرب أو قتل مرتدا ثم باع المضارب
 الغرض جاز يمه على المضاربة لأنه لو مات رب المال حقيقة كان للمضارب بيع العروض بعد
 ذلك فكذلك إذا قتل أو مات مرتدا وإن كان المال في يده دراهم لم يكن له أن يشتري بها
 شيئا اعتبارا للموت الحكيم بالموت الحقيقي وإن كانت دنانير فليس له أن يشتري بها عين
 الدراهم وإن كان غيرها كان له أن يبيع بما بداله حتى يصير في يده دراهم أو دنانير وإذا
 دخل الحربى الينا بمان فدفع إليه مسلم مالا مضاربة بالنصف فادعه الحربى مسلما ثم رجع
 إلى دار الحرب ثم دخل الينا بعد ذلك بمان وأخذ المال من المستودع فاشترى به وباع فهو
 عامل لنفسه ويضمن رب المال رأس ماله لأنه لما عاد إلى دار الحرب التحق بحربى لم يكن
 في دارنا قط وذلك تنافي عقد المضاربة بينه وبين المسلم لأن ما هو أقوى من المضاربة وهو
 عصمة النكاح منقطع ببيان الفارين حقيقة وحكما فاقطع المضاربة بهذا السبب أولى فإذا

بطلت المضاربة كان هو في التصرف خاصيا ضامنا لرب المال رأس ماله ولو ان الحرب دخل
 بالمال دار الحرب فاشترى به وباع هناك فهو له ولا ضمان عليه لانه صار مستويا على المال
 حين دخل دار الحرب بغير اذن رب المال وتم احرازه لما فيكون متسلكا متصرفا فيه لنفسه
 وبعد الاسلام هو غير ضامن لما يملكه على المسلم بالاستيلاء وان كان رب المال اذن له في
 أن يدخل دار الحرب فيشتري به ويبيع هناك فاني أستحسن أن أجيز ذلك على المضاربة
 وأجل الربح بينهما على ما اشترطا أن أسلم أهل الدار ورجع المضارب الى دار الاسلام مسلما
 أو معاهدا أو يمان وفي القياس هو متصرف لنفسه لان النافي للمضاربة قد تحقق برجوعه
 الى دار الحرب وان كان باذن رب المال بعد تحقق النافي لا يمكن تنفيذ تصرفه على المضاربة
 فيكون متصرفا لنفسه بطريق الاستيلاء على المال ووجه الاستحسان أنه ما دخل دار الحرب
 الا بمقتضى أمر رب المال ولا يكون مستويا على ماله فيما يكون ممثلا فيه أمره واذا انعدم
 الاستيلاء كان تصرفه في دار الحرب وفي دار الاسلام سواء (ألا ترى) أن رب المال لو
 بث ماله اليه ليتصرف فيه له جاز وتكون الوديعة في ذلك التصرف على رب المال والربح له
 فكذلك اذا أدخله مع نفسه باذن رب المال وان ظهر المسلمون على تلك الدار والمال في يد
 المضارب فربح فيه واشترى عرضا فيه فضل أولا فضل فيه قال رب المال يستوفى من المضاربة
 رأس ماله وحصة من الربح ما بقي فهو في المسلمين لان الباقي حصة الحربى والحربى صار فيا
 بجميع أمواله قال قدر رأس المال وحصة من الربح فهو حق رب المال ورب المال سلم ما
 مصون عن الاقتسام كنفسه وقيل هذا قول أبي حنيفة فلما عندهما فينبى أن يكون جميع المال
 فبالا مال المسلم في يد الحربى ولا حرمة ليدنه وأصل الخلاف في مسلم أودع ماله عند حربى
 في دار الحرب ثم خرج الى دار الاسلام ثم ظهر المسلمون على الدار فنقد أبي حنيفة هذا
 ومالو أودعه عند مسلم أو ذى سواء فلا يكون فيا وعند أبي يوسف ومحمد يد المودع على
 الوديعة لا تكون أقوى من يده على مال نفسه ويد الحربى على مال نفسه لا تكون دافعة للاقتسام
 فكذلك يده على الوديعة واذا دخل الحربان دار الاسلام مالا قد دفع أحدهما الى صاحبه
 مالا مضاربة بالنصف ثم دخل أحدهما دار الحرب لم تنقض المضاربة لانهما من أهل دار
 الحرب والذى بقي منهما في دار الاسلام كانه في دار الحرب حكما (ألا ترى) انه يمكن من
 الرجوع الى دار الحرب وان زوجته التي في دار الحرب لا تبين منه فائدة الضاربة بين المسلم

والحربي الرجوع الى دار الحرب كان حكما لتباين الدارين وذلك غير موجود هنا ولو ان
 أحد الحريين دفع الى مسلم مالا مضاربة بالنصف ثم دخل المسلم دار الحرب لم تقتض المضاربة
 وكذلك ان كان المضارب ذميا لانه من أهل دار الاسلام فان دخل دار الحرب تاجرا حتى
 لاثنين زوجته التي في دار الاسلام فيكون هذا السفر في حقه بمنزلة السفر الى ناحية أخرى
 من دار الاسلام ولو دفع أحد الحريين الى صاحبه مالا مضاربة على ان له من الربح درهما
 والمضاربة فاسدة وهما في ذلك بمنزلة المسلمين والذميين لان المضاربة من المعاملات وقد
 انزموها أحكام الاسلام فيما يرجع الى المعاملات حين دخلوا دارا بامان للتجارة فبإفساد
 المسلمين يفسد بينهم الا التصرف في الحر والتخزين وكذلك حكم المسلمين في المضاربة الفاسدة
 في دار الحرب ودار الاسلام سواء لان السلم ملزم أحكام الاسلام حينما يكون فاذا دخل
 المسلم والذمي دار الحرب بامان فدفع الى حري مالا مضاربة بربح مائة درهم أو دفعه اليه
 لحري فهو جائز في قول أبي حنيفة ومحمد والربح بينهما على ما شرطتا حتى اذا لم يربح الا مائة
 درهم فهي كلها لمن شرط له والوضيعة على رب المال وفي قول أبي يوسف رحمه الله المضاربة
 فاسدة وللمضارب أجر مثله وحالهما في ذلك كحالهما في دار الاسلام وهو بناء على
 مسئلة الربا فانه لا يجري بين المسلم والحري في دار الحرب عن أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله
 خلاه لابي يوسف رحمه الله "مقود الفاسدة كلها في معنى لربا وان كان ربح أقل من مائة
 درهم فذلك للمضارب ولا شيء على رب انال غيره لانه انما شرط له المائة من الربح فلا
 يلزمه اداء شيء من محل آخر وهكذا ان لم يربح شيئا فلا شيء له على رب المال لان محله
 حقه قد انعدم ولا وجه لاثبات الحق له في محل آخر لانعدام السبب واذا دفع المسلم
 المستأمن في دار الحرب مالا مضاربة الى رجل قد أسلم هناك ولم يهاجر اليها بربح مائة درهم
 وأخذ منه ذلك جاز على ما شرطتا في قول أبي حنيفة رحمه الله وفي قول أبي يوسف ومحمد
 رحمهما الله مضاربة فاسدة وهو بمنزلة لربا أيضا فان عند أبي حنيفة الذي أسلم ولم يهاجر
 في حكم الزنا كالحري وعندهما كالتاجر المسلم في دار الحرب وقد بينا المسئلة في الف. ف. الله
 أ. لم. الصواب

باب الشركة في المضاربة

(قال رحمه الله واذا دفع الرجل الى رجل مالا مضاربة ولم يقص به عمله فيه رأيك فدمع)

المضارب للمال الى رجل وقال له اخلطه بمالك هذا أو مالي ثم اعمل بهما جيبا فأخذ الرجل
منه فلم يخلطه حتى ضاع من يده فلا ضمان على المضارب ولا على الذي أخذه منه لأنه بمنزلة
الوديعة في يده مالم يخلطه والمضارب بمطلق العقد يملك الايداع والابضاع فلا يصير هو
بالدفع مخالفا ولا انقباض مجرد القبض منه فأصبا مالم يخلطه ولو كان رب المال حين دفع
اليه المال مضاربة قال له شارك به فدفعه للمضارب الى رجل مضاربة جاز ولا ضمان على واحد
منهما فيه لان المضاربة في معنى الشركة فانه اشراك للمضارب في الربح وبمطلق العقد انما
كان لا يملك الدفع مضاربة لمعنى الاشتراك للثاني في الربح (ألا ترى) أنه يملك الابضاع
واستئجار الاجراء فتصرف فيه فإذا أذن له في الاشتراك كان ذلك اذا له في الدفع مضاربة
وإذا اشترى الآخرة وباع فهو على المضاربة بمنزلة ما لو كان قال له رب المال اعمل فيه برأيتك
ولو دفع اليه ألف درهم مضاربة بالنصف ودفع اليه ألفا أخرى مضاربة بالثلث أيضا ولم يقل في
واحد منهما اعمل فيه برأيتك فخلطهما المضارب قبل أن يعمل بشئ منهما ثم عمل فربح أو وضع
فلا ضمان عليه والوضعية على رب المال لان المالكين على ملك رب المال والمضارب أمين فيها
والأمين يخلط الامانة بمضارب بمض لا يصير ضامنا لان الخلط انما يكون موجبا للضمان
باعتبار أن فيه معنى الاستهلاك لمال رب المال أو معنى الشركة فيه وذلك لا يوجد اذا خلط
بماله ماله فان ربح في المالكين ربحا قسما نصف الربح نصفين والنصف الآخر اثلاثا لان
نصف الربح حصة الالف المدفوعة اليه مضاربة بالنصف والنصف الآخر حصة الالف
المدفوعة اليه مضاربة بالثلث فا يكون من ربح كل واحد منهما بعد الخلط متبر به قبل
الخلط وان ربح في أحدهما ووضع في الآخر قبل أن يخلطهما فالربح بينهما على الشرط
والوضعية على المال الآخر ولا يدخل أحد المالكين في المال الآخر ذكر هذا في كتاب
المضاربة الصغيرة لان كل واحد من المالكين في يده حكم عقد على حدة وهو مختص بحكم فهو
وما لو كانا من جنسين مختلفين سواء في أن الوضعية التي تكون في أحدهما لا تعتبر كماله
من ربح ماله الآخر فان خلطهما بعد ذلك صار ضامنا للمال الذي وضع فيه ولا ضمان عليه في
مال الآخر لأنه صار شريكا في المال الذي ربح فيه بمقدار حصته من الربح فاما يخلط الذي
وضع فيه بماله نفسه في مقدار حصته من الربح وذلك موجب للضمان عليه فأما المال الذي ربح
فيه فاما يخلطه بمال رب المال لان الذي وضع فيه كله لرب المال وقد بينا أن خلط رب المال

ماله لا يكون موجبا لضمان على المضارب فان عمل بعد ذلك كان ربيع المال الذي كان وضعه
 للمضارب يتصدق به لانه الضمان بملك ذلك المال فيملك ربحه أيضا ولكنه استغاده بربح
 حيث فيتصدق به ويرجع المال الآخر بينهما على الشرط لانه أمين فيه متمثل أمر رب المال في
 التصرف فيه ولو دفع اليه ألف درهم مضاربة فاشتري للمضارب بها وبألف من ماله جارية
 ثم خلط الألفين قبل أن يتقدمها بسد الشراء ثم تقدمها فلا ضمان عليه لان حكم المضاربة
 بالشراء تحول من المال الى الجارية وتعين عليه قضاء عن الجارية بالألفين ووجود الخلط
 قبل التقدي في هذا الموضع وعدمه سواء (الآرى) انه لا يملك أن يصرف الألف الى غيره
 بل عليه دفعها الى البائع مع الألف من عنده وفي حق البائع لا فرق بين أن يأخذ الألفين
 مختلطا أو غير مختلط والاختلاط الذي في الجارية ثبت حكما لاتحاد العنقة وقد بينا أن
 المضارب لا يصير حائفا ضامنا بمثل ذلك فان إصفا بسد ذلك وبعض الثمن مختلطا فلا ضمان
 عليه فيه لانه بائع استوجب من الكل جملة فلا اختلاط في الثمن حكى بمزلة الاختلاط
 في الجارية وله أن يشتري بالثمن بعد ذلك ويبيع فيكون نصفه على المضاربة حصة ما اشتري
 من الجارية بمال المضاربة ونصفه للمضارب حصة ما اشتري منها بماله نفسه وان قسم المضارب
 المال بغير محضر من رب المال قسمته باطلا لانه شريك مع رب المال في هذا المال وأحد
 الشريكين لا ينفرد بالقسمة من غير محضر من صاحبه لان القسمة للجزاء والاقراز وذلك
 لا يتم بالواحد وانما يتحقق بين اثنين ولو أن المضارب حين أخذ الألف المضاربة خلطها بألف
 من ماله قبل أن يشتري بها كان مشتريا لنفسه وهو ضامن لمال المضاربة لانه بالخلط بماله
 صار مستهلكا أو موجبا للشركة في مال المضاربة على حال لم يأمره بمزب المال فيصير ضامنا
 وبمدا صار ضامنا للمال لا يبقى المضاربة لان شرطها كون رأس المال أمانة في يده فلها كان
 مشتريا لنفسه بها ولو كان خلط المال بعد ما اشتري به ثم لم يتقد حتى ضاع في يده كان ضامنا
 لألف المضاربة حتى يدفعها من ماله الى البائع لانه كان أمينا في المال مالم يسلمها الى البائع
 والأمين اذا خلط الامانة بماله نفسه كان ضامنا في حق صاحب الامانة فما ضاع يكون مما
 له وعليه دفع الثمن الى البائع كما لو التزمه بالشراء ولا يرجع على رب المال بشئ لانه استوجب
 الرجوع بالألف على رب المال ولرب المال عليه مثله فصار قصاصا ولكن حكم المضاربة تحول
 من الألف الى الجارية فلا تبطل المضاربة بخلط الألف بسد ذلك ولكنه اذا قبض الجارية

كان نصفها على المضاربة ونصفها للمضارب وهذا نظير ما لو كانت الجارية مشتركة بين المضارب
 وبين الاجنبي فاشترى نصيب الاجنبي منها بمال المضاربة للمضاربة فذلك جائز ولا يصير
 هو مخالفا بشراء نصفها ثانيا للمضاربة ولو كان المضارب اشترى بألف المضاربة مع رجل
 وبألف مع عبد ذلك الرجل جارية ودفعها قبل أن يخطأها ثم قبض الجارية فنصفها على
 المضاربة ونصفها لذلك الرجل وهذا الشيوع لا يجعل المضارب مخالفا في تصرفه على المضاربة
 فان باع ثمن واحد وقبض الثمن فخطأ فهو جائز ولا ضمان على المضارب لانه اخذ ما لا
 يثبت حكما لكون الاصل مخطئا فان قام المضارب ذلك الرجل الثمن فهو جائز على رب
 المال لان القسمة اما أن تكون تمييزا أو مبادلة وكل واحد منهما يملكه المضارب في حق
 رب المال فان خلط مال المضاربة بمال ذلك الرجل بعد القسمة فالمضارب ضامن للمضاربة
 لان بالقسمة تميز أحد المالين من الآخر فالخلط بعد ذلك اشتراك واستهلاك حكى بآمره
 المضارب قصدا فيصير ضامنا للمضاربة وان شارك المضارب بمال المضاربة باذن رب المال
 ثم قال المضارب للشريك قد قاسمتك والذي في يدي من المضاربة كذا وكذا في الآخر فاقول
 قول الشريك مع يمينه لان المضارب يدعي الابقاء وقطع الشراكة فلا يصدق الا بجملة ويدعي
 الاختصاص بما بقي دون شريكه بعد ما علم انه كان مشتركا فلا يقبل قوله الا بجملة واذا دفع
 الرجل الى الرجل ألفا مضاربة بالنصف وأمره أن يسلم فيها برأيه فسلم فربح ألفا ثم أعطاه
 ألفا أخرى مضاربة بالثلث فسلم فيها برأيه فخطأ خمسمائة من هذه الألف بالمضاربة الاولى ثم
 هلك منها ألف فالحال في قول أبي يوسف هو ربح المال الاول وقال محمد رحمه الله يهلك
 من ذلك كله بالحساب ولم يذكر قول أبي حنيفة رحمه الله في الكتاب وقوله كقول أبي
 يوسف رحمه الله هو بناء على مسألة الاجماع اذا أعطى في يمينين كل مسكين صاعا على قول أبي
 حنيفة رحمه الله وأبي يوسف رحمهما الله لا يجوز له الا عن يمين واحدة وفي قول محمد يجوز له
 عنهما وجه قول محمد ان حكم المالين مختلف لان المال الاول مدفوع اليه مضاربة بالنصف بعدد
 على حدة والذي خلطه من المال الثاني في يده مضاربة بالثلث بعدد على حدة فالتبديل أن يحبس
 المال من المالين جميعا والباقي من المالين بالحساب (لا يرى) انه لو كان دفع الألف
 الاخرى الى آخر مضاربة يعمل فيه برأيه والمسئلة بحالها كان المالك من المالين الحصة فكذلك
 اذا كان المدفوع اليه واحدا وأبو يوسف يقول السك في حق رب المال كان واحدا وقد اشتمل

على أصل وتبع فيجعل المالك من التبع دون الاصل (الآ ترى) أنه لو هلك من المال ألف
قبل أن يخلط بالخمسة يحمل المالك كله من الربح فكذلك بعد الخلط وهذا لا نألو بجلنا شيئا
من المالك من الخمسة يؤدي الى أن يسلم للمضارب شيء من الربح قبل وصول جميع رأس
المال الى رب المال وذلك لا يجوز لأن المستحق للربح واحد سواء كان المالان دفعهما اليه رب
المال بمقد واحد أو بتقدين بخلاف ما إذا كان للمضارب في الألف الاخرى رجلا آخر لأن
لكل واحد من المضاربين بالمال المدفوع اليه حقا مستقرا وعند اختلاف المستحق لا بد من أن
يتبر اختلاف السبب بخلطنا المالك من المالين فأما عند اتحاد المستحق فلا حاجة الى ذلك وهو
نظير العبد المأذون مع المولى وأجنبي اذا تنازعا في شيء في أيديهم فإن لم يكن على العبد دين فهو
بين المولى والاجنبي نصفان لاتحاد المستحق فيما في يد المولى، الب بخلاف ما اذا كان على
لعبد دين فالمستحق لكسب العبد هناك غرماؤه فلا بد من اعتبار يد كل واحد منهم على
حدة ولو لم يهلك حتى عمل فربح ألفا أخرى فمفس هذا الربح من المضاربة الاخرى وأربعة
أخماسه على المضاربة الاولى لأن الربح ثمان الربح وخمس الربح ثمان الخمسة التي خلطها
من الألف الاخرى بالمال فيكون بينهما على الثلث والثلثين وأربعة أخماسه على المضاربة الاولى
فيكون مع الربح الاول بينهما نصفان واذا دفع الى رجل ألف درهم مضاربة بالنصف يعمل
فيها برأيه فمفس فربح ألفا أعطي رب المال رجلا آخر ألف درهم مضاربة بالنصف يعمل فيها
برأيه ودفع المضارب الثاني ألف الى هذا لرجل أيضا بمصاربة الثلث يعمل فيها برأيه فخلط
الألف بالالفين فاضمار عليه لأن الامر من المضاربين كان مفوضا الى رأيه على العموم وقد
سح منها كما يصح من رب المال فيمنع ذلك وجوب الضمان عليه بالخلط فان ربح على
ذات كله ألفا أسك ثلثه لنفسه وقسم الثلثين الباقيين المضاربين الاولان ثلاثا باعتبار مادما
اليه من المال لأن أحدهما دفع اليه الفين والآخر دفع اليه ألفا فاذا أخذ صاحب الفين
الثلثين من ذلك دفع الى رب المال رأس ماله ألف درهم وما بقي فرب المال نصف ما كان ربح
المضارب الاول في المال من شيء وذلك خمسمائة ونصف ذلك للمضارب ولرب المال أيضا
ثلاثة أرباع ما كان من الربح الثاني لأن المضارب الاول أوجب ثلثي ثلث الربح وذلك من
نصيبه خاصة وقد كان له نصف الربح فأما بقي من حقه سهم وحق رب المال في النصف وهو
ثمة فيجعل هذا الباقي مقسوما بينهما على مقدار حقهما ثلاثة ارباعه لرب المال وربعه للمضارب

ويأخذ المضارب الآخر من المضارب الثاني ثلث الثلثين ثم يدفع الى رب المال رأس ماله
ويقاسمه الرب أربعة أمثلة أربعة لرب المال وربه له لما بيننا أنه أوجب الثلث للمضارب
المتصرف وذلك من نصيبه خاصة فاما بقي من حقه ثلث النصف وهو سهم من ستة وحق
رب المال في ثلثه فيجعل الرب مقسوما بينهما أربعة ولو كان المضارب الاول لم يربح شيئا
حتى دفع المال مضاربة بالثلث وأمره أن يعمل فيها برأيه فعمل فربح ألفا ثم دفع اليه
المضارب الثاني الألف التي في يده مضاربة بالثلث وأمره أن يعمل فيه برأيه فعمل فخطأ
بألفين ثم عمل وربح ألفا ثم دفع اليه المضارب الثاني الألف التي في يده مضاربة بالثلث وأمره
أن يعمل فيه برأيه فخطأ بألفين ثم عمل فربح ألفا فان الربح على ثلاثة والوضيعة على ثلاثة
بحسب المال فنصيب الألف ثلث الربح ويأخذ المضارب الآخر حصته من ذلك الثلث
ثم يأخذ رب المال منه رأس ماله ألفا وانقسم ما بقي بينهما لرب المال ثلاثة ارباع وللضارب
ربه لانه أوجب ثلث الربح للمضارب الآخر وذلك من نصيب خاصة وما أصاب الألفين
من الربح وهو الثلثان من ذلك أخذ المضارب الآخر منه ومن الألف التي هي ربح والألف
الاول ثلثه لان ذلك حصة من الربح ورد ما بقي على المضارب الاول يأخذ منه رب المال
رأس ماله وثلاثة ارباع ما بقي بعده من الربح وذهب المضارب ربه منه قد وجب ثلث الربح
للمضارب الآخر وذلك من نصيبه خاصة وانما يقسم الباقي على مقدار ما بقي من حوز كل
واحد منهما واذا دفع الرجل الى رجل ألف درهم فقدر نصفه قرض عيب ذنبها مملوك
مضاربة بالنصف فأخذها المضارب فهو جائز في سعي ما في حوز الغاربه فقير مشكور
لان الشبوع لا يمنع صحة المضاربة فان شرط كونه رسا لم أماته في يد المضارب وذلك
في الجزء الثامن يتحقق وأما نفرض ثلاثة تملك موضع والشبوع لا يمنع صحة كالبيع خلاف
الهبه فان الهبة تبرع محض والتبرع في وجوب الفسخ على المتبرع وبسبب الشبوع بما
يحتل القسمة يحس ضمانا للمدانة على المتبرع فالانقباض بجهة نفرض ملائقي وجوب
الضمان الا أنه يدخل على هبة بشرط العوض هنا لا يجوز في مشروع يحتل القسمة
وقبل شبوع انما يمنع صحة الهبة لا لا يتم القبض فبما يخص التهمة مع شبوع وهذا
لا يتحقق هنا مال كله في يد المستقرض فيم قبضه في المستفيض وهذا ليس أقوى فان
هبة المشاع من الشريك لا تجوز بما يحتل القسمة وكوز المرف في يده بطريق المضاربة

لا تكون أقوى مما يكون في يده بطريق الملك والا وجه أن تقول القرض أخذ شيها من
الاصلين من الهبة باعتبار أنه تبرع ومن البيع باعتبار أنه مضمون بالمثل على كل حال فيوفر
حظه على الشبهين فله شبه بالتبرع بشرط فيه أصل القبض وبشبهه بالماوضة لا يشترط فيه ما يتم
القبض به وهو القسمة بخلاف الهبة بشرط العوض فإنه تبرع في الابتداء وانما يصير مآوضة
بمدتمامه بالقبض من الجانبين فان هلك المال قبل أن يعمل به فهو ضامن لنصفه لانه تملك
نصف القبض بجملة القرض وكان مضمونا عليه بمثله والنصف الباقي أمانة في يده وهو
ما أخذه بطريق المضاربة ولو عمل به فربح كان نصف الربح للعامل ونصفه على شرط
المضاربة بينهما وان قسم المضارب المال بينه وبين رب المال بمد ماعمل به أو قبل أن يعمل
به بنير محضر من رب المال قسمة باطلة لما بينا ان الواحد لا يفرّد بالقسمة فان هلك أحد
القسمين قبل أن يقبض رب المال نصيبه هلك من المالحا جميعا لان القسمة صارت كأن لم
تكن واذا لم يهلك حتى حضر رب المال فأجاز القسمة فالقسمة جائزة ومعنى قوله أجاز
القسمة أى قبض نصيبه فيكون ذلك بمنزلة القسمة تجري بينهما ابتداء لان معنى الحيابة
والافراز قد تم حين وصل الى رب المال مقدار نصيبه فان لم يقبض رب المال نصيبه الذى
حصل له حتى هلك رجع بنصف نصيب المضارب لان نصف رب المال لم يسلم له وانما يسلم
للمضارب نصيبه اذا سلم لرب المال نصيبه فاذا لم يسلم كان المالك من النصيبين والباقي من
النصيبين ولو كان هلك نصيب المضارب لم يرجع المضارب في نصيب رب المال بشئ
لانه قد قبض منه نصيبه وذلك منه حيابة في نصيبه الا ان شرط سلامة ذلك لدى سلامة
الباقي لرب المال وقد وجد ذلك وان هلك النصيبان جميعا بمد مضارب المال بالقسمة رجع
رب المال على المضارب بنصف ماصار للمضارب لان شرط سلامة النصف له سلامة الباقي
لرب المال ولم يوجد والمضارب قبض تلك الحصصة على سبيل التملك لنفسه فلهذا يضمن نصفها
رب المال ولرب المال على المضارب قرض خمسمائة على حالها لانه قبض نصف الالف بحكم
القرض وقد بينا أن ذلك مضمون عليه بالمثل ولو قال خذ هذه الالف على أن نصفها قرض
عليك وعلى أن تعمل بنصفها الآخر مضاربة على ان الربح كله لى فهذا مكروه لانه قرض
جر منفعة فإنه أقرضه نصف الالف وشرط عليه منفعة العمل له في النصف الآخر ونهى
رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قرض جر منفعة فان عمل مع هذا فربح أو وضع فالربح

والوضعية بينهما نصفان لان نصف المال ملكه فقد قبضه بمجة القرض والنصف الآخر بضاعة في يده فقد قبضه على أن يعمل فيه لصاحبه ولو دفعها اليه على ان نصفها مضاربة بالنصف ونصفها هبة للمضارب وقبضها المضارب غير مقسومة فهي هبة فاسدة لانه هبة المشاع فيما يحتمل القسمة وبهذا تبين أن الصحيح من المذهب أن هبة المشاع بمد اتصال القبض بها فاسدة بخلاف ما ظنه بعض المتأخرين ورحمهم الله أنها تكون بمنزلة الهبة قبل القبض ولكن الصحيح أنها فاسدة لان القبض الموجب لذلك قد وجد مع الشيوع (الأثرى) أن هذا القبض فيما لا يحتمل القسمة يوجب الملك لكن شرط صحته القسمة فلا نعدم شرط الصحة تكون الهبة فاسدة والمقبوض بحكمها مملوك للموهوب له وهو مستحق الرد عليه للقساد فلهذا كان مضوننا عليه بخلاف المقبوض بهبة صحيحة فان هلك المال في يده قبل العمل أو بدمه ضمن نصفه لهذا المني فان ربح في المال كان نصيب الربح حصه الهبة للمضارب والنصف الآخر على ما اشترطا في المضاربة بينهما فان وضع فالوضعية عليهما نصفين لان نصف المال مملوك للمتصرف فله ربح ذلك النصف وعليه وضيته والنصف الآخر مضاربة في يده ولو دفعها اليه على أن نصفها بضاعة ونصفها مضاربة بالنصف فهو كما قال لان الشيوع لا يمنع صحة دفع المال مضاربة ولا صحة دفعه بضاعة ولو دفعها اليه على أن نصفها وديعة في يد المضارب ونصفها مضاربة بالنصف فذلك جائز على ماسى لانه لا منافاة بينهما قال المضاربة أمانة في يد المضارب كالوديعة فان تصرف في جميع المال كان ضمانا للنصف حصه الوديعة لانه خالف بالتصرف فيه وبيع ذلك النصف له وعليه وضيته وان قسم المضارب المال نصفين ثم عمل بأحد النصفين على المضاربة فربح أو وضع فالوضعية عليه وعلى رب المال نصفين لانه لا ينفرد بالقسمة فالنصف الذي تصرف فيه من النصفين جميعا نصفه مما كان مضاربة في يده ونصفه كان وديعة فله ربح حصه الوديعة من ذلك وعليه وضيته لانه صار غافلا ضمانا والبعض في هذا الحكم معتبر بالكل تقول فان أراد أن يشتري بالمضاربة ولا يضمن اشتري بنصف الألف غير مقسوم وكان البائع شريكا في الألف حتى يحضر رب المال فيقسمه ومراده أن يشتري بنصفه ويسلمه على سبيل الشيوع لان الضمان في الوجه الاول انما كان يلزمه بالتسليم لا بنفس الشراء فطلب السلامة في هذا الموضع من الضمان الذي كان يلحقه في الوجه الاول ثم قد صار نصف المال شالما مملوكا للبائع ونصفه وديعة في يد المضارب والمودع لا يملك

المقاسة فلا بد من أن يحضر رب المال ليقاسه ولو دفع اليه ألف درهم مضاربة بالنصف
 وأشهد عليه في العارية أنها قرض يتوثق بذلك فعمل المضارب بالامر فان تصادقوا ان
 الامر كان على ذلك وانهم انما شهدوا بالقرض على جهة الثقة فللأل على حكم المضاربة لان
 تصادقهما حجة تامة في حقها وكذلك ان تكاذبا قامت اليقينة انه دفعه مضاربة وأشهد عليه
 بالقرض وقالوا أخبرانا انهما انما شهدا بالقرض على وجه التوثق وليس بقرض انما هو
 مضاربة فان الثابت باليقينة كالثابت بأخلاق المحصنين أو أقوى منه وان شهد شاهداً
 بالمضاربة وشاهدان بالقرض ولم يفسروا شيئاً غير ذلك فاليقينة بينة الذي يدعي القرض لانه
 لا تنافي بينهما فيجعل كان الامرين كأنما والقرض يرد على المضاربة والمضاربة لا يرد على
 القرض فيجعل كأنه دفع المال اليه مضاربة أولاً ثم أقرضه منه وفي يقينة من يدعي القرض
 أثبات الزيادة وهو الملك في القبوض للقباض واستحقاق القرض عليه اذا دفع الرجل الى
 رجل جراب هروى فباع نصفه بمخمصة ثم أمره بان يبيع النصف الباقي ويسمى باليمن
 كله مضاربة على ان يوزق الله تعالى في ذلك من شيء فهو بينهما نصفان فباع المضارب
 نصف الجراب بمخمصة ثم عمل بها وبالمخمصة التي عليه فالربح والوضعية نصفان في قول
 أبي حنيفة رحمه الله لان من أصله ان من قال لمديون اشتري متاعاً بمالي طيبك لا يصح
 هذا التوكيل فاذا اشترى المديون كان مشترياً لنفسه وهنا أمره اياه بالشراء بالمخمصة التي
 هي دين عليه لا يصح فكان هو عاملاً لنفسه فيما اشترى تلك المخمصة له ربحه وعليه وضيعته
 وأما عندهما فأمره المديون بالشراء بما عليه من الدين صحيح ذلك لاعلى وجه المضاربة لان
 شرط صحة المضاربة أن يكون رأس المال أمانة في يد المضارب ولا يوجد هذا الشرط فيما
 هو دين في ذمته فكان نصف ما اشترى للآمر له ربحه وعليه وضيعته والنصف الآخر على
 المضاربة ولو كان رب المال أمره أن يعمل بالمالين مضاربة على أن للمضاربة ثلثي الربح
 فعمل بها كان للمضارب ثلثا الربح لانه في النصف مشتر لنفسه فاستحق نصف الربح بذلك
 والنصف الآخر انما دفعه اليه مضاربة بثلاث ربح هذا النصف وذلك صحيح ولو كان رب
 المال اشترط لنفسه الثلثين من الربح وللمضارب الثلث والمسئلة بحالها كان الربح بينهما نصفان
 والوضعية عليهما نصفين لان من أصله أن المضارب صار مشترياً بالدين لنفسه فنصف الربح
 له باعتبار ملكه نصف المشتري وقد شرط رب المال لنفسه ثلث ذلك النصف من الربح وليس

له في ذلك النصف مال ولا عمل فلا يستحق شيئا من ربح ذلك النصف لانه أسباب المدوم فهو بمنزلة رجل دفع الى آخر خمسمائة مضاربة بالنصف وأمره أن يخطبها بخمسمائة من ماله ثم يعمل بها على أن للمضارب ثلث الربح ولرب المال الثلثان فعمل بها فالربح بينهما نصفان فكذلك في الفصل الاول والله أعلم

باب اقرار المضارب بالمضاربة في المرض

(قال رحمه الله) وإذا مات المضارب وعليه دين ومال المضاربة في يده معروف وهو حرام وكان رأس المال حراما بدئ برب المال قبل الفرماء باخذ رأس المال وحصته من الربح لانه وجد عين ماله ومن وجد عين ماله فهو أحق به ثم دين المضارب انما يتعلق بتركته بعد موته وتركته ما كان مملوكا له عند موته وهو حصته من الربح فأما مقدار رأس المال وحصة رب المال من الربح فهو ملكه ليس من تركته للمضارب في شيء فان قل ودنة المضارب والفرماء الدين الذي على المضارب من المضاربة وكذبهم رب المال فالقول قول رب المال لانهم يدعون استحقاق ملكه بالدين الذي هو على المضارب في الظاهر فلا يقبل قولهم الا بحجة ورب المال منكر لدعواهم فالقول قوله مع يمينه وانما استعطف على علمه لانه استخلاف على فعل النير وان كانت المضاربة حين مات المضارب عروضا أو دنائرا فأراد رب المال أن يبيها سرا بحة لم يكن له ذلك لانه في حال حياة المضارب كان هو ممنوعا عن أخذها ويبيها لحق المضارب وحقه بموته لا يبطل والذي يلي يبيها وصي المضارب لانه قائم مقامه فيبيها لتحصيل جنس رأس المال فان لم يكن له وصي جعل القاضي له وصيا يبيها فيوفى رب المال رأس ماله وحصته من الربح ويعطى حصة المضارب من الربح غرماءه لان الميت يحز عن النظر لنفسه والقيام باستيفاء حقه فلي القاضي أن ينظر له بتصيب الوصي وقال في المضاربة الصغيرة يبيها وصي الميت ورب المال ووجه أن رب المال ما كان راضيا بتصرف الوصي في ماله والمال وان كان عروضا أو دنائرا فالملك لرب المال فيه ثابت فلا ينفرد الوصي يبيها ولكن رب المال يبيها معه وما ذكر هنا أصح لان الوصي قائم مقام الموصي وكان للموصي أن ينفرد يبيها فكذلك لو صيه وهذا لان رب المال لو أراد يبيها بنفسه لم يملك فلا معنى لاشتراط انضمام رأيه الى رأى الوصي في البيع وان كانت المضاربة

لا تعرف لينها في يد المضارب وعليه دين في الصحة قرب المال أسوة الترماء في جميع
 تركته ولا ربح للمضارب لأن مال المضاربة كان أمانة في يده وقد صار بجلا يتركه التمسك
 عند موته فيكون متسلطا ضامنا لها وهذا دين لزمه بسبب لا نية فيه فيكون رب المال
 مزاحما لترمء الصحة في جميع تركته وركته ما كان في يده لأن الأيدي الجهولة عند الموت
 تنقلب يد ملك وإذا دفع إلى رجل ألف درهم مضاربة بالنصف فأقر المضارب عند موته
 أنه قد عمل بالمال فربح ألفا ثم مات والمضاربة غير معروفة وللمضارب مال فيه وقاء بالمضاربة
 وبالربح فإن رب المال يأخذ من مال المضارب رأس ماله ولا شيء له من الربح لأن المضارب
 لم يقر بأن الربح وصل إليه إنما أقر أنه ربح ألفا وليس له رب المال أن يأخذ من تركته شيئا
 من الربح ما لم يثبت وصوله إلى يده ولو كان أقر أن ذلك وصل إليه أخذ رب المال حصته
 منه مع رأس المال لأن حصة رب المال من الربح كانت أمانة في يد المضارب مع رأس المال
 وقد مات بجلا للملك فصار ذلك ديناً عليه يستوفيه رب المال من مال المضاربة ولو قال
 المضارب في مرضه قد ربحت ألف درهم ووصلت إلى فضاع المال كله وكذب رب المال فالتقول
 قول المضارب مع يمينه لا يضمن أخيراً بما هو مسلط على الإخبار به فإن لم يستحلف على ذلك
 حتى مات فهو بريء من المال لا يخبره بضياح المال ولرب المال أن يستحلف ورثته على طعنهم
 بضياح المال لأنهم لو أقروا بما ادعاه رب المال كانوا ضامنين له من التركة فإذا أنكروا استحلقتهم
 على التلم لرجاء نكولهم وهو استحلاف على فعل النكير بأن يدهم ما وصلت إلى المال ولذلك
 لو قال في مرضه قد دفعت رأس المال إلى رب المال وحصلت من الربح فهو مخبر بما هو مسلط
 عليه فيقبل قوله في براءته عن ذلك إلا أن قوله غير مقبول في الحكم بإيصال المال إلى رب
 المال حقيقة فأخذ حصة المضارب من الربح فيكون له من رأس ماله لأن ما وراء ذلك كالتأوى
 حين لم يثبت وصوله إلى رب المال ولم يكن المضارب ضامناً فإن كان على المضارب دين يحيط
 بماله وحصة المضارب من الربح غير معروفة وقد علم أن المضارب قد ربح ألف درهم ووصلت
 إليه فإن رب المال يحاص الترماء بحصة المضارب من الربح لأن ذلك القدر قد صار ديناً له
 في تركته بسبب لا نية فيه فيكون صاحبه مزاحماً لترمء الصحة ولو أقر المضارب عند موته
 وعليه دين يحيط بماله أنه ربح في المال ألف درهم وإن المضاربة والربح دين على فلان ثم مات
 فإن أقر الترماء بذلك فلا حق لرب المال فيما ترك المضارب لأنه عين مال المضاربة بما أقر به

وذلك بمنع صيرورة المال ديناً في تركته ولكن ينبغي رب المال المدين برأس ماله فيأخذه
 ويأخذ نصف ما بقي منه أيضاً حصّة من الربح وانقسم نصفه غرماء المضارب مع ماله وإن قال
 غرماء المضارب أن المضارب لم يربح في المال شيئاً وليس الدين الذي على فلان من المضاربة
 كان ذلك الدين مع سائر تركته بين الغرماء ورب المال بالخصص يضرب رب المال برأس ماله
 ولا يضرب بشيء من الربح لأن ذلك الدين واجب بمعاملة المضارب فيكون في الظاهر له
 كالمال الذي في يده واقراره به لرب المال كإقراره بعين في يده لأنسان ومن عليه الدين المستغرق
 إذا أقر في مرضه بعين لأنسان وكذبه الغرماء لم يصح إقراره فهذا مثله إلا أن بقدر رأس المال
 قد علمنا وجوبه في تركته وصيرورة ديناً عليه حين لم يعمل بآية فهذا القدر دين لزمه بسبب
 لاثمة فيه فاما حصّة رب المال من الربح لو لزمه إنما يلزمه بإقرار المضارب به وإقرار المضارب
 بالدين غير صحيح في مزاحمة غرماء الصحة ولو أقر في مرضه بمال في يده أنه مضاربة لفلان ولا
 يعرف إلا بقوله بدئ بدين الصحة لأن المريض محجور عن الأقرار بالدين والعين بحق
 غرماء الصحة فإن لم يكن عليه دين في الصحة وإنما أقر بالدين في مرضه قبل إقراره بالمضاربة
 حاص رب المال التريم برأس ماله لأن إقراره بمضاربة بعينها كالإقرار بالوديعة وقد بينا في
 كتاب الأقرار أن المريض إذا أقر بالدين أولاً ثم بالوديعة يتحاصن لأن حق التريم متعلق
 بماله فيمنع ذلك سلامة العين المقر له بالدين ويصير هذا كالإقرار بالوديعة مستهلكة ولو كان بدأ
 الأقرار بالمضاربة بعينها بدئ بها لأن العين صار مستحقاً لرب المال وخرج من أن يكون مملوكاً
 للمضارب فأقراره بالدين بعد ذلك يكون شاغلاً لتركته لا لآمانة الغير في يده وإن أقر لها بنير
 عينها تحاصن لأن الأقرار بالمضاربة المجهولة كالإقرار بالدين فكأنه أقر بدين ثم بدين وإن أقر بها
 بعينها ثم أقر بالدين ثم أقر بعد ذلك أن المضاربة في هذه الألف بعينها تحاصن لأن إقراره بالعين كان
 بعد الأقرار بالدين فلا يكون مقبولاً في استحقاق المقر له العين واختصاصه به بعد ما صار
 مشغولاً بحق المقر له بالدين وإن قال هذه الألف مضاربة لفلان عندى وفلان عندى وديعة
 كذا وفلان كذا من الدين بدئ بالمضاربة لأنه أقر بها بعينها فبنفس الأقرار صارت العين
 مستحقة لرب المال فلا يتغير ذلك بما يعطى عليه الأقرار بوديعة غير معينة بالدين ولو لم يقر بها
 بعينها كان جميع مال المضاربة بين صاحب الدين وصاحب الوديعة وصاحب المضاربة بالخصص لأن
 إقراره بآمانة غير معينة بمنزلة إقراره بالدين ولو قال لفلان عندى ألف درهم مضاربة وهي في هذا

الصندوق وقلان على ألف درهم فلم يوجد في الصندوق شيء كان مآركة المضارب بين رب المال والتريم بالحصص لانه حين لم يوجد في الصندوق شيء قد ظهر ان تمينه كان لتواشي اقراره بمضاربة غير مميته وبالدين ولو وجد في الصندوق ألف كان رب المال أحق بها لان تمينه كان صحيحا فان التمين وجد منه قبل الاقرار بالدين فكأنه أقر ابتداء بالمضاربة بيمينها فان قيل كان ينبغي أن يقال اذا لم يوجد في الصندوق شيء أن لا يكون لرب المال شيء تقوات محل حقه قلنا هذا ان لو صح تمينه مع فراغ الصندوق عنه ولم يصح ذلك بل هو تجهيل منه والمضارب بالتجهيل ضامن وقال في المضاربة الصغيرة اذا لم يشهد الشهود ان هذه الألف كانت في الصندوق يوم أقر جملتها بين الترماء ورب المال بالحصص والقياس ما قام ثمة لان الموجود من المضارب تمين الصندوق ولم يوجد منه تمين مال المضاربة اذا لم يعلم أن الألف كانت في الصندوق يومئذ وطريق العلم به شهادة الشهود وما ذكر هنا استحسان لان الصندوق محل لما فيه من المال فتمينه كتمين المال فلها ان رب المال أحق بها ولو وجد في الصندوق ألفان فرب المال ألف منها خاصة والباقي بين الترماء لان تمينه صحيح لما وجد في الصندوق من جنس حق رب المال مقدار حقه وزيادة وسواء كانت الاثنتان مختلطة أو غير مختلطة لان المضارب أمين في مال المضاربة واختلاط الأمانة بمال الامين من غير ضمه لا يكون موجبا للضمان فان علم أن المضارب هو الذي خلط المال بتير أمر رب المال كان السال كله بينهم بالحصص في قول أبي حنيفة وفي قول أبي يوسف ومحمد نصفه لرب المال ونصفه للترماء وهو بناء على ما تقدم بيانه أن الامين اذا خلط الوديعة بماله نفسه صار مستهلكا للمخلوط وصارت الامانة حينا عليه عند أبي حنيفة رحمه الله فيكون رب المال صاحب دين كثيره من الترماء وأما عندهما فباخلط يصير ضامنا ولكن لا يصير متسلكا فرب المال ان يرضى باخلط ويختار المشاركة فيأخذ نصف المخلوط برأس ماله ونصفه للترماء ولو قال قلان عندي ألف درهم مضاربة وهي التي على قلان وقلان على ألف درهم ولا مال له غيره فذلك الدين لرب المال لان تمينه للمضاربة التي على غيره كتمينه ألقا في صندوقه أو في كبسه أو بيته فاذا حصل ذلك قبل الاقرار بالدين اختص رب المال به وان جعد المضارب المضاربة في صحة أو مرض ثم أقر بها فهي دين في ماله لان الاقرار بعد الانكار صحيح ولكن الامين بالجعد يصير ضامنا فآقراره بعد ذلك كالآقرار بالدين وكذلك لو جعد شيئا من الربح ثم أقر

ثم قال لم يصل الى ضمن ما جحد من الربح وان كان دينا قال عيسى رحمه الله هذا غلط وان
جحد الدين لم يقضه حتى يقضه على الجعود لان الجعود انما يكون موجبا للضمان عليه
باعتبار ان المال في يده وانه متملك له مستول عليه بهذا الجعود وهذا لا يتحقق فيما هو دين
على الغير ما لم يقضه فان يقضه على الجعود فهو ضامن وان رجع الى الاقرار ثم يقضه
فلا ضمان عليه وقيل يحتمل ان مراد محمد رحمه الله قوله لرب المال لك ثلث الربح ولي ثلثه
ليس باقرار وفي المختصر للكافي قال ليس اقراره بان له النصف وقيل في تأويله انه اقراره
بثلث ثم بالنصف بعد ذلك فيكون مقرا بالنسبة بعد الجعود فيجب عليه الضمان وذكر
القاضي أبو حامد في شرحه قال جعوده الربح اقرار ببراء التريم ولو صرح بالبراء فانه يضمن
الربح وان لم يصل الى يده كذلك هذا باقرار بان له النصف فيكون ضامنا ثم سلم بما سلم من
ذلك على ذلك والاصح ان يقول حق القبض فيما وجب بعماله له خاصة فكونه في ذمة
التريم وكونه في يده سواء في انه صار متملكا مقدار ما جعده متويا حق رب المال فيه
فكان قبضه على الجعود وعلى الاقرار بعد الجعود في ايجاب الضمان عليه لاجل الاقرار سواء
واذا دفع الى رجلين مالا مضاربة فات أحدهما وقال الآخر هلك المال صدق في نصيبه
لكونه أمينا فيه وكان نصيب الآخر دينا في تركته لانه مات بمجال نصيبه فان علم أن
الميت كان أودع نصيبه صاحبه الحي قال الحي قد هلك فهو مصدق على جيمه لان المضارب
يملك الايداع بقول مودعه قد هلك بمنزلة قول المضارب في حياته انه قد هلك وان قال قد
دفت ذلك الى صاحبي كان مصدقا مع يمينه لكونه أمينا فيه وكان ذلك دينا في مال صاحبه
لان صاحبه مات بمجمل فانه ان ثبت وصوله اليه فلا اشكال وان لم يثبت وصوله اليه من يد
الحي فالحي كان مسلطا من جهة على الرد وانما قبل قوله في ذلك لاجل التسليط فيكون
المضارب الميت بمجمله له على كل حال فكان ذلك دينا في تركته واذا ربح المضارب في المال
ربحاً فخر به وبرأس المال ثم قال قد خلطت مال المضاربة بمالي قبل أن أعمل وأربع لم يصدق
لان الربح صار مستحقا لرب المال فهو بهذه المقالة يبطل استحقاقه ويدعي ملك جميع الربح
لنفسه باختلاف الحاصل منه بالخلط فلا يقبل قوله الا بحجة ولان الربح تمام المال فيكون ملكا
لصاحب المال باعتبار الظاهر فلا يستحقه غيره الا بالشرط (ألا ترى) أن المضارب لو ادعى
زيادة فيما شرط له من الربح لم يقبل قوله فيه الا بحجة فاذا ادعى سببا يملك به جميع الربح

فلأن لا يقبل قوله من غير حجة كان أولى فإن ملك المال في يده بعد ذلك ضمن رأس المال
 لرب المال وحصته من الربح لا قراره على نفسه بالسبب الموجب للضمن ولأنه لما زعم
 أنه خلطه بماله ثم ربح بعد ذلك فقد ادعى أن الربح كله ملكه والأمين أن ادعى الملك
 لنفسه في الامانة يصير ضامنا وإذا أقر المضارب بدين في المضاربة لولده أو والده أو زوجته
 أو مكاتبه أو عبده وطلبه دين أولا دين عليه لزمه ذلك في ماله خاصة في قول أبي حنيفة
 رحمه الله إلا ما أقر به لبيده ولا دين عليه فإنه لا يلزمه منه شيء وفي قول أبي يوسف ومحمد
 رحمهما الله اقراره لمؤلا صحيح على المضاربة إلا لبيده أو لمكاتبه وهذا لأن المضارب نائب
 في التصرف كالوكيل وقد بينا في السيرة أن عند أبي حنيفة رحمه الله الوكيل لا يملك
 التصرف مع من لا تجوز شهادته له في حق الموكل لكونه منهما في ذلك وضدها يملك
 ذلك إلا في عبده ومكاتبه والمضارب كذلك وهذا لأنه يلزمه لمؤلا حق في مال رب المال
 بمجرد قوله فيكون في معنى الشاهد لهم على غيره بمال وشهادته لمؤلا لا تقبل فكذلك قراره
 إلا أن الدين بالمعاملة يجب في ذمته وهو غير متهم فيما يلزمه لمؤلا فلذا لزمه ذلك في ماله
 خاصة فأما اللبس الذي لا دين عليه له فهو ليس من أهل أن يستوجب ديناً عليه وعندها
 اقراره لبيده ومكاتبه كاتقارره لنفسه لأنه يملك كسب عبده وله حق الملك في كسب مكاتبه وأما
 اقراره لابنه وأبيه كاتقارره لآخيه من حيث أنه لا يثبت له في المقر به ملكا ولا حق ملك
 فيصح في حق رب المال وقال في المضاربة الصغيرة في قول أبي حنيفة إذا كان في المضاربة
 فضل لزم المضارب ما أقر به من حصته وهو صحيح لما بينا أنه غير متهم في حق نفسه وإن
 كان متهما في حق غيره ولو أقر المضارب في مرضه بمضاربة بئسها ثم أقر بها بئسها وديعة
 لا آخر ثم أقر بدين ثم مات بدى بالمضاربة لأن رب المال استحق ذلك المال باتقارره عينا كما
 أقر به ثم هو أقر للثاني بوديعة قد استهلكها باتقارره فيها بالمضاربة والاقرار بالوديعة المستهلكة
 اقرار بالدين فكأنه أقر بدين ثم بدين فيتخاص صاحب الوديعة والدين فيما بقي من تركته

باب الشفعة في المضاربة

(قال رحمه الله) وإذا دفع الرجل إلى الرجل ألف درهم مضاربة فاشتري المضارب بها
 دارا تساوى ألقا أو أهل منها أو أكثر ورب المال شفيها بدار له فله أن يأخذها بالشفعة

من المضارب ويدفع اليه الثمن فيكون على المضاربة لأن أكثر ما فيه أن المضارب اشتراها
 لرب المال ومن اشترى أو اشترى له فهو على شفعة وإنما تسقط شفعة من باع أو بيع له ثم
 الاخذ بالشفعة بمنزلة الشراء لأنه يملك الدار عليه بما يسطيه من الثمن وقد بينا أن رب المال لو
 اشترى من المضارب دارا اشتراها للمضاربة جاز شراؤه لكونه مفيدا فكذلك إذا أخذها
 بالشفعة ولو اشترى المضارب دارا ببعض المضاربة ثم اشترى رب المال دارا لنفسه إلى جنبها
 فلمضارب أن يأخذها بالشفعة بما بقي من مال المضاربة لأن أكثر ما فيه أن المضارب يأخذها
 لرب المال ورب المال شتر والشراء لا يكون مبطلا شفعة الشفيع ثم أخذها بالشفعة كالشراء
 المبتدأ وشراء المضارب بمال المضاربة دارا من رب المال يكون صحيحا لكونه مفيدا من
 حيث أنه يدخل فيه في المضاربة ما لم يكن فيها ويخرج من المضاربة ما كان فيها ولو اشترى
 بالشفعة مضاربة دارا تساوى ألفا ورب المال شفيها فتسلم الشفعة ثم باع المضارب الدار فلا
 شفعة لرب المال فيها لأن المضارب نائب عن رب المال في بيعها ومن يبيع له لا يستوجب
 الشفعة كما لا يستوجبها من باع وكذلك لو باع رب المال داره لم يكن للمضارب فيها شفعة
 بدار المضاربة لأنه لو أخذها أخذها للمضاربة ومال المضاربة لرب المال ورب المال بائع لهذه
 الدار فكما لا يكون له أن يأخذها بالشفعة بدار أخرى له لا يكون لمضاربة أن يأخذها بدار
 المضاربة ولو اشترى المضارب بالشفعة دارا تساوى ألفين ورب المال شفيها فسلم
 الشفعة ثم باعها المضارب بألف درهم لم يكن لرب المال أن يأخذ شيئا منها بالشفعة أما مقدار
 رأس المال وحصة من الربح فلان البيع فيه وقع من المضارب لرب المال وأما حصة نصيبه
 من الربح فلاه لو أخذها رب المال ففرقت الصفقة على المشتري وليس للشفيع أن يفرق
 الصفقة على المشتري ولأن حق المضارب في الربح تبع وإذا لم تبع الشفعة فيها هو الاصل
 لا تبع في البيع ولهذا لا يستحق البناء بدون الاصل في الشفعة لأن البناء يمنع الاصل
 ولو لم يبعها المضارب ولكن باع رب المال داره فأراد المضارب أن يأخذها بالشفعة لنفسه
 من الربح الذي له في ملك المضاربة بحصته من الربح كان له ذلك لأن رب المال ما باع داره
 للمضارب والمضارب حاز الدار المبيعة بحصته من الربح فانه يملك حصته قبل القسمة حقيقة
 ولهذا يجب عليه الزكاة فيه فيكون له أن يأخذها بالشفعة لنفسه بذلك السبب ولو اشترى
 المضارب ببعض المال دارا في قيمتها فضل على رأس المال فباع رجل إلى جنبها دارا وفي يد

المضارب من مال المضاربة مثل ثمن الدار التي يمت إلى جنب دار المضاربة فأراد المضارب
أن يأخذ الدار بالشفعة لنفسه لم يكن له ذلك وإنما يأخذها على المضاربة أو يدع لأن حق
رب المال أصل وحق المضارب تبع وهو متمكن من أخذها بما هو الأصل والتبع لا يظهر
مع ظهور الأصل وهذا لأن في أخذها للمضاربة مراعاة الحقين جميعا حق رب المال وحق
المضارب وفي أخذها لنفسه باطل حق رب المال وليس للمضارب أن يقدم حق نفسه في الريح
ويبطل حق رب المال فإن سلم المضارب الشفعة فأراد رب المال أن يأخذها بالشفعة لنفسه لم يكن
له ذلك لأن المضارب إذا كان متمكنا من الأخذ بالشفعة يصح منه التسليم في حق نفسه وفي
حق رب المال جميعا فإن التسليم من التجارة كالأخذ قيل هذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف
رحمهما الله فلما عند محمد رحمه الله فينبغي أن لا يصح تسليمه في حق رب المال كما في الأب
والوصي إذا سلما شفعة الصبي والاصح أن هذا قولهم جميعا لأن فيما هو من صنيع التجار المضارب
نائب عن رب المال على الإطلاق وتسليم الشفعة من صنيع التجار ولو لم يكن في يد المضارب
من مال المضاربة شيء يأخذ به الدار التي يمت كان له أن يأخذها بالشفعة لنفسه لانه غير
متمكن من أخذها للمضاربة هنا لأنهم أخذوا للمضاربة كان استدانته على المال والمضارب
لا يملك ذلك فإذا لم يثبت له الحق باعتبار الأصل ظهر حكم التبع وهو أنه جار للدار المبيعة
بملكه في نصيبه من الربح فيكون له أن يأخذ بالشفعة لنفسه وإن لم يكن فيها فضل على رأس
المال لم يكن للمضارب أن يأخذها لنفسه لانه لا ملك له فيها وإنما جواره من حيث اليد
دون الملك وبه لا يستحق الشفعة وإن أراد رب المال أن يأخذها لنفسه فله ذلك لأن ما في
يد المضارب ملك لرب المال حقيقة فيكون به جارا للدار المبيعة فإن سلم المضارب الشفعة
وتسليمه باطل ورب المال على شفعة لأن تسليم الشفعة إنما يصح ممن يكون متمكنا من الأخذ
بالشفعة والمضارب هنا لم يكن متمكنا من الأخذ فليس له تسليم الشفعة ولو كان في الدار
التي من المضاربة فضل على رأس المال وليس في يد المضارب من مال المضاربة شيء فأراد
المضارب ورب المال أن يأخذ الدار المبيعة إلى جنب دار المضاربة بالشفعة لأنفسهما فهما
أن يأخذاهما نصفين لأن كل واحد منهما جار لما يملكه في حصته من دار المضاربة واستحقاق
الشفعة باعتبار عدد رؤس الشفعة لا باعتبار مقدار الانصباء فإن سلم أحدهما كان الآخر أن
يأخذها كلها لأن لكل واحد من الشفيعين سببا تاما لاستحقاق جميع الدار المبيعة ولكن

للمزاحمة عند طلبها يأخذ كل واحد منهما النصف فاذا انعدمت هذه المزاحمة بتسليم أحدهما
 كان للآخر أن يأخذها كلها فان كان بقي في يد المضارب من المضاربة ثمن الدار التي
 يشت فإراد المضارب أو رب المال أن يأخذها بالشفعة لم يكن له ذلك لان حق المضاربة
 في هذه الدار هو الاصل قبل القسمة لما في الاخذ للمضاربة من مراعاة الحقين في أخذ أحدهما
 لنفسه ابطال حق الآخر واذا كان الاخذ باعتبار الحق الاصلى ممكنا يوجب ترجيح ذلك
 فيكون للمضارب أن يأخذها للمضاربة وليس لواحد منهما أن يأخذها لنفسه فان سلم
 المضارب الشفعة لم يكن لواحد منهما أن يأخذها بالشفعة بعد ذلك لان المضارب كان متمكنا
 من أخذها فيعمل تسليمه أيضا في حقها وأرى لو أخذها للمضاربة ثم باعها من الذي أخذها
 منه أو ردها عليه بحكم الاقالة أما كان يصح ذلك منه في حق رب المال فكذلك اذا ردها عليه
 بتسليم الشفعة له ولو لم يعلم المضارب بالشفعة حتى تناقضا المضاربة وانقسم الدار التي من المضاربة
 على قدر رأس المال والربح ثم أراد أن يأخذ الدار المبيعة بالشفعة لانفسها فلها ذلك لان
 سبب الاستحقاق لكل واحد منهما يقرر بالقسمة ولا ينعدم فان السبب كونه جارا للدار المبيعة
 بملكه في دار المضاربة وبالقسمة يتقرر ملك كل واحد منهما الا أن حق المضاربة كان مقدما
 فاذا انعدم ذلك بقسمتها كان لكل واحد منهما حق الاخذ لنفسه بالشفعة كالشريك اذا سلم
 الشفعة فلجار أن يأخذها فان طلبها جميعا فهي بينهما نصفان وأيهما سلم أخذ الآخر الدار كلها
 لما قلنا واذا دفع الرجل الى الرجلين مالا مضاربة فاشتري به دارا ورب المال شفيها فله أن
 يأخذ حصة أحدهما بالشفعة دون حصة الآخر لان الصفقة تنفرد بتعدد الشريكين في
 حكم الشفعة (ألا ترى) أنها لو اشتريها لانفسها كان للشفيع أن يأخذ نصيب أحدهما دون
 الآخر قبل القبض في ظاهر الرواية وقد يتناهدا في الشفعة فكذلك اذا كان المشتريان
 مضاربين وكذلك لو كان الشفيع أجنبيا فان المضاربين في شرائهما للمضاربة في حق
 الشفيع كالشترين لانفسهما حتى كان له أن يأخذها منهما بالشفعة وان لم يحضر رب المال
 وكذلك الوكيلان ولو كان المضارب واحدا فأراد الشفيع أن يأخذ بعض الدار بالشفعة لم
 يكن له ذلك سواء كان الشفيع رب المال أو أجنبيا لما فيه من تفريق الصفقة على المشتري
 واذا دفع الرجلان الى رجل مالا مضاربة فاشتري بها دارا وأحد صاحبي المال شفيها فأراد
 أن يأخذ بعضها بالشفعة فليس له ذلك اما أن يأخذها كلها أو يدع لان المشتري لما كان

واحدا كانت الصفة في حكم الشفعة متحدة فلا يكون للشفيع أن يفرعها بأخذ البعض سواء كان الشفع أجنيا أو أحد ربي المال وكذلك الرجلان يוכלان رجلا بشراء دار كان للشفيع أن يأخذها من الوكيل جملة وإن كان الآسران غائبين وليس له أن يأخذ نصيب أحد الآسرين وإن كان المأموران اثنين فله أن يأخذ نصيب أحد الآسرين دون الآخر لأن المشتري لغيره في حق الشفع كالمشترى لنفسه فإن المتبر في تفريق الصفة واجتماعها حال العاقد لا حال من وقع العقد له وإذا وجبت الشفعة للمضاربة فسلم أحد المضاربين الشفعة لم يكن للآخر أن يأخذها لأن الاخذ بالشفعة شراء وأحد المضاربين لا يتفرّد بالشراء دون صاحبه فكذلك في الاخذ بالشفعة (الآ ترى) أنه ليس لأحدهما أن يأخذ بالشفعة دون صاحبه وإن لم يسلم فبعد تسليم أحدهما أولى وإن كان رأس المال ألف درهم فاشترى بها المضارب دارا تساوى ألفا أو أقل أو أكثر وشفيعها رب المال بدار له ورجل أجني أيضا شفيعها بدار له أخرى فلهما أن يأخذا الدار نصفين لأن كل واحد منهما لو انفرد لاستحق الكل بالشفعة فإذا اجتمعا وطلباها أخذها بينهما نصفين فإن سلم رب المال للشفعة وأراد الاجني أن يأخذها فالقياس أن يأخذ الاجني نصف الدار بالشفعة وليس له غير ذلك لأن المضارب إنما اشتراها لرب المال وشراء الشفع لنفسه يكون أخذًا بالشفعة فكنا شراء غيره له واحد الشفعين إذا سلم بعد الاخذ فليس للآخر أن يأخذ الا النصف بخلاف ما إذا سلم قبل الاخذ لأن مزاحمته في الاخذ تنعدم بالتسليم قبل الاخذ لا بعده وفي الاستحسان للاجني أن يأخذ الدار كلها أو يدع لأن المضارب إنما اشترى للمضاربة وذلك حق آخر غير حق رب المال فيما له على الخصوص والمزاحمة بينهما باعتبار الحق الخالص لكل واحد منهما ولم يوجد من رب المال أخذ باعتبار هذا الحق ولا من غيره له فاعا سلم قبل الاخذ والدليل عليه أنه لو تمكن الاجني من أخذ النصف تفرقت الصفة به على المشتري وليس للشفيع حق تفريق الصفة على المشتري بالاخذ بالشفعة فلهذا يأخذ كلها أو يدع

باب الشروط في المضاربة

(قال رحمه الله) وإذا دفع إلى رجل ألف درهم مضاربة بالنصف على أن للمضارب بما عمل في المال أجرا عشرة دراهم كل شهر فهذا شرط فاسد ولا ينبغي له أن يشترط مع

الربح أجزأه شريك في المال بحصة من الربح وكل من كان شريكاً في مال فليس ينبغي له أن يشترط أجراً فيما عمل لأن المضارب يستوجب حصة من الربح على رب المال باعتبار عمله له فلا يجوز أن يستوجب باعتبار عمله أيضاً أجراً مسمى عليه إذ يلزم عوضان لسلامة عمل واحد له وإن اعتبرنا معنى الشركة في المضاربة كان رأس مال المضاربة عمله ورأس ماله فلا يجوز أن يستوجب باعتبار عمله على رب المال أجراً فإن عمل على هذا الشرط فربح فالربح على ما اشترطوا ولا أجر للمضارب في ذلك لأنه ما سلم عمله بحكم الاجارة على رب المال والمضاربة شركة والشركة لا تبطل بالشرط الفاسد إذا كان لا يؤدي ذلك إلى قطع الشركة بينهما في الربح بعد حصوله وقد طعن عيسى رحمه الله في هذه المسئلة وقال يجب أن يكون للمضارب أجر مثله فيما عمل لأن شرط الاجر المسمى ينافي موجب المضاربة فإن المضاربة جائزة غير لازمة فلكل واحد منهما أن يفسخها واشتراط الاجر المسمى يحمل العقد لازماً وكل شرط يضاد موجب المضاربة فهو مفسد للمضاربة كما لو شرط للمضارب مائة درهم من الربح واستبدل بما قاله في كتاب المزارعة في نظير هذه المسئلة أن المزارعة تسد والخارج كله لصاحب البذر وقد قيل في الترقق بينهما أنه قال في مسئلة المزارعة على أن للمزارع أجر مائة درهم ولم يقل كل شهر فصار الاجر شرطاً على العمل الذي قد اشترط له نصيبه من الزرع عليه وفي المضاربة قال على أن له أجراً عشرة دراهم كل شهر فالاجر هناك مشروط بمقابلة منافعه لا مقابلة العمل (ألا ترى) أن بعضي المدة بعد تسليم النفس يجب الاجر وإن لم يعمل له شيئاً وشرط الربح بمقابلة العمل فكانا في حكم عقدين إذا فسد أحدهما لم يفسد الآخر به وقيل في الترقق بينهما المزارعة اجارة ولهذا شرط التوقيت فيها والاجارة تبطل بالشروط الفاسدة فاما المضاربة فشركة حتى لا يشترط فيها التوقيت والشركة لا تبطل بالشروط الفاسدة قوله هذا الشرط يضاد موجب المضاربة قلنا الشرط لا يضاد ذلك ولكن صحة الشرط واستحقاق الاجر به يوجب اللزوم وهذا الشرط غير صحيح هنا بل هو لنوك كما ذكرنا فبقى المضاربة بينهما صحيحة كما هو موجب المضاربة ولذلك إذا شرط ذلك الأجر لمبدله يعمل معه في المضاربة أو ليت يشتري فيه ويبيع فالربح على ما اشترطوا ولا أجر لمبد المضارب ولا لبيته لأن الشروط لبيت مشروط للمضارب وعليه حفظ مال المضاربة في يده ولا يجوز أن يستوجب على ذلك أجراً ولهذا لا يجوز استئجار المثلث على حفظ المثلث وعبد المضارب الذي لا دين

عليه كسبه لمولاه فالمشروط له من الاجر كالمشروط للمضارب ولو كان العبد الذي اشترط له الاجر عليه دين أو كان مكاتب المضارب أو ولده أو ولده فهو جائز على ما اشترطوا وللهي عمل بالمال مع المضارب من هؤلاء عشرة دراهم كل شهر على ما اشترطوا له من كسب هؤلاء كالأجنبي وله أن يستأجرهم للعمل معه ويكون أجرهم في مال المضاربة فاشترط ذلك في المضاربة لا يزيد الا وكادة وليس له أن يستأجر عبده الذي لا دين عليه ولا يتنه من نفسه لبيع فيه ويشترى للمضاربة فكان اشترط ذلك في العقد شرطا فاسدا ولو اشترط أن يعمل عبد رب المال مع المضارب على أن للعبد أجرا عشرة دراهم كل شهر ما عمل معه فهذا شرط فاسد لأن عبد رب المال إذا لم يكن عليه دين كشفه ولو شرط عمل رب المال معه باجر لم يجز ذلك ولا أجر له فيما عمل فكذلك إذا شرط ذلك لعبده أو لايه والريح بينهما على الشرط لأن الشرط الفاسد غير متسكن في صلب العقد بخلاف ما إذا شرط رب المال أن يعمل معه وهو بغير أجر لأن ذلك الشرط يعدم التخلية بين المضارب ورب المال وهذا الشرط لا يعدم التخلية فإن العبد أجير المضارب وبه الاجير كعبده ولو كان عبد رب المال عليه دين فاشترط له أجرا عشرة دراهم كل شهر أو اشترط ذلك لمكاتبه أو لابنه جاز لما بينا ان هؤلاء كاجني آخر فيما يشترط لهم من الاجر على العمل وإذا استأجر رجل رجلا عشرة أشهر كل شهر بشرة دراهم يشترى له البر ويبيع ذلك فهو جائز لأنه عقد على متاعه في مدة معلومة بدل معلوم فإن دفع اليه رب المال في هذه الشرة الاشهر مالا يعمل به على أن الريح بينهما نصفان فعمل به الاجير فالرب للمال والوضيمة عليه ولا شيء للاجير من الربح في قول أبي يوسف وقال محمد ربح المضاربة بينهما على ما اشترطوا ولا أجر للاجير مادام يعمل بهذا وإذا عمل بغيره من ملك رب المال فله أجر عشرة دراهم في كل شهر حتى تنقضي هذه الشهور لأن اتفاقهما على المضاربة بمنزلة القسح منها للاجارة ولكن هذا القسح في ضمن المضاربة فيقتصر على المنافع التي يعمل بها في مال المضاربة ولا تمتد الى ما يعمل به في غيره من مال رب المال فيستوجب الشركة في الربح باعتبار المضاربة والاجر بمنافه المصروفة الى عمله لرب المال من غير مال المضاربة ولأن المضاربة شركة ولو أن الاجير شارك رب المال بالف من ماله خلطه بمال رب المال باذنه على أن يعمل بالمالين فما رزق الله تعالى في ذلك من شيء فهو بينهما نصفان كانت الشركة جائزة على ما اشترطوا ولا أجر للاجير مادام يعمل بهذا المال

فكذلك في المضاربة وأبو يوسف يقول عقد الاجارة لا ينتفع بالمضاربة لان المضاربة دون الاجارة فالاجارة لازمة من الجانبين والمضاربة غير لازمة ولا ينتفع الشيء بما هو دونه ولان المقود عليه في الاجارة منافعه وفي المضاربة العمل وأحدهما غير الآخر والمقد المضاف الى عمل لا يبطل عقدا مضافا الى عمل آخر هو أقوى منه ومع بقاء الاجارة لا يجوز أن تثبت له الشركة في الربح اذا اجتمع له الاجر والشركة في الحاصل بسببه وذلك لا يجوز ولان المضارب انما يستحق الشركة في الربح بآداء عمل نفسه بمنافع هي له وهنا منافعه بقصد الاجارة مستحقة للمستأجر فلا يوجد ما هو موجب استحقاق الشركة في الربح وهذا بخلاف الشركة فان الشريك يستحق الربح بماله لا بسببه فالاجارة السابقة بينهما لا يندمها به يستحق الشريك ولان الشريك يعمل لنفسه في مال نفسه فلا يستوجب الاجر بهذا العمل على المستأجر والمضارب يعمل لرب المال وهو بسببه لرب المال يستوجب الاجر هنا فلا يجوز أن يستوجب الشركة في الربح وعقد الاجارة يرد على منافعه كما قال ولكن المقصود هو العمل فاذا وجد ما هو المقصود كان البديل بمقابلته وان كان تسليم النفس عند عدم العمل يقام مقامه في استحقاق الاجر كالصداق فانه بمقابلة ما هو المقصود وان كان تسليم المرأة نفسها قد يقام مقام ما هو المقصود في تأكيد المهر به لدفع الضرر عنها ولو كان الاجير دفع الى رب المال مالا مضاربة يعمل به على النصف جاز والاجير على الاجارة والمستأجر على المضاربة لان عقد الاجارة لا يوجب للاجير حقا في منافع رب المال ولا في عمله فدفعه المال اليه مضاربة بمد الاجارة كدفعه اليه قبل الاجارة فان استبضع رب المال الاجير مال المضاربة يشتري به ويباع على المضاربة قبضه الاجير فاشتري به ويباع فهو جائز على ما اشترط في المضاربة لان عمل المستبضع كعمل المبيع كما لو أبغضه المضارب مع أجنبي آخر والاجير على حاله للاجير لانه قد تحقق منه تسليم نفسه في المدة للعمل به وهو يستوجب الاجر بذلك وعقد المضاربة لا يفسد هنا بخلاف ما اذا اشترط عمل رب المال بالمال لان ذلك الشرط يدمم التخلية فأما الابضاع فلا يدمم التخلية المستحقة لتمكين المضارب من استرداد المال منه متى شاء واذا دفع الى رجل مالا مضاربة بالنصف على أن يعمل معه رب المال على أن لرب المال اجرا عشرة دراهم كل شهر فهذا الشرط يفسد عقد المضاربة لانه يدمم التخلية وقد بينا أنه لو شرط عمل رب المال مع المضارب بغير اجر فسد العقد فاذا شرط عمله مع المضارب كان اولى واذا فسد العقد

كان الربح كله لرب المال والوضعية عليه والمضارب اجر مثله فيما عمل وهو الحكم في المضاربة
الفاسدة ولا اجر لرب المال لانه حامل في مال نفسه لنفسه وهو في ذلك لا يكون أجيرا
لتغيره فهذا لا يستوجب الاجرة به والله أعلم

باب للرابحة بين المضارب ورب المال

(قال رحمه الله) رجل دفع الى رجل ألف درهم مضاربة على أن ما كان في ذلك من ربح
هو بينهما نصفان فاشتري رب المال عبدا بخمسمائة وباعه من المضارب بالف المضاربة جاز
ذلك لكون المقد مفيدا بينهما فان باعه المضارب مساومة باعه كيف شاء وان باعه مربحة
بأه على خمسمائة وهو ما اشتراه به رب المال دون الالف الذي اشتراه به المضارب لان الذي
يجرى بين رب المال والمضارب في الحقيقة لم يكن يما فان البيع مبادلة ملك انسان بملك غيره
وهذا كان مبادلة ملك رب المال بملكه ولكن جعل بمنزلة المقد في حق ما بينهما لكونه
مفيدا في حقهما فلما في حكم بيع الرابحة فالمقد هو الاول وهو شراء رب المال اياه بخمسمائة
فبيعه مربحة على ذلك بوضعه ان المضارب متم في حق رب المال بالمساحة وترك الاستقصاء
وبيع للمرابحة بيع امانة يتقنه كل تهمة وخيانة وانقضاء التهمة في أقل الثنتين فيبيعه مربحة
على ذلك الا أن بين الامر على وجهه فيثبت بيعة كيف شاء واذن المضارب يبيعه رب المال
فيثبت أن يطرح ربح رب المال عند انقضاء أحد المصدقين الى آخر وبيع رب المال خمسمائة
فيطرح ذلك من الثمن ويبقيه مربحة على ما بقي ولو كان رب المال اشتري العبد بالف فباعه
من المضارب بخمسمائة درهم من المضاربة باعه المضارب مربحة على خمسمائة لانه أقل الثنتين
والذي جرى بينهما عقد في حقهما فان لم يكن في الحقيقة عقدا فيعتبر هذا الجانب اذا كان
أقل الثنتين عند اعتباره وانقضاء التهمة انما يكون في الاقل ولو كان رب المال ملك العبد
بغير شيء فباعه من المضارب بالف المضاربة لم يبيعه مراعاة حتى يبين انه اشتراه من رب المال
لما بينا ان الذي جرى بينهما ليس ببيع في الحقيقة وليس لرب المال على هذه الثمن شراء
سوى هذه لبيعه المضارب به مربحة باعتبار ذلك فان بين الامر على وجهه فقد انتفت
التهمة ولو عمل المضارب بالف المضاربة فرجح فيها ألقا ثم اشتري رب المال عبدا يساوى
ألفي درهم فباعه من المضارب بالاثنتين فله أن يبيعه مربحة على ألف وخمسمائة لان مقدار

الخمائة في عقد الثاني ربح رب المال فطرح ذلك من الثمن الثاني اذا لم يخرج ذلك القدر من
 ملك رب المال وانما بقي من الثمن ربح المضارب فيه وهو خمسمائة وما اشتراه به رب المال وهو
 ألف فبيعه مرابحة على ذلك لان المضارب انما يبيعه لرب المال في مقدار رأس ماله وخصته
 من الربح ولهذا لولحة عهدة في ذلك رجع به عليه فطرح مقدار ربح رب المال لذلك ولو
 كان رب المال اشتراه بخمسمائة والمسئلة على حالها باعه المضارب مرابحة على ألف درهم
 خمسمائة منها التي اشترى بها رب المال العبد وخمسمائة ربح فاما ألف المضارب التي
 طرحت من الثمن بخمسمائة درهم تمام رأس مال رب المال والعقد في ذلك لرب المال فيعتبر
 أقل الثمين فطرح الزيادة الى تمام رأس مال رب المال وخمسمائة درهم ربح رب المال فلا
 يحسب بشئ من ذلك ويبيعه مرابحة على ما اشتراه به رب المال وعلى حصة المضارب من
 الربح الا أن بين الامر على وجهه ولو كان رب المال اشتراه بألف وقيمت ألف فباعه من
 المضارب بألفين باعه المضارب مرابحة على الالف لان قيمته اذا كانت مثل رأس المال فلا ربح
 للمضارب منه (الآرى) أنه لو أعتقه لم يجز عتقه وربح رب المال بطرح من بيع المضارب
 فانما يبيعه مرابحة على ما اشتراه به رب المال وهو ألف درهم وان كان اشتراه رب المال
 بخمسمائة وقيمت ألف فباعه من المضارب بالألفين باعه المضارب مرابحة على خمسمائة لانه
 لا ربح في قيمته فانما يبيعه لرب المال كله فان قيل كيف يتخذ هذا الشراء بالثمن الفاحش من
 المضارب على المضاربة قلنا لانه اشتراه من رب المال وشراؤه بالزيادة الفاحشة من غيره انما
 لا يتخذ على المضاربة لحق رب المال فاذا كان العامل معه رب المال فهو راض بذلك ولو كان رب
 المال اشتراه بألفين وقيمت ألف فباعه من المضارب بألفين باعه المضارب مرابحة على ألف
 على أنه لا فضل فيه على رأس المال وفي حق رب المال انما يستبر أقل الثمين وذلك مقدار
 قيمته فيبيع مرابحة على الالف كذلك فان قيل رب المال اشتراه بألفين والمضارب اشتراه
 منه كذلك بألفين فقولكم أقل الثمين ألف من أين قلنا نعم رب المال اشتراه بألفين وقد عاد
 اليه الف زائدة على قيمته بالعقد الذي جرى بينه وبين المضارب فانما بقي له فيه بقدر رأس مال
 المضاربة وذلك ألف درهم ولو كان العبد يساوى ألفا وخمسمائة وقد اشتراه رب المال بالف
 والمسئلة بحالها باعه المضارب مرابحة على ألف ومائتين وخمسين لان الربح فيه خمسمائة نصف ذلك
 لرب المال وقد بينا أن ربح المال بطرح وانما يستبر قدر رأس المال وربح المضاربة وذلك ألف

وماثان وخمسون ولو دفع الى رجل ألف درهم مضاربة فاشتري المضارب بها عبدا
فباعه من رب المال بالتي درهم باعه رب المال مرا بحة على ألف وخمسمائة لان خمسمائة من الاتنين
حصة رب المال من الربح فيطرح ذلك من الثمن لان المضارب انما كان اشترى البديل فيعتبر
في حقه أقل الثمن وذلك ما اشترى به المضارب وهو ألف وحصة المضارب من الربح معتبرة
لا بحالة فبيعه رب المال مرا بحة على التي درهم وخمسمائة ولو كان المضارب اشترى البديل
بخمسمائة من المضاربة فباعه من رب المال بالتي درهم فباعه رب المار بحة على ألف وخمسمائة الثمن
الذي اشتراه به المضارب وخمسمائة ربح المضارب ويطرح عنه خمسمائة ربح رب المال وخمسمائة
ربح رب المال أيضا مما يكمل به رأس المال وان كان بقي من المضاربة خمسمائة في يد المضارب
لم يحتسب بها في ثمن هذا البديل وقد بينا أن في حق كل جنس من المال يجعل كاه ليس في
المضاربة غيره (ألا ترى) أن تلك الخمسمائة لو ضاعت كان رأس مال المضاربة كله ثمن هذا البديل
فهذا حسب جميع رأس المال في ثمن هذا البديل فطرح تمام رأس المال من ثمن البديل الذي اشتراه
به رب المال وهو خمسمائة وربح رب المال باعه مرا بحة على الثمن الذي اشترى به المضارب
وهو خمسمائة وعلى ربح المضارب وهو خمسمائة وبشترى ان كانت قيمة البديل أقل من ذلك
أو أكثر في هذا الوجه لانه لا يعتبر بقيمة البديل فانه انما يصل الى المضارب في هذا الوجه الثمن
دون البديل ولو دفع الى رجل ألف درهم مضاربة فاشتري بها عبدا فباعه من رب المال بالتي
درهم ثم باعه رب المال من أجنبي مساومة ثلاثة آلاف ثم اشترى المضارب من الأجنبي
بالاتنين اللذين أخذهما من رب المال نمنا للبديهة لا يبيعه مرا بحة في قياس قول أبي حنيفة
رحمهما الله أصلا وفي قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله يبيعه المضارب مرا بحة على الثمن
الاخير الذي اشتراه به من الأجنبي وهو ألفا درهم وهذا بناء على ما بينا في كتاب البورج
ان عند أبي حنيفة يضم بعض العقود الى البعض ثم ينظر الى حاصل الضمان فيه فلي ذلك
يباع مرا بحة فيها الثمن الاول كان ألف درهم فلما باعه المضارب بالاتنين من رب المال كان
المعتبر من ذلك مقدار رأس المال وهو ألف وحصة المضارب من الربح وهو خمسمائة فلما
باعه رب المال ثلاثة آلاف فقد ربح فيه ألفا وخمسمائة فلا بد من أن يطرح ذلك من رأس
المال بعد ما اشترى المضارب من الأجنبي ليبيعه مرا بحة لرب المال على ما بقي واذا طرحت ذلك
من رأس المال لم يبق شيء فلهذا لا يبيعه مرا بحة أصلا الا أن بين الامر على وجهه وعندهما

لا يستبر ضم المقود بمضها الى بعض في المعاملة مع الاجنبي فيبيعه مرا بحة على ما اشتراه من
الاجنبي وذلك ألفا درهم ولو كان المضارب باع البعد من رب المال بالف وخمسمائة ثم باعه
رب المال من أجنبي بالف وستائة ثم عمل المضارب بالالف وخمسمائة حتى صارت الثمنين
فاشترى بها البعد من الاجنبي بالف وستائة ثم عمل المضارب بالف وخمسمائة حتى صارت
الثمنين فاشترى بها البعد من الاجنبي فان يبيعه مرا بحة فيقولها على الثمن وهو ظاهر وأما في
قياس قول أبي حنيفة فانه يبيعه مرا بحة على ألف وأربعمائة لان المضارب كان ربح في البيع
الاول مائتين وخمسين وكان المتبر رأس المال وحصة المضارب من الربح ثلثين فباعه رب
المال بالف وستائة فثلاثة وخمسون من ذلك ربح المال فيطرح ذلك من الالفين وي طرح
أيضا ما ربح المضارب على رب المال وذلك مائتان وخمسون درهما فاذا طرحت ذلك من
الالفين بقي ألف وأربعمائة درهم فعلى ذلك يبيعه المضارب مرا بحة وانما يطرح ما ربح المضارب
على رب المال لانه لو ربح ذلك في معاملته مع الاجنبي يما وشراء لكان يطرح ذلك
عند أبي حنيفة رحمه الله في بيع المرا بحة فلان يطرح ذلك عند معاملته مع رب المال أولى
واذا دفع الى رجل مالا مضاربة بالنصف فاشترى ألف منها عبدا يساوي الثمن فولاه رب المال
فهذا جائز عند أبي حنيفة لا يشك لانه يملك البيع بالمحاباة وعندهما يبيعه بالمحاباة القاحشة من
غير رب المال لا يجوز لحق رب المال فلا يكون ذلك مانعا من جواز المعاملة بینه وبين رب المال
فان باعه رب المال من أجنبي بالف وخمسمائة مرا بحة ثم اشتراه المضارب من الاجنبي مرا بحة
بالبقي درهم من المضاربة ثم حط رب المال عن الاجنبي من الثمن ثمانية فان الاجنبي يحط عن
المضارب مثل ذلك من الثمن وحصة من الربح وذلك كله أربعمائة لان العقدین جميعا كما
مرا بحة فاذا خرج القدر المخطوط من أن يكون ثمننا في حق الاجنبي يحط رب المال عنه يخرج
ذلك القدر وحصة من الربح من أن يكون ثمننا في عقد المضارب أيضا والمخطوط في عقد رب
المال خمس الثمن وفي عقد المضارب جملة الثمن اقلان فيحط عنه خمس الثمن وفي عقد المضارب
جملة الثمن اقلان فيحط عنه خمسا أيضا وهو أربعمائة ثم يبيعه المضارب مرا بحة على ما بقي من
الالفين في قول أبي يوسف ومحمد هو ألف وستائة وعند أبي حنيفة رحمه الله يبيعه مرا بحة
على ألف وما بقي درهم لان رب المال كان ربح فيه خمسمائة فلما حط ثمانية كان الحط من
جميع الثمن ثلثا من رأس المال وثلثه من الربح فبقي ربحه على الاجنبي أربعمائة درهم فيطرح

المضارب هذه الأربعمائة مع الأربعمائة التي سقطت عنه من الالفين لانه يبيعه مائة لرب المال
 فلهذا باعه مائة على ألف ومائتين الا أن بين الامر على وجهه ولو كان المضارب حط عن
 رب المال من الثمن الذي ولده به المقدم مائتي درهم فان رب المال يحط المائتين وحصلها من
 الربح وهو مائة درهم عن الاجنبي لان المضارب حط عنه خمس الثمن وبقيته من الاجنبي
 كان مائة مائة وخمسة مائة فطرح عنه أيضا خمس الثمن وذلك ثمانية ثم يحط الاجنبي من
 المضارب هذه الثمانية حصلها من الربح وهو مائة لما قلنا فيبقى البدي في يد المضارب بألف
 وستمائة شراء من الاجنبي فان أراد أن يبيعه مائة باعه في قول أبي حنيفة مائة على ألف
 ومائتين لما بينا أنه يطرح مائة من المال من الاجنبي وهو أربعمائة لانه بقي حاصل ضمانه
 الاول فيه ثمانية وحاصل ما سلم له من الاجنبي ألف ومائتان فمرفقا أن يبيعه كان أربعمائة
 فيحط المضارب ذلك في بيعه للمائة عند أبي حنيفة رحمه الله وعندنا يبيعه مائة وهو على
 ألف وستمائة لما بينا والله أعلم

باب ضمان المضارب

(قال رحمه الله) رجل دفع الى رجل ألف درهم مضاربة بالنصف وأمره أن يعمل فيه
 رأيه أولم يأمره فبيع ألف درهم ثم انه دفع اليه ألف درهم مضاربة بالنصف وأمره
 أن يعمل فيها رأيه أولم يأمره غلط هذه الالف الاخيرة بالالف الاولى ثم عمل بالمال كله
 فبيع ألفا فان كان لم يأمره أن يعمل في الاخيرة رأيه فالمضارب ضامن للالف الاخيرة
 بالخط لان له في المال الاول من الربح خمسة فذا منه غلط مال المضاربة بماله نفسه وذلك
 موجب للضمان عليه في المضاربة المطلقة فان كان ربح بعد هذا الغلط ألف درهم قلنا
 ذلك حصه الالف الاخيرة وقد ضمنها المضارب فيكون ربحها له فيأخذ من المال هذه الالف
 وربحها ثمانية وثلاثة وثلاثون وثلاث مائة وباقى من المال فهو على المضاربة الاولى بينهما لان في
 حق المضاربة الاولى انما غلط مال رب المال بماله وذلك لا يوجب الضمان عليه ولو ضاع
 المال قبل القسمة لم يضمن المضارب الا الالف الاخيرة لان سبب الضمان وهو الغلط بماله
 نفسه انما وجد فيها خاصة ولو كان أمره في المضاربة الثانية أن يعمل فيها برأيه ولم يأمره بذلك
 في الاولى أو أمره والمسئلة بحالها فلا ضمان عليه والمال كله مضاربة على ما شرطنا لان الامر

والمضاربة الأخيرة مفوض الى رأيه على العموم فلا يصير ضمانها بالخلط وفي المضاربة الاولى
انما خلط مال رب المال بماله وذلك غير موجب للضمان عليه فلهذا كان للمال كله مضاربة في
يده على ما اشترطا ولو لم يأمره أن يعمل في واحد من المالين برأيه فخلطهما لئلا أن يربح في واحد
منهما شيئا فلا ضمان عليه لانه انما خلط مال رب المال بماله وذلك ليس بسبب موجب للضمان
عليه في انضدة انطفة ولو كان ربح و كل واحد ربحا ثم خلطهما ضمنهما جميعا مع حصه
رب المال من الربح الذي كان قبل الخلط لان في كل واحد من المالين وجد سبب وجوب
ضمان وهو خلط ملك رب المال بملك نفسه وذلك حصته من الربح في كل مال وما ربح فيها
بمد ما خلطها فهو للمضارب لانه يملك المالين بالضمان فما ربح عليهما بعد ذلك يكون له
ويتصدق به لانه حصل له ذلك بسبب حرام الاحصه ربحه قبل أن يخلطها فانها حلال
له لان ذلك حصل له بسبب لا حنت فيه وفي قول أبي يوسف لا يتصدق بشئ من الربح لانه
حصل على ضمان وصل الخلاف في الإودع اذا تصرف في الودعية وربح وإذا كان أمره فيها
جميعا أو يعمل برأيه كان ذلك كله مضاربة بينهما على الشرط لوجود تفويض الامر الى
رأيه في المضاربتين على العموم والجواب في المضاربين اذا خلط المالين قبل أن يربح واحد
منهما شيئا أو بعد ما ربح أحدهما في مضاربتيه شيئا نحو الجواب في المضارب الواحد لاستواء
التفصيلين في المعنى الذي أشرنا اليه والله أعلم

باب المراجعة في المضاربة بين المضاربين

(قال رحمه الله) واذا دفع الرجل الى الرجل ألف درهم مضاربة بالنصف ودفع الى
آخر ألف درهم مضاربة بالنصف فاشتري أحدهما عبدا بخمسمائة من المضاربة فباعه من
المضارب الآخر بجميع الألف المضاربة فهو جائز وان كان المالان لواحد لان هذا البيع
مفيد فانه يدخل في مضاربة كل واحد منهما ما لم يكن فيها وللمشتري أن يبيعه مساومة كيف
شاء وان أراد أن يبيعه مراجعة فباعه على أقل الثمنين وهو خمسمائة التي اشتراها بها المضارب
الاول لان ما زاد على ذلك لم يتم خروجه من ملك رب المال فان ما في يد المضارب الاول
وما في يد المضارب الآخر كله ملك رب المال وكل واحد منهما عامل له فانما يبيعه مراجعة
على ما يتقن بخروجه من ملكه وهو الخمسمائة التي دفعها الاول الى البائع ولو كان المشتري

اشترى البد بالف المضاربة وبالف من ماله ثم أراد أن يبيعه مرباحة باعه على ألف ومائتين وخمسين لانه اشترى نصفه لنفسه بالف من ماله فبيعه على ذلك مرباحة وبشترى النصف الآخر للمضاربة فانما يبيعه مرباحة على أقل الثمن فيه ونحو هذا النصف في المعد الاول كان مائتين وخمسين فيبيع البد كله مرباحة على ألف ومائتين وخمسين فان بين الامر على وجهه باعه مرباحة على الالفين لان تهمة الجناية تنضم ببيان الامر على وجهه ولو دفع ألف درهم الى رجل مضاربة بالنصف ودفع الى آخر ألفي درهم مضاربة بالنصف فاشترى المدفوع اليه الالف عبدا بها وباعه من آخر بالف درهم المضاربة فلماذا كان للثاني أن يبيعه مرباحة على ألف وخمسمائة لان المضارب الاول ربح ألف درهم حصته من ذلك خمسمائة وحصته رب المال خمسمائة الا أن حصته رب المال من الربح تطرح في بيع المرباحة لان ذلك لم يخرج من ملكه فانما يتبر حصته المضارب الاول من الربح والالف التي غرمها المضارب الاول في ثمنه فيه فبيعه الآخر مرباحة على ألف وخمسمائة لهذا ولو كان الاول اشتراه بخمسمائة من المضاربة وباعه من الثاني بالف المضاربة باعه مرباحة على ألف درهم خمسمائة منها رأس مال المضاربة الاول الذي تعد في البد وخمسمائة ربح المضارب الاول وبقية حصلت حصته رب المال من الربح وهو خمسمائة وخمسمائة أخرى ثم رأس مال رب المال من المضاربة الاولى لانا قد بينا انه يتبر رأس المال في كل جنس فانه ليس منه غيره (لا ترى) انه لو هلكت الخمسمائة الاخرى كان جميع رأس المال محسوبا من هذا الثمن بمقدار ما يمكن به رأس مال رب المال ويطرح في بيع المرباحة كما يطرح حصته رب المال من الربح لان ذلك لم يخرج من ملكه والمضارب الآخر انما اشتراه لرب المال والاو كذلك باعه لرب المال واذا ثبت انه يطرح من الثمن الثاني ألف درهم باعه مرباحة على ألف ولو كان الاول اشتراه بالف المضاربة ثم باعه من الثاني بالف المضاربة وألف من ماله ثم يبيعه مرباحة على ألفين ومائة وستة وستين درهما ومئتي درهم لانه اشترى ثلثه لنفسه بثلث درهم فبيعه مرباحة على ذلك واشترى ثلثه بالف المضاربة ورأس مال المضاربة الاولى فيه ثلثا الالف وربع المضارب الاول فيه خمسمائة فاذا ضمنت خمسمائة الى ثلثي الالف يكون ألفا ومائة وستة وستين وثلثين ويضم اليه الالف التي هي ثمن ثلث البد فبيعه مرباحة على ذلك ويطرح ما سواه يعني حصته رب المال من الربح وذلك خمسمائة وما يكسر به رأس ماله في المضاربة الاولى

من هذا المال وذلك ثمانية وثلاثة وثلاثون وثلاث مائة من ثمانية آلاف ثمانية
وثلثة وثلاثون وثلاث مائة ولو كان المضارب الاول اشترى البند بخمسمائة وقيمته ثلاثة آلاف
والمسألة بحالها فان لآخر أن يبيعه مائة على ألف وثمانمائة وثلاثة وثلاثين درهما وثلاث لان
الآخر اشترى ثلثه لنفسه بالف درهم وذلك معتبر كله واشترى ثلثه للمضاربة وانما يعتبر
فيه حصته من الثمن الاول وهو ثمانية وثلاثة وثلاثون وثلاث مائة وحصة المضارب من الربح
وهو خمسمائة فاذا جمعت ذلك كان مقداره ما بيناه ويطرح حصة رب المال من الربح وهو
خمسمائة وما يكمل به رأس ماله في المضاربة الاولى من هذا المال وهو ستمائة وستة وستون
وثلثان فاذا طرح من ثلاثة آلاف ألفا ومائة وستة وستين وثلثين بقي ألف وثمانمائة
وثلثة وثلاثون وثلاث مائة ولو دفع الى رجل ألف درهم مضاربة بالنصف ثم دفع الى آخر ألف
درهم مضاربة بالنصف فعمل الآخر بالمال حتى صارت اربعين ثم اشترى الاول بالف المضاربة
عبدا فباعه من الآخر بالاربعين اللتين في يده وقيمته ألفا درهم فان الثاني يبيعه مائة على ألف
وخمسمائة لان رأس مال الاول فيه ألف درهم فيعتبر ذلك ويستبر حصة الاول من الربح
وهو خمسمائة وتبطل حصة رب المال من الربح في المضاربة الاولى لان ذلك لم يخرج من
ملكه بالمقد الثاني فلها باعه اثنتي مائة على ألف وخمسمائة ولو كان الاول اشترا بخمسمائة
من المضاربة وخمسمائة من ماله والمسألة على حالها باعه مائة على ألف وخمسمائة لان الاول
اشترى نصفه لنفسه بخمسمائة وباعه من الثاني بالف فيبيع ذلك النصف مائة على ألف واشترى
الاول النصف الآخر وباعه من الآخر بالف ولا فضل فيه على رأس مال المضاربة في المقد
الاول فانما يبيع هذا النصف مائة على الثمن الاول وهو خمسمائة ولو كان الاول اشتراها
بالف من عنده وخمسمائة من المضاربة والمسألة بحالها باعه الآخر مائة على ألف وثمانمائة
وثلثة وثلاثين وثلاث مائة لان الاول اشترى ثلثه لنفسه ومائة من الآخر بثلاث الاربعين
وذلك ألف وثمانمائة وثلاثون وثلاث مائة معتبر كله وأما الثلث الذي اشتراه للمضاربة وباعه
من الآخر للمضاربة بما لا فضل فيه على رأس مال المضاربة الاولى فانما يبيع هذا الثلث مائة
على الثمن الاول وهو خمسمائة واذا ضمنت الخمسمائة الى الالف وثمانمائة وثلاثة وثلاثين وثلاث مائة
كانت جملة ألفا وثمانمائة وثلاثة وثلاثين وثلاث مائة ولو كان الاول اشترا بالف المضاربة وبخمسمائة من
ماله فان الآخر يبيعه أيضا مائة على ألف وثمانمائة وثلاثة وثلاثين وثلاث مائة لان الاول

اشترى لنفسه ثلثه وباعه بثلاث الافين فيمتر ذلك واشترى ثلثه للمضاربة وباعه بثلاثي الافين
 فيمتر من ذلك مقدار رأس المال وهو ألف درهم وحصة المضارب من الربح وذلك مائة
 وستة وستون وثلثان وي طرح حصة رب المال من الربح خاصة واذا طرح من الافين
 مائة وستة وستين وثلثين كان الباقي ألفا وثلاثمائة وثلاثة وثلثين وثلاثا ولو دفع الى رجل ألف
 درهم مضاربة والى آخر ألفي درهم مضاربة فاشترى الاول بالف عبدا من ماله وبخمسائة
 من المضاربة ثم باعه من الآخر بثلاثة من ماله وألغى المضاربة فان الآخر يبيعه مائة على
 ألفين وسبعمائة وستة وستين درهما وثلثي درهم لان الاول اشترى ثلثي العبد لنفسه وباعه من
 الآخر بالثاني درهم فيمتر جميع ذلك واشترى ثلثه للمضاربة ثم ان الآخر اشترى منه ثلث
 هذا الثلث لنفسه بثلاثمائة وثلاثة وثلثين وثلث لا ينقص من ذلك شيء واشترى ثلثي هذا
 الثلث منه للمضاربة فيمتر فيه حصة من الثمن الاول وذلك ثلث آلاف ثلثمائة وثلاثة وثلاثون
 وثلث هذا هو المعتبر فيه وي طرح ما زاد على ذلك فان جمعت ذلك كله كان ألفي درهم
 وسبعمائة وستة وستين وثلثين فيبيعه مائة على ذلك وحاصل ما طرح ثلثمائة وثلاثة وثلاثون
 وثلث وذلك ربح ثلثي هذا الثلث لانه مشغول برأس المال كله ولم يخرج من ملك رب المال
 بالمقد الثاني ولو كان الاول اشترى العبد وقيمت خمسة آلاف درهم بالف المضاربة وبخمسائة
 من ماله والمسئلة بحالها باعه الثاني مائة على ألفين وخمسمائة لان الاول اشترى ثلث العبد لنفسه
 وباعه من الثاني بالف فيبيعه مائة على ذلك فاشترى الثلثين للمضاربة ثم ان المضارب الآخر
 اشترى منه ثلث الثلثين لنفسه بسبعمائة وستة وستين وثلثين فلا ينقص منه شيء واشترى منه
 ثلث الثلثين للمضاربة بالف وثلاثمائة وثلاثة وثلثين وثلث فالمعتبر من ذلك رأس المال في
 المقد الاول وذلك سبعمائة وستة وستون وثلثان وحصة المضارب الاول من الربح وهو مائة
 وستة وستون وثلثان فاذا جمعت ذلك كله كان ألفين وخمسمائة والمطروح من ذلك حصة
 المال من الربح وهو مائة وستة وستون وثلثان وما يكمل به رأس المال في المضاربة الاولى
 وذلك ثلثمائة وثلاثة وثلاثون وثلث واذا دفع الى رجل ألف درهم مضاربة بالنصف ودفع
 الى آخر ألفي درهم مضاربة بالنصف فاشترى الاول جارية بالف من ماله وبخمسائة من المضاربة
 وباعها من الآخر بثلاثة آلاف درهم ألف من المضاربة وألفين من ماله فانه يبيها مائة على
 ألفين وثلاثمائة وثلاثة وثلثين وثلث لان الاول اشترى ثلثها لنفسه وباع ذلك من الثاني بالثاني

درهم فيعتبر ذلك كله واشترى ثلثا للمضاربة ثم باع ثلثي هذا الثلث من الثاني واشترى الثاني
 لنفسه بستائة وستة وستين وثلثين فيعتبر ذلك أيضا واشترى ثلث هذا الثلث للمضاربة فأنما
 يعتبر حصة هذا الجزء من الثمن الاول وذلك مائة وستة وستون وثلثان فإذا جمعت هذا كله
 كان ألقين وثمنامائة وثلاثة وثلثين وثمنا فإذا قبض الثمن أخذ لنفسه من الثمن حصته ألف
 درهم وكان ما بقي من المضاربة لان الثمن في بيع المراجعة مقسوم على الثمن الاول وثلث الثمن
 الاول كان من مال المضارب الآخر فان كان الثمن الذي باعها به أربعة آلاف درهم كان له
 خاصة من ذلك اثنا عشر جزأ والباقي يكون من المضاربة لان مقدار الالقين من ماله وثمانمائة
 وثلاثة وثلثون وثلث مال المضاربة فالسبيل أن يحمل كل مائة وستة وستين وثلثين وسهم
 فصار الاثنان اثني عشر وثمانمائة وثلاثة وثلثين وثلثا خمسمائة فتكون الجملة سبعة عشر سهما
 للمضاربة من ذلك خمسة والمضارب الآخر اثنا عشر فعلى ذلك يقسم الاربعة آلاف ولو دفع
 الى رجل ألف درهم مضاربة بالنصف ودفع الى آخر أثنى درهم مضاربة بالنصف فاشترى
 الاول جارية بالف المضاربة وبخمسائة من ماله وباعها من الآخر بالف المضاربة وباللقين
 من ماله فانه يبيعها سرابحة على ألقين وثمانمائة وثلاثة وثلثين وثلث لان الثاني اشترى ثلث
 الثلث الباقي لنفسه وباع ذلك بثلث الاف فيعتبر ذلك كله في بيع المراجعة والاول كان اشترى
 ثلث الثلث الباقي لنفسه وباع ذلك بثلث الاف فيعتبر ذلك كله أيضا وكان اشترى ثلثي الثلث
 للمضاربة وباعها للمضارب بثلث الاف وانما يعتبر من ذلك رأس مال هذا الجزء وفي العقد
 الاول وذلك ثلثمائة وثلاثة وثلثون وثلث وحصة المضارب من الربح وذلك مائة وستة
 وستون وثلثان وبطرح حصة رب المال من الربح وذلك مائة وستة وستون وثلثان فيبيعه
 سرابحة على ألقين وثمانمائة وثلاثة وثلثين وثلث بهما فإذا قسم الثمن على سبعة عشر سهما
 بينه وبين المضارب كما يتنا في الفصل الاول قال عيسى رحمه الله هذا الجواب خطأ فأنما
 يبيعها سرابحة على ألقين وستائة وستة وستين وثلث لان ثلث الثلثين باعه الاول من
 المضاربة واشتراه منه الثاني للمضاربة أيضا فلا يمتد بربح رب المال فيه وذلك اذا تأملت
 مائة وستة وستون وثلثان فبين أن الطروح من ثلاثة آلاف مائة وستة وستون وثلثان
 مرتين فيكون الباقي القين وستائة وستة وستين وثلثين وقيل انما يصح ما ذهب اليه عيسى رحمه
 الله ان لو كان مقدار ذلك الثلث من الثلثين مقررا في مملوك أو في مبيع على حدة فلما اذا كان

في جلة مملوك قد بيع يوما واحدا وسائر رأس المال فيه يحجب فلا يصح ذلك ولكن يجب اعتبار جميع الثمنين لأن للضارب الآخر اشترى الثلثين لنفسه بالعين من ماله فلا بد من اعتبار جميع ذلك في بيع المراجعة والله أعلم

باب دعوى المضارب ورب المال

(قال رحمه الله) وإذا دفع إلى رجل ألف درهم مضاربة بالنصف وأمره أن يعمل فيها برأيه أو لم يأمره فاشترى بالألف ابن رب المال فهو مشتر لنفسه لأن رب المال إنما أمره بأن يشتري بالمال ما يمكنه يمه فإن المقصود الاسترباح ولهذا أوجب له الشركة في الربح وذلك لا يحصل إلا بالبيع بعد الشراء فعرفنا أنه مأثور بشراء ما يمكنه يمه وقريب رب المال لو جاز شراؤه منه على المضاربة حتى ولا يمكنه يمه فلم يكن هذا من جلة ما تناوله الأمر كما لو قال اشتر لي جارية أطؤها فاشترى أخت الموكل من الرضاع أو جارية مجوسية لم تلزم الأمر لهذا وإذا لم ينفذ شراؤه على رب المال صار مشتريا لنفسه وقد تعد منها من مال المضاربة فيخير رب المال بين أن يسترد المقبوض من البائع ويرجع المضارب على البائع بمثله وبين أن يضمن المضارب مثل ذلك لأنه قضى بالمضاربة دينا عليه ولو كان اشترى دين نفسه وقيمته ألف درهم أو أقل جاز على المضاربة وهو عبد لأنه لا يملك المضارب شيئا منه ولا ربح فيه فهو متمكن من يمه فإذا زادت قيمته على ألف حتى ويسى في رأس المال وحصة رب المال من الربح لأنه لما ظهر في قيمته فضل على رأس المال ملك المضارب نصيبه من الفضل فيعتق ذلك الجزء عليه لأنه ملك جزأ من قربه ولا ضمان على المضارب فيه لرب المال لأنه لا يصنع للمضارب في هذه الزيادة بل عتق حكما وعليه السعاية في رأس المال وحصة رب المال من الربح لتسيم العتق لأنه احتبس ذلك القدر عنده من ملك رب المال فله أن يسى له في ذلك ولو كانت قيمته يوم اشتراه أكثر من ألف درهم كان مشتريا لنفسه لأنه اشترى للمضاربة ما لا يمكنه يمه فانه يعتق منه بقدر نصيبه من الربح كما ينفذ شراؤه على المضاربة فلذا كان مشتريا لنفسه فيعتق عليه ولرب المال الخيار في تضمين مال المضاربة أيهما شاء كما بينا ولو كان اشترى بالألف عبدا يساوي ألفي درهم لا يعرف له نسب قتال المضارب لرب المال هذا إنك وقال رب المال كذبت فإن الغلاء يعتق لأن المضارب مالك مقدار ربح

منه بحصته من الربح وقد أقر بفساد الرق فيه حين زعم أنه ابن رب المال فينتق لذلك ويسعى
 التلأم في جميع قيمته بينهما أرباعا ثلاثة أرباعا رب المال وربها للمضارب فإن قيل كان ينبغي أن
 لا يمتق لأن رب المال يزعم أن المضارب كاذب وأن العبد مملوك لهما على المضاربة والمضارب
 يزعم أنه مملوك له اشتراه لنفسه لأنه ابن رب المال قلنا نعم ولكن العبد في الظاهر مشترى
 على المضاربة وباعتبار هذا الظاهر يكون المضارب مقرا بفساد الرق فيه ورب المال مقر
 بصحة امرار المضارب فيه باعتبار نصيبه فيكون هذا بمنزلة عبد مشترك بين اثنين أحدهما مقر
 على صاحبه بالتمتق في نصيبه ولو قال المضارب لرب المال هذا ابنك وقال رب المال بل هذا ابنك
 وقال صدقت فهو مملوك للمضارب أما إذا قال صدقت فقد تصادقا على أن المضارب اشتراه
 لنفسه لأنه ابن رب المال بمنزلة مالهو اشترى ابنه المعروف وأما إذا قال بل هو ابنك فقد
 تصادقا على أنه اشتراه لنفسه لأنه إذا كان في قيمته فضل فالمضارب يصير مشتريا لنفسه سواء
 كان ابنه أو ابن رب المال ثم كان رب المال شاهدا على المضارب للعبد بالعتق والنسب وبشهادة
 الفرد لا تم الحجة فلهذا كان مملوكا للمضارب وعلى المضارب أن يرد رأس المال على رب
 المال بخلاف الأول فهناك المضارب يدعي أنه اشتراه لنفسه وقد كذبه رب المال في ذلك
 وكان العبد مشترك بينهما باعتبار الظاهر فلهذا يفسد الرق فيه باقراو المضارب ولو دفع
 إلى رجل ألف درهم مضاربة بالنصف فاشترى عبدا يساوي ألفا قاتل المضارب لرب المال
 هو ابنك وكذبه رب المال فالعبد على حاله في المضاربة لأن المضارب لا يملك شيئا منه حين
 لم يكن في قيمته فضل على رأس المال فلا يفسد الرق فيه باقراره ويبقى على حاله في المضاربة
 فإن لم يبعه حتى زاد فصار يساوي ألفي درهم عتق لاقرار المضارب أنه ابن رب المال وأنه
 أقر بما لا يحتمل التسخ فيصير كالعبد لاقراره بعدما ظهر التفضل في قيمته فيفسد الرق فيه
 لذلك ويسعى في قيمته بينهما أرباعا لأنه في معنى الشاهد على رب المال بالتمتق أو فساد الرق
 فيه كان حكما عند ظهور التفضل فيه فلا يوجب الضمان على المضارب ولا يستقط به حقه
 عن شيء من نصيبه من السباية فلهذا يسعى في قيمته بينهما أرباعا ولو قال رب المال صدقت
 ولا فضل فيه على رأس المال فالتمل للمضارب ويضمن رأس المال لرب المال لتصادقهما على أن
 المضارب اشتراه لنفسه ولو قال رب المال كذبت ولكنه ابنك فهو على المضاربة لأن المضارب
 يدعي أنه اشتراه لنفسه ورب المال ينكر وزعم أنه اشتراه على المضاربة إذ لا فضل فيه على

رأس المال والمضارب يشتري ابن نفسه على المضاربة اذا لم يكن فيه فضل على رأس المال
 والظاهر شاهد رب المال فيما يقول انه اشتراه على المضاربة فان لم يبعه حتى زادت قيمته
 فصار يساوى ألقى درهم استسقى في قيمته بينهما أرباعا لان كل واحد منهما في معنى الشاهد
 على صاحبه بالمتق والمضارب يزعم انه ابن رب المال وأن نصيبه منه قد عتق ووب المال يزعم
 أنه ابن المضارب وأن نصيبه منه قد عتق وهذه الشهادة منهما تفسد الرق فلا تسقط شيئا من
 السعاية عن العبد حقيقة فيسقى في جميع قيمته بينهما أرباعا ثلاثة أرباعا الرب المال وربعها
 للمضارب ولو كان اشتري بألف عبدا يساوى ألقين فقال رب المال للمضارب هذا ابنك
 وقال المضارب كذبت فانه يمتق ويسقى في حصة المضارب من المرح خمسمائة ولا سعاية عليه
 رب المال لان رب المال يتبرأ من السعاية ويزعم أن المضارب اشتراه لنفسه وأنه عتق كله
 عليه وأنه ضامن له بمثل رأس المال الا أنه لا يصدق فيما يدعى من الضمان على المضارب فلا
 يسقى العبد له في شيء لانه لا يدعى عليه السعاية وانما سقى للمضارب في خمسمائة لانه يدعى
 سعايته ويقول قد فسد الرق فيه بشهادة رب المال على كاذبا ولم يجب لي ضمان عليه وانما حقي
 في استسعاء العبد في نصيبه فهذا يستسقى له في خمسمائة ولو كان المضارب صدقه في ذلك
 ثبت لنسبه منه لتصادفهما عليه ويكون حرا على المضارب لانه صار مشتريا اياه لنفسه باعتبار
 الفضل على رأس المال في قيمته ويكون ضامنا لرب المال رأس ماله ولو قال رب المال للمضارب
 هو ابنك وقال المضارب بل هو ابنك فهو مملوك للمضارب وضمن له رأس ماله لانهما تصادفا
 أن المضارب اشتراه لنفسه فانه ان كان ابن رب المال كما ادعاه المضارب فقد اشتراه المضارب
 لنفسه ولو كان ابن المضارب كما زعم رب المال فقد اشتراه لنفسه باعتبار الفضل فيه فلهذا
 ضمن رب المال رأس ماله فيه وهو مملوك للمضارب لانه أقر بحريته باقراره بنسبه لرب
 المال (الا ترى) أن رب المال لو صدقه في ذلك يثبت نسبه منه ولم يمتق فرب المال شهد عليه
 بالمتق في ملكه وبشهادته لا تتم الحجة ولو كان اشتري بها عبدا يساوى ألقا فقال رب المال
 للمضارب هو ابنك وقال المضارب كذبت فالعبد على المضاربة بحاله لانه وان كان هو ابن
 المضارب فقد صار مشتريا له على المضاربة اذ لا فضل فيه على رأس المال وانما بقي اقرار رب
 المال بنسبه للمضارب وقد كذبه في ذلك فلم يثبت النسب منه فان زادت قيمته حتى صارت
 ألقى درهم عتق ويسقى في قيمته بينهما أرباعا لان رب المال أقر بما لا يحتمل التسخ فيصير

كالجهد لا قراره بعد ما زادت قيمته وقد صار الربع منه مملوكا للمضارب ففي زعم رب المال أن
الرق فيه قد فسد بملك المضارب جزءا منه قلنا عتق ويسى في قيمته بينهما ارباعا وان كان
المضارب صدقه ولا فضل في الغلام فهو ابنه مملوك له في المضاربة بمنزلة ما لو اشترى ابنه
المعروف ولا فضل فيه على رأس المال فان لم يمه حتى بلغت قيمته ألقى درهم عتق ويسى
في ثلاثة ارباع قيمته لرب المال لان الربع منه صار مملوكا للمضارب فيعتق عليه ثبوت نسبه
منه ولكن هذا المتى حصل منه حكما بظهور الزيادة من غير صنع للمضارب فيه فلا يكون
ضامنا لرب المال شيئا ولكن العبد يسى في حصة رب المال باعتبار رأس المال وحصته من
الربح وذلك ثلاثة ارباعه ولو كان اشترى عبدا يساوي ألقين فقال المضارب هو ابني وقال
رب المال كذبت ثبت نسبه من المضارب لانه مالك له بعد مقدار حصته من الربح وذلك
يكفى لصحة دعواه النسب فيه ثم هذه دعوى تحرير لان أصل العلوق به ما كان في ملكه
فيكون بمنزلة الاعتاق ولو أعتقه المضارب عتق نصيبه ورب المال في نصيبه بالخيار ان كان
المضارب موسرا بين الاعتاق والاستسما والتضمن وان كان مصرا فله الخيار بين الاعتاق
والاستسما والولاء بينهما ارباعا لان ثلاثة ارباعه عتقت على رب المال حين أعتقه أو استسما
وربم عتق من جهة المضارب ولو كان رب المال صدقه في ذلك عتق على المضارب ويضمن
المضارب رأس المال لانها تصادقا على أن المضارب اشتراه لنفسه وان لم يصدقه ولكنه ادعى
ثبوته بعد ذلك فهو ابن المضارب يمتق عليه ويضمن رأس المال لانها تصادقا على أن المضارب
اشتراه لنفسه فانه ان كان ابن رب المال كما زعم فقد اشتراه المضارب لنفسه وان كان ابن المضارب
فكذلك واذا كان مشتريا لنفسه ترجعت دعواه بالسبق وبالمالك فيمتق عليه ويضمن وأب
المال ولو كان اشترى عبدا يساوي ألفا فقال المضارب هو ابني وكذبه رب المال لم يثبت نسبه
وهو على حاله في المضاربة لانه مشتر له على المضاربة بمنزلة ابنه المعروف ولا ملك له فيه لتصح
دعواه باعتباره مع تكذيب رب المال فلما لم يثبت نسبه منه فان صارت قيمته ألقين عتق وربم
وثبت نسبه من المضارب لان بظهور الفضل صبار هو مالكه به وهو كالجهد لدعوى النسب
لان النسب لا يحتمل التسخ بعد ثبوته فيثبت نسبه منه ويسى في ثلاثة ارباع قيمته لرب المال
ولا ضمان على المضارب فيه لان المتى حصل حكما بظهور الفضل في قيمته من غير صنع
للمضارب فيه ولو كان صدقه رب المال وقيمته ألف ثبت نسبه منه وهو على المضاربة لانه

مملوك لرب المال وحده أقر بنسبه للمضارب فثبت نسبه منه وهو على المضاربة بمنزلة ابنه
 المعروف فان صارت قيمته ألفين عتق ربه لان المضارب صار مالكا ربه وهو ثابت النسب
 منه ويسى في ثلاثة أرباع قيمته لرب المال ولو زادت قيمته حتى صارت ألفين قبل دعوى
 المضارب ثم ادعى انه ابنه وكذبه رب المال ثبت نسبه منه لانه مالك لربه حين ادعى نسبه
 ويكون هذا بمنزلة اعتاق ربه فيخير رب المال بين أن يضمن للمضارب ثلاثة أرباع قيمته وبين
 الاستسعاء والاعتاق ان كان موسرا واذا ضمن للمضارب لم يرجع المضارب بها على التلام لانه
 ملك بالضمان ثلاثة أرباعه فتق عليه ثبوت نسبه منه واذا اختار الاستسعاء أو الاعتاق فرب
 المال ثلاثة أرباع ولائه لان ثلاثة أرباعه عتقت من قبله ولو كان رب المال صدقه فلا ضمان
 له على المضارب وله أن يستسى التلام أو يمتعه لانهما تصافا على انه عتق على المضارب ربه
 حكما عند ظهور الفضل فيه فهو بمنزلة ابن معروف له ولولم ترد قيمته على ألف فقال المضارب
 هو ابني وقال رب المال كذبت ولكنه ابني فهو ابن رب المال حر من ماله لانه في الظاهر
 مشترى على المضاربة وهو مملوك لرب المال كله فصح دعواه لمصادفته ملكه ويستحق من ماله
 ولا ضمان على المضارب فيه لان رب المال يدعى عليه أنه ضامن رأس ما مشترى الابن لنفسه
 ولا يصدق في ذلك الا بحجة وان لم يدعه واحد منهما حتى صارت قيمته ألفين فقال المضارب
 هو ابني وقال رب المال كذبت ولكنه ابني فهو ابن المضارب لانه حين ادعى نسبه كالمالك
 لربه فثبت نسبه منه ثم رب المال ادعى نسبه منه بعد ذلك وهو ثابت النسب فلا يثبت
 نسبه منه وقد عتق منها جيمما والولاء بينهما أرباعا ولا ضمان على واحد منهما لصاحبه لان
 رب المال يدعى أنه لاسماية له على العبد وأنه حر كله بأقرار المضارب وان حقه في تضمين
 المضارب رأس ماله وهو غير مصدق في التضمين الا بحجة ولكن كل واحد منهما يصير
 كالمعتق بحصته منه أما المضارب فلا اشكال فيه ورب المال بدعواه النسب يصير كالمعتق
 لنصيبه لان من ادعى نسب مملوك وهو معروف بالنسب من التبر يكون ذلك بمنزلة الاعتاق
 منه فلهاذا كان الولاء بينهما أرباعا ولو كان العبد يساوى ألفين يوم اشتراه وتقدمت فقال رب
 المال هو ابني وكذبه المضارب ثبت نسبه من رب المال وعتق ثلاثة أرباع العبد بدعواه اياه
 والمضارب بالخيار في الربع كما وصفنا في رب المال لان رب المال صار بمنزلة المعتق له فان دعوى
 التحرير كالاتفاق ولولم يكذبه المضارب ولكن صدقه قاله لام ابن لرب المال وعبد للمضارب

ويضمن المضارب رأس مال رب المال لأنها تصادقا على أن للمضارب اشتراء لنفسه فيكون عبدا له ولكن نفي ثمنه من مال المضاربة فيصير ضمانا لرب المال ولو لم يصدقه المضارب ولكنه قال كذبت بل هو ابني فهو ابن للمضارب حر من ماله لأنها تصادقا أن المضارب اشتراء لنفسه وقد ادعى نسبه فهو حر من ماله ويضمن رأس المال لرب المال ولو كان يساوي ألقا فقال رب المال هو ابني وكذبه المضارب فهو ابنه حر من ماله لأنه مالك الجميع في الظاهر وقد أقر بنسبه ولو صدقه المضارب كان ابن رب المال وهو عبد للمضارب لأنها تصادقا أن المضارب اشتراء لنفسه وقد أقر بنسبه لرب المال فثبت نسبه منه ويكون عبدا للمضارب وهو ضمان رأس المال لرب المال ولو لم يصدقه المضارب ولكنه قال كذبت ولكنه ابني فهو ابن رب المال حر من قبله لأنه هو المالك له في الظاهر وقد ادعى نسبه فثبت نسبه منه ويعتق عليه ولا ضمان على واحد لصاحبه لأن المضارب ما كان يملك منه شيئا فلا يضمن رب المال لشيء من قيمته ولو لم يقل ذلك حتى صارت قيمته أثنى درهم فقال رب المال هو ابني وقال المضارب كذبت ثبت نسبه منه وعق ثلاثة أرباعه لا قراره بنسبه والمضارب بالخيار في الربع لأنه مالك حصته من الربع ورب المال صار كالمعتق فيتخير المضارب في نصيبه كما يئنا ولو صدقه المضارب بما قال فهو ابن رب المال وهو عبد للمضارب لتصادقهما على أن المضارب اشتراء لنفسه ويكون ضمانا لرب المال رأس ماله ولو لم يصدقه رب المال ولكنه قال كذبت بل هو ابني فالسلام ابن رب المال لأنه سبق بالدعوى فثبت نسبه منه وعق ثلاثة أرباعه من قبله ثم المضارب ادعى نسبه وهو ثابت النسب من رب المال فلا يثبت نسبه منه ولكنه صار كالمعتق لنصيبه فلا ضمان لواحد منهما على صاحبه وكان ولاؤه بينهما أرباعا

باب ضياع مال المضاربة قبل الشراء أو بعده

(قال رحمه الله) وإذا دفع الرجل إلى الرجل ألف درهم مضاربة بالنصف فاشتري بها شيئا ثم ضاعت الألف قبل أن يتقدها المضارب البائع فإن المضارب يرجع بمثلها على رب المال لأن رأس المال كان أمانة في يده بعد الشراء كما قبله فملك من مال رب المال ولم يبطل الشراء بهلاك الألف والمضارب حامل لرب المال في هذا الشراء فيرجع عليه بما لحقه من المهدة فلها يرجع بالف أخرى على رب المال فيدفعها إلى البائع فإن قبضها من رب المال فلم

يدفعها الى البائع حتى ضاع رجع بمثلها أيضا وكذلك كل ما ضاع مما قبضه قبل أن يتقدم البائع كان ما قبضه من رب المال يكون أمانة في يد المضارب (ألا ترى) أن عند حصول الربح يحصل جميع رأس المال وهو ما قبضه في المرات كلها ورأس المال يكون أمانة في يد المضارب فهذا يرجع مرة بعد أخرى حتى يصل الثمن الى البائع بخلاف الوكيل فإنه اذا رجع بالثمن على الموكل مرة بعد البيع لم يرجع مرة أخرى لان بالشراء يجب الثمن للبائع على الوكيل وللوكيل على الموكل فيصير الوكيل بالقبض من الموكل مقتضيا دين نفسه فيكون القبوض مضمونا عليه وهنا قبض المضارب لا يكون اقتضاء لدين ويجب له كيف يكون كذلك والمقبوض رأس مال المضاربة وهو في قبض رأس مال المضاربة حامل لرب المال ولو دفع الى رجل ألف درهم مضاربة بالنصف فاشتري بها عبدا يساوي ألفين قبضه وباعه بالالفين ثم اشترى بالالفين جارية ولم يتقدم الا الفين حتى ضاعا فان المضارب يرجع على رب المال بألف وخمسمائة ويغرم من ماله خمسمائة لان المضارب في شراء ربع الجارية حامل لنفسه باعتبار حصته من الربح فلا يرجع بما يلحقه من الهبة في ذلك الربح على رب المال وفي شراء ثلاثة ارباعها كان حاملا لرب المال فيرجع عليه بالهبة في ذلك القدر فاذا دفع الا الفين الى البائع وقبض الجارية فباعها بخمسة آلاف درهم فله ربع ثمنها وهو حصة ما اشترى لنفسه وقد الثمن من ماله وثلاثة ارباع ثمنها من مال المضاربة فيأخذ منها رب المال رأس ماله ألفين وخمسمائة لانه غرم ذلك مرتين وقد بينا ان جميع ما يأخذ المضارب من المال يكون رأس ماله والربح لا يظهر الا بعد وصول رأس المال الى رب المال فاذا أخذ جميع رأس ماله كان الباقي ربحا على الشرط ولو دفع اليه ألف درهم مضاربة بالنصف فضاعت قبل أن يشتري بها شيئا فقد بطلت المضاربة لقوات محلها بخلاف ما اذا ضاعت بعد الشراء بها لان حكم المضاربة بالشراء تحول الى المشتري فهلاك الألف بعد ذلك لا يفوت عمل المضاربة وان اشترى بالالف جارية فضاعت الألف فقال رب المال ضاعت قبل أن يشتري بها وقال المضارب بعد ما اشترى بها قال قول رب المال لان المضارب يدعى لنفسه حتى الرجوع على رب المال بالف في ذمته ورب المال ينكر ذلك . فان قيل هلاك ذلك المال عارض ورب المال يدعى فيه سبق تاريخ والمضارب ينكره . قلنا هذا متعارض بالمضارب يدعى سبق التاريخ في شراء الجارية على هلاك المال ورب المال ينكره ففسد التعارض كان الترجيع فيما قلنا لان كون هلاك المال محالاً به

على أقرب الاوقات نوع من الظاهر وبالظاهر يرفع الاستحقاق ولا يثبت الاستحقاق
وحاجة المضارب الى استحقاق الرجوع على رب المال فان أقام رب المال البيعة أنها ضاعت قبل
ان يشتري بها وأقام المضارب البيعة أنه اشترى بها قبل أن يضيغ فاليونة بيعة المضارب لانه
يثبت الاستحقاق لنفسه بيعة ورب المال ينفي ذلك ولو لم يهلك الالف ولم يتقدها في ثمن
الجارية ولكنه اشترى بها جارية أخرى على المضاربة وقال أيهما فأخذ الثمن الاول فانما اشترى
الجارية الاخيرة لنفسه ولا تكون من المضاربة لان ما في يده من المال مستحق في ثمن الجارية
الاولى فقد اشترى الاخرى وليس في يده من مال المضاربة شيء من عندها فلو نفذ شراؤه
على المضاربة كان هذا استدانة منه على المضاربة والمضارب بمطلق المضاربة لا يملك الاستدانة
ولو اشترى بالجارية التي قبض جارية أخرى جاز وكانت على المضاربة لما بينا أن حكم المضاربة
تحول بالشراء من الالف الى الجارية فانما أضاف المقدار الثاني الى مال المضاربة والمضارب كما
يملك البيع والشراء بالتقديع ذلك بالمرض فلهذا كانت الاخرى على المضاربة (الآ ترى) أن
نمها لا يصير ديناً على المضارب في هذا الفصل وفي الفصل الاول ثمن الجارية الاخرى دين
على المضاربة ولو نفذ شراؤه على المضاربة لصار عليه دين ألفاً درهم في ثمن المشتري للمضاربة
ورأس مال المضاربة ألف درهم فكانه اشترى جارية أو جارتين بالالفين ابتداء ولو دفع
اليه ألف درهم مضاربة فاشترى جارية بالف درهم ولم يقل بهذه الالف وقال أردت بذلك
لمضاربة فاقول قوله لان المأخوذ عليه الشراء للمضاربة لا اضافة المقدار الى ألف المضاربة
فان التقود لاثنتين في المقود بالتميين واذا لم يتمين الالف لم يبق في التمين فائدة فيكتفي بيئته
للمضاربة كما في حق الوكيل وما في ضميره لا يعرف الا من جهته فيقبل قوله فيه ولو اشترى بها
بالف درهم نسيئة سنة يريد بها المضاربة جاز على المضاربة أيضاً لان في يده من المال مثل ما
اشترى به والشراء بالنسيئة والمقد من صانع التجار فيملك المضارب النوعين جميعاً بمطلق المقد
فان قبضها فاشترى بها شيئاً فهو على المضاربة لان حكم المضاربة تحول الى الجارية المشتراة فانما
أضاف الشراء الثاني الى مال المضاربة ولو لم يشترب الجارية ولكنه اشترى بالالف التي في يده
كان مشترياً لنفسه لان حكم المضاربة تحول الى الجارية المشتراة فلما أضاف الشراء الثاني الى
ألف المضاربة فقد أضافه الى غير محل المضاربة فكان مشترياً لنفسه ولان الالف صارت
مستحقة عليه في ثمن الجارية الاولى عند حل الاجل فلو صار مشترياً الاخرى على المضاربة

لكان ذلك منه استدانة وإذا اشترى بالف المضاربة حنطة أو غيرها ثم اشترى بما في يده عبدا
 بالف درهم وهو يريد أن يبيع بعض ما في يده ويتقد الالف وفي يده وقاء بالالف وفضل
 فهو مشتر لنفسه لأن الذي في يده غير ما اشترى به يعني أن حكم للضاربة تحول إلى الحنطة
 وهي تتميز في المقد بالتميز فإذا اشترى بالدرهم قد اشترى بنير مال المضاربة فكان مشتريا
 لنفسه إذ لو جاز شراؤه بالدرهم على المضاربة كان في معنى الاستدانة منه ولو اشترى بالالف
 حنطة ثم اشترى جارية بكر حنطة وسط نسبة شهر وهو يريد أن يكون على المضاربة وفي يده
 حنطة مثل ما اشترى به أو أكثر فهذا جائز على المضاربة لأنه اشترى بجنس ما في يده من
 مال المضاربة وله في ترك الإضافة إلى العين غرض صحيح وهو ثبوت الاجل في ثمن المشتري
 لأن العين لا تقبل الاجل ولا فرق في حقرب المال بين أن يشتري بتلك الحنطة وبينها وبين
 أن يشتري بثلثها من حنطة وسط (ألا ترى) أنه عند حلول الاجل يملك إبقاء الثمن بنير
 ما في يده من مال المضاربة فلذا نفذ شراؤه على المضاربة وإذا كانت المضاربة ألف درهم
 فاشترى عليها جارية بخمسين ديناراً وقبضها وصرف الدراهم ففقد البائع ما لقياس فيه أن
 يكون مشترياً لنفسه وهو قول زفر رحمه الله ولكن استحسن طحاوي الثلاثة رحمه الله وقالوا
 مو مشتر للمضاربة وكذلك لو كانت المضاربة دنانير فاشترى عليها بدرهم مصرفها وقد
 الدراهم وجه القياس في التصليين أنه اشترى بجنس آخر غير ما في يده من مال المضاربة لأن
 الدراهم والدنانير جنسان حقيقة وحكما ولهذا لا يحرم التفاضل بينهما فكان هذا بمنزلة ما لو
 اشترى بالحنطة والمال في يده دراهم أو دنانير (ألا ترى) أنه لا يملك إبقاء الثمن من مال
 المضاربة إلا بالمبادلة أو رضا البائع به كما في المكيل والموزون ووجه الاستحسان أن الدراهم
 والدنانير جنسان صورة ولكنهما جنس واحد معنى ومقصودا لأن المعنى المطلوب هما التمنية
 والمقصود هو الزواج والنفاق وهما في ذلك كشيء واحد وكذلك في حكم المضاربة هما كشيء
 واحد تصح المزاولة بهما بخلاف سائر الأموال فإن الشراء بها يكون شراء عضائين في ذمة
 المشتري ويسر عليه إذ ما يلزمه من أحد النوعين في ذمته بالأخر الذي في يده لأن الإنسان
 في مصارفة أحدهما بالأخر لا يحتاج إلى مؤنة كثيرة فهي بمنزلة ما لو كانت المزاولة دراهم
 بخية لها فضل في الصرف فاشترى المضارب بالف درهم غلة البلد جارية وصرف الدراهم
 بالدنانير ثم صرفها بدرام غلة البلد وأعطاهما البائع فذلك جائز استحساناً وزفر رحمه الله يخالف

في هذا الفصل أيضا ولكن من عادة محمد رحمه الله الاستشهاد بالختلف على المختلف لا يتصاح
الكلام وكذلك لو دفع الى رجل ألف دينار مضاربة فاشتري بخمسين دينارا منها جارية
وقبضنا ثم اشتري بها وبدرهم أو فلوس طاماً يأكله فان ذلك من المضاربة ولا فرق بين
أن يشتري طاماً بالذناير أو بالدراهم أو بالفلوس بخلاف ما اذا اشتري بشيء آخر وهذا
في الفلوس بناء على الرواية التي قلنا ان المضاربة بالفلوس يصح وهو كالتعود في الصلاحية
لرأس مال المضاربة ولو كان الذي في يده من المضاربة سوى هذه الثلاثة الاصناف ثم اشتري
عليها بدرهم أو ذناير أو فلوس أو صنف آخر غير ما في يده كان مشترياً لنفسه لانه لا مجانسة
بين ما في يده من مال المضاربة وبين ما اشتري به في الصورة والمعنى المقصود فلهذا كان
مشترياً لنفسه واذا دفع الرجل الى الرجل ألف درهم مضاربة بالنصف فاشتري بها جارية
تساوي الثمن قصضها ولم يتعد الدراهم حتى باع الجارية بالثمن درهم وقبض الالفين ثم هلك
الدراهم قبل أن يتعد الثمن وهلكت الجارية مع ما في يده مما فلى رب المال أن يؤدي ألقا
آخرى مكان الالف الاولى التي اشتري بها الجارية فيدفعها المضارب الى الذي باعه الجارية
ويهرم رب المال أيضاً لعل وخمسة فيدفعها الى المضارب فيؤديها المضارب مع خمسمائة من
ماله الى مشتري الجارية لان الالف الاولى كانت أمانة في يد المضارب قد هلكت وكان
المضارب في شراء الجارية عاملاً لرب المال فيرجع عليه بألف أخرى ليؤدي منها ثمنها به حين
إع الجارية وقض ثمنها كان هو يثلاثة ارباعها عاملاً لرب المال وكان في الربع عاملاً لنفسه
وهو مقدار حصته من الربح وبهلاك الجارية قبل التسليم انفسخ البيع فيجب عليه رد المقبوض
من الثمن وقد هلك في يده فيرجع على رب المال بمقدار ما كان عمله فيه لرب المال وذلك
ألف وخمسمائة ويهرم من مال نفسه بمقدار ما كان عمله فيه لنفسه وذلك خمسمائة فان هلك
الدراهم الاولى أو لا ثم هلكت الدراهم المقبوضة والجارية بمذلك فالثلاثة آلاف كلها على
رب المال لان الدراهم الاولى حين هلكت استوجب المضارب الرجوع عنها على رب المال
وكان ذلك ديناً لحق المضارب وبصير رأس مال رب المال به ألقى درهم (ألا ترى) انه ان
استوفى من رب المال ألقا أخرى ثم تصرف في ثمن الجارية وبيع بمحل رأس ماله ألقا
درهم أولاً فبين ان لا ربح فيما في يده وانه في بيع جميع الجارية وقبض الثمن عامل لرب
المال فيرجع عليه بالسدة في جميعه • يوضحه ان ألقا من الاثنين المقبوضة وجب دفعها الى بائع

الجارية والالف الاخرى مشغولة برأس المال فظهر أنه لاربح فيها والمضارب انما يفرم من ماله شيئا باعتبار حصته من الربح ولو هلكت الجارية أولا ثم هلك المال الاول والاخر معا فلي رب المال اقلان وخسمائة وعلى المضارب خمسمائة وهذا وهلاك المال كله مما سواء لان بهلاك الجارية لا يزداد رأس مال المضاربة ولا يلحق المضارب دين فلا يخرج المضارب من أن يكون حاملا لنفسه في قبض ربح غنم الجارية وكذلك ان هلكت الجارية أولا ثم هلك المال الاخر ثم هلك المال الاول فهذا وما لو هلك المالان بعد هلاك الجارية مما سواء لاستواء الفصلين في المنى واذا كانت المضاربة ألف درهم فاشترى عليها جارية بخمسمائة وكر حنطة وسط قبض الجارية وهلكت الدراهم عند المضارب فالمضارب مشتر للمضاربة لنفسه وعليه ثمنها لانه ليس في يده جنس ما اشترى من مال المضاربة صورة ولا منى فيكون شراؤه للمضاربة استئداء عليها وهو لا يملك ذلك ولا ضمان عليه في المضاربة لانه اشترى الجارية لنفسه بثلث في ذمته وهذا التصرف منه لا يمس مال المضاربة وهو انما يصير مخالفا ضمانا اذا تصرف في مال المضاربة على خلاف ما أمر به فاذا لم يمس تصرفه مال المضاربة لا يكون ضمانا ولو كان اشترىها بخمسين دينارا فقبضها ولم يتقد الثمن حتى ضاعت الدراهم ورجع على رب المال بخمسين دينارا استحسانا لما بينا أن المجانسة بين ما اشترى به وبين ما في يده من مال المضاربة موجود معنى فصار مشتريا للمضاربة وقد هلكت الدراهم في يده بصفة الامانة فيرجع على رب المال بما اشترى به الجارية وذلك خمسون دينارا فيمطبها بالثمن الجارية فاذا باعها بعد ذلك بثلاثة آلاف أو ثقل أو أكثر استوفى رب المال رأس ماله ألف درهم وخمسين دينارا والباقي ربح بينهما وكذلك لو كان رأس المال قد اقتضى المال فاشترى الجارية بألف غلة ولو دفع الى رجل ألف درهم مضاربة بالنصف فاشترى بها جارية تساوى ألفا فقبض الجارية ولم يتقد الدراهم حتى باعها بالثمن فقبضها ولم يدفع الجارية حتى اشترى بالثمن جارية تساوى الثمن فقبضها ولم يدفع الدراهم فهلكت الدراهم كلها والجارية باقية جميعا فلي المضارب أن يؤدي اليهم خمسة آلاف الى بائع الجارية الاولى ثمنها ألف درهم ويرد على المشتري الجارية الاولى ما قبض منه من ثمنها وذلك ألفا درهم بانفساخ البيع فيها بالهلاك قبل التسليم والى بائع الجارية الثانية ألفي درهم ثمنها لانه حين قبضها دخلت في صمائه وتقرر عليه جميع الثمن فقبضها ثم يرجع على رب المال من هذه الجملة بأربعة آلاف درهم ألف غنم الجارية الاولى وألف وخمسمائة مما قبض

من ثمن الجارية الاولى بعد يمينا لانه في قبض الاتيين كان عاملا لرب المال في ثلاثة ارباعها وذلك ألف وخمسمائة وفي الربع كان عاملا لنفسه باعتبار حصته من الربح وكذلك في شراء الجارية الثانية وقبضها كان عاملا لرب المال في ثلاثة ارباعها وذلك ألف وخمسمائة وفي الربع كان عاملا لنفسه باعتبار حصته من الربح فلذا ينرم ألفا من ماله ويرجع على رب المال بأربعة آلاف ولو هلكت الالف الاولى ثم هلك ما بقي مما يرجع بجميع الخمسة آلاف على رب المال لان هلاك الالف الاولى لحق المضاربة دين بقدر ألف وصار رأس مال المضاربة أثنى درهم للطريقين الذين يتناهما فحين انه في بيع جميع الجارية وقبض ثمنها كان عاملا لرب المال وكذلك في شراء الجارية الثانية فلذا يرجع بالكل على رب المال ولو هلكت الجارية الاخيرة أولا ثم هلك ما بقي مما يرجع على رب المال بأربعة آلاف درهم لان هلاك الجارية الاخيرة لا يلحق مال المضاربة دين فلا يخرج المضارب من أن يكون عاملا لنفسه في الربع وكذلك لو هلكت الجارية الاولى أولا أو هلكت الالفان أولا ثم هلك ما بقي فلذا وما لو هلك الكل معافى المعنى سواء ولو دفع اليه الالف مضاربة بالنصف فاشتري بها جارية تساوى ألفا وقبضها ولم يتعد الثمن ثم اشترى بالجارية عبدا يساوى ألفين وقبضه ولم يدفع الجارية ثم اشترى بالبند جراب هروى يساوى ثلاثة آلاف درهم وقبضه ولم يدفع البند فهلكت هذه الاشياء كلها ورأس مال الاول ما فلي المضارب ستة آلاف درهم ألف ثمن الجارية الاولى وألفان قيمة البند لانه اشتراه بالجارية وقد اتسخ البع بهلاك الجارية قبل التسليم وتمنع عليه رد البند بهلاكه في يده ف عليه رد قيمته والثلاثة آلاف قيمة الجراب لانه اشترى الجراب بالبند وقد اتسخ العقد بهلاك البند قبل التسليم وتمنع عليه رد الجراب بهلاكه في يده فينرم قيمته ثلاثة آلاف درهم ويرجع على رب المال من ذلك بأربعة آلاف وخمسمائة لانه في شراء البند كان عاملا لرب المال في ثلاثة ارباعه وذلك ألف وخمسمائة وفي الربع كان عاملا لنفسه باعتبار حصته من الربح فيرجع عليه بألف وخمسمائة من قيمة البند الاول وفي شراء الجراب كان عاملا لنفسه في الثلث لان الثلث مشغول منه رأس المال والثلثان ربح يتناهما فصين فكان عاملا لنفسه في شراء الجراب في الثلث فخاصص ما استقر على المضارب ربح قيمة البند وثلث قيمة الجراب وذلك ألف وخمسمائة فيرجع على رب المال بما سوى ذلك ولو هلك رأس المال أولا ثم هلك ما سواه مما يرجع المضارب على

رب المال بخمسة آلاف وخمسمائة لانه حين هلك رأس المال أولا فقد لحق مال المضاربة دين ألف درهم وصار رأس المال ألقين فهو في شراء جميع البند عامل لرب المال وأما في شراء الجراب فهو عامل لنفسه في السدس باعتبار حصته من الربح وفما سوى ذلك عامل لرب المال فيغرم من ماله قيمة سدس الجراب وهو خمسمائة ويرجع بما سوى ذلك على رب المال ولو هلك الجراب أولا ثم هلك ما بقي مما رجع على رب المال بأربعة آلاف وخمسمائة لانه لهلاك الجراب لا يلحق مال المضاربة دين يوجب زيادة في رأس المال وكنة له لو هلك البند أولا ثم هلك ما بقي رجع على رب المال بأربعة آلاف وسبعمائة وخمسين لان الجارية لو هلكت أولا انقصخ البيع في البند ووجب على المضارب قيمة البند لانه أتاب البند حين باعه بالجراب وقيمة البند ألفا درهم فلما وجبت عليه قيمته كان في القيمة فضل ألف درهم على رأس المال فذلك ربح ينما عليه غرم حصته من ذلك وهو خمسمائة وذلك ربحه قد استوجب الرجوع على رب المال بألف وخمسمائة من قيمة البند وبالألف الاولى ثم كان مشتريا ربح لجراب لنفسه عليه قيمة ذلك عند انقضاء البيع فيه وذلك سبعمائة وخمسون فاصل ما عليه من الغرم في ماله ألف ومائتان وخمسون وعلى رب المال ثلاثة ارباع قيمة الجراب لان رأس ماله في الجراب ألقان وخمسمائة وقيمتها ثلاثة ارباع الجراب دون رأس ماله فظهر انه لا ربح فيه قلنا رجع عليه ثلاثة ارباع قيمة الجراب وذلك ألقان ومائتان وخمسون مع الالقين والخمسمائة فيكون جملة ذلك أربعة آلاف وسبعمائة وخمسين (أذكرى) انه لو لم يملك غير الجارية وغرم قيمة البند ارباعا ثم باع الجراب بثلاثة آلاف درهم أخذ المضارب ربحها لنفسه واحتاج رب المال الى الالقين وخمسمائة من بقية ثمن الجارية ولا وفاء فيه فيأخذ ما بقي فقط وبهذا تبين انه لا ربح له في الجراب ولو اشترى بالالف جارية تساوي الما قبضها ثم اشترى بالجارية جارتين تساوي كل واحدة منهما ألفا قبضهما ثم هلك الجاريتين ورأس المال الاول مما فعل المضارب ثمن الجارية الاولى ألف درهم وألقان قيمة الجاريتين لان البيع قد انقصخ فيها بهلاك الجارية قبل التسليم وقد تعذر عليه ردّها فبذلك قيمتها ويرجع بجميع ذلك على رب المال لان كل واحدة من الجاريتين كانت مشفولة برأس المال اذا فضل في قيمة كل واحدة منهما على رأس المال وقد يتناّه لتبر كل واحدة منهما على حدة ولهذا لو أعتق المضارب واحدة منهما لم يخذ عتقه فكان هو عاملا لرب المال في جميع كل واحدة

منها بخلاف ما لو كان اشترى بالجارية الاولى جارية تساوي ائتين وقبضها فملك الجاريتان
ورأس المال ما كان على المضارب ثلاثة آلاف درهم ائتمن الجارية الاولى واثنان قيمة
الجارية الثانية ويرجع على رب المال بائتين وخمسمائة لان في قيمة الجارية الثانية فضلا على
رأس المال بقدر الالف فكان المضارب في ربحها عاملا لنفسه فيغرم ربح قيمتها من ماله وكذلك
لو ملك احدي الجاريتين أولا ثم هلك ما بقي مما لان الجارية الاولى ان هلكت أولا
فبها كذا ينتقض البيع ولم يلحق رأس المال دين لان الواجب رد الجارية الاولى وان هلكت
الاخرى أولا لم ينتقض البيع بهلاكها لان المضارب قابض لها ولو هلك الالف الاولى
أولا ثم هلك ما بقي ما رجع بالثلاثة آلاف كلها على رب المال لان بهلاك الالف الاول لحق
رأس المال دين ألف درهم فظهر أنه في شراء الجارية الثانية حامل لرب المال في جميعها اذ لا
فضل في قبضها على رأس المال ولو دفع الى رجل ألف درهم مضاربة بالنصف فاشترى بها
جارية تساوي ألفا وقبضها ثم باعها بأثنى درهم وقبض الثمن ولم يدفع الجارية ثم اشترى بالائتين
وبالالف الاولى وهي في يديه جارية تساوي أربعة آلاف وقبضها ثم دفع رأس المال الاول
الى صاحب الجارية الاولى ودفع الاثنتين الى التي اشترى منه الجارية الاخيرة فان عليه غرم
ألف درهم من ماله للذي اشترى منه الجارية الاخيرة لانه اشتراها منه بثلاثة آلاف درهم
الثان منها في المضاربة وهما الاثنان الاخرتان وألف منها على نفسه لان الالف الاولى مستحقة
عليه في ثمن الجارية الاولى فشاؤه بها مرة اخرى يكون استدانة على المضاربة وهو لا يملك
ذلك فصار مشتريا لثالث الجارية الاخيرة لنفسه فله ثمنها وثلاثها على المضاربة فان لم يقدر
الالف الاولى حتى هلك وباع الجارية الاخيرة بستة آلاف درهم كل له من ثمنها القادرون
حصة ثلثها الذي كان اشترى لنفسه ويكون أربعة آلاف درهم على المضاربة يؤدي منها
ألف درهم الى التي اشترى الاول منه ثم يأخذ رب المال رأس ماله ألف درهم من الباقي
وما بقي وهو القادرون درهم ربح بينهما على الشرط فان كان المضارب لم يقدر الاثنتين اللتين اشترى
بهما الجارية الاخيرة حتى ضاعت والمسئلة بحالها فانه يؤدي ذلك أيضا من ثلثي الجارية
الاخيرة ولا يبقى فيه ربح لان ثلثي ثمنها أربعة آلاف وقد دفع ألفا من ذلك الى بائع الجارية
الاولى واثنين الى بائع الجارية الاخيرة وألف يأخذه رب المال بحساب رأس ماله ولو اشترى
وباع بالالف المضاربة حتى صار في يده ألفا درهم فاشترى بها جارية وقبضها ثم باعها بأربعة

آلاف درهم نسبتة منه وقبضتها يوم باعها ألف درهم أو أكثر أو أقل فذهبها الى المشتري
ثم هلكت الاثنان الاولان قبل أن يتقد الثمن بالغ الجارية الاولى فانه يرجع بألف وخمسمائة
على رب المال فيؤديها مع خمسمائة من ماله الى بالغ الجارية لانه في شراء ربع الجارية كان
عاملا لنفسه باعتبار حصته من الربح في مال المضاربة فاذا خرجت الاربعة آلاف كان
للمضارب ربما من غير المضاربة لانه لما استقر عليه ربع ثمنها قد ظهر أنه كان مشتريا وربما
لنفسه من غير المضاربة وبأخذ رب المال من الثلاثة الارباع رأس ماله الثمن وخمسمائة لانه
غرم هذا المقدار في دفعتين والباقي ربح بينهما ولو اشترى بألف المضاربة جارية قيمتها أكثر
من ألف درهم وقد دراهم ثم باعها بجملة تساوى الثمن قبضها ثم هلكت الجاريتان جميعا
فلى المضارب قيمة الجارية الاخيرة لا تساخ البيع فيها بلاك ما يقابلها قبل التسليم ويرجع بها
على رب المال لانه لافضل في قيمتها على رأس المال فكان هو في شرائها عاملا لرب المال في
الكل ولا ينظر الى الفضل فيما اشترى به في هذه الجارية لان الواجب عليه قيمة الجارية ولا
فضل فيها ولو عمل بالمضاربة حتى صارت ألفي درهم ثم اشترى بها جارية قيمتها أقل من الثمن
وقبضها فهلك ذلك كله عنده ما فلى المضارب ألفا درهم ثمن الجارية لانه تقرر عليه بقبضها
وهلاكها في يده ويرجع على رب المال بثلاثة ارباعها لان الربع من ذلك حصته من الربح فيكون
عاملا لنفسه في ذلك ولا ينظر الى قيمة الجارية هنا لان الثمن هو الواجب دون قيمتها بخلاف
الاول ولو عمل بالمضاربة حتى صارت أربعة آلاف الاثنان منها دين والثان عين في يده فاشترى
بهايتين الاثنتين جارية فلم يقبضها حتى هلكت الاثنان فانه يرجع بثلاثة ارباعها على رب المال
لان رأس المال في هاتين الاثنتين ألف درهم فان الدين والعين في معنى جنسين وقد بينا أنه
يتمتع جميع رأس المال في كل جنس كأنه ليس منه غيره (ألا ترى) أن الدين لو قوى كان
رأس المال كله في الاثنتين فربما أن ربحه في الاثنتين بقدر الربع فكان هو عاملا لنفسه في
الشراء وربما ولرب المال في الشراء بثلاثة ارباعها ويرجع على رب المال بألف وخمسمائة واذا
أخذ الجارية كان له ربما من غير المضاربة لانه أدى ربع ثمنها من ماله فانه هلكت الجارية
في يده ثم خرج الدين بعد ذلك كان كله لرب المال لانه دون رأس المال فأرأس ماله الاثنان
 وخمسمائة ولا يرجع المضارب في هاتين الاثنتين بشيء لانه صار له ربع الجارية باعتبار ما قد
وقد هلكت الجارية في يده بقدر الربع منها هلك في ضمانه (ألا ترى) انها لو لم تهلك وباعها

أشيرة آلاف كان له ربع منها من غير المضاربة فهذا لا يرجع بشئ مما قد من مال نفسه في الدين الذي خرج

باب المضارب بأمره رب المال بالاستدانة على المضاربة

(قال رحمه الله) وإذا دفع إلى رجل ألف درهم مضاربة بالنصف وأمره أن يستدين على المال فهو جائز لأن الاستدانة شراء بالنسيئة قال الله تعالى إذا تداينتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه فقد وكله بالشراء بالنسيئة على أن يكون المشتري بينهما نصفين ولو وكله بالشراء بالنسيئة على أن يكون للمشتري كله للموكل جاز فكذلك النصف فإن اشترى بالمضاربة غلاما ثم اشترى على المضاربة جارية بألف درهم ديناً وقبضها ثم باعها بألف درهم قبض المال ثم هلك ما قبض ولم يدفع ما باع وما كان عنده فإن المضارب يلحقه نصف ثمن الجارية ويكون على رب المال نصف ثمنها لأنه فيما استدان كان مشترى نصفه لنفسه ونصفه لرب المال على المضاربة فإن الشرط بينهما في المضاربة المتناصفة ولا تكون المتناصفة في الربح في المشتري بالنسيئة إلا بعد أن يكون المشتري بينهما نصفين وقد قررنا هذا في كتاب الشركة في شركة الوجوه فإذا ثبت أنه اشترى نصفها لنفسه كان عليه نصف ثمنها ونصف ثمنها على رب المال لأنه اشترى نصفها له بأمره ولو لم تهلك الجارية كانت بينهما نصفين يؤدى أن ثمنها ما عليه من الثمن والباقي عليهما نصفان لأن لم يبع المضارب الجارية ولكنه أعتقها ولا فضل فيها على رأس المال فتمتته جائز في نصفها لأنه ملك نصفها بالشراء لنفسه فهي بمنزلة جارية بين رجلين أعتقها أحدهما وهذا بخلاف البعد المشترك بالمضاربة فإنه مملوك لرب المال إذا لم يكن فيه فضل على رأس المال فلا ينفذ عتق المضارب فيه ولو دفع إليه ألف درهم مضاربة وأمره أن يستدين على المال على أن يارزق الله تعالى في ذلك من ثمن فهو بينهما للمضارب ثلثاه ولرب المال ثمنه فاشترى المضارب بالالف جارية تساوى الثمن ثم اشترى على المضاربة غلاما بالف درهم يساوى ألفين فباعهما جميعا بأربعة آلاف فإن ثمن الجارية يستوفى منه رب المال رأس ماله وما بقي فهو ربح بينهما على ما اشترط ثلثاه للمضارب وثلثه لرب المال وأما ثمن التلام فيؤدى منه ثمنه والباقي بينهما نصفان لأن الأمر بالاستدانة كان مطلقا فالمشتري بالدين يكون مشتركا بينهما نصفين ومع المتناصفة بينهما في المشتري لا يصح شرط التفاوت في الربح (ألا ترى) أن رجلين لو اشتركا

بنير مال على أن يشتريا بالدين ويبيعا فارزق الله تعالى في ذلك من شيء فهو بينهما اثلاثا
 فاشترى وباعا وربحا كن الريح بينهما نصين فاشترطها الثلثين والثلث في الريح يكون لنوا
 لانه لو صح ذلك استحق أحدهما جزأ من ريح ماضته صاحبه وذلك لا يجوز فكذلك
 المضارب اذا أمره رب المال أن يستدين على المضاربة وشرط الثلث والثلثين في الريح لافي
 أصل الاستدانة فان كان أمره أن يستدين على المال على ان ما يشتري بالدين من شيء فرب
 المال ثلثه وللمضارب ثلثه على ان ما رزق الله تعالى في ذلك من شيء فهو بينهما نصفان فاشترى
 المضارب بالمضاربة جارية تساوي ألقين واشترى على المضاربة جارية بألف دينارا سوى ألقين
 فباعها بأربعة آلاف درهم فحصة الجارية للمضاربة يأخذ منه رب المال رأس ماله ألف درهم
 والباقي بينهما نصفان على ما اشترطوا ومن الجارية المشتراة بالدين بينهما اثلاثا على قدر ملكيهما
 لانه انما وكله بالاستدانة على أن يكون ثلث ما يستدين لرب المال وثلثاه للمضارب فيكون الثمن
 بينهما على قدر ذلك واشترط المانصة في الريح في هذا يكون باطلا لان أحدهما يشترط
 لنفسه ربيع ما قد ضمنه صاحبه وذلك باطل ولو دفع اليه الألف مضاربة على ان ما رزق الله
 تعالى في ذلك من شيء فهو بينهما كذلك أيضا فاشترى بالمضاربة جارية تساوي ألقين ثم
 اشترى على المضاربة جارية بألف دينار تساوي ألقين فباعها بأربعة آلاف فلما حصة للمضاربة
 فتكون بينهما على شرطهما بعد ما يستوفى رب المال رأس ماله وحصة الجارية المشتراة بالدين
 بينهما لان ضمانها عليهما نصين لاصلاق الامر بالاستدانة فاشترط كون الريح بينهما اثلاثا
 بعد المساواة في الضمان يكون باطلا وكذلك لو كان أمره أن يستدين على رب المال لان
 قوله استدن على المضاربة وقوله استدن على سواء في المعنى وما استدان سواء كان بقدر
 مال المضاربة أو أقل أو أكثر فهو بينهما نصفان فرمعه وضميته بينهما نصفان حتى لو هلك
 المشتراة بالدين كان ضمانا منها عليهما نصين ولو كان أمره أن يستدين على نفسه كان ما اشتراه
 المضارب بالدين له خاصة دون رب المال لانه في الاستدانة على نفسه يستثنى عن أمر رب المال
 فكان وجود أمره فيه وعدمه سواء بخلاف ما اذا أمره أن يستدين على المال أو على رب المال
 لانه في الاستدانة على رب المال أو على المال لا يستثنى عن أمر رب المال فلا بد من اعتبار
 أمره في ذلك وأمره بالاستدانة على المال كأمرة بالاستدانة على رب المال لان ملك المال
 لرب المال والمال محل لقضاء الواجب لا للوجوب فيه فالواجب يكون على رب المال ثم أمره

بالاستدانة عليه، مطلقا يقتضى الشركة بينهما فيما يستدين ولا تكون هذه الشركة بطريق
 المضاربة لأن المضاربة لا تصح إلا برأس مال عين فكانت هذه الشركة في معنى شركة
 الوجه فيكون المشتري مشتركا بينهما نصفين فلا يصح منهما شرط التفاوت في الربح مع
 مساواتهما في الملك في المشتري ولو كان أمره أن يستدين على المال أو على رب المال فاشترى
 بالمضاربة جارية ثم استقرض المضارب ألف درهم على المضاربة واشترى بها جارية فهو مشتر
 لنفسه خاصة والقرض عليه خاصة منهم من يقول أن الاستدانة هو الشراء بالنسيئة والاستقراض
 غيره فلا يدخل في مطلق الأمر بالاستدانة والأصح أن يقول الأمر بالاستقراض باطل
 (الآ ترى) أنه لو أمر رجلا أن يستقرض له ألفا من فلان فاستقرضها كما أمره كان ألف
 للمستقرض دون الأمر وهذا لأن القرض مضمون بالمثل في ذمة المستقرض وإذا كان البدل
 في ذمته كان المستقرض مملوكا له وهو غير محتاج في ذلك إلى أمر الأمر وما كان الأمر
 بالاستقراض إلا نظير الأمر بالتكدي وهو باطل وما يحصل للتكدي يكون له دون الأمر
 إذا ثبت هذا فتقول ما استقرضه المضارب يكون مملوكا له فإذا اشترى به جارية قد أضاف
 العقد إلى ملك نفسه فكان مشتركا الجارية لنفسه ولو دفع إلى رجل ألف درهم مضاربة بالثلث
 وأمره أن يعمل في ذلك برأيه وأمره أن يستدين على المال فاشترى بالثياب فأسلمها إلى صباغ
 يصبغها صفرا بمائة درهم ووصف له شيئا مبروقا فصبغها ثم إن المضارب باع الثياب مربوحة
 بألفي درهم فإن رب المال يأخذ رأس ماله ألف درهم ويؤدى المضارب أجر الصباغ مائة
 درهم وما بقي من الربح قسم على أحد عشر سهما عشرة أسهم من ذلك حصة المضاربة بينهما
 اثلاثا على الشرط وسهم حصة المائة التي بينهما نصفان لأنه لما أمره أن يعمل برأيه فقد ملك
 به خلط مال المضاربة بمال آخر والصبيغ عين مال قائم في الثوب وهو في الصبيغ مستدين
 بأمره فلا يصير مخالفا بخلط ما استدان بمال المضاربة ثم الثمن في بيع الربوحة يكون مقسوما
 على الثمن الأول وقد كان ثمن ثياب المضاربة ألف درهم وثمان الصبيغ مائة درهم فيحصل
 من ثمن الباقي رأس مال المضاربة لرب المال ويعطى المائة ثمن الصبيغ والباقي ربح فيكون
 مقسوما على أحد عشر سهما عشرة من ذلك حصة ربح مال المضاربة فيكون بينهما اثلاثا على
 الشرط وسهم من ذلك ربح ما استدان فيكون بينهما نصفين لاستواء ملكيهما فيما استدان
 ولو كان باع الثياب مساومة قسم الثمن على قيمة الثياب وعلى ما زاد الصبيغ فيها لأن في بيع

المساومة الثمن بمقابلة الملك والملك الذى تناوله البيع أصل الثياب والصبيغ القاتم فيها فيقسم الثمن جملة على قيمة الثياب غير مصبوغة وعلى ما زاد الصبيغ فيها فاقبض قيمة الثياب فهو مال المضاربة يعطى منه رب المال رأس ماله ويقسم الباقي بينهما أثلاثا على الشرط وما أصاب قيمة الصبيغ يعطى منه أجر الصباغ مائة درهم والباقي بينهما نصفان لانه ربع حصة الاستدانة ولو اشترى المضارب بألف المضاربة ثيابا واستقرض على المال مائة درهم فاشترى بها زعفرانا فصبيغ به الثياب ثم باعها مربحة على مال المضاربة وعلى ما استقرض بألفي درهم فأنها تقسم على أحد عشر سهما عشرة أسهم منها مال المضاربة على شرطهما وسهم للمضارب خاصة لان ما استقرض كان على نفسه خاصة وما اشترى به من الزعفران يملك له الا انه لا يصير مخالفا اذا صبيغ الثياب بها لانه أمره أن يعمل في المال برأيه والثمن في بيع المربحة مقسوم على الثمن الاول فيكون على أحد عشر سهما عشرة أسهم حصة مال المضاربة وسهم حصة الصبيغ وهو للمضارب خاصة فيكون بدله له ولو باعها مساومة قسم الثمن على قيمة الثياب وعلى ما زاد الصبيغ في الثياب فاقبض قيمة الثياب كان على المضاربة وما أصاب قيمة الصبيغ كان للمضارب وكان عليه اداء القرض لان في بيع المساومة الثمن بمقابلة الملك فاقبض على قدر الملك ولو كان اشترى الزعفران بمائة درهم نسيئة فصبيغ الثياب به كان هذا والذى كان استأجر الصباغ بمائة ليصبنها سواء في جميع ما ذكرنا لان شراء الزعفران بالنسيئة استدانة فينخذ على رب المال وعلى المستدين ويكون الصبيغ مشتركا بينهما نصفين فهو ومثله استئجار الصباغ لتصفها سواء ولو خرج المضارب بالمال الى مصر فاشترى بها كلها ثيابا ثم استكرى عليها بقالا بمائة درهم فحمله الى مصره فله أن يبيعها مربحة على ألف ومائة لان الكراء مما جرى الرسم به بين التجار بالحافه برأس المال وقد ينسأ في البيع ان ما جرى العرف به بين التجار في الحافه برأس المال فله أن يلحقه به في بيع المربحة وعلى هذا أجر السمسار فان باعه مربحة بألفي درهم كانت حصة المضارب من ذلك من كل أحد عشر سهما عشرة أسهم بينهما على شرطهما وحصة الكراء سهم واحد بينهما نصفان لان الثمن في بيع المربحة مقسوم على رأس المال الاول وذلك ألف درهم التي غرمها في شراء الثياب والمائة التي غرمها في الكراء فإذا جلت كل مائة سهما كان على أحد عشر سهما سهم من ذلك حصة الكراء وهو استدانة فيكون بينهما نصفين ولو باعها مساومة كان جميع الثمن في المضاربة على الشرط بينهما لان الثمن في بيع

المساومة بمقابلة المالك والمالك الذي تناوله البيع الثياب دون منفعة الحمل من مصر الى مصر وقد كان جميع الثياب على المضاربة فيكون الثمن كله في المضاربة على الشرط بينهما بخلاف ما تقدم من مسألة الصبغ لان الصبغ عين مال قائم في الثوب يتناوله البيع ثم غرم الكراء على المضارب ورب المال نصفان لان المضارب كان مستدينا فيها باصر رب المال ففعله كقطعها جميعا فلهذا كان غرم الكل عليهما نصفين ولو لم يكن استكرى به ولكنه استقرض مائة درهم فاستكرى بها باعياها دواب يحمل على كل دابة كذا وكذا ثوبا فله أن يبيعها مائة على ألف ومائة وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله وان لم ينص عليه في الكتاب وفي قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله يبيع الثياب مائة على ألف درهم ولا يدخل في ذلك حصة الكراء وأصل المسئلة فيما اذا اكترى دواب للثياب بمائة من مال نفسه لان ما استقرض له خاصة ثم وجه قولها انه متطوع فيما أدى من مال نفسه في الكراء ولو تطوع انسان آخر بحمل الثياب على دوابه لم يكن للمضارب أن يلحق ذلك برأس المال فكذلك اذا تطوع المضارب به وأبو حنيفة رحمه الله يقول المضارب في حمل الثياب كالمالك لانه محتاج الى ذلك لتحصيل حصة الربح والمالك لو استكرى دواب للثياب المشتراة بماله كان له أن يلحق ذلك برأس المال في بيع المراجعة فكذلك للمضارب أن يلحق الكراء برأس المال فيبيعها مائة على ألف ومائة فان باعها بالعين كانت عشرة أسهم من أحد عشر سهما من ذلك حصة المضاربة على شرطها وسهم واحد للمضارب خاصة وان باعها مساومة كان الثمن كله مضاربة لان الثمن بمقابلة الثياب هنا والثياب كلها مال المضاربة وضمان الكراء في مال المضاربة خاصة لانه هو المستقرض فله ضمان ما استقرضه فان قال المضارب لرب المال انما استكرت الدواب لك تحمل ثيابك وقال رب المال انما استكرت بمالك لنفسك ثم حملت ثيابي عليها فاقول قول رب المال لانه استكرى بالمائة التي استقرض بعينها وملك المائة للمضارب فاضافته القدر الى مال نفسه دليل على انه استكراها لنفسه ولو لم يأمره أن يعمل في المضاربة برأيه فاشترى بها كلها ثيابا تسمى ألف درهم ثم اشترى من عنده عصرا بمائة درهم فصبتها فهو ضمان للثياب لان ما اشترى من الصبغ له وقد خلط مال المضاربة به حين صبغ الثياب والمضارب يطلق القدر لايملك الخلط فيصير به غاصبا ضمانا وصاحب المال بالخيار ان شاء أخذ ثيابه وأعطاه ما زاد المصفر في ثيابه وان شاء ضمنه ثيابه غير مصبوغة ألف درهم فأخذها منه فكانت الثياب للمضارب بمنزلة ماله غصب ثوبا فصبته فان

لم يختار شيئاً من ذلك حتى يباع المضارب المتاع بالنسيء جاز يسه لان عقد المضاربة باق بينهما بقاء المال وان صار مخالفاً ونفذ بيع المضارب باعتبار الوكالة ووجوب الضمان عليه لا يتنى جواز يسه بحكم الوكالة فيقسم الثمن على قيمة الثياب وما زاد الصبغ فيها فإصاب زيادة الصبغ فهو للمضارب لانه بدل ملكه وما أصاب الثياب فهو بينهما على شرطها لانه بدل مال المضاربة فان هلك الثمن من المضارب بمسء ما قبضه فلا ضمان عليه فيه لانه يبيع الثياب خرج من أن يكون مخالفاً واختلاط الذي في الثمن حكى وبه لا يكون المضارب مخالفاً ضماناً فان كانت الثياب حين اشتراها للمضارب تساوي أثنى درهم فصبتها بمصفر من عنده فان شاء وب المال ضمنه ثلاثة ارباع قيمة الثياب وسلم الثياب للمضارب وان شاء أخذ ثلاثة ارباع الثياب وأعطى المضارب ما زاد الصبغ في ثلاثة ارباعها لانه في مقدار الربع حامل لنفسه بالصبغ فان مقدار حصته من الربح مملوك له في الثياب وفي ثلاثة ارباعها هو مخالف لملكه في مال وب المال بالخلط من غير أمره فتكون ثلاثة ارباع الثياب في هذا الفصل نظير جميع الثياب في الفصل الاول في حكم الضمان والخيار فان لم يختار شيئاً حتى يباع المضارب جاز يسه بقاء عقد المضاربة بينهما بعد الصبغ وكان للمضارب حصة الصبغ من الثمن والباقي مضاربة بينهما على شرطها ولو أن المضارب لم يصبغ الثياب ولكن قصرها بمائة درهم من عنده وذلك يزيد فيها أو ينقص منها فلا ضمان عليه في ذلك ان زادت أو نقصت لانه لم يخلط بها شيئاً من ماله وهو انما يصير ضماناً بالخلط لابلل القسارة (ألا ترى) انه لو كان في يده فضل من مال المضاربة كان له أن يقصر الثياب به ولا يكون مضموناً عليه ان زادت أو نقصت فكذلك اذا قصرها بمال نفسه بخلاف الصبغ فانه عين مال قائم في الثوب فيصير بخلط مال المضاربة بماله ضماناً هناك فان باعها بربح أو ضيعة فهو على المضاربة لانه متبرع فيما غره من مال نفسه في قصارتها قبل هذا على قولها فأما عند أبي حنيفة فينبغي أن يكون الجواب في هذا كالجواب في مسألة الكراء لان مؤنة القسارة جرى الرسم لحالها برأس المال بمنزلة الكراء وكذلك لو اشترى بها ثياباً تساوى ألفاً فصبتها أسود فهذا والقسارة سواء لان السواد نقصان وليس بزيادة ولا ضمان على المضارب في ذلك لانه لم يخلط مالا من عنده بالمضاربة (ألا ترى) انه لا قيمة للسواد في الثياب ولا يضمن النقصان الذي دخل في الثياب لانه بمطلق عقد المضاربة يملك أن يصبغ الثياب بالسواد (ألا ترى) انه لو كان

فضل في يده من مال المضاربة فصبح الثياب بها سوادا لم يضمن وقيل هذا قول أبي حنيفة
 رحمه الله فأما على قولها فالسواد كالصفرة والحرة وقد بينا ذلك في كتاب النصب والاصح
 ان هذا في ثياب يتقص السواد من قيمتها فأما في ثياب يزيد السواد في قيمتها فهو بمنزلة المال
 صبيها أصفر أو أحمر ولو كان أسمره أن يحصل في المضاربة برأيه فاشترى بها ثيابا ثم صبيها
 بمصر من عنده فهو شريك في الثياب بما زاد المصفر فيها لأنه يملك الخط عند تفويض
 الامر في المضاربة الى رأيه على العموم فلا ضمان عليه في ذلك وأصل الثياب على المضاربة والصبيغ
 فيه ملك للمضارب خاصة وإذا دفع الى رجل ألف درهم مضاربة بالثلاث وأسمره أن يستدين
 على المال فاشترى بها وثلاثة آلاف درهم جارية تساوي خمسة آلاف درهم فقبضها وباعها بخمسة
 آلاف درهم وقبض الدرهم فملك المضاربة الاولى والجارية وثمنها في يد المضارب فلي المضارب
 تسعة آلاف أربعة آلاف الباقي الجارية لأنه قبضها وملك في يده وخمسة آلاف لشترى الجارية
 لأن هلاكها قبل التسليم انسخ البيع فيها فلي رد المقبوض من الثمن ثم يرجع على رب المال
 بخمسة آلاف وخمسمائة واحد وأربعين درهما وثلاثي درهم وعلى المضارب في ماله ثلاثة آلاف
 وأربعمائة وثمانية وخمسين وثلاث لأنه حين اشتراها اشتراها بأربعة آلاف فأنف منها مال المضاربة
 وثلاثة آلاف كانت دينها عليها نصفين نصف ذلك على المضارب وهو ألف وخمسمائة ثم باع
 الجارية بخمسة آلاف درهم فيكون هو في قبض الثمن حاملا لنفسه في مقدار ألف وخمسمائة
 وحصلتها من الربح وذلك في الحاصل ثلاثة أمان خمسة آلاف مقدار ألف وثمانمائة وخمسة
 وسبعون وخمسة أمان هذا الخمسة آلاف كانت على المضاربة مقدار ذلك ثلاثة آلاف ومائة
 وخمسة وعشرون حصة ألف المضاربة من ذلك ألف ومائتان وخمسون فتبين أن الربح في مال
 المضاربة مائتان وخمسون والمضارب ثلث ذلك وثلثه ثلاثة وثمانون وثلاث فإذا ضمنت ذلك
 الى ألف وثمانمائة وخمسة وسبعين يكون جملة ذلك ألفا وتسعمائة وثمانية وخمسين وثلاث فإذا ضمنت
 اليه أيضا ألفا وخمسمائة يكون ذلك ثلاثة آلاف وأربعمائة وثمانية وخمسين وثلاث هذا حاصل ما
 على المضارب وما زاد على ذلك الى تمام تسعة آلاف كله على رب المال وذلك خمسة آلاف
 وخمسمائة واحد وأربعون وثلاث درهم وإذا جدت حاصل ما وجب عليه متفرقا بلغ هذا المقدار
 فان هلكت الالف المضاربة أولا ثم هلكت الجارية والخمسة آلاف بعد ذلك مما للثلاثة على
 حالها فانه يؤدي تسعة آلاف درهم كما بينا ويرجع على رب المال بخمسة آلاف وستمائة وخمسة

وعشرين درهما لأن الألف الأولى حين هلكت قد لحق رب المال في المضاربة ألف درهم
دين وصارت المضاربة لا ربح فيها فلم يبق على المضارب إلا حصته من الدين وربحها فأما حصّة
المضارب من الربح وذلك ثلاثة وثلاثون وثلاث كما بيناه في المسئلة الأولى فيتحول غرم ذلك
إلى رب المال مع ما عليه من خمسة آلاف وخمسمائة واحد وأربعين وثلاثين فيكون جميع ما عليه
خمس آلاف وستمئة وخمسة وعشرين درهما واثني مائة

باب الشهادة في المضاربة

(قال رحمه الله) وإذا أقر رب المال للمضارب بسدس الربح وقال المضارب لي نصف
الربح وأقام شاهدين فشهد أحدهما أنه شرط له ثلث الربح وشهد الآخر أنه شرط له نصف
الربح فالشهادة باطلة في قياس قول أبي حنيفة لأنه يشترط المواقعة بين الشهادتين لئلا
يوجد والثلث غير النصف وإذا بطلت الشهادة كان للمضارب ما أقر به رب المال وهو السدس
وفي قول أبي يوسف ومحمد الشهادة جائزة على ثلث ربح للمضارب لانهما يعتبران المواقعة
بين الشهادتين معنى وقد اتفقا على مدار الثلث فالشاهد بالنصف شاهد بالثلث وزيادة فيقضي
القاضي له ثلث الربح ويبطل ما زاد على ذلك إلى تمام النصف لأن الشاهد به واحد ولو كان
ادعي المضارب نصف الربح شهد له شاهد على نصف الربح وشهد له شاهد آخر أن رب المال
شرط له ثلثي الربح فالشهادة باطلة عند أبي حنيفة وعندهما لأن المضارب يكذب أحدهما عليه
وهو الذي شهد له بأكثر مما ادعاه بخلاف الأول فهناك المضارب يدعي إلا كثيرا فلا يكون
مكذبا بأحد شاهديه ولو قال رب المال دفعت إليك بضاعة وادعي المضارب أنه شرط له مائتي
درهم من الربح فالقول قول رب المال مع يمينه لأن المضارب يدعي عليه أجر المثل في ذمته ورب
المال ينكر ذلك فالقول قوله مع يمينه وإن أقام المضارب شاهدين فشهد أحدهما أنه شرط له
مائتي درهم وشهد الآخر أنه شرط له مائة درهم ففي قول أبي حنيفة الربح كله لرب المال
ولا شيء للمضارب على رب المال من أجر ولا غيره لأن الشاهدين اختفيا في المشهود به
لئلا تبطل الشهادة أصلا وعندهما له أجر مثله فيما عمل لانهما اتفقا على شرط المائة معنى
فيوجب قبول شهادتهما على ذلك فكان للمضارب أجر مثله لتساقط المضاربة ولو ادعي
المضارب أنه شرط مائتين وخمسين وشهد له شاهد بها وشاهد بمائة فله أجر مثله عندهم

جميعا لاتفاق الشاهدين على المائة لقطا ومعنى وان كان المضارب يدعي المائة لم تقبل الشهادة
 لانه مكذب أحد شاهديه فيما يشهد به من الزيادة على المائة ولو دفع الى رجلين ألف درهم
 مضاربة فمسلا بها وربعا وبمقادعي أحدهما أنه شرط لها نصف الربح وادعى الآخر أنه
 شرط لها الثلث وادعى رب المال أنه شرط لها مائة درهم من الربح فالقول قول رب المال
 لان المضارب يستحق الربح على رب المال بالشرط فهما يدعيان عليه استحقاق جزء من
 الربح ورب المال ينكر ذلك فالقول قوله مع يمينه فان أقاما شاهدين فشهد أحدهما بنصف
 الربح والآخر بثل الربح ففي قياس قول أبي حنيفة لا تقبل هذه الشهادة لاختلاف الشاهدين
 في المشهود به لقطا ويكون للمضاربين أجر مثلها فيما عملا لان رب المال أقر لها بذلك
 فيأخذان ذلك منه من الوجه الذي يدعيانه وعندهما الشهادة جائزة للمضارب الذي ادعى
 نصف الربح ويكون له من الربح سدسه لانه مدع لا أكثر فلا يكون مكذبا أحد شاهديه
 ولكن الشهادة تقبل له في مقدار ما اتفق الشاهدان عليه معنى وهو سدس الربح وللاخر
 أجر مثله لانه صار مكذبا أحد شاهديه وهو الذي شهد له بأكثر مما ادعاه فاذا بطلت
 شهادتهما كان له أجر مثله كما أقر به رب المال ومن كتاب المضاربة الصغيرة قل واذا اشترى
 المضارب بالمال وهو ألف درهم خادما ثم هلكت الألف فيرجع بمثلها على رب المال وتدها
 ثم باع الخادم بثلاثة آلاف درهم فاشترى بها متاعا فهلك قبل أن يتدها فانه يرجع على
 رب المال بالفين وخمسة ويؤدي من عنده خمسمائة لانه حين رجع بمثل الألف التي كت
 على رب المال فقد لحق رب المال في المضاربة دين ألف درهم وصار رأس ماله ألفين فلما باع
 النلام بثلاثة آلاف فالتان من ذلك مشغولان برأس المال وألف ربح بينهما نصفان فحين اشترى
 بها متاعا كان هو في الشراء بحصة من الربح عاملا لنفسه وذلك خمسمائة فيخرج ذلك من ماله
 وفي مقدار رأس المال وحصة رب المال من الربح عامل له فيرجع عليه بذلك وهو ألفان
 وخمسمائة فان باع المتاع بعد ذلك بشرة آلاف كان للمضارب سدس الثمن لان سدس المتاع
 كان مملوكا فقد تقدمت من مال نفسه فيكون سدس الثمن له من غير المضاربة وخمسة اسداس
 الثمن على المضاربة يستوفى منها رب المال ما غرم في المرات وذلك أربعة آلاف وخمسمائة والباقي
 ربح بينهما وقال أبو يوسف اذا عمل الوصي بمال اليتيم فوضع أو ربح فقال عملت به مضاربة
 فهو مصدق في حال الوضعية لانه ليس مسلطا على التصرف فيما في يده من مال اليتيم وهو

بمقابلته ينكر وجوب الضمان عليه فالقول قوله في ذلك ولا يصدق في حال الريح حتى يشهد
 قبل العمل أنه يعمل به مضاربة لأن الريح نماء المال فيكون مملوكا لليتم بملك المال والوصي
 يدعى استحقاق بعض الريح لنفسه والقول قول الامين في براءته من الضمان لاني استحقاق
 الامانة لنفسه الا أن يشهد قبل العمل فحينئذ يكون هذا اقرارا بما منه عليك استثنائه على ما بينا
 ان للوصي أن يأخذ مال اليتيم مضاربة فيعمل به ولو قال استقرضته لم يصدق وان كان فيه
 ربح حتى يشهد قبل العمل لأن ما حصل من الريح مستحق لليتم بملكه أصل المال في الظاهر
 فالوصي يدعى استحقاق ذلك عليه لنفسه فلا يقبل قوله في ذلك وان أشهد قبل العمل قد علمنا
 أنه في التصرف طامل لنفسه ضامن لمال الصبي لانه ليس له أن يستقرض مال اليتيم لنفسه
 ولكن الفاسد من القرض معتبر بالمصحيح فيكون الربح الحاصل يعمل له وان كانت فيه وضعية
 فهو ضامن لها وان لم يشهد قبل العمل لانه في قوله استقرضه أمر لليتم على نفسه بالضمان وفي
 مقدار الوضعية واقتراره على نفسه حجة وكذلك لو دعه الى رجل فعمل به ثم قال دفنته قرضا
 ليعمل به وصدقه ذلك الرجل فهو يقر له باستحقاق الربح واقتراره في مال اليتيم ليس بحجة
 ون قال مضاربة لليتم أو بضاعة له وصدقه الرجل وفيه وضعية فلا ضمان عليهما لأن في تصادقهما
 انتفاء الضمان عن العامل لا انبات الاستحقاق له في شيء من مال اليتيم وللوصي هذه الولاية
 فانه يودع مال اليتيم ويضمه وان كان فيه ربح فهو لليتم كله الا أن يشهد على ما صنع من ذلك
 قبل أن يعمل به لان الصبي صار مستحقا لجميع الربح بملكه أصل المال فاقترار الوصي بجزء منه
 للعامل يكون اقرارا في مال اليتيم لتغيره وذلك غير مقبول عن الوصي وكل هذا يسهه فيما
 بينه وبين الذي يعمل على ما قال ان كان صادقا لأن الله تعالى مطلع على ضميرهما عالم بما
 كان منهما الا أن القاضي لا يقبل قوله الا بينة لان القاضي مأمور بالتابع الظاهر وأصله
 في الوصي اذا عرف وجوب الدين على الميت فانه يسهه فيما بينه وبين ربه أن يقضي دينه
 من التركة ولكن ان علم به للقاضي ضمه اذا لم يكن لصاحب الدين يئنة على حقه فهذا
 قياسه والله أعلم بالصواب

﴿ ثم الجزء الثاني والشرون من كتاب البسوط للامام السرخسي الحنفى رحمه الله ﴾

﴿ وبليه الجزء الثالث والشرون • وأوله كتاب الزراعة ﴾

﴿ فهرست الجزء الثاني والعشرين من كتاب المبسوط ﴾
﴿ للإمام السرخسي الحنفى رحمه الله ﴾

صحيحة

٢	باب النصب فى الرهن
٩	باب جناية الرهن فى الحفر
١٧	كتاب المضاربة
٢٩	باب اشتراط بعض الربح لغيرها
٣٨	باب ما يجوز للمضارب فى المضاربة
٦٢	باب نفقة المضارب
٣٣	باب المضاربة بالعرض
٤٨	باب شراء المضارب وبيعها
٧٣	باب المراجعة فى المضاربة
٨١	باب المضارب يبيع ثلث ثم يشترى لنفسه باقل من ذلك
٨٣	باب عمل رب المال مع المضارب
٧٩	باب الاختلاف بين المضارب ورب المال
٩٨	باب المضارب يدفع المال مضاربة
١٠٥	باب قسمة رب المال والمضارب
١٠٩	باب عتق المضارب ودعواه الخطأ
١١٨	باب جناية العبد فى المضاربة والجناية عليه
١٢٢	باب ما يجوز له سارق أن يفعله وما لا يجوز
١٢٥	باب مضاربة أهل الكفر
١٣١	باب الشركة فى المضاربة
١٤٠	باب اقرار المضارب بالمضاربة فى المرض
١٤٥	باب الشفعة فى المضاربة
١٤٩	باب الشروط فى المضاربة
١٥٣	باب المراجعة بين المضاربين ورب المال
١٥٧	باب ضمان المضاربين
١٥٨	باب المراجعة فى المضاربة بين مضاربين
١٦٣	باب دعوى المضارب ورب المال
١٦٨	باب ضياع مال المضاربة قبل الشراء أو بعده
١٧٨	باب المضارب يأمره رب المال بالاستدانة على المضاربة
١٨٥	باب الشهادة فى المضاربة



